جـ ـامعة حسيبـة بن بوعلـي – الشلـف –
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المفاضلة بين التـوازن الخارجـي والنمو الإقتصـادي في الجزائـر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصـص: نقـ ـود وبنـ ـوك

إعداد الطالـب:
محـمـد صـلاح

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د. عبد الكريم البشـ ـير

لجنة المناقشة

أ.د. محمد راتول.....جامعة الشلف.....رئيسا
أ.د. عبد الكريم البشير.....جامعة الشلف.....مقررا
أ.د. عابد شريط.....جامعة تيارت.....عضوا
د. علي بطاهر.....جامعة الشلف.....عضوا
د. محمد نبيل هني.....جامعة الشلف.....عضوا

السنة الجامعية:
2010 -2009

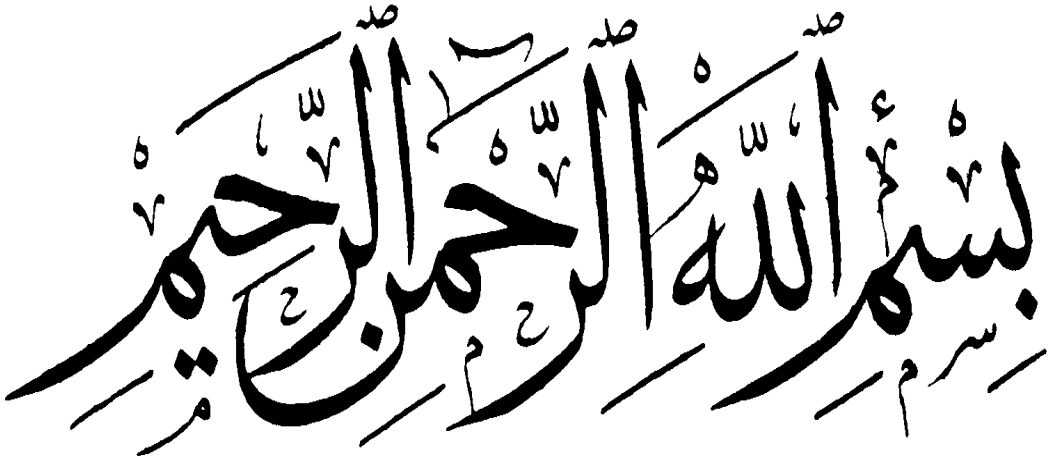
بسم الله الرحمن الرحيم

التشكـــرات

قال عليه السلام

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نحمد الله الذي سخر لنا عباده المخلصين فأمدونا بالتوجيه والمساعدة راجيا من الله العلي أن ينقلها في ميزان الحسنات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور " البشير عبد الكريم " الذي لم يبخل علي بالإرشادات والتوجيهات التي كانت لي عون في تقديم هذا البحث فألف شكر لأستاذي.

كما لا يفوتني تقديم مثل هذا الشكر إلى جميع أعضاء لجنة مناقشة هذا العمل.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى:

- الأساتذة الأفاضل الذين رسموا لي خط النجاح بنصائحهم المبكرة أخص بالذكر:

الأستاذ "شريفي براهيم" والأستاذ الدكتور "زبيري رابح"،

- الأساتذة الذين أمدوا لي يد العون وأخص بالذكر:

الأستاذ "حتحات محمد رضا" والأستاذ "بلفلة براهيم"

-إلى كل من ساعد في إنجاز هذا العمل من قريب وبعيد.

الطالب: محمـد صلاح.

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما

كل الإخوة، الأهل والأقارب

جميع الزملاء والأصدقاء

جميع الأساتذة في كل الأطوار

كل من ساعد في إنجاز هذا العمل المتواضع

الطالب: محمد صلاح

فهرس المحتوى

العنـــــــــــــــــــــــــــــــــاوين	الصفحة
فهرس المحتوى	I
فهرس الجداول	I
فهرس الأشكال	I
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: التوازن الخارجي وعلاقته بالنمو الاقتصادي	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات	03
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته الاقتصادية	03
أولا: مفهوم ميزان المدفوعات	03
ثانيا: الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات	06
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات	07
أولا: ميزان العمليات الجارية	06
ثانيا: ميزان رؤوس الأموال	09
ثالثا: ميزان السهو والخطأ	10
المطلب الثالث : الصياغة الرياضية لميزان المدفوعات (BP)	10
أولا: الصياغة الرياضية لميزان العمليات الجارية	10
ثانيا : الصياغة الرياضية لميزان رؤوس الأموال	12
ثالثا: اشتقاق منحنى (BP)	13
المبحث الثاني: تحليل التوازن و الاختلال في التوازن الخارجي وعلاقته بالاقتصاد المحلي	15
المطلب الأول: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات وأنواعه	15
أولا: تحليل بنود ميزان المدفوعات ودورها في تحقيق استقراره	15
ثانيا: مفهوم التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات	16
المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات، أنواعه وأسبابه	18
أولا: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات وتحديده	18
ثانيا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات	19
ثالثا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات	21
المطلب الثالث: علاقة التوازن الخارجي بالاقتصاد المحلي من خلال نموذج IS - LM - BP	23
أولا: التوازن المتزامن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود والتوازن الخارجي	23
ثانيا: علاقة الرصيد الجاري بالعجز الموازني والادخار والنمو في المداخيل	30
المبحث الثالث: نظرية النمو الاقتصادي وعلاقتها بالتجارة الخارجية	34

المطلب الأول: النمو الاقتصادي واستراتجيات التنمية الاقتصادية	34
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه	34
ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية واستراتيجيا ا	38
ثالثا: الفروقات الجوهرية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	40
المطلب الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي	41
أولا: نموذج "هارود- دومار"	41
ثانيا: نموذج "سولو"	43
المطلب الثالث: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	44
خلاصة الفصل الأول	47
الفصل الثاني: تحليل علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات	48
تمهيـ ـد	49
المبحث الأول: نظرية سعر الصرف	50
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه	50
أولا: مفهوم سعر الصرف	50
ثانيا: صيغ سعر الصرف	51
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف	55
أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية	55
ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة	58
ثالثا: نظرية الأرصدة	60
رابعا:نظرية كفاءة السوق	60
المبحث الثاني: أنظـمة سعر الصرف	62
المطلب الأول: نظام الصرف الثابت	62
أولا: ماهية نظام الصرف الثابت	62
ثانيا: تطور نظام الصرف الثابت	66
ثالثا: مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت	67
المطلب الثاني: نظام الصرف العائـ ـم	68
أولا: ماهية نظام الصرف العائم	68
ثانيا: نماذج تعـ ـويم أسعار الصرف	70
ثالثا: مزايا وعيوب نظام أسعار الصرف العائـ ـم	71
المبحث الثالث: السياسات والمناهج النظرية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	73
المطلب الأول: سياسات إعادة التوازن في ميزان المدفوعات	73
أولا: سياسة تخفيض العملة (سياسة محولة للإنفاق)	73

ثانيا: السياسات النقدية والمالية (سياسات مغيرة للإنفاق)	74
ثالثا: الرسوم الجمركية ونظام الحصص(القيود المباشرة)	75
المطلب الثاني: منهج المرونات في إعادة توازن ميزان المدفوعات	76
أولا: التحليل النظري للمنهج	76
ثانيا: الصياغة الرياضية لمنهج المرونات	80
ثالثا: تقييم منهج المرونات في إعادة توازن ميزان المدفوعات	83
المطلب الثالث: المنهج الكي ي في إعادة توازن ميزان المدفوعات	84
أولا: عرض النظرية	84
ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية	87
المطلب الرابع: تفاعل تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في إعادة توازن ميزان المدفوعات"منهج الاستيعاب	88
أولا: مفهوم الاستيعاب	88
ثانيا: الاستيعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل	89
ثالثا: نقد منهج الاستيعاب في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	92
المطلب الخامس: المنهج النقدي في إعادة توازن ميزان المدفوعات	94
أولا: افتراضات المنهج النقدي	94
ثانيا: الصياغة الرياضية للمنهج	94
ثالثا: الانتقادات الموجهة للمنهج النقدي	95
خلاصة الفصل الثاني	96
الفصل الثالث: الدور التفضيلي للسياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي	97
تمهيد	98
المبحث الأول: دراسة سلوك وسائط السياسات الاقتصادية الكلية	99
المطلب الأول: دالتي الاستهلاك والاستثمار	99
أولا:دالة الاستهلاك	99
ثانيا: دالة الاستثمار	102
المطلب الثاني: دالة الإنتاج	103
المطلب الثالث: الميزانية العامة	106
أولا: الإنفاق الحكومي	106
ثانيا: الإيرادات الحكومية	107
ثالثا: حالة الميزانية العامة	107
المطلب الرابع: البطالة والتضخم	108
أولا: التضخم، مفهومه وقياسه	108
ثانيا: دالة الطلب على العمل والبطالة	110

المطلب الخامس: الميزان التجاري	112
أولا: دالة الصادرات	112
ثانيا: دالة الواردات	113
المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية، الأهداف و الأدوات	116
المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية	116
أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية وأسلوب إعدادها	116
ثانيا: أهداف السياسة الاقتصادية	117
المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية	119
أولا: السياسة النقدية، مفهوما وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية	119
ثانيا: السياسة المالية، مفهومها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية	121
ثالثا: السياسة التجارية، مفهومها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية	123
المبحث الثالث: تشكيل مزيج السياسات الاقتصادية وتفضيل النتائج المرجوة من البدائل	125
المطلب الأول: مقاربتي تحديد الأدوات والسياسات لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية ومناطق التوازن واللاتوازن	125
أولا: آلية تحديد الأدوات لتحقيق الأهداف من خلال مقاربة "Meade" و "Tinbergen"	
ثالثا: آلية تخصيص السياسات للأهداف من خلال " قاعدة مندل"	126
ثالثا: مناطق التوازن واللاتوازن في الاقتصاد الوطني	127
المطلب الثاني: بدائل السياسات النقدية في المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي	128
أولا: فعالية السياسة النقدية وآلية عملها	129
ثانيا: بدائل السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي	132
المطلب الثالث: بدائل السياسات المالية في المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي	134
أولا: فعالية السياسة المالية وآلية عملها	134
ثانيا: بدائل السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي	137
المطلب الرابع: بدائل السياسات التجارية في المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي	139
أولا: إستراتيجية السياسة التجارية	139
ثانيا: تحليل سياستي التصدير والاستيراد	140
ثالثا: آثار أدوات السياسة التجارية على الواردات وانعكاسها على التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي	141
المطلب الخامس:مزيج السياسات الاقتصادية الكلية من خلال مقاربتي الصندوق والبنك الدوليين	143
أولا: سياسة التثبيت الاقتصادي	144
ثانيا: برنامج التكييف الهيكلي	145
خلاصة الفصل الثالث	148
الفصل الرابع: التوجهات العامة للسياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2008	149

تمهيـد	150
المبحث الأول: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة: 1990- 2008	151
المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة: 1990- 1994	151
أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989- 30 ماي 1990)	151
ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991- 30 مارس 1992)	152
المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة: 1994- 1998	154
أولا: برنامج التثبيت الهيكلي (22 ماي 1994- 21 ماي 1995)	154
ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995- 21 ماي 1998)	155
المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية بعد 2000	159
المبحث الثاني: أثر تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر على التوازن الخارجي خلال الفترة 1990- 2008	162
المطلب الأول: انجازات السياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترة: 1990- 1994	162
المطلب الثاني: انجازات السياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترة: 1995- 2000	166
المطلب الثالث: انجازات السياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترة: 2001- 2008	169
المطلب الرابع: وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 2008	172
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي كهدف للسياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال 1990- 2008	174
المطلب الأول: إنجازات السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة 1990- 1994	174
المطلب الثاني: إنجازات السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة 1995- 2000	175
المطلب الثالث: إنجازات السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة 2001- 2008	177
المطلب الرابع: آثار السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1990- 2008	179
أولا: أثر السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية على التوازن المالي خلال الفترة 1990- 2008	179
ثانيا: أثر السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية على التوازن النقدي خلال الفترة 1990- 2008	181
ثانيا: أثر السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية على البطالة خلال الفترة 1990- 2008	183
خلاصة الفصل	184
الفصل الخامس: إستخدام نماذج شعاع الإنحدار الذاتي لتفضيل نتائج السياسات الاقتصادية في الجزائر	185
تمهيد	186
المبحث الأول: العرض النظري لنماذج شعاع الإنحدار الذاتي	187
المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية ومكونا ا	187
أولا: تعريف السلسلة الزمنية	187
ثانيا: مكونات السلسلة الزمنية	187
المطلب الثاني: النموذج VAR وشروط إستقرارية النموذج VAR(P)	188

أولا: النموذج VAR	188
ثانيا: شروط إستقرارية النموذج VAR(P)	189
المطلب الثالث: عملية التقدير	189
المبحث الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات	191
المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات الإحصائية	191
المطلب الثاني: إختبار إستقرارية المتغيرات	193
المطلب الثالث: إختبار علاقة التكامل المتزامن	212
المبحث الثالث: تقدير النموذج، دوال الاستجابة، تحليل التباين والسببية ومعايرة النموذج	214
المطلب الأول: تقدير النموذج	214
المطلب الثاني: دوال الإستجابة، تحليل التباين والسببية	221
أولا: تحليل الصدمات	221
ثانيا: تحليل التباين	222
ثالثا: تحليل السببية	223
المطلب الثالث: معايرة النموذج	223
خلاصة الفصل	229
خاتمة عامة	227
الملاحق	233
المراجع	264

فهرس الجداول

* فهرس الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1 -1)	دور بنود ميزان المدفوعات في تحقيق استقراره	17
(1 -2)	نموذج لميزان المدفوعات بطريقة صافي ميزان السيولة	19
(1 -3)	نسب: الصادرات/PIB في أسرع الدول نموا (1975- 1994) بأسعار 1987	45
(1 -4)	البلدان التي شهدت أعلى نسب الصادرات/PIB (1975- 1994) بأسعار 1987	46
(2-1)	أثر تخفيض العملة على سوق الصرف والميزان التجاري	81
(2-2)	الأثر المشترك للموارد المعطلة ومعدلات التبادل	91
(3-1)	صيغة دالة الإنتاج حسب قيمة معلمة الإحلال.	106
(3-2)	التغير في الدخل الوطني وسعر الفائدة والعودة إلى التوازن	129
(4-1)	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	161
(4 -2)	تطور ميزان العمليات الجارية خلال الفترة: 1990- 1994	162
(4 -3)	تطور عناصر الميزان التجاري وسعر البترول خلال:1990- 1994	163
(4 -4)	تطور ميزان رؤوس الأموال خلال الفترة: 1990- 1994	164
(4 -5)	المديونية الخارجية خلال الفترة: 1990- 1994	164
(4 -6)	تطور الاحتياطيات خلال الفترة: 1990- 1994	165
(4 -7)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة: 1990- 1994	165
(4 -8)	تطور ميزان العمليات الجارية خلال الفترة: 1995- 2000	166
(4 -9)	تطور الميزان التجاري وسعر البترول خلال الفترة: 1995- 2000	167
(4 -10)	تطور رصيد ميزان رؤوس الأموال خلال الفترة: 1995- 2000	167
(4 -11)	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة: 1995- 2000	168
(4 -12)	تطور الاحتياطيات خلال الفترة: 1995- 2000	168
(4 -13)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة: 1990- 1994	169
(4 -14)	تطور ميزان العمليات الجارية خلال الفترة 2001- 2008	169
(4 -15)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2001- 2008	170
(4 -16)	تطور رصيد ميزان رؤوس الأموال خلال الفترة 2001- 2008	171
(4 -17)	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 2001- 2008	171
(4 -18)	تطور الاحتياطيات الإجمالية خارج الذهب خلال الفترة 2001- 2008	171
(4 -19)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة: 2001- 2008	172
(4 -20)	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 2008	172
(4 -21)	معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 1994	174

فهرس الجداول

(4- 22)	نمو القيمة المضافة للقطاعات خلال الفترة 1990- 1994	174
(4- 23)	معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995- 2000	175
(4- 24)	نمو القيمة المضافة للقطاعات خلال السنوات: 1998- 1999 -2002	175
(4- 25)	معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2008	176
(4-26)	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات خلال الفترة 2001- 2008	177
(4- 27)	تطور بنود الميزانية العامة خلال الفترة 1990- 2008	178
(4- 28)	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990- 2008	180
(4- 29)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990- 2008	181
(4- 30)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	182
(5-1)	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (gPIB)	193
(5-2)	درجة التأخير	194
(5-3)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	194
(5-4)	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Gr).	194
(5-5)	درجة التأخير.	195
(5-6)	جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%.	195
(5-7)	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Gr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.	195
(5-8)	جدول درجة التأخير.	196
(5-9)	جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%.	196
(4-41)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطةوالجزئية للمتغير (Gr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية	196
(5-10)	دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Gr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية.	197
(5-11)	درجة التأخير	197
(5-12)	جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	197
(5-13)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (BcdPIB)	198
(5-14)	درجة التأخير.	198
(5-15)	جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	198
(5-16)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TC).	199
(5-17)	درجة التأخير	199
(5-18)	يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%.	199
(5-19)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TC) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.	200
(5-20)	درجة التأخير.	200
(5-21)	يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	200
(5-22)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TC) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية.	201
(5-23)	درجة التأخير.	201

(5-24)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	201
(5-25)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Ph).	202
(5-26)	درجة التأخير.	202
(5-27)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%.	202
(5-28)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Ph) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى	203
(5-29)	درجة التأخير.	203
(5-30)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	203
(5-31)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Ph) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية.	204
(5-32)	درجة التأخير.	204
(5-33)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	204
(5-34)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TRr)	205
(5-35)	درجة التأخير	205
(5-36)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	205
(5-37)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TRr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى	206
(5-38)	جدول درجة التأخير	206
(5-39)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	206
(5-40)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TRr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية	207
(5-41)	جدول درجة التأخير	207
(5-42)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	207
(5-43)	الجدول (5-42): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (INTr)	208
(5-44)	درجة التأخير	208
(5-45)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	208
(5-46)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (INTr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى	209
(5-47)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	209
(5-48)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (M2r)	209
(5-49)	درجة التأخير	210
(5-50)	توضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	210
(5-51)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (M2r) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى	210
(5-52)	درجة التأخير	211
(5-53)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	211
(5-54)	دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (M2r) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية	211
(5-55)	درجة التأخير	212
(5-56)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	212

(5-57)	درجات إستقرارية متغيرات الدراسة القياسية.	212
(5-58)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	213
(5-59)	توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%	213

فهرس الأشكال

* فهرس الأشكال.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1- 1)	قيد التدفقات في ميزان المدفوعات	04
(1-2)	النمذجة البيانية لرصيد ميزان العمليات الجارية.	12
(1-3)	النمذجة البيانية لميزان رؤوس الأموال	13
(1-4)	اشتقاق منحنى (BP)	14
(1- 5)	التمثيل البياني لدالتي الاستثمار والادخار	24
(1- 6)	اشتقاق منحنى (IS) في اقتصاد مفتوح	25
(1- 7)	اشتقاق منحنى(LM)	28
(1- 8)	التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات والنقود	29
(1- 9)	التوازن في الأسواق الثلاثة	29
(1- 10)	علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي	32
(1-11)	منحنى حدود وإمكانيات الإنتاج	36
(2-1)	تدخل البنك المركزي في إطار نظام الصرف الثابت	63
(2 -2)	آلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت	65
(2-3)	التبدل الآلي لسعر الصرف في نظام الصرف المرن	68
(2- 4)	آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	69
(2-5)	معدل الصرف وعرض وطلب الصادرات	79
(2-6)	معدل الصرف والواردات	80
(2-7)	منحنى "J"	82
(3- 1)	اشتقاق منحنى الطلب على الواردات	114
(3-2)	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	118
(3- 3)	الاقتران الخاطئ والصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية "قاعدة مندل"	128
(3- 4)	التوازن في الأسواق الثلاثة ومناطق اللاتوازن	129
(3- 5)	التوسع النقدي في نظام الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية	130
(3- 6)	التوسع النقدي في نظام الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية	130
(3- 7)	التوسع النقدي في نظام الصرف المرن والحركة التامة لتنقل. رؤوس الأموال الدولية	131
(3- 8)	التوسع النقدي في نظام الصرف المرن والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية	132
(3- 9)	التوسع المالي في إطار نظام الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية	134
(3- 10)	التوسع المالي في نظام الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية	135

فهرس الأشكال

(3- 11)	التوسع المالي في نظام الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية	136
(3-12)	التوسع المالي في نظام الصرف المرن والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية	136
(3- 13)	منحنى العرض والطلب على السلعة	142
(3- 14)	آثار سياسة الحصص على الواردات	143
(4- 1)	تطور رصيد ميزان المدفوعات وأرصدة مركباته الأساسية خلال: 1990- 2008	172
(5- 1)	منحنيات إستقرارية النموذج VAR بالنسبة للمتغيرين (gPIBr) و (BCDPIB)	172

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر السياسة الاقتصادية من التوجهات الهامة للاقتصاد الكلي، وبذلك هي تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تعمل على تنظيم النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التوفيق بين أهدافها، وتتمثل هذه الأهداف حسب العالم الاقتصادي "كالدور" في النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، التوظف التام واستقرار الأسعار، غير أنّ بعض أهداف السياسات الاقتصادية يحدث أنّ تتضارب فيما بينها، وبالتالي التأثير على حسن سير الاقتصاد الكلي، وهنا يحدث تمييز بين أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وأما هذا المشكل والمتمثل في التمييز بين أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، فإما أنّ يكون النظام الاقتصادي قادر على تحقيق هذه الأهداف، أو على صانعي السياسات الاقتصادية الكلية تشكيل حزمة من السياسات الاقتصادية القادرة على المفاضلة بين النتائج المرتقبة، هذا الأمر يتوقف على مدى الفهم والتقدير الجيدين لبدائل السياسة الاقتصادية قبل تطبيقها.

ويعتبر كل من التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي من الأهداف التي تتعارض السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيقها، حيث أنّ التوازن الخارجي من وجهة النظرية الاقتصادية بمثابة قيد على النشاط الاقتصادي، وبذلك فهو يفرض حدودا للنمو الاقتصادي، وبذلك يعتبر التوازن الخارجي هدفا من أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، هذا معناه أنّ الاختلال بنوعيه العجز والفائض أمر يجب تجنبه قدر المستطاع، وهو بذلك يتوقف على السياسات الاقتصادية الكلية الواجب إتباعها للقضاء على الاختلال وتحقيق التوازن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى البحث في تأثير زيادة معدل النمو الاقتصادي على التوازن الخارجي، وبذلك ما إذا كانت معدلات النمو الاقتصادي الكبير لها آثار سلبية على التوازن الخارجي أم لا. أما هذه المشكلة فإنّ على صانعي السياسات الاقتصادية الكلية التقدير الجيد للسياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، أو على الأقل تحقيق معدلات نمو اقتصادي بحيث لا تؤثر على التوازن الخارجي أو على الأقل تخفيف الاختلال فيه.

وتعتبر الجزائر من بين الاقتصاديات التي تعاني من مجموعة من الإختلالات في الاقتصاد الكلي، وفي هذا السياق اتبعت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي تم خلالها تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية هدف استعادة التوازنات الكلية، وذلك للنهوض بالاقتصاد الجزائري واستعادة وتيرة النمو، فالاقتصاد الجزائري مر بمرحلتين، مرحلة التخطيط المركزي الذي تلعب الدولة دورا كبير في تسيير النشاط الاقتصادي ووضع السياسات اللازمة لاستمراره، ومرحلة الانتقال إلى آليات السوق، أين يخضع النشاط الاقتصادي لآليات التصحيح الآلي للإختلالات، فسترتكز دراستنا على السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها من قبل السلطات الجزائرية في تحقيق كل من التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، ودراسة أهم التضاربات في تحقيق

الهدفين خاصة بعد فترة التسعينات، أين قامت السلطات الجزائرية بتطبيق السياسات الاقتصادية التي توصي ا مؤسسات النقد الدولية، وسياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي بداية من الألفية الثالثة.

❖ التسـاؤل الرئيسـي:

من خلال ما سبق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التـالي: **" هـل هنـاك تضارب ميداني في تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي من قبل السياسات الاقتصادية الكليـة في الجزائر؟".**

من خلال دراستنا لهذا من الموضوع، وفي ظل التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة علـى مجموعـة مـن التساؤلات الفرعية التي تندرج ضمن محتويات الدراسة، وتتمثل في:

- لماذا يعتبر التوازن الخارجي من أهداف السياسات الاقتصادية الكلية؟؛
- هل هناك علاقة بين المناهج النظرية لتصحيح الاختلال في التوازن الخارجي والسياسات الاقتصادية التي توصي ا المؤسسات النقدية والمالية الدولية؟؛
- هل هناك توافق بين أولويات تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حسب "كالدور" وحسـب مـا توصي به المؤسسات النقدية والمالية الدولية؟؛
- على أي أساس يتم التفضيل بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي من خلال تطبيق السياسـات الاقتصادية الكلية؟ وما هو واقع ذلك في الاقتصاد الجزائري؟؛
- ما هي التوجهات العامة للسياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية من خلال الإصلاحات المبرمة مـع المؤسسات النقدية والمالية الدولية والسياسات المطبقة بعد 2001؟؛
- ما مدى قيام القياس الاقتصادي في تقييم السياسات الاقتصادية الكلية والمفاضلة بين أهدافها؟.

❖ الفـرضـيـات:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي وبالتالي على التساؤلات الفرعية، قمنا بوضع مجموعـة مـن الفرضيات والتي تعتبر كإجابات مبدئية، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل هـذه الفرضيات فيما يلي:

- يعتبر التوازن الخارجي بمثابة قيد على النشاط الاقتصادي وبالتالي علـى تحقيـق بعـض أهـداف السياسات الاقتصادية الكلية وأهمها النمو الاقتصادي؛
- تعتبر المناهج النظرية في إعادة التوازن الخارجي منطلق السياسات الاقتصادية الكلية التي توصي ـا المؤسسات النقدية والمالية الدولية؛

- هناك توافق بين أولويات تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية حسب "كالدور" وما توصي به مؤسسات النقد والمالية الدولية، وذلك باعتبار أنّ التوجهين تحت راية الرأسمالية؛
- يتم التفضيل بين هدفي التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي من خلال النتائج المترتبة عن السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة من أجل تحقيق الهدفين، أما في الاقتصاد الجزائري يتم التفضيل أيضا على أساس النتائج المترتبة عن السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة؛
- هدف السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أجل تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك على حساب التوازن الخارجي؛
- العوامل الخارجية لها تأثير أكبر من السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

❖ أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الهام الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الكلية في تنظيم النشاط الاقتصادي بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وذلك من خلال تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وبينها التوازن الخارجي الذي يعتبر بمثابة قيد على النشاط الاقتصادي، وبالتالي حدوث تضارب بين أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وبالتالي على السياسات الاقتصادية الكلية الحيلولة دون أنّ تؤثر وضعية التوازن الخارجي على النمو الاقتصادي.

❖ هدف الدراسة:

نحاول من خلال دراستنا هذه إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الكلية في إيجاد الميكانيزمات المناسبة لتحقيق أهدافها دون حدوث تضارب بينها، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في:

1. إبراز أهم بدائل السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي؛
2. اختبار فعالية السياسات الاقتصادية الكلية التي يوصي ا صندوق النقد والبنك الدوليين للدول النامية من خلال تطبيقها على الاقتصاد الجزائري، ثم مقارنتها بالسياسات الاقتصادية المطبقة بداية من 2001؛
3. إبراز توجه السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري ومدى تحقيقها لأهدافها خاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي؛

❖ حـ ـدود الدراسـ ـ ـة:

سوف نعمل على إسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري ذلك خلال الفترة الممتدة مـن 1990 إلى 2008، وذلك لانّ هذه الفترة تتميز بتنوع السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومة الجزائرية من أجل استعادة التوازنات الكلية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تميزت فترة التسعينات انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق وتبني السياسات الاقتصادية ذات الطابع الحر، وتمثلت هذه السياسـات بمـا توصي به مؤسسات النقد والمالية الدولية، وتأتي مرحلة ثالثة بداية من 2001 والـتي تمثلـت في سياسـة اقتصادية ذات طابع إنفاقي عمومي.

❖ منهـ ـج الدراسـ ـ ـة:

وفق طابع الدراسة التي نقوم ا، فإننا سوف نعتمد على منهجين، هما:

1. **المنهج الاستنباطي:** والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية للدراسة، سواء تعلق الأمر بالتوازن الخارجي، النمو الاقتصادي، السياسات الاقتصادية الكلية، أو تعلق الأمر بالدراسة التاريخية لتطور الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على أداة التوصيف؛
2. **المنهج الاستقرائي:** والذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني، وكذلك تحليل نتائج الدراسة القياسية، وذلك مـن خـلال الاعتماد على أداة الإحصاء من خلال الرسوم البيانية، أو بالاعتمـاد علـى أداة القيـاس الاقتصادي من خلال المعادلات الرياضية التي سوف نستخدمها لنمذجة الاقتصاد الوطني.

❖ الدراسـات السابقـ ـة:

انطلاقا من عدة دراسات من أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير، تمكنا من وضع المحاور الكـبرى لدراستنا، والتي نشير إليها كما يلي:

- **عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري -الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهـ ـداف السياسة الاقتصادية-**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائـر، 2004- 2005، حيث تعرضت الدراسة إلى تطور الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، وذلك مـن أجـل التعرض إلى أهم الإصلاحات التي قامت ا السلطات الجزائرية من خلال تطبيقها لعدة سياسات اقتصـادية من أجل الخروج من وضعية التخلف إلى اقتصاد مزدهر ومتطور، ثم محاولة تقييم هذه السياسات الاقتصادية ومدى تحقيقها لأهدافها ضمن ما يعرف بالمربع السحري "لكالدور"، **حيث توصل الباحث إلى أنّ** السياسة

الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق حققت بعض أهدافها مثل معدل النمو الاقتصادي المرتفع، معدل تضخم منخفض نتيجة الرقابة الإدارية على الأسعار وسياسات دعم الاستهلاك والاستغلال، أما بخصوص التـوازن الخارجي فانه لم يتحقق، أما هدف التشغيل وخفض معدل البطالة، فرغم سياسات التشغيل المتبعة (البطالـة المقنعة) فانه لم يتحقق.

- **عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالـة اقتصاد صغير مفتوح-** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية تخصص: نقـود، ماليـة وبنوك، جامعة الجزائر، 2005- 2006، حيث يرتكز الباحث في هذه الدراسـة علـى أن السياسـة الاقتصادية المثلى في الجزائر هي تلك التي تمكن من تحويل ريع المحروقات إلى أصـول إنتاجية بديلة يمكنها أن تخلق دخلا دائما للبلد يبقى حتى بعد نفاذ المحروقات و يحقق الإنصاف للأجيـال القادمـة، **حيث توصـل البـاحث إلى أنّ** النمو المحقق هو نمو نتيجة الفوائض المالية المحققة في الميزانية العامة للدولـة، و لا يمكنه أن يدوم إلا باسـتمرار فائـض الموازنة، وإن تمكنت السلطات مـن تحقيـق رؤيـة موازنية متوسطة المدى، (حوالي خمس سنوات)، فإن النمـو في المـدى الطويـل يبقى مرهونا بتطـور سوق المحروقات، وبالتـالي فإن التحدي الحقيقي في المدى الطويـل يبقى في استنهاض النظـام المـالي و النظام المصـرفي بشكل خـاص، ليلعب دور تعبئة الادخـار الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار الأكثـر مردودية، وكي يمكن تعويض دور الدولة كأهم مدخر و أول مستثمر. كما يستدعي تعميق الأسواق المالية المحلية و توسيع نطاق التمويل الطويل المدى بتشجيع أسواق الأوراق المالية التجارية و القروض العقاريـة و غيرها من الأدوات المالية الطويلة المدى.

- **زكرياء دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصـاد الجزائري 1990 –2000- دراسـة تحليلية-،** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعـة الجزائـر، 2001-2002. حيث تعرض الباحث إلى مسار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت ا الجزائر في العشرية الأخيرة الممتدة ما بين 1990 – 2000، **حيث توصل الباحث إلى أنّ** ما شهدته الجزائر من إصلاحات واتفاقات مع صندوق النقد الدولي، لا يعد استمرارية غير منتهية، وذلك لأن الفلسفة الإصلاحية والتعديلية تستند في الجزائر إلى منطق "رد الفعل عن عدم فعالية السياسة السابقة "، مما يثبت فكرة التجربة والخطأ التي لا يـزال الاقتصاد الجزائري يسير وفقها؛

❖ تقسيمـات الدراسـة:

يتطلب بنا الأمر للقيام بهذه الدراسة تقسيمها إلى خمس فصول، وهي كالتالي:

الفصل الأول: والذي من خلاله سوف نتناول الجانب النظري لميزان المدفوعات وذلك بالتطرق إلى مفهومه وأهميته الاقتصادية، ثم نتعرض إلى مفهوم التوازن وأنواعه، ثم إلى الاختلال أنواعه وأسبابه، ثم نتطرق بعده إلى علاقة التوازن الخارجي بأهم المتغيرات الاقتصادية، بعد ذلك نتطرق إلى الجانب النظري للنمو الاقتصادي من خلال التعرض لمفهومه عناصره ومقاييسه ثم إلى التنمية الاقتصادية مفهومها واستراتيجيا ها، ثم إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؛

الفصل الثاني: من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى نظرية سعر الصرف من خلال المفهوم والأنواع وأهم النظريات المفسرة لهذه المتغيرة الاقتصادية، ثم بعد ذلك نتطرق إلى الحالتين التي يكون عليهما سعر الصرف في الاقتصاد وهما سعر الصرف الثابت وسعر الصرف العائم، بعد ذلك نتطرق إلى أهم نقطة في الفصل وهي السياسات والمناهج النظرية المتبعة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث أنّ المناهج المتبعة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات هي نفسها المناهج المتبعة في تحديد سعر الصرف؛

الفصل الثالث: من خلاله سوف نتطرق إلى دراسة وتحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والعوامل المحددة لها، وذلك باعتبار أنها تعبر عن سلوك السياسات الاقتصادية الكلية أي هي وسائط لها، ثم نتطرق إلى السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال المفهوم والأهداف والأدوات، ثم نتطرق إلى تشكيل مزيج السياسات الاقتصادية من أجل تفضيل النتائج المرجوة من بدائل السياسات الاقتصادية الكلية، والأمر يتعلق ببدائل السياسات النقدية والسياسات المالية والسياسات التجارية، وبعدها نتطرق إلى مزيج السياسات الاقتصادية الكلية التي يوصي بها الصندوق والبنك الدوليين؛

الفصل الرابع: من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى تطبيق الجانب النظري على حالة الاقتصاد الجزائري، حيث سوف نتطرق إلى السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها السلطات الجزائرية خلال فترة الدراسة، ثم نتطرق فيما بعد إلى إنجازات هذه السياسات من خلال تقييمها ودراسة توجها ها، أي مدى قيام السلطات الجزائرية بالمفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، ثم آثار السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الفصل الخامس: نتطرق إلى الجانب القياسي والذي من خلاله سوف نعمل على نمذجة علاقة التوازن الخارجي بالنمو الاقتصادي محاولة في تقييم السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال إظهار مدى توجه السياسات الاقتصادية الكلية نحو تحقيق التوازن الخارجي أو تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بالإعتماد على تقنية نماذج أشعة الإنحدار الذاتي.

الفصل الأول:
التوازن الخارجي وعلاقته بالنمو الإقتصادي

تمهيد:

معروف أنّ العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصـادية بـين دول العالم، مثل الصادرات بنوعيها والواردات بنوعيها وحركة رؤوس الأموال بأنواعها، فينتج من جراء هـذه المعاملات حقوق والتزامات فيما بين الدول، هذا الأمر يستدعي تسجيل هذه المعـاملات وذلـك لكـبر حجمها وكثر ا، ويعتبر ميزان المدفوعات الأداة التي تعمل على تسجيل كافة المعاملات الدولية بين المحليين وشركائهم في الخارج، فتطور حجم المعاملات الخارجية إنما يعكس أهمية الاقتصاد وكذا المشـاكل الـتي يمكن التعرض لها من خلال الصدمات الخارجية، وبالتالي يصبح هذا الأخير كأداة في يد السلطات المحلية في تحليل وضعية اقتصادها وبالتالي السياسات الاقتصادية الكفيلة بإعادة توزانه.

إنّ تحقيق التوازن الخارجي أمر ممكن من الناحية النظرية، لكن من الناحية العملية أمـر مسـتحيل، لذلك يعتبر هذا الأخير محل اهتمام دول العالم، وذلك لما له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وبالتالي على دفع وتيرة النمو الاقتصادي، وبذلك يعتبر التوازن الخارجي بمثابة قيد على المعاملات الاقتصـادية المحليـة والأجنبية، وبالتالي على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ومن خلال هذا الفصل سوف نعمل على تحليل كل من التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات وتحليل الاختلال والتوازن؛
المبحث الثاني: تحليل علاقة التوازن الخارجي بالتوازن الداخلي؛
المبحث الثالث: نظرية النمو الاقتصادي وعلاقتها بالتجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات أهم سجل اقتصادي للحسابات الخارجية لأي بلد كان، و أكثره شمولا لهذه الحسابات و عناصرها من التعاملات الدولية المختلفة، كما يعتبر الميزان أكثـر صـدقا لتوضـيح المكانـة الاقتصادية للبلد في المحيط الدولي، ولتحديد حجم واتجاه ومستوى العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلـف دول العالم وذلك لما يضمنه ميزان المدفوعات من عناصر العلاقات المذكورة وفي أرقام إجمالية وان أي تغيير يحدث من هذه العناصر قد ينعكس بتقلبات اقتصادية في داخل الدولة وخارجها في دول أخرى. من خلال هذا المبحث سوف نحاول إبراز مجموعة من النقاط و التي تتمثل في مفهوم ميـزان المـدفوعات وأهميتـه ومكوناته،ثم محاولة نمذجة ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات و أهميته الاقتصادية.

سنتناول في هذا المطلب التطرق إلى ميزان المدفوعات من خلال تعريفه والعوامل المـؤثرة فيـه وأهميتـه الاقتصادية ، كما سنظهر أهم الموازين الفرعية المكونة له.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات.

إذا كان إتمام المعاملات الاقتصادية الدولية يترتب عليه حقوقا و التزامات بين الدول المختلفـة، فـان الحكومات تقوم بإعداد سجل منظم لبيان نتيجة هذه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة و بـين الدول الأخرى. و قد تعددت التعاريف حول ميزان المدفوعات، إلا أ ا تصب في معنى واحد و ذلـك أن ميزان المدفوعات لا يزيد عن كونه "بيانا حسابيا يجري فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية، و التي تتم بين المقيمين في بلد معين- و بين المقيمين في البلدان الأجنبية خلال فترة زمنية معينة- غالبـا مـا تكـون سنة"[1]. من خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص العناصر التالية:

1- بيان محاسبي أو إحصائي: كونه يعتبر حسب أصول المحاسبة مرجعا للمعلومات باعتماده مـن قبـل صانعي القرارات و الباحثين المختصين و المتابعين النقديين و الماليين[2]، خاصة انه يصدر عن مؤسسات رسمية في مقدمتها البنوك المركزية.

---

[1] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، الأردن، عمان، الطبعة الأولى 2003، ص ص:485- 486.

[2] معروف هوشيار ، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص 80.

2- القيد المزدوج: و الذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية للبلد على شكل مقبوضات و التدفقات للبلد على شكل مدفوعات[1]، و كثيرا من البلدان تعتمد على قيد و موازنة عمليا ا في ميزان المدفوعات بما يعرف محاسبيا بعمودي الـ: Crédit (له) و الـ: Débit (منه)[2]، ويكون حسب نموذجين هما:

3- القيد وفق الميزانية السنوية: والذي يقتضي وجود أصول و خصوم، وبالتالي فان القيـود يجـب أن تدرج ضمن الأصول و الخصوم[3]، فكل عملية ينجم عنها دخول للعملات الأجنبيـة فتـدون في جانـب الأصول، أما العمليات التي ينجم عنها خروج للعملات الأجنبية فتسجل في جانب الخصوم. وعليـه فـان ميزان المدفوعات يكون في حالة توازن دائمة حسب هذه الطريقة أي مجموع الأصول يسـاوي مجمـوع الخصوم.

4- القيد وفقا للمحاسبة المزدوجة: على هذا الأساس فان القيد في ميزان المدفوعات يكون من جانـب Crédit (له) تدون كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين، أما جانـب Débit (منه) فتدون كافة عمليات الشراء و التي تجري بين المقيمين و غير المقيمين[4].

الشكل رقم (1- 1): قيد التدفقات في ميزان المدفوعات.

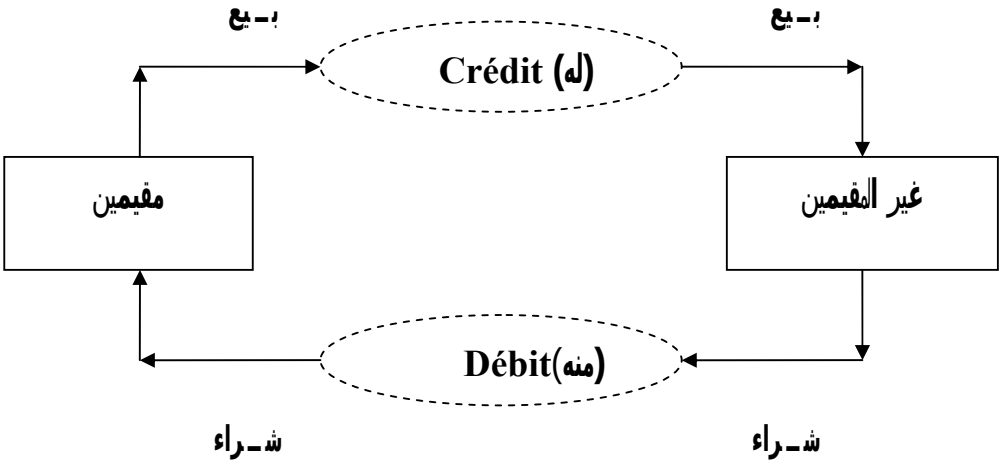

المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[1] نفس المرجع، ص 235.

[2] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي، فضايا نقدية ومالية**، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2001، ص 36.

[3] خالد محمد السواعي، **التجارة و التنمية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص 80.

[4] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي، فضايا نقدية ومالية**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

إذن من خلال ما سبق، فان ميزان المدفوعات يكون في حالة توازن دائمة وذلك من الناحية المحاسبية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود إختلالات من الناحية الواقعية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المباحث القادمة.

5- المعاملات الاقتصادية الدولية: يعمل ميزان المدفوعات على توضيح كافة المعاملات الاقتصادية الـتي تجري بين المقيمين في البلد الأصل وغير المقيمين سواء تعلق الأمر بالمعاملات التجارية أو المعاملات المالية، خدمات أو إعانات، والتي يتم تسويتها بصفة فورية، بصورة آجلة، أو حتى دون مقابل. بذلك تخرج جميع المعاملات التي تجري بين المقيمين في ميزان المدفوعات. غير أن طبيعة هذه المعاملات الدولية توضح ثـلاث دلالات كنتيجة لقيام هذه المعاملات هي:[1]

- الحقوق و الديون التي تنشأ عن هذه المعاملات، حيث نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد لا يعمـل علـى توضيحها وإنما يكتفي بالصافي؛
- المعاملات التي أنشأت تلك الحقوق و الديون، أي الطريقة التي أصبحت ا الدولة دائنة ومدينة؛
- واقع هذه المعاملات تكون بين الأفراد لا بين الحكومات، وبالتالي فان الحقوق و الديون الناشئة تكـون بين الأفراد في دول مختلفة.

غير أن تسجيل هذه المعاملات مسألة حيوية لأي اقتصاد وذلك يعود للأسباب التالية:[2]

- إن تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسـية ومعطيـات الاقتصاد الوطني سوءا من وجهة نظر محلية أو دولية؛
- تقيس الموقف الدولي للقطر الاقتصادي لكون هذه المعاملات وليدة انـدماج الاقتصـاد الـوطني بالاقتصاد الدولي؛
- هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته للمنافسة واستجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي؛
- وعلى هذا الأساس فان الميزان يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطـيط العلاقـات الاقتصادية الدولية.

6- المقيمون و غير المقيمون: يشير تعبير المقيمون، عند استعماله لأغراض الحسابات المختلفـة في ميـزان المدفوعات، إلى منشآت الأعمال و الحكومات والهيئات الدولية، فضلا عن الأشخاص الطبيعيين، و لـيس

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2006، ص ص: 225- 227.

[2] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار ا دلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2002، ص ص: 115- 116.

من الضروري أن يكون المقيم من مواطني ذلك البلد[1]، و التي تربطها بالدولة رابطة اقتصادية و لا يلـزم أن تربطها بالدولة رابطة سياسية[2]، وبذلك يدخل في إطار المقيمين[3]:

- الذين يقيمون في القطر الاقتصادي بصفة دائمة و موطني القطر في الخارج والذين يتواجدون بصفة مؤقتة؛
- الأجانب المتواجدون في القطر بصفة دائمة باستثناء الموظفين الممثلين لحكومـا م مثـل أعضـاء السفارات و السلك القنصلي؛
- كافة الشركات الوطنية و الأجنبية العاملة على أرض القطر بصفة دائمة.

ومنه فان غير المقيم كافة الوطنيين و الأجانب الذين يقيمون في الخارج بصفة دائمة وكذلك الشركات و المؤسسات الوطنية و الأجنبية التي تمارس نشاطا داخل الحدود الوطنية.

7- فترة زمنية معينة: عادة ما تقدر هذه الفترة بسنة باستثناء بعض الاقتصاديات المتقدمة مثل الولايـات المتحدة الأمريكية والتي تقدر بثلاث أشهر. والمتعارف عليه لا توجد فترة زمنية محددة يغطيها الميزان، فمنها ما يبدأ من أول جانفي إلى غاية اية ديسمبر من نفس السنة، أما البعض مثل اليابان فان الميزان يغطي الفترة من بداية أفريل إلى اية مارس من السنة المقبلة.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات.

يعتبر وجود ميزان المدفوعات غاية في الأهمية، حيث أن تسجيل المعاملات عبر الحدود من تحركـات سلعية و بشرية ورأسمالية ذات درجة كبيرة من الأهمية، ذلك للاعتبارات التالية:

- أداة للتحليل الاقتصادي: حيث يفيد في دراسة الوضع الاقتصادي للبلد خلال الفترة التي يغطيهـا الميزان، لأنه يوضح المركز الذي يحتله البلد في الاقتصاد العالمي، وذلك بتحديد نقاط القوة والضعف في هذا الاقتصاد من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعا ا عبر الزمن[4]، حيـث تسـاهم هـذه المعلومات في تحديد السياسات النقدية و المالية للسلطات العامة[5]؛

- يفيد في دراسة تطور معاملات البلد الدولية من حيث الصادرات و الواردات عبر الزمن، وحالـة العجز و الفائض من سنة إلى أخرى وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بذلك؛

---

[1] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجمود، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 486.

[2] رضا عبد ، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**، مكتبة العربية للنشر و التوزيع، مصر 2007، ص 146.

[3] نفس المرجع، ص 146.

[4] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، دون سنة نشر، ص 159.

[5] العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الدار الجزائرية للطبع و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص 92.

- يعتبر ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية فلعملة البلد في سوق الصرف الأجنبي؛
- التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية و الخارجية من السلع و الخدمات المختلفة.

رغم أهمية ميزان المدفوعات، إلا أنه لا يبين أسباب التغيرات في بعض عناصره، كما أنه يخفي مبادلات المقايضة و الهبات العينية والتي تظهر كمدفوعات أو مقبوضات نقدية، كما أنه لا يعطي سوى خلاصة المعاملات الاقتصادية لهذا البلد في نهاية الفترة، مما يدل على أنه لا يكشف عن الصورة الآنية للاقتصاد[1]، وبالتالي لا يصبح المقياس الملائم في هذه الحالة.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.

بعدما قمنا بتوضيح العمليات التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات الدولية، فإن الصعوبة تكمن في كيفية تنظيم أو توزيع هذه العمليات، غير أن تنظيم هذه العمليات يختلف من دولة إلى أخرى ، وسوف نحاول في هذا المطلب شرح النموذج الأكثر شيوعا، حيث إذا ما جئنا إلى تقسيم ميزان المدفوعات عموديا نجد هناك عمودين، العمود الأيمن الذي تحصل الدولة من خلاله على مقبوضات و هو الجانب الدائن، العمود الأيسر الذي تقوم الدولة من خلاله بالدفع إلى العالم الخارجي و هو الجانب المدين، أما التقسيم الأفقي فإنه يظهر الموازين التالية:

أولا: ميزان العمليات الجارية.

يعتبر استيراد السلع و الخدمات من أكبر البنود المدينة، كما تعتبر صادرات السلع و الخدمات من أكبر البنود الدائنة في ميزان المدفوعات[2]، ويطلق أيضا على هذا الميزان بميزان الدخل[3]، لأنه يشمل على كافة المعاملات الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر في الدخل القومي بالزيادة أو بالنقصان، وهذا الميزان بدوره يقسم إلى:

1- ميزان تجارة السلع: وهو الذي يستوعب معظم عمليات الدولة الخارجية نظرا لاحتوائه على تجارة الدولة الخارجية خلال السنة سواء تمثلت تلك التجارة في تجارة السلع أو في تجارة الخدمات[4]، و الذي بدوره هو الآخر يقسم إلى:

---

[1] هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 237.

[2] مجدي علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 376.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2006، ص 96.

[4] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 152.

أ- التجارة السلعية (التجارة المنظورة): وتمثل تجارة الدولة من الصادرات و الواردات التي تعبر حـدود الدولة، أما من الداخل إلى الخارج أو من الخارج إلى الداخل[1]، كما سلف الذكر فان القيد في هذا الميـزان يكون الجانب الدائن للصادرات لأ ا تزيد من المقبوضات، أما الجانب المدين فيكون للواردات لأ ا تزيد من المدفوعات الدولية، أما رصيد هذا الميزان فيكون الفرق بين الصادرات و الواردات. أي يقصـد بـالميزان التجاري كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات التي تمر على الجمارك فهـي منظـورة ـذا المعـنى المحسوس.[2]

ب- تجارة الخدمات (التجارة غير المنظورة): وهي تمثل جميع الخدمات المتبادلة بين البلد المعـني و العـالم الخارجي[3] ، وهي تشمل[4]:

- خدمات النقل: وتتضمن المدفوعات التي تتعلق بمختلف أنواع خدمات النقل التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين أو العكس، وكذا أجور شحن البضائع وثمن تذاكر السفر...الخ؛
- خدمات التأمين: ويشمل جميع المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل البضائع، الحياة،...) وما في ذلك إعادة التأمين؛
- الرحلات إلى الخارج: وتشمل مصروفات المسافرون سواء للسـياحة أو العـلاج أو الدراسـة أو العمل...الخ؛
- الدخول من الاستثمارات الخارجية: وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانـت استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح) أو أرباح أسهم وفوائد قروض أو سندات؛
- العمليات الحكومية: وتشمل مدفوعات الحكومة منها العسكرية وغير العسـكرية (المسـاهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة، نفقات البعثات الدبلوماسية...الخ).

القيد في ميزان تجارة الخدمات يكون على نفس النهج في ميزان تجارة السلع. يعبر كل من ميزان تجارة السلع و ميزان تجارة الخدمات عن ميزان العمليات الجارية بالمفهوم الضيق.

2- ميزان التحويلات من جانب واحد: وهي التحويلات التي تتم من طرف واحـد ولا تلتـزم الجهـة المستفيدة بالدفع[5]. فهي لا تؤثر بصفة مباشرة على الدخل و الإنتاج المحليين، ويدخل في هذا الميزان كافـة

---

[1] حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد "العلاقات الاقتصادية الدولية"**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر دون سنة نشر، ص 34.

[2] jean pierre delas , **économie contemporaine** , édition marketing , paris , 1992 , p 131 .

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكرهن ص 98.

[4] يونس محمود ، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007، ص ص: 172- 173.

[5] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجمود، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 490.

الهبات و التعويضات سواء أخذت شكلا نقديا أو عينيا، ويتم القيد في هـذا الميـزان علـى أسـاس أنّ التحويلات التي حصلت عليها الدولة في الجانب الدائن، أما التحويلات إلى الخارج فتقيد في الجانب المدين.

خلاصة القول أن ميزان العمليات الجارية بالمفهوم الضيق مضافا إليه ميزان المدفوعات مـن جانـب واحد يمثل ميزان العمليات الجارية بالمفهوم الواسع.

ثانيا: ميزان رؤوس الأموال.

يسجل في هذا الميزان حركات رؤوس الأموال التي تتم بين البلد و العالم الخارجي التي تنشأ عنها تغير في مركز الدائنية و المديونية للبلدان الخارجية وكذا التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد، وذلك خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات[1]، وينقسم هذا الميزان إلى:

1- ميزان رأس المال قصير الأجل: وهو عبارة عن أمـوال يحـتفظ بـها في شـكل أصـول عاليـة السيولة[2]،ويشمل هذا الميزان:

- النقود: ويقصد بها كافة العملات الوطنية والأجنبية التي تدخل أو تخرج بصورة مباشرة عبر حدود الدولة.
- الذهب: لا يقصد به الذهب السلعي، وإنما الذهب النقدي والذي يمثل الأرصدة النقدية والدوليـة لدى السلطات النقدية في الدولة.
- الودائع المصرفية: يسجل كل التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على الودائع التي يمتلكها المقيمون في بنوك أجنبية، وأيضا على التغيرات التي تطرأ على الودائع التي يمتلكها غير المقيمـون في البنـوك المحلية.
- القروض قصيرة الأجل: وهي كافة التسهيلات الائتمانية والسلفيات والإعتمادات المصرفية الـتي لا يزيد أجلها عن السنة.
- الأوراق التجارية: سواء أخذت شكل كمبيالة أو سـند إذني أو شـيك بالإضـافة إلى الأوراق الحكومية كأذون الخزانة.

---

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدوليّ النجارة و النمويلّ**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003، ص 29.

[2] كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد العابد، إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية نشر طبع توزيع، الإسكندرية، مصر 2000، ص 367.

2- ميزان رأس المال طويل الأجل: وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل (لمدة تزيد عن السنة)[1]، ويشمل هذا الميزان على:[2]

- الاستثمار المباشر: أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة الميزان؛
- الأوراق المالية: شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات ائتمان طويلة الأجل؛
- القروض طويلة الأجل: القروض التي تزيد مد ا عن سنة سواء كان احد الأطراف (المقرض أو المقترض) فردا أو مشروعا أو حكومة أو هيئة عامة؛
- رؤوس أموال أخرى.

و الجدير بالذكر بأن ميزان المدفوعات يحتوي على حساب مستقل لكافة العمليات التي تجريها السلطات النقدية في الدولة ويسمى بـ " حساب التسويات الرسمية".

ثالثا: ميزان السهو والخطأ.

حسب قاعدة القيد في ميزان المدفوعات فان كل المعاملات التي تسجل تكون مسجلة مرتين (أي أن كل عملية تقيد مرة في الجانب الدائن باعتبارها تولد حقا ومرة في الجانب المدين باعتبارها تولد التزاما)، أي أن مجموع البنود الدائنة يساوي مجموع البنود المدينة، لكن في الواقع العملي نادرا ما يحدث ذلك، وفي هذه الحالة لكي يظل ميزان المدفوعات متوازنا يتم إدراج ميزان " السهو و الخطأ"، بحيث تعادل قيمته بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن و المدين في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث : الصياغة الرياضية لميزان المدفوعات (BP).

يعتبر كل من حساب العمليات الجارية وحساب رؤوس الأموال أهم حسابين في ميزان المدفوعات، وسوف نحاول في هذا المطلب إبراز التوازن في كل من الميزانين على حدا ثم التوازن الكلي في ميزان المدفوعات .

أولا: الصياغة الرياضية لميزان العمليات الجارية.

من الطرح النظري فإنّ ميزان العمليات الجارية نسجل فيه جميع العمليات الخاصة بالسلع والخدمات والتي لها تأثير على الإنتاج والدخل المحليين والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$B = X - M \text{.....(01)}$$

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي- التجارة والتمويل-**، مرجع سبق ذكره، ص 291.

[2]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره- ص ص: 101، 102.

حيث أنّ B تمثل رصيد ميزان العمليات الجارية، وعلى هذا الأساس نعرف كل من:[1]

- ❖ **الصادرات (X):** من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج، فهو يمثل تدفق السلع والخدمات من خلال حدود الدولة؛
- ❖ **الواردات (M):** من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله داخل حدود هذه الدولة عن طريق تدفق للسلع و الخدمات من خارج حدود هذه الدولة.

من خلال التعريفين فان الصادرات هي متغير خارجي تتحدد قيمتها خارج النموذج، أما الواردات فإ ا متغير داخلي تحدد قيمتها داخل النموذج وهي مرتبطة بالدخل، والنموذج التالي يوضح ذلك:

$$M = my + M_0 \text{.....(02)}$$
$$X = X_0 \text{.....(03)}$$

حيث أنّ: m: الميل الحدي للواردات؛ M_0: الواردات المستقلة عن الدخل؛ X_0: الصادرات المستقلة.

ويتم التمييز بين الوضعيات التالية في رصيد ميزان العمليات الجارية :

- الصادرات أكبر من الواردات $\Leftarrow$ هناك فائض في الميزان؛
- الواردات أكبر من الصادرات $\Leftarrow$ هناك عجز في الميزان؛
- تساوي الصادرات والواردات $\Leftarrow$ هناك حالة توازن في الميزان.

من خلال الشكل رقم (1-2) سوف نبين منحنى ميزان العمليات الجارية كما يلي:

حسب الطرح النظري فان الصادرات متغير خارجي غير مرتبط بالدخل وهذا ما يظهر في الشكل (1-2) حيث أنها ممثلة بخط موازي لمحور الدخل الوطني، بينما الواردات فهي مرتبطة بالدخل وهي مبينة في نفس الشكل، الفرق بين الصادرات والواردات يمثل رصيد الميزان وهو دالة مرتبطة بالدخل كما هو موضح في الشكل والذي من خلاله نستطيع تحديد الوضعيات التي يكون فيها كما يلي:

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2004، ص 44.

الشكل رقم (1-2): النمذجة البيانية لرصيد ميزان العمليات الجارية.

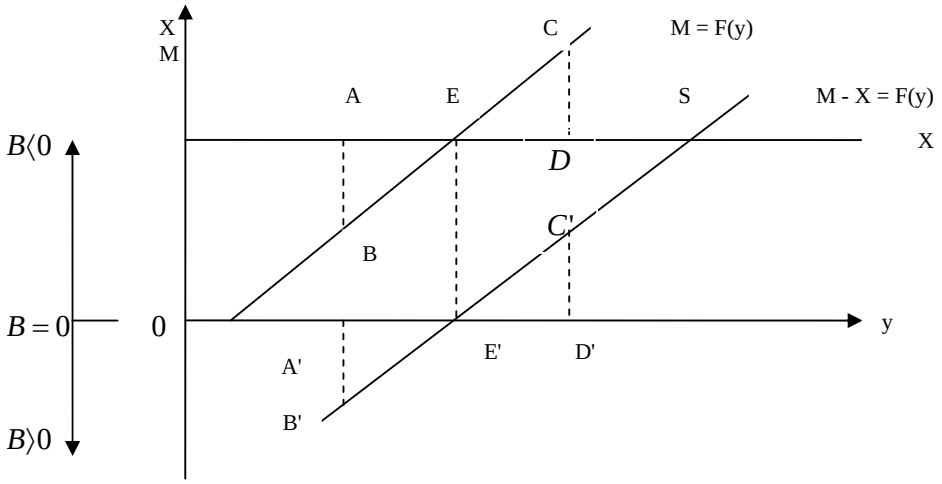

- **الحالة الأولى:** وهي تمثل حالة الفائض في الميزان والتي توضح بالمسافة AB وهي الفرق بين الصادرات والواردات و بالمسافة A'B' وهي المسافة ما دون محور الدخل؛
- **الحالة الثانية:** وهي تمثل حالة العجز في الميزان وهي ممثلة بالمسافة CD وهي الفرق بين الصادرات والواردات وبالمسافة C'D' وهي المسافة ما دون محور الدخل؛
- **الحالة الثالثة:** وهي حالة التوازن أي عندما تتساوى الصادرات والواردات وهي ممثلة بنقطة تقاطع بيان الصادرات وبيان الواردات E والنقطة E' نقطة تقاطع بيان الميزان مع محور الدخل.

ثانيا : نمذجة ميزان رؤوس الأموال.

على غرار ميزان المعاملات الجارية فإنّ ميزان رؤوس الأموال هو الآخر يتكون من رؤوس أموال مصدرة K_X ورؤوس أموال مستوردة K_M والفرق بينهما يمثل رصيد ميزان رؤوس الأموال، الشكل التالي يوضح ذلك حيث أنّ:

K_M : تمثل دالة رؤوس الأموال المستوردة و هي دالة متزايدة لسعر الفائدة المحلي؛

K_X : تمثل دالة رؤوس الأموال المصدرة و هي متناقصة لسعر الفائدة المحلي.

في الشكل أدناه، نقطة التقاطع بين دالة رؤوس الأموال المصدرة ودالة رؤوس الأموال المستوردة E تمثل نقطة التوازن في الميزان، أما حالة الفائض في الميزان فهي ممثلة بالمسافة AB والتي تمثل الفرق بين دالة رؤوس الأموال المصدرة ودالة رؤوس الأموال المستوردة، وبالمسافة A'B' من محور سعر الفائدة إلى اليمين، أما حالة العجز في هذا الميزان فهي ممثلة بالمسافة CD والتي تمثل الفرق بين دالة رؤوس الأموال المصدرة ودالة رؤوس الأموال المستوردة بالمسافة C'D' وهي ممثلة من محور سعر الفائدة إلى اليسار.

من خلال ما سبق فإن بيان ميزان رؤوس الأموال يمر من النقاط : A',B',C' كما هو موضح:

الشكل رقم (1-3) : النمذجة البيانية لميزان رؤوس الأموال .

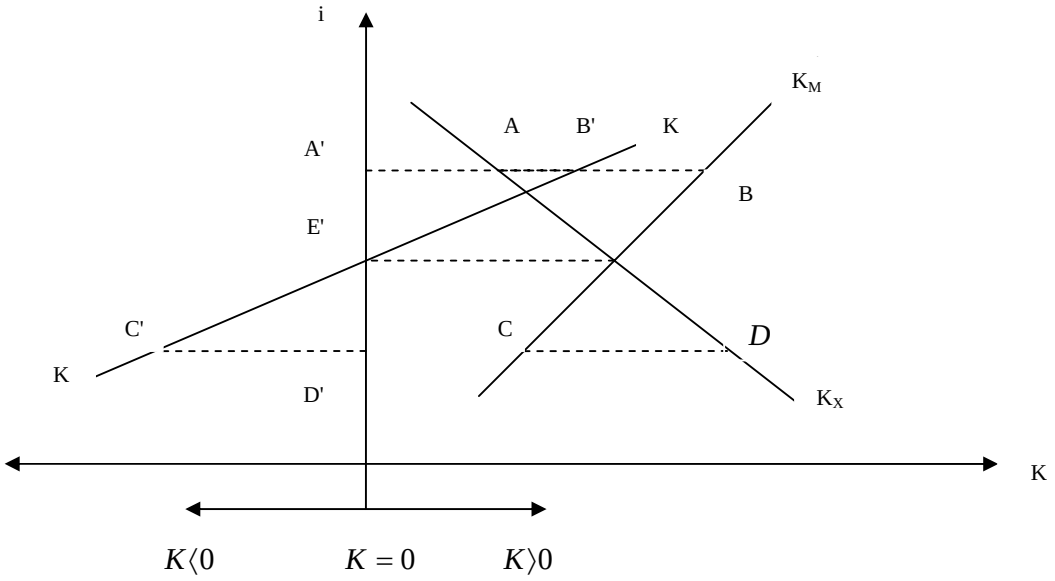

ثالثا: اشتقاق منحنى (BP):

يمثل منحنى (BP) جميع التوليفات من سعر الفائدة والدخل الـتي تضـمن التـوازن في ميـزان المدفوعات[1]، هذه التوليفات يتم الحصول عليها من خلال جمع منحنى ميزان العمليات الجارية ومـنحنى رؤوس الأموال، أين يتم الحصول على علاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل، و ذلك كـون زيـادة الدخل مثلا تؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، والـذي يحتـاج إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية لدخول رؤوس الأموال الأجنبية لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ومنـه يكون لدينا:

$$\frac{dR}{dt} = (X - M) + K = 0 \text{.....(04)}$$

$$X_0 - my - M_0 + F_0 + gi = 0 \text{.....(05)}$$

$$y = \frac{X_0 - M_0 + F_0}{m} + \frac{g}{m} i \text{.....(06)}$$

المعادلة الأخيرة تمثل معادلة التوازن في ميزان المدفوعات (BP)، غير أن منحنى ميزان المدفوعات يأخذ وضعيات عديدة، و يعود ذلك إلى العوامل المحددة لميله.[2]

---

[1] أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية طبع نشر توزيـع، مصـر، الإسـكندرية، 2001، ص 242.

[2] انظر في ذلك: - وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 151- 156.

- أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 242-246.

من الناحية البيانية فإنّ اشتقاق منحنى التوازن الخارجي يكون من خلال التطرق إلى مركباته، حيث يمثل الجزء الأول من الشكل (1- 4) دالة رؤوس الأموال، وهي دالة متزايدة في سعر الفائدة المحلي باعتبار سعر الفائدة الأجنبي ثابت، أما الجزء الثاني فيمثل النقاط التي تتساوى عندها أرصدة الموازين الأساسية لميزان المدفوعات (ميزان العمليات الجاري وميزان رؤوس الأموال)، أما الجزء الثالث فيمثل رصيد ميزان العمليات الجارية[1] والذي هو دالة متزايدة في الدخل الوطني كما هو مبين في الشكل، بينما يمثل الجزء الرابع منحنى التوازن الخارجي، حيث بإعطاء قيمة لسعر الفائدة نحصل على مقدار رصيد ميزان رؤوس الأموال، وفي المقابل يتحدد رصيد ميزان العمليات الذي يضمن التوازن الخارجي مع ميزان رؤوس الأموال، وبالتالي تتحدد قيمة الدخل الوطني التي تقابل رصيد معين لميزان العمليات الجارية، وبتكرير العملية يتم الحصول على مجموعة من التوليفات من سعر الفائدة والدخل والتي بالربط بينها نحصل على منحنى التوازن الخارجي.

الشكل رقم (1-4): اشتقاق منحنى (BP).

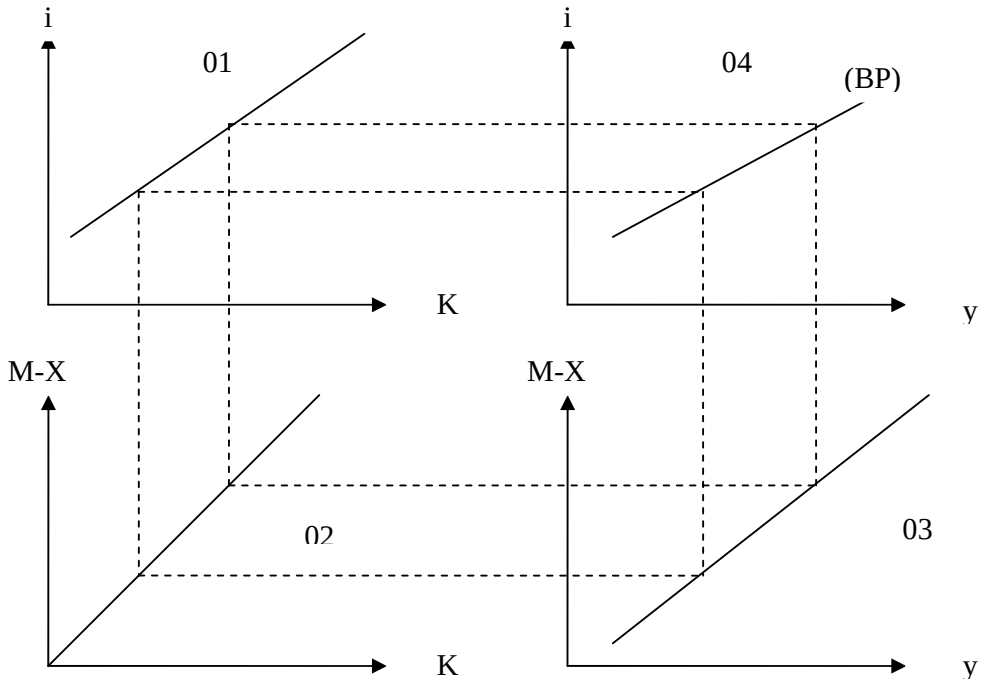

المصدر : وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[1] أخذنا تمثيل الدالة (M-X) والتي هي دالة متزايدة في الدخل، بدلا من الدالة (X-M) والتي هي دالة متناقصة في الدخل، وذلك لتسهيل عملية اشتقاق منحنى التوازن الخارجي.

المبحث الثاني: تحليل التوازن و الاختلال في التوازن الخارجي وعلاقته بالاقتصاد المحلي.

يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمر بديهي نظرا للعمل بفكرة القيد المزدوج، إلا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية، وقد يخفي هذا التوازن ضعفًا في الاقتصاد الداخلي للدولة، ومعـروف أن ميزان المدفوعات يشمل على نوعين من المعاملات إحداهما تؤدي إلى زيادة في الميزان، أما الأخرى فتـؤدي إلى نقص في الميزان لأ ا عبارة عن مدفوعات للخارج ، وعدم التوازن بين هـذه المعـاملات تـؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات.

لذلك سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى النقاط التالية:
المطلب الأول: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات؛
المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات، أنواعه وأسبابه؛
المطلب الثالث: علاقة التوازن الخارجي بالاقتصاد المحلي من خلال نموذج (IS- LM- BP).

المطلب الأول: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات وأنواعه.

من خلال التحليل السابق تعرضنا إلى حتمية التوازن في ميزان المدفوعات بسبب طريقة القيد المـزدوج التي تضمن تحقق هذا المركز دائما، ويكون التوازن هنا من جانبي الدائن و المدين. بالرغم من ذلـك فـان اغلب موازين مدفوعات الدول تعاني من إختلالات على حد سواء المتقدمة والمتخلفة مما يدل أن التـوازن المحاسبي ليس له أي دلالات اقتصادية.ولمعرفة وجهة النظر الاقتصادية لميزان المدفوعات فإننا سوف نعمـل على تحليل بنوده ثم قراءة و تحليل التوازن.

أولا: تحليل بنود ميزان المدفوعات ودورها في تحقيق استقراره.

اعتاد اغلب الاقتصاديين على تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى بنود رسمية وبنود التسوية، مـن شـا ا تعمل على حدوث التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات حسب طبيعتها مما يستدعي وجود نوعين من المعاملات في ميزان المدفوعات. **المعاملات التلقائية:** والتي تشير إلى جميع المعاملات التي تتم بصرف النظـر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وأحيانا يطلق عليه المعاملات فوق الخط[1]، ومن بين هذه المعـاملات : الصادرات والواردات بنوعيها، المعاملات الرأسمالية التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل، ...الخ. بينمـا **المعاملات الرسمية (معاملات التسوية):** فهي تلك المعاملات التي لا تتم لذا ا وإنما تجري بالنظر إلى حالـة

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص: 296- 297.

ميزان المدفوعات وأحيانا يطلق عليه المعاملات تحت الخط[1]، مما يعني أنها معاملات مخطط لها من طرف السلطات العامة. من خلال المفهومين السابقين فان حالة ميزان المدفوعات تكون كما يلي:

- أن تكون المعاملات التلقائية اكبر من المعاملات الرسمية وهنا يظهر ميزان المدفوعات حالة فائض؛
- أن تكون المعاملات التلقائية اصغر من المعاملات الرسمية وهنا يظهر ميزان المدفوعات حالة عجز يتم تسويتها من خلال اللجوء إلى حساب التسويات الرسمية؛
- أن تكون المعاملات التلقائية مساوية للمعاملات الرسمية وهي تعكس حالة التوازن في ميزان المدفوعات، وهي حالة نادرة الوقوع في الواقع العملي.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا التحليل أن الصورة الحقيقية لميزان المدفوعات تظهر من خلال المعاملات التلقائية وبالتالي الوضع الاقتصادي للبلد، وهذا يقودنا إلى وضع تعريف لكل من التوازنين، المحاسبي والاقتصادي.

ثانيا: مفهوم التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى. وهما نوعان:

- **التوازن المحاسبي:** ويقصد به أن يتحقق التعادل و التكافؤ بين جملة إيرادا ا من الصرف الأجنبي وجملة مدفوعا ا منه، أي أن يحدث تساوي حتمي بين العناصر الدائنة والعناصر المدينة في الميزان بصورة إجمالية[2]، أي انه ينبغي أن يكون متوازنا من الناحية المحاسبية، لان طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد على نظام القيد المزدوج، وهذا يعني إن كل معاملة يكون فيها طرفان، احدهما دائن و الآخر مدين.
- **التوازن الاقتصادي:** يقصد به الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادرا ا من السلع والخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن واردا ا من السلع و الخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج[3].

إن الحديث عن التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات، يقصد به التوازن أو الاختلال الاقتصادي. فتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية يؤدي إلى أن الاختلال ينسحب إلى بعض الموازين المكونة له كان يتحقق فائض في الميزان الجاري أو التجاري ويكون هناك عجز في ميزان رؤوس الأموال، وبالتالي فان

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 99.

[2] مجدي محمود شهاب، سوري عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[3] العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الفائض المحقق في ميزان العمليات الجارية يغطي العجز في ميزان رؤوس الأموال. غير إن العرف الاقتصادي جرى على أن الاختلال في ميزان المدفوعات ينطوي على اختلال ميزان العمليات الجارية وميـزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل معا[1]. إذن التوازن في ميزان المدفوعات يكون من خلال[2]:

- حدوث عجز في ميزان العمليات الجارية يعوضه فائض في ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل، هذا الإجراء يؤدي إلى توازن يدوم طويلا لأنه يعتمد على حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأمـوال طويلة الأجل، أي لا يحتمل خطر المطالبة بذه القروض في الأجل القصير وخطر التقلبات في أسعار الصرف. هذه الحالة يكون ميزان المدفوعات متوازن من الناحيتين المحاسبية و الاقتصادية؛
- حدوث فائض في ميزان العمليات الجارية يعوض العجز في ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجـل، حيث تقوم الدولة بتصدير هذا الفائض إلى الخارج هنا أيضا يتحقق التوازن من الناحيتين المحاسبية و الاقتصادية نظرا لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال طويلة الأجل؛
- حدوث التوازن يكون عن طريق ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل فهو يعوض العجز أو الفائض الذي يطرأ في ميزان العمليات الجارية وميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل، هنا يمكن القـول أن ميزان المدفوعات متوازن من الناحية المحاسبية و غير متوازن من الناحية الاقتصـادية، لان الدولـة تقوم بنوع من حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركة الذهب الذي يحقق توازن مؤقت في ميزان المدفوعات.

من خلال الجدول التالي سنحاول تقديم توضيحا للتحليل السابق كما يلي:

الجدول رقم (1- 1): دور بنود ميزان المدفوعات في تحقيق استقراره.

ميزان العمليات الجارية	ميزان رؤوس الأموال الطويلة	ميزان رؤوس الأموال القصيرة	الإجراء من قبل الدولة	نوع التوازن في ميزان المدفوعات	طبيعة التوازن
عجز	فائض	ـــــ	استيراد رؤوس الأموال الطويلة لتغطية العجز في ميزان العمليات الجارية	متوازن محاسبيا و اقتصاديا	توازن طويل الأجل بسبب حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال طويلة الأجل
فائض	عجز	ـــــ	تصدير رؤوس الأموال الطويلة إلى الخارج	متوازن محاسبيا واقتصاديا	توازن طويل الأجل بسبب حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال طويلة الأجل

[1] - حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد- العلاقات الاقتصادية الدولية-**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] - نفس المرجع، ص ص: 40- 43.

عجز أو فائض	عجز أو فائض	عجز أو فائض	تصدير أو استيراد رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركة الذهب (استعمال الدولة لاحتياطا ا الرسمية)	متوازن محاسبيا فقط	توازن مؤقت بسبب حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركة الذهب

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد: عمر حسين، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد- العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40- 43.

المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات، أنواعه وأسبابه.

إن الخلاصة النهائية لميزان المدفوعات من تساوي للمدفوعات والمقبوضات للمعاملات الاقتصـادية لا يعكس بالضرورة توازنا حقيقيا لها (التوازن الاقتصادي) كما رأينا سـابقا، وبالتـالي فـاختلال ميـزان المدفوعات يعد أمرا واقعيا على حد سواء للدول المتقدمة والمتخلفة، غير أن الأمر يختلف في مديونية هـذه البلدان، فتكون عالية في البلدان المتخلفة وهي تفوق بكثير البلدان المتقدمة، سوف نحاول إبراز ذلك:

أولا: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات وتحديده.

1- مفهوم الاختلال: يشير مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات إلى حجم المعاملات التلقائية والمعاملات الرسمية(التسوية) [1]، أو بعبارة أخرى هو غياب التوازن في ميزان المـدفوعات. إن الاخـتلال في ميـزان المدفوعات هو حالة الفائض، والتي يكون فيها قيمة المقبوضات أكبر من قيمة المدفوعات، أو العجز، والذي تكون فيه قيمة المقبوضات اصغر من قيمة المدفوعات، وما يلفت الانتباه هو إن معظم الدراسات تركز على العجز كحالة للاختلال في ميزان المدفوعات، إلا انه يجب أن تكون هناك سياسة من قبل الدول في السيطرة على الفائض والحد من العجز أو القضاء عليه. إذا ما يمكن استنتاجه هو أنّ العجـز والفـائض في ميـزان المدفوعات مصطلحين اقتصاديين.

2- تحديد الاختلال: لطالما أن ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم، فكيف يتم قراءة العجـز أو الفائض في ميزان المدفوعات؟، الإجابة على هذا التساؤل هي انه يتم قراءة العجز أو الاخـتلال في ميـزان المدفوعات من خلال عدة مقاييس هي:

1) طريقة الميزان الأساسي: يعرف الميزان الأساسي على انه ا موع الجبري لصافي أرصدة الحسـاب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل[2]، ذلك أن طبيعة المعاملات في هـذين الحسـابين هـي

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 300.

[2] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 177.

معاملات تلقائية وطبيعتها أ ا مستقرة في الأجل القصير[1]. هذه الطريقة تظهر عدة صعوبات عند استخدامها مثل التفرقة بدقة بين رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل...الخ.

2) **طريقة صافي ميزان السيولة:** وهي من أقدم الطرق المستخدمة في تحديد صافي رصيد ميزان المدفوعات[2].

الجدول رقم (1-2): نموذج لميزان المدفوعات بطريقة صافي ميزان السيولة.

البنـــــــــــــود	الرصيـــــد. 10^6 دج
بنود المعاملات الاقتصادية الأساسية: - الميزان التجاري	+140
- ميزان التحويلات أحادية الجانب	-20
- ميزان كافة حركات رؤوس الأموال	-80
رصيـــــد ميـــزان المعامـــلات الأساسيـــة	+40
بنود الموازنة أو التسوية: -رصيد الميزان الصافي للسيولة (التغير في الاحتياط المركزي من الذهب والصرف الأجنبي)	-40
صـــافـــي مـــيـــزان السيـــولـــة	-40

المصدر: محمد راتول ، الافتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3) **طريقة الميزان الشامل للتسوية:** هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات الكلية (الشـاملة) للدولة[3]، أي بالإضافة إلى احتياطات البنك المركزي تأخذ احتياطات البنوك التجارية.

4) **ميزان التسويات الرسمية:** أي يمكن لصافي معاملات التسوية أن تكون مؤشرا للاختلال في ميـزان المدفوعات[4]، فصافي معاملات التسوية الدائنة تكون مؤشرا عن زيادة البنود المدينة أي تظهر حالـة العجز في ميزان المدفوعات والعكس صحيح.

ثانيا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

يعتبر التوازن في ميزان المدفوعات افتراض نظري، غير أن الوضعية الواقعية هي الاختلال، سواء بالسلب (العجز) أو الإيجاب (الفائض). ويمكن التمييز بين نماذج عديدة للاختلال في ميزان المدفوعات، وهي:

---

[1] نفس المرجع، ص 177.

[2] محمد راتول، **الافتصاد الدولي**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2005- 2006، ص 29.

[3] نفس المرجع، ص 30.

[4] أحمد مندور، **مقدمة في الافتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 174.

1- الاختلال الدوري: ينشأ نتيجة للتقلبات الاقتصادية (حالتي الرواج والانكماش) والتي تحدث غالبا في الدول الرأسمالية وتنتقل آثارها عبر التجارة الخارجية[1]. هذا النوع من الاختلال يتم علاجه عن طريق سياسات نقدية ومالية مناسبة[2]، وهو ينشأ للسببين التاليين:

- الاختلاف في اتجاه الدورات الاقتصادية على المستوى الدولي، أي الرواج في إحدى الدول من شأنه أن يؤدي إلى زيادة واردا ا من الدول الأخرى فيؤدي إلى زيادة التوظيف والإنتاج للدول المصدرة لهذه السلع[3]، مما يؤثر على موازين مدفوعا ا، والعكس يحدث في حالة الكساد؛
- اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية، الشيء الذي يؤدي إلى اختلاف مرونة الطلب الدخلية على الواردات.

2- الاختلال طويل الأجل: يظهر هذا الاختلال بصفة خاصة في الميزان التجاري خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، أي زيادة حجم الواردات اكبر من زيادة حجم الصادرات، وذلك بسبب زيادة الطلب المحلي على السلع الرأسمالية و السلع الوسيطية التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي[4]. سبب هذا الاختلال هو نقص المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمارات، وهي مشكلة تواجه معظم الدول النامية. أو العكس، عدم استيعاب الاستثمارات للمدخرات المحلية. هذا النوع من الاختلال يتم معالجته عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

3- الاختلال الهيكلي: هو ذلك الاختلال الذي ينشأ عن تغير أساسي في ظروف العرض والطلب أو كلاهما. هذا النوع من الاختلال يتم معالجته من خلال القضاء على الأسباب الحقيقية التي أوجدته. عادة ما يرجع هذا الاختلال إلى:

- ضعف القدرة الإنتاجية للبلد أو ارتفاع تكاليف الإنتاج أو تدهور قدر ا على المنافسة؛
- تحسن مستوى معيشة السكان دون أي زيادة في القدرة الإنتاجية بنفس الدرجة؛
- تحول الطلب الخارجي على بعض السلع على حساب البعض الآخر؛
- تغير المستوى الفني للإنتاج.

---

[1] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2] نفس المرجع، ص 180.

[3] يونس محمود، **اقتصاديات دولية**، مرجع سبق ذكره، 261.

[4] نفس المرجع، ص 261.

4- أنواع أخرى من الاختلال:

- **الاختلال العارض:** يكون من خلال الدولة بالاعتماد على تصدير بعض المحاصيل الزراعية فتصاب بآفة زراعية فيؤثر على الدخل من جراء ذلك، فيكون هناك اختلال مؤقت ولا يجب على الدولـة إتباع سياسات معينة أو إصلاحات هيكلية لعلاجه.

- **الاختلال النقدي:** يكون بسبب اختلاف في أسعار السلع والخدمات بين الدول، حيث كثيرا مـا يحدث انخفاض لقيمة عملة البلد الداخلية ولا تعمل الدولة على تخفيض في سعر صرف عملتها بـل تريد الحفاظ عليه مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعا ا، والتضخم المحلي أفضل دليـل على ذلك.

ثالثا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي :

أ ـ التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المـدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر. فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر ما أكبر من قيمتها الحقيقيـة ، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى ، مما يؤدي إلى انخفـاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته ، ويحدث العكس في حالـة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الاسـتيراد ممـا يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته أيضا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض ، إذ غالبا ما تؤدي حالة العجـز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث إختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات[1]؛

ب - التضخم المحلي : إذا كان الاقتصاد القومي يعاني ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز باسـتمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات ، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى، يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلا ا من المستوردة حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا ، وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة ، حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبيا والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري ، تفشي التضخم في الاقتصاد الوطني كفيل بأن يولد عجزا مستمرا فيه لأنه يشجع الاستيراد ويعيق التصدير، وينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقديـة

[1] عرفان تقي الحسيني، **النموبل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص: 125، 126.

(أثر الدخل) ومن الارتفاع في الأسعار بالنسبة لتلك التي تكون في الدولة المنافسة أو المستوردة (أثر الثمن)[1]، معنى ذلك أنّ ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالأجنبية يفقدها ميزا التنافسية بالنسبة للدول المنافسة؛

ج - تدهور الميزة النسبية للصادرات : قد ينشأ الاختلال في ميزان المدفوعات على مدى فترة طويلة الأجل نسبيا من الزمن نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الإنتاج، أو في المعرفة التكنولوجية فيؤثران على الميزة النسبية التي تتمتع ا بعض السلع التصديرية ، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات[2]؛

د -أسباب هيكلية : هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات والواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي ، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادرا ا بالتركيز السلعي ، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية ، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من أبرزها هي درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية وهو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر ، كما هو في السابق ، والنتيجة هي حدوث إختلالات هيكلية هي الأخرى في موازين مدفوعات تلك الأقطار[3]؛

هـ - أسباب دورية: هي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر ا الأقطار المتقدمة عادة ، ويقصد ـا التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية ، مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا ، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المختلفة ، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حد ا[4]؛

و- **الظروف الطارئة:** أي قد تحصل أسباب عرضية ـ إضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه ـ بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلاً ، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص: 122.

[2] Philippe d'arvisent , **Jean Pierre petit économie international** , édition dunob , France , 1999 ,p 39 .

[3] عرفان تقي الحسيني ، **التمويل الدولي**، مرجع سابق ، ص : 126-127 .

[4] فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص : 263.

القطر المعني، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات[1].

المطلب الثالث: علاقة التوازن الخارجي بالاقتصاد المحلي من خلال نموذج (IS - LM - BP).

من خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق على نموذج التوازن الاقتصادي العام، وذلك باعتباره الأرضية التي يتم من خلالها التطرق إلى علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية ببعضها البعض، وذلك باعتبار أنّ الاقتصاد يشتغل من خلال الأسواق الأربعة، وهي سوق النقود وسوق الإنتاج وسوق العمل والسوق الخارجي، غير أننا لن نتطرق إلى سوق العمل حاليا وسوف نتطرق إليه لاحقا، ثم بعد ذلك نتطرق إلى دراسة العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أولا: التوازن المتزامن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود والتوازن الخارجي.

تعرضنا سابقا إلى كيفية اشتقاق منحنى التوازن في ميزان المدفوعات (BP)، وسوف نحاول في هذا المطلب توضيح كيفية اشتقاق التوازن في سوقي السلع والخدمات وسوق النقود حيث يعتبر نموذج (IS- LM) الركيزة الأساسية في الاقتصاد الحديث، فهو يمثل الأساسيات المتحصل عليها من النموذج الكيـ ي البسيط.

1- التوازن الآني في سوق الإنتاج واشتقاق منحنى (IS).

يتحقق التوازن الآني في سوق السلع والخدمات من خلال تساوي جانب الطلب الكلي وجانب العرض الكلي[2]، غير أن ما يضاف في هذا الجانب عن النموذج الكيـ ي البسيط هو أن الطلب الكلـي لا يتحدد فقط بالدخل الكلي وإنما هناك بعض مكوناته ترتبط بسعر الفائدة، وأكثرها تأثرا وهو الاستثمار الذي له علاقة عكسية بسعر الفائدة[3]، إذن يتم تقسيم الطلب الكلي إلى أربع مجموعات هي:

- **الإنفاق الاستهلاكي الخاص:** والذي يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل المتاح كما هو مبين في المعادلة:

$$C = c(y - T) + C_0 \quad \text{.....(07)}$$

حيث أن: c : الميل الحدي للاستهلاك الكلي؛ $y - T$: الدخل المتاح؛

C_0 : الاستهلاك المستقل عن الدخل؛ T : الضرائب الصافية.

- **الإنفاق الاستثماري الخاص:** يرتبط بعلاقة عكسية بسعر الفائدة كما توضحه المعادلة التالية:

$$I = I_0 - g\,i \quad \text{.....(08).}$$

---

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجمعية للنشر، مطابع الأمل، بيروت، 1999، ص101.

[2] علي عبد المنعم السيد، عيسى نزار سعد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 325.

[3] عبد الكريم البشير، **الاقتصاد الكلي -محاضرات وتطبيقات-**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2007-2008، ص 163.

حيث أن: $g > 0$ g : حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.

i : سعر الفائدة. I_0 : الاستثمار المستقل.

- **الإنفاق الحكومي:** هذا الأخير يتحدد بقرارات سياسية من قبل الحكومة على حسب ما يحقق مصلحة ا تمع[1].

- **الإنفاق الخارجي أو صافي الصادرات:** تم التطرق إليه من قبل عند بناء النموذج النظري البسيط لميـزان المدفوعات.

إذن يمكن اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) والذي يعرف على انـه مجمـوع التوليفات من سعر الفائدة والدخل التي تضمن التوازن في سوق السلع والخدمات (سوق الإنتاج، السـوق الحقيقي) [2]. ككل سوق فإن التوازن يحدث من خلال تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، ففي هذه السوق فإن الاستثمار يمثل جانب الطلب وهو دالة متناقصة في سعر الفائدة، أما الادخار فهو يمثل جانـب العرض في هذه السوق وهو دالة متزايدة في الدخل كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1- 5): التمثيل البياني لدالتي الاستثمار والادخار.

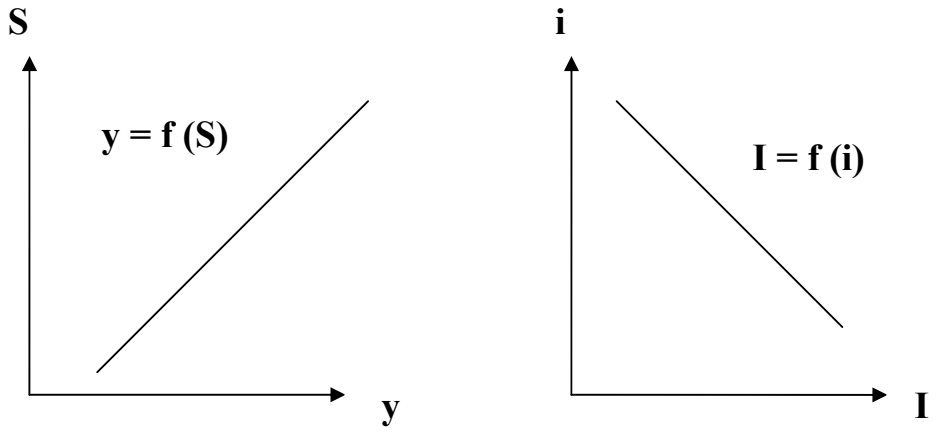

منحنى دالة الاستثمار **منحنى دالة الادخار**

أما من الناحية الرياضية فان منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات يكون كما يلي:

$$(IS): y = C + I + G + (X - M) \quad .....(09)$$

$$(IS): y - C = I + G + (X - M) \quad .....(10)$$

$$\left.\begin{array}{l} Y_d = C + S_P \\ Y_d = y - T \end{array}\right\} \Rightarrow C + S_P = y - T \Rightarrow$$

$$y - C = T + S_P .....(11)$$

بمساواة المعادلتين (10) و (11) نجد:

---

[1] علي عبد المنعم السيد، عيسى نزار سعد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 326.

[2] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية الاقتصاد الكلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 07.

$$S_P + T = I + G + (X - M).....(12)$$

حيث أنّ: S_P : الادخار الخاص

بتعويض عبارة المتغيرات المشكلة للمعادلة (12) نجد:

$$c(y-T) - C_0 + T_0 = I_0 - gi + G_0 + X_0 - my - M_0$$

$$(IS): y = \frac{C_0 + I_0 + G_0 + X_0 - cT_0 - M_0}{1-c} - \frac{g}{1-c} i.....(13)$$

العلاقة الأخيرة تمثل معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات والتي توضح علاقة عكسية بين الـدخل وسعر الفائدة،أي أن لكل قيمة من سعر الفائدة تقابلها قيمة واحدة من الدخل، وبتعدد قيم سعر الفائـدة تتعدد معها قيم الدخل المقابلة لها وهذا ما يشكل التوليفات من سعر الفائدة والدخل التي تضمن التوازن في سوق السلع والخدمات.كما أن العلاقة توضح أن أي ارتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفـاض الـدخل والعكس صحيح.

الشكل رقم (1- 6): اشتقاق منحنى (IS) في اقتصاد مفتوح.

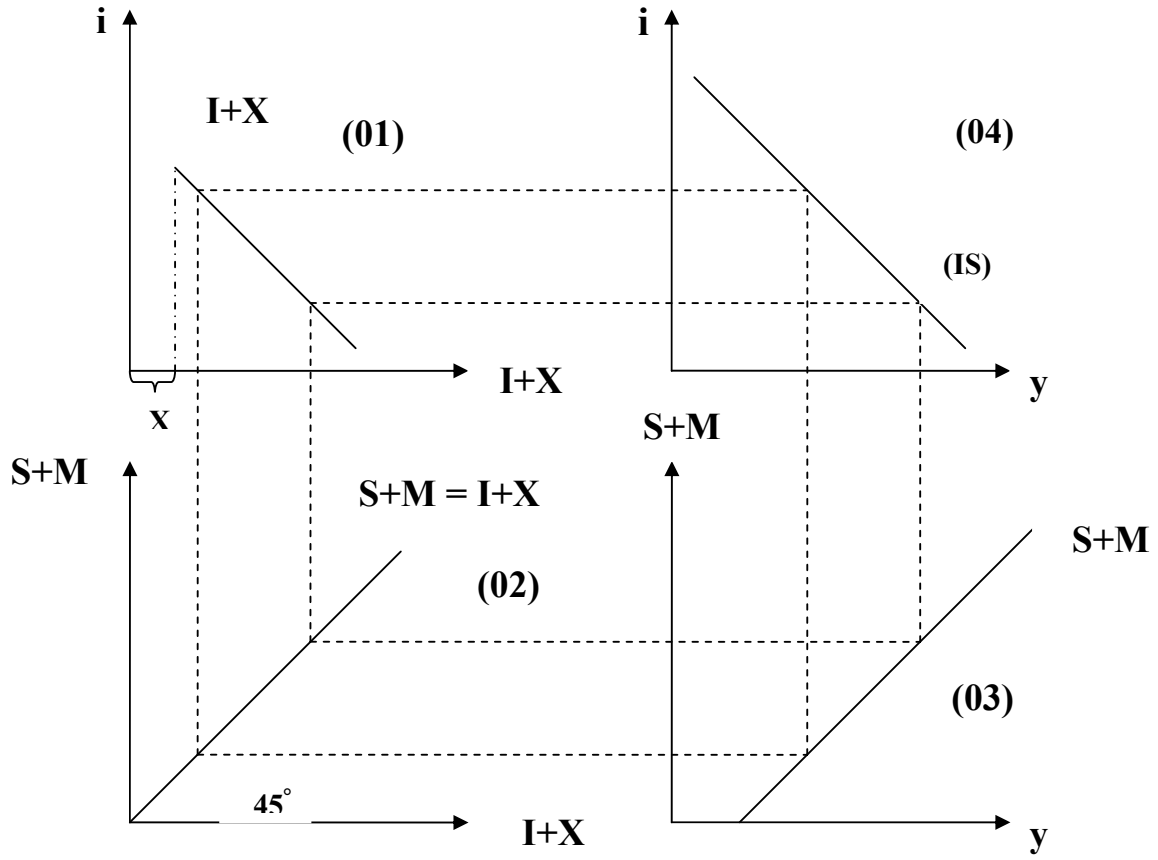

المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

يبين لنا الشكل كيفية اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات والذي نستنتج منه الحـالات التالية (S: تمثل الادخار الكلي أي مجموع الادخار العمومي والادخار الخاص):

- $S+M = I+X$: هناك حالة توازن في سوق السلع والخدمات؛
- $S+M < I+X$: يكون العرض اقل من الطلب وهي حالة تضخم؛
- $S+M > I+X$: يكو العرض اكبر من الطلب وهي حالة إنكماش؛

2- التوازن في سوق النقود (LM).

كما أشرنا إلى التوازن في سوق السلع والخدمات، فإن سوق النقود يكون توازنه من خـلال تسـاوي جانبي الطلب والعرض، حيث يمثل جانب العرض، عرض النقود وهي متغير خارجي مستقل عن الـدخل وسعر الفائدة أي أن البنك المركزي هو الجهة المخول لها بإصدار النقود في الاقتصـاد وذلـك راجـع إلى سببين:[1]

1. افتراض ثبات العرض النقدي الاسمي، حيث يفترض أن البنك المركزي هو الذي يتحكم ويراقـب كمية العرض الاسمي؛
2. افتراض ثبات المستوى العام للأسعار.

تعطى دالة عرض النقود كما يلي:

$$(\frac{M^S}{P}) = M_0 \quad .....(14)$$

حيث أن: P : المستوى العام للأسعار؛

$(\frac{M^S}{P})$ ، M_0 : العرض الحقيقي للنقود.

الطلب على النقد، فقد كان محل جدل ونقاش من طرف النظريات الاقتصادية[2]، وتطلب النقـود حسـب الفكر الاقتصادي للأغراض التالية[3]:

- **دافع المعاملات:** وهو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فتـرة المدفوعات، ويعتبر الدخل المحدد الرئيسي للطلب على النقود لهذا الغرض ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$dT = f(y)_1 = a_1 y \quad .....(15)$$

---

[1] أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] أنظر: بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2008، ص ص:05- 60.

[3] بن علي بلعزوز ، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 51- 54.

- **دافع الاحتياط:** وهو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة لمواجهة الأحداث الطارئة و غير المتوقعة، كذلك يعتبر الدخل المحدد الرئيسي للطلب على النقود لهذا الغرض ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$dp = f(y)_2 = a_2 y \quad \text{.....(16)}$$

إذن، الطلب على النقود بدافعي المعاملات والاحتياط يتأثران بالدخل، حيث يعبر عليهما بالعلاقة الجبرية التالية:

$$dA = f(y) = f(y)_1 + f(y)_2 = a_1 y + a_1 y = ay$$

- **دافع المضاربة:** المضاربة عند "كي " هي إجراء توقعات على انخفاض وارتفاع سعر الفائدة على السندات ومن ثم إجراء توقعات على تغير قيمة هذه الأصول، يعتبر هذا الدافع شديد المرونة لتغيرات سعر الفائدة ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$dS = f(i) = L_0 - hi \quad \text{.....(17)}$$

إذن يكون الطلب الكلي على النقود معرفا بالعلاقة التالية:

$$(\frac{M^d}{P}) = f(y \cdot i) = a_1 y + a_2 y + L_0 - hi \quad \text{.....(18)}$$

حيث أن: $(\frac{M^d}{P})$: الطلب على الأرصدة الحقيقية؛

$a_2 + a_1 = a$: حساسية الطلب على النقود لغرضي المعاملات والاحتياط؛

h : حساسية الطلب على النقود لغرض المضاربة؛

L_0 : الطلب المستقل على النقود لغرض المضاربة.

بعد أن عرضنا معادلات التوازن في سوق النقد، سوف نوضح كيف يحدث التوازن في هذه السوق. كما حددنا مسبقا، فإن التوازن يحدث من خلال تساوي جانبي الطلب وعرض النقود، فالصياغة الرياضية تكون كما يلي:

$$(LM): (\frac{M^d}{P}) = (\frac{M^S}{P}) \quad \text{.....(19)}$$

$$(LM): ay + L_0 - hi = M_0 \quad \text{.....(20)}$$

من معادلتين (19) و (20) نجد:

$$(LM): y = \frac{M_0 - L_0}{a} + \frac{h}{a} i \quad \text{.....(21)}$$

تمثل العلاقة الأخيرة معادلة التوازن في سوق النقود، وهي توضح العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل التي تضمن التوازن في سوق النقود، أي ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلي ارتفاع الدخل والعكس صحيح. كما أن كل قيمة لسعر الفائدة تقابلها قيمة من الدخل والتي تمثل مجموع التوليفات بين الدخل وسعر الفائدة التي تضمن التوازن في هذه السوق.

أما من الناحية الجبرية، فإنّ التوازن في سوق النقد يكون على النحو التالي: يمثل الجزء (01) من الشكل (1- 7) منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة والذي يربط مقدار الطلب على النقود بسعر الفائدة بعلاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لغرض المضاربة والعكس، بينما الجزء (02) من نفس الشكل يوضح أنّ الدخل الذي يحصل عليه الفرد يوزع بين الأغراض الثلاثة، فكلما كان مقدار النقود المخصص لغرضي المعاملات والحيطة والحذر كبيرا كان مقدار النقود المخصص لغرض المضاربة صغيرا، والعكس، بينما الجزء (03) من نفس الشكل يوضح أنه كلما كان الدخل كبير كان مقدار النقود المخصص لغرضي المعاملات والحيطة والحذر كبيرا والعكس صحيح، أي أنّ هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب على النقود لغرضي المعاملات والحيطة والحذر. ومن التحليل السابق فإنّ مقدار الطلب على النقود للأغراض الثلاثة يخضع لتغيرات في كل من الدخل والسعر الفائدة، فكل قيمة للدخل وقيمة لسعر الفائدة تضمن التوازن بين الطلب على النقود وبالتالي تحقيق التوازن في سوق النقد.

الشكل رقم (1- 7): اشتقاق منحنى(LM) .

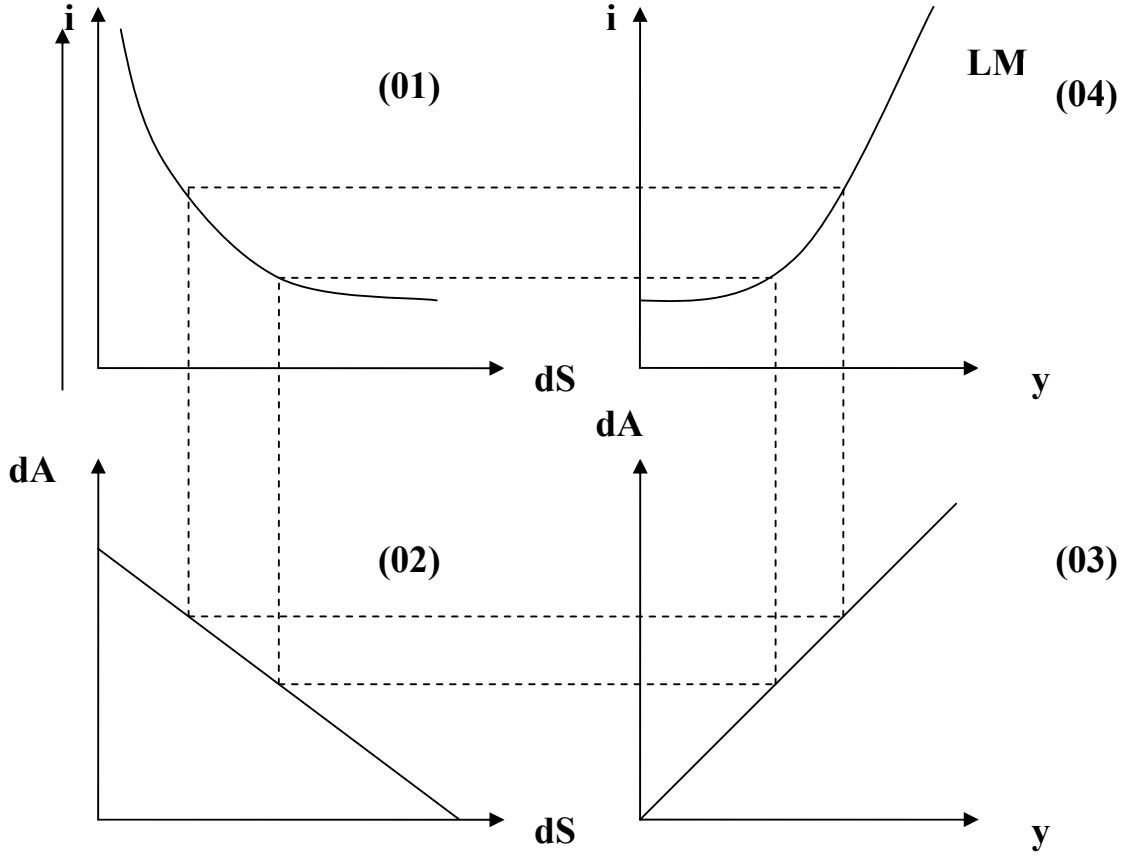

3 - التوازن الداخلي والخارجي (IS - LM - BP).

بعد أن تعرضنا إلى التوازنات الكلية للأسواق الثلاثة على حدا سوف نوضح كيف يحدث التوازن الآني في الأسواق الثلاثة كما يلي:

1- التوازن الداخلي:

يتحدد التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات والنقود من خلال تقاطع المنحنيين، نقطة التقاطع هي (y^* , i^*) وهي نقطة التوازن وهي توليفة واحدة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(1- 8): التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات والنقود.

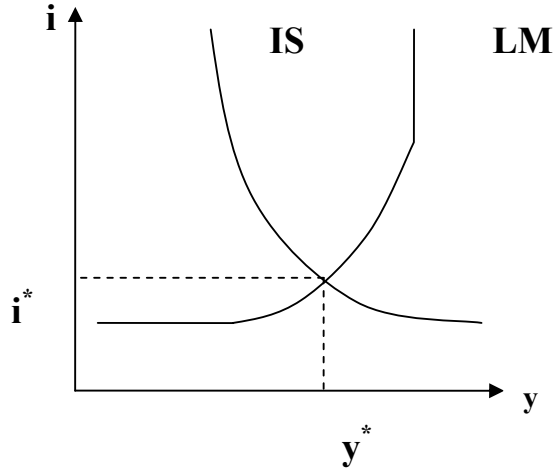

2- نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS - LM - BP).

يحدد التوازن الآني في الأسواق الثلاثة من خلال تقاطع منحنيات (IS) و(LM) و(BP) في نقطة واحدة و هي التي تضمن التوازن في الاقتصاد وذلك حسب العلاقة التالية: حيث أنّ R تمثل صافي الاحتياطيات.

$$y + M = C + I + G + X \quad .....(22)$$

$$M_0 = L^d(y \cdot i) \quad .....(23)$$

$$B + K = R \quad .....(24)$$

الشكل رقم(1- 9): التوازن في الأسواق الثلاثة.

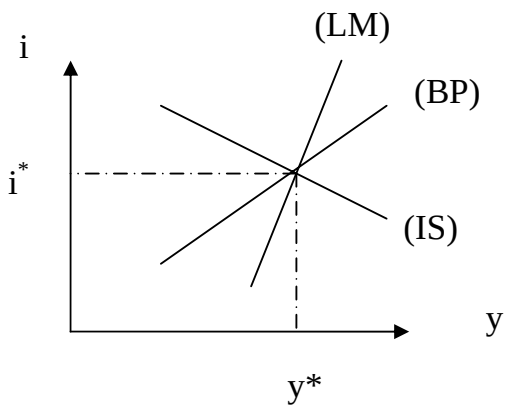

ثانيا: علاقة الرصيد الجاري بالعجز الموازني والادخار والنمو في المداخيل.

1- علاقة الرصيد الجاري بالعجز الموازني و الادخار.

يكون الاقتصاد في حالة توازن إذا كان جانب الطلب الكلي مساويا لجانب العرض الكلي، هـذا مـا توضحه متطابقة الدخل التالية: $y + M = C + I + G + X$.....(25)

من جهة أخرى فإن الدخل يعطى بالعبارة التالية: $y = C + T + S_P$.....(26)

من المعادلتين يصبح لدينا: $(X - M) = (S_P - I) + (T - G)$.....(27)

حيث أن: $(T - G)$: الادخار العمومي أو العجز الشامل في الميزانية.[1]

$(S_P - I)$: رصيد القطاع الخاص.

$(X - M)$: رصيد الحساب الجاري.

المعادلة رقم (27) توضح أن الفائض الجاري يساوي القدرة على التمويل في القطـاع العـام والقطـاع الخاص[2]. أي أن العجز في الرصيد الجاري يقابله:

- فائض في القطاع الخاص؛
- فائض في القطاع العام؛
- فائض في القطاعين العام والخاص.

بقسمة المعادلة (27) على الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) يصبح لدينا:

$$\frac{(X - M)}{PIB} = \frac{(S_P - I)}{PIB} + \frac{(T - G)}{PIB} \text{.....(28)}$$

هذه المعادلة تطرح إمكانية افتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الميزانية العمومية وعجز الحساب الجاري.[3]

2- علاقة الرصيد الجاري بالنمو في المداخيل.

أ- مضاعف التجارة الخارجية:

يحدث توازن في الاقتصاد الوطني من خلال تساوي الحقن والتسرب، وذلك حسب المعادلة التالية:

$$S + M = I + X \text{.....(29)}$$

حيث أن: $I + X$: تمثل جانب الحقن؛

---

[1] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 209.

[2] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**،مرجع سبق ذكره، ص 158.

[3] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 209.

$S+M$: تمثل جانب التسرب.

و الاقتصاد يتميز بالمعادلات التالي:

$$C = cY + C_0 \text{.....(30)}$$
$$I = I_0 \text{.....(31)}$$
$$G = G_0 \text{.....(32)}$$
$$X = X_0 \text{.....(33)}$$
$$M = M_0 + mY \text{.....(34)}$$

بالتعويض في مساواة الحقن والتسرب نجد:

$$(1-c)Y - C_0 + mY + M_0 = I_0 + X_0 \text{.....(35)}$$

إذا تغير الطلب المستقل فان التغير في الدخل يصبح كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta(C_0 + I_0 + G_0 + X_0 + M_0)}{1-c+m} \text{.....(36)}$$

يطلق على المقدار: $\frac{1}{1-c+m}$ بمضاعف التجارة الخارجية.

العلاقة بين مجموع الميل الحدي للادخار و الميل الحدي للواردات والمضاعف عكسية، فكلما كان مجموع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للواردات صغيرا كلما كان المضاعف كبيرا، أي التوسع في الدخل يكون كبيرا.

ب- علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي:

يعرف الطلب الداخلي المستقل من غير الاستهلاك بالمعادلة التالية:

$$D = I_0 + G_0 \text{.....(29)}$$

لنفترض أن هناك اقتصاد الدولة A واقتصاد الدولة B، إذا كان الاقتصاد A يتوفر على طاقات إنتاجية غير مستغلة،فان ارتفاع الطلب الداخلي المستقل يؤدي إلى زيادة الدخل، مما يؤدي إلى زيادة واردا ا والتي تمثل في نفس الوقت صادرات إضافية للاقتصاد B الذي ترفع من إنتاجه ودخله هو الآخر، والتي تعمل على رفع الواردات في الاقتصاد B والتي تمثل في نفس الوقت صادرات الاقتصاد A، هذه العلاقة يمكن إبرازها كما يلي:

إذا كان اقتصاد بلد ما وليكنA على درجة كبيرة من الأهمية فإنّ الأثر الإجمالي على الدخل الوطني في الاقتصادA والاقتصادB من خلال زيادة الطلب المستقل في الاقتصاد A تتحدد من خلال التوازن الاقتصادي الكلي في كل من الاقتصادA والاقتصادB ، يعبر عنهما كما يلي:

الشكل رقم(1- 10): علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي.

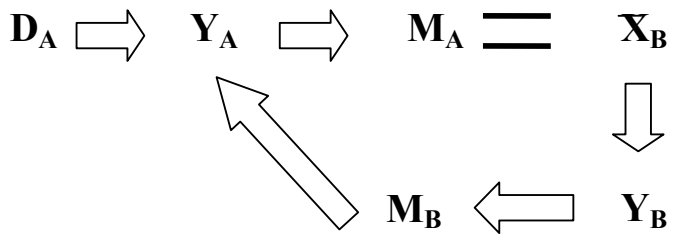

وإذا تغير الطلب المستقل في الاقتصاد A بـ : ΔD_A ، فتصبح المعادلتين (37) و (38) كما يلي:

$$\Delta Y_A + \Delta M_A = \Delta C_A + \Delta D_A + \Delta X_A \text{.....(39)}$$

$$\Delta Y_B + \Delta M_B = \Delta C_B + \Delta D_B + \Delta X_B \text{.....(40)}$$

كما بينا سابقا، فان كل ما يصدر من الاقتصادA يتم استيراده من الاقتصادB والعكس، فان كل ما يـتم تصديره من الاقتصاد B يتم استيراده مـن الاقتصـاد A، فيصـبح الوضـع :

$$\Delta X_A = \Delta M_B \text{.....(41)}$$

$$\Delta X_B = \Delta M_A \text{.....(42)}$$

إذا تم تعويض المعادلتين (41) و (42) في المعادلتين (39) و (40) على التوالي نحصل على المعادلتين:

$$\Delta Y_A + \Delta M_A = \Delta C_A + \Delta D_A + \Delta X_B \text{.....(43)}$$

$$\Delta Y_B + \Delta M_B = \Delta C_B + \Delta D_B + \Delta X_A \text{.....(44)}$$

مع افتراض أن النفقات العامة و الاستثمار والصادرات متغيرات خارجية وباقي المتغيرات متعلقة بالـدخل يصبح لدينا المعادلات الخاصة بالاقتصاد A:

$$C_A = c_A Y_A + C_{0A} \text{.....(45)}$$

$$I_A = I_{0A} \text{.....(46)}$$

$$G_A = G_{0A} \text{.....(47)}$$

$$X_A = X_{0A} \text{.....(48)}$$

$$M_A = M_{0A} + m_A Y_A \text{.....(49)}$$

أما المعادلات الخاصة بالاقتصاد B:

$$C_B = c_B Y_B + C_{0B} \text{.....(50)}$$

$$I_B = I_{0B} \text{.....(52)}$$

$$G_B = G_{0B} \text{.....(53)}$$

$$X_B = X_{0B} \text{.....(54)}$$

$$M_B = M_{0B} + m_B Y_B \text{.....(55)}$$

مع التغير الذي حصل الطلب المستقل في الاقتصاد A فإن:

$$\Delta C_A = c_A \Delta Y_A \text{.....(56)}$$

$$\Delta M_A = m_A \Delta Y_A \text{.....(57)}$$

$$\Delta C_B = c_B \Delta Y_B \text{.....(58)}$$

$$\Delta M_B = m_B \Delta Y_B \text{.....(59)}$$

بالتعويض في المعادلات (39) و (40) بالمعادلات (56) و (57) و (58) و (59) نجد بعد ترتيب المعادلات:

$$\Delta Y_A + m_A \Delta Y_A = c_A \Delta Y_A + m_B \Delta Y_B .....(60)$$

تصبح المعادلة (60):

$$\Delta Y_A (1 - c_A - m_A) - m_B \Delta Y_B = \Delta D_A .....(61)$$

$$\Delta Y_B + m \Delta Y_B = c_B \Delta Y_B + m_A \Delta Y_A .....(62)$$

تصبح المعادلة (62):

$$\Delta Y_B (1 - c_B + m_B) - m_A \Delta Y_A = 0 .....(63)$$

إذن:

$$\Delta Y_B = \frac{m_A \Delta Y_A}{1 - c_B + m_B} .....(64)$$

بتعويض المعادلة (64) في المعادلة (61) نجد:

$$\Delta Y_A (1 - c_A - m_A) - m_B \frac{m_A \Delta Y_A}{1 - c_B + m_B} = \Delta D_A .....(65)$$

$$\Delta Y_A = \left(\frac{1}{1 - c_A + m - \frac{m_A m_B}{1 - c_B + m_B}} \right) \Delta D_A .....(66)$$

للتبسيط نضع المعادلة من الشكل:

$$\Delta Y_A = K_A \Delta D_A .....(67)$$

قيمة المضاعف K_A اكبر من قيمة مضاعف التجارة الخارجية، الآثار المرتبطة بالنمو في الخارج تنحصر من خلال العلاقة: $\frac{m_A m_B}{1 - c_B + m_B}$ ، أما إذا لم يسجل الخارج أية واردات إضافية فان الميل الحدي للواردات الأجنبية يكون معدوما وبذلك تكون قيمة: K_A مساوية لمضاعف التجارة الخارجية، أما إذا كان الميل الحدي للواردات الأجنبية اكبر من الصفر فإن K_A تكون اكبر من مضاعف التجارة الخارجية، أي كلما كان الميل الحدي للواردات الأجنبية أكثر ارتفاعا كلما زادت أهمية K_A ، وفي المقابل فإن مضاعف الخارج K_B يصبح أكثر أهمية إذا كان الميل الحدي للواردات المحلية مرتفعا[1].

[1] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

المبحث الثالث: نظرية النمو الاقتصادي وعلاقتها بالتجارة الخارجية.

يعتبر النمو الاقتصادي إحدى أهم اهتمامات النظرية الاقتصادية الكلية، وذلك من وجهة السياسات الاقتصادية يعتبر أحد أهم أهدافها، ومن جهة أخرى يعتبر النمو الاقتصادي أحد المعايير التي تعكس صورة الاقتصاد الوطني، فتسعى الدول جاهدة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية مقبولة ومستديمة، غير أنّ النمو الاقتصادية يتأثر بعوامل عديدة، ومن بينها قطاع التجارة الخارجية وذلك لما يحمله هذا الأخير من أثار على الاقتصاد المحلي وبالتالي على وضعية النمو الاقتصادي.

من خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى النقاط التالية:
المطلب الأول: النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية الاقتصادية؛
المطلب الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي؛
المطلب الثالث: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي واستراتجيات التنمية الاقتصادية.

هناك اختلافات جوهرية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وسوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق بشيء من التفصيل على النمو الاقتصادي وعناصره الأساسية والتنمية الاقتصادية واستراتيجيا ا، ثم نحاول بعد ذلك استخلاص أهم الفروقات الجوهرية بينهما.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه.

1- تعريف النمو الاقتصادي:

تعدت تعاريف النمو الاقتصادي لكنها ترمي إلى نفس الفكرة، ومن أهم هذه التعاريف:[1]

- العيسوي إبراهيم(1989): النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية من أي نوع، اقتصادية كانت أو اجتماعية؛
- كالدور(1957): يضيف بعض الخصائص الهامة للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في حجم مخرجات الإنتاج ولفترة زمنية طويلة، تعدى في بعدها الزمني الفترات الزمنية الخاصة بالتوسع الاقتصادي المصاحب للدورات والتقلبات الاقتصادية،

[1] معهد التخطيط القومي، **العوامل المحددة للنمو الاقتصادي** في **الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، مصر، 2003، ص 07.

والتوسع الناتج عن عوامل غير عادية أو فترات الانتعاش التي تلي فترة الركود الطويلة أو فترات الارتفاع المؤقت لبعض العوامل الأخرى غير الدائمة؛

- ❖ كما يؤكد "كالدور" أن النمو الاقتصادي الحديث يتسم بالمزج بين المعدلات العالية لنمو السكان والمعدلات المرتفعة لمتوسط دخل الفرد الحقيقي، وهذا المزج يتضمن معدلات نمو متزايدة بالنسبة للناتج الكلي. كما أضاف إلى أن الزيادة في متوسط دخل الفرد غالبا ما تأتي من التجديدات والابتكارات الأساسية وذلك مثل تطبيقات الحزم المعرفية الجديدة في عمليات الإنتاج والاقتصاد؛
- ❖ كما يعرف (Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي بأنه: " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها". من خلال التعريف نميز مجموعة من السمات:

1. التركيز على النمو طويل الأجل وبالتالي النمو المستدام؛
2. ضرورة وجود تكيف مؤسسي و إيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

كما وردت تعاريف أخرى:[1]

- " كوسوف": النمو هو التغير في حجم النشاط الاقتصادي؛
- " بونيه": النمو الاقتصادي ما هو إلا عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة.

إذن ما يمكن استنتاجه حول النمو الاقتصادي على أنه معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.

من خلال العرض السابق للنمو الاقتصادي فإنه يتبن لنا ما يلي:[2]

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في الـ :(PIB) أكبر من معدل نمو السكان، ومنه يمكن القول:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنيـة، الإسـكندرية، مصر، 1999، ص 40.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، 2003، ص ص:71 -72.

- يجب أن يكون هذا المعدل -معدل زيادة الناتج القومي أو معدل زيادة الدخل الفردي- حقيقي وليس نقدي، أي يجب أن يكون المؤشر التالي موجب:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي- معدل التضخم

- يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة.

كما أن النمو الاقتصادي يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت معدلات استغلال هذه الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني، والعكس. كما أن النمو الاقتصادي يتعلق أيضا بالإجراءات الاقتصادية التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد.[1]

والشكل التالي يوضح مفهوم النمو الاقتصادي كما يلي:

الشكل رقم(1-11): منحنى حدود وإمكانيات الإنتاج.

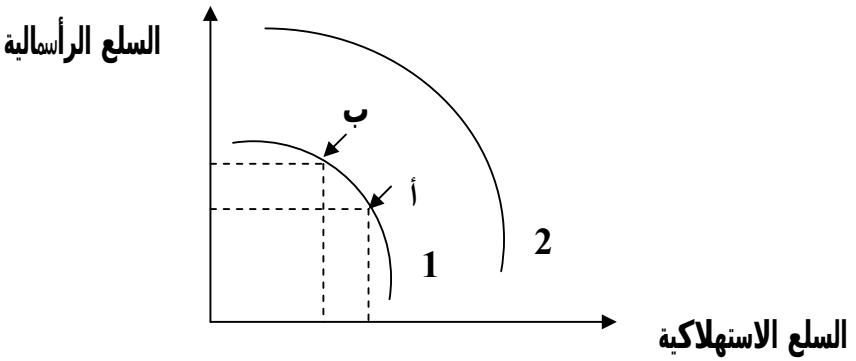

المصدر: حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 269.

من الشكل نلاحظ أن النمو الاقتصادي ليس هو التحرك على نفس منحنى حدود إمكانيات، والذي يمثل تركيبات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على نفس المستويات من حدود إمكانيات الإنتاج، وإنما هو الانتقال إلى مستوى آخر، أي من المستوى رقم "1" إلى المستوى رقم "2"، والتي تمثل زيادة في الإنتاج.

2- عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي:

هناك عدة عناصر للنمو الاقتصادي غير أن أهم هذه العناصر هي:

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 268.

- **العمل:** ويمثل مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته، فالعمل يكون مرتبط بحجم بفئة السكان النشطة في البلد، وبصفة أكثر وضوحا بإنتاجية هذا العنصر والذي يعمل على زيادة حجم الإنتاج.
- **رأس المال:** يعتبر عنصر من عناصر النمو الاقتصادي لأنه يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وتحقيق توسع في حجم الناتج من خلال الاستثمارات.
- **التقدم التقني أو التقدم التكنولوجي:** وهذا العنصر يتمثل في مجموع النظم والوسائل الحديثة المستعملة في العمليات الإنتاجية، حيث أنه لو لم تحدث زيادة في عنصري النمو الاقتصادي الآخرين مع حدوث تقدم تكنولوجي لأنه سوف يحدث هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية.

أما فيما يخص مقاييس النمو الاقتصادي فإنه يوجد المعيارين التاليين هما:

1- معايير الدخل: حيث يعتبر الدخل أهم عنصرا لقياس النمو الاقتصادي، لكن الخلاف يكون حول طبيعة هذا الدخل:

- الدخل الوطني الكلي: وهذا من اقتراح "ميد" الذي يراه أفضل من متوسط نصيب الفرد من الدخل، لأنه عند زيادة الدخل مع زيادة السكان لا يعتبر نموا اقتصاديا والعكس إذا كان هناك انخفاض الدخل مع انخفاض السكان بمعدل أكبر منه لا يعني تخلفا.

- الدخل الوطني الكلي المتوقع: وهذا راجع إلى كون أن بعض الدول لها موارد كامنة بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي.

- متوسط نصيب الدخل: يعتبر أكثرها استعمالا وصدقا في قياس النمو الاقتصادي، غير أنه يواجه صعوبات في الإحصائيات الدقيقة وكذا طبيعة الفئة السكانية التي يقسم عليها الدخل، أهي الفئة العاملة والتي تفيد من نواحي الإنتاج، أو السكان ككل والذي يفيد من ناحية الاستهلاك.

مبدئيا فإن النمو الاقتصادي يقاس حسب المقياس البسيط له كما يلي:[1]

معدل النمو الاقتصادي = الدخل الحقيقي للفترة 2 – الدخل الحقيقي للفترة 1/ الدخل الحقيقي للفترة 1

- **معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:** يعتبر "سنجر" في سنة 1956 أن النمو الاقتصادي دالة لثلاث عوامل كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$D = SP - R \text{.....(108)}$$

حيث أن: D : معدل النمو السنوي للدخل الفردي؛ S : الادخـار الصـافـي؛

P : إنـتاجـيـة رأس المـال؛ R : المعدل السنوي لنمو السكان

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2- المعايير الاجتماعية: وهي مجموعة من المؤثرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة للأفراد، وتتمثل:
- التقدم الصحي و الذي يعبر عنه بعدد الوفيات، معدل توقع الحياة عند الميلاد، ...
- مستوى التعليم، والذي يعبر عنه بنسبة الذين يعرفون الكتابة والقراءة، نسبة المسجلين في مستويات التعليم، نسبة الإنفاق على الإنفاق،...
- معايير التغذية، أي سوء التغذية أو نقصها .

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية واستراتيجيا ا.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أ ا " العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي". كما يعرفها آخرون على أ ا " العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[1].

كما تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأ ا " عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة "[2].

مما يشار إليه في التنمية الاقتصادية تتضمن العديد من التغيرات سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب هي:[3]

*** التغيرات** في **جانب العرض:**

- اكتشاف موارد جديدة؛
- التوسع في عملية تراكم رأس المال؛
- تزايد حجم السكان؛
- إدخال أساليب إنتاج جديدة؛
- تحسين المهارات؛
- تطوير القدرات التنظيمية و الإدارية؛
- تعديلات مؤسسية وتنظيمية.

*** أما التغيرات** في **جانب الطلب:**

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 122.

[2] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 63.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

- تغير حجم السكان وتركيبه العمري؛
- تغير مستوى الدخل ونمط توزيعه وتغير الأذواق؛
- التغيرات المؤسسية الأخرى وهي الثقافية والاجتماعية وأطر التشريعات والأنظمة.

2- استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

أ- إستراتيجية النمو المتوازن:

يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، "فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الاستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات و الصناعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة مابين الصناعات التحويلية و الزراعة."[1] وبالتالي فإن مفهوم التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معاً.

- الانتقادات الموجهة للإستراتيجية:

من بين الانتقادات الموجهة للنظرية:[2]

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، حيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد؛
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة لتحسين إنتاجية هذا القطاع؛
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفرات الحجم؛
- عدم واقعية مشروع كهذا، نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

ب- إستراتيجية النمو غير المتوازن:

يعتبر "هيرشمان" من المؤيدين لفكرة النمو الغير متوازن وذلك نظرا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية ا، و كذلك أ ا صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط. وتنطوي فكرة النمو الغير متوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع

[1] محمد البنا، **النخطيط و التنمية الاقتصادية**، جامعة المنوفية،1992، ص 104.

[2] Jacque brasseul , **Introduction à l'économie du développement**, Paris, Armond colin édition, 1993, p p: 50- 51

قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعاً متزامناً. وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى.

حسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة و بالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة.

ويرى هيرشمان " التنمية على أ ا سلسلة من الإختلالات التي تستمر و يتم المحافظة عليها. هذه الإختلالات تخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة و التي بدورها تخلق لا توازن جديد. هذا يعني وجود استثمارات رائدة تنتج عنها وفرات خارجية هذه الوفرات تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما يسميها هيرشمان سلسلة الاستثمارات المتقاربة"[1]، وبالتالي فإنه حسب هيرشمان فإن هدف السياسات الإنمائية يتمثل في:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية؛
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان هي عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصـاد طبقـاً لإستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصـناعات و القطاعـات الإسـتراتيجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات و صناعات أخرى، و تتميز الاستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لـوفرات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، ويدعم هيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنميـة فيها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة و القطاعات الرئيسية التي سـحبت معها الأنشطة الأخرى.

-الانتقادات الموجهة للإستراتيجية :

1. عدم تحديد تركيبة و اتجاه و وقت النمو غير المتوازن؛
2. التقليل من قيمة معوقات النمو الغير متوازن؛
3. إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية؛
4. أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

ثالثا: الفروقات الجوهرية بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

[1] محمد البنا، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 112.

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة.لكن هناك فروق بين المصطلحين، هي:

- التنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي؛
- التنمية الاقتصادية تنطوي على إجراءات معينة وتعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتشمل جميع أبعاد ا تمع، لذا فإن معدل التنمية الاقتصادية يكون معتمد تحقيقه بمنظور شامل. بينما النمو الاقتصادي فهو تلقائي، والذي يعني زيادة معينة في معدل نمو الدخل الوطني ومعدل نمو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن دون وجود إجراءات معتمدة لتحقيق هذا المعدل بصورة معينة؛
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل ا تمع.

المطلب الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي.

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق على أهم نماذج النمو الاقتصادي، وذلك بما يفيد دراستنا هذه، وسوف يكون ذلك كما يلي:

أولا: نموذج "سولو":

على عكس نموذج النمو لـ: " هارود- دومار" فإنّ "سولو" في البحث الذي تم نشره في سنة 1956 " **مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي"،** والذي حاول من خلاله بناء نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج العمل ورأس المال.

1- فرضيات النموذج: يقوم النموذج على الافتراضات التالية:[1]

1- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ينتج منتج واحد مركب؛
2- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة؛
3- هناك تشغيل كامل للعمالة ورأس المال؛
4- سريان مفعول قانون "تناقص الغلة" وقانون " تناقص المعدل الحدي للإحلال"؛
5- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي ثبات عوائد السعة؛

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:189- 190.

6- مرونة في الأسعار والأجور، وعوائد عناصر الإنتاج تقدر بالإنتاجية الحدية لهما؛
7- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال.

2- النموذج:

من الافتراضات السابقة، ومع افتراض ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل نمو العمل يصبح لدينا:[1]

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بـ: K_t، حيث أنّ دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى من نوع "كوب- دوقلاس"، فإنّ معدل الاستثمار الصافي:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = sY = s\ f(K_t, L_t)$$

وبما أنّ معدل النمو في السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل ثابت فتصبح قيمة الاستثمار الصافي:

$$\dot{K} = s\ f(K_t, L_0 e^{nt})$$

بحل المعادلة يمكن تحديد مخزون رأس المال، أي معدل الاستثمار الصافي. وبمعلومية كل من العمل ورأس المال نحصل عل حجم الإنتاج عبر الزمن، وبالاشتقاق الجزئي لمعادلة الإنتاج من نحصل على الأجور بالنسبة للعمل والأرباح بالنسبة لرأس المال:

$$Y = f(K_t, L_t) \Rightarrow \begin{cases} \dfrac{dY}{dK_t} = p \\ \dfrac{dY}{dL_t} = w \end{cases}$$

يتحدد النمط الممكن للنمو لدى "سولو" بإدخال نسبة رأس المال للعمل $r = \dfrac{K_t}{L_0 e^{nt}} \Rightarrow K_t = r\, L_0 e^{nt}$

بمفاضلة المعادلة الأخيرة بالنسبة للزمن حيث أنّ: $(\dot{r} = \frac{dr}{dt})$ ، نجد: $\dot{K}_t = \dot{r}\, L_0 e^{nt} + nr\, L_0 e^{nt}$

إذن:

$$\dot{r}\, L_0 e^{nt} + nr\, L_0 e^{nt} = Y = f(K_t, L_0 e^{nt}) \Rightarrow$$
$$\dot{r}\, L_0 e^{nt} + nr\, L_0 e^{nt} = s\ f(rL_0 e^{nt}, L_0 e^{nt}) \Rightarrow$$
$$L_0 e^{nt}(\dot{r} + nr) = s\ f(rL_0 e^{nt}, L_0 e^{nt})$$

[1] نفس المرجع، ص ص: 190- 192.

بقسمة طرفي المعادلة الأخيرة على $L_0 e^{nt}$ ، نجد: $\dot{r} + nr = s\, f(r,1)$

حيث أنّ: $f(r,1)$: تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لمخزون رأس المال معبر عنها بـ: r ، وعند عمالة مقدرة بوحدة واحدة من العمل.

ج- الانتقادات:

من أهم الانتقادات الموجهة للنموذج:

1. إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على نسبة الإحلال بين عناصر الإنتاج؛
2. إهمال مدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقاءه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة؛
3. افتراض الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع.

ثانيا:نموذج "هارود- دومار":

أ- فرضيات النموذج: يقوم النموذج على الفرضيات التالية:[1]

- كمية رأس المال K المستثمر في الوحدة الإنتاجية؛
- معدل النمو في الناتج $(\frac{\Delta Y}{Y})$ يعتمد على:
  1. الميل الحدي للادخار $(\frac{\Delta S}{\Delta Y})$؛
  2. المعامل $(\frac{K}{Y})$ رأس المال على الناتج.

ب- النموذج:

بافتراض (s هي معدل الادخار): $\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s$

وفي حالة توازن سوق السلع والخدمات، أي $(S = I)$، وبذلك فإنّ $(i = \frac{I}{Y})$ حيث أنّ i يمثل معـدل الاستثمار. وأنّ الاستثمار هو التغير في مخزون رأس المال $(I = \Delta K)$، فإنّ:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y} \Rightarrow$$

$$\Delta Y = \frac{I}{K} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\frac{I}{Y}}{K}$$

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات-**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 75.

وعليه فإنّ معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج. يمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g = \frac{s}{k}$

حيث أنّ: g: معدل نمو الناتج؛ s: معدل الادخار؛ k: المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات كما أنّ تنامي الصناعات الموجهة للتصدير من شأنها التعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظيم من نمو الناتج حسب متطابقة الدخول. بالإضافة على تعاظم القيم المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة. أضف على ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو)، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات غير المباشرة.

تعرضت الكثير من الدراسات للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وبالتالي دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن الانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من مزايا السوق الخارجي، ومنهم من يرى أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ليست بتلك القوة التي يراها البعض الآخر، فيما يلي سوف نحاول الاستعانة بالدراسة التي قام بها كل من فيشر سنة 2003 والدراسة التي قام بها رودرك سنة 1999.

*** العلاقة بين سياسة إحلال الواردات وتعزيز معدل النمو الاقتصادي (فيشر 2003):** لقد أشار فيشر في دراسته إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات والأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وفيما بعد سياسة تشجيع الصادرات، في هذه الدراسة تم الاعتماد على الدراسات التي بدأت من سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وذلك من طرف منظمة التعاون الأوربي والتنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي فيما بعد، والتي أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو الاقتصادي، حيث بينت الدراسة أنه كلما زاد معدل الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل، وفي هذا المال تبين أن الدول المنفتحة تنمو بزيادة قدرها 2% عن نظيرا بها المنغلقة، ويتم هذا التأثير من خلال الزيادة في الإنتاجية، حيث تساهم وفرة الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة.

رغم ذلك فإنّ فيشر لا يعتبر الانفتاح الشرط الكافي للنمو، ولا يعني ذلك أنّ بقية السياسات الأخـرى غير ملائمة بل إنّ هذه السياسات هي جوهرية وأساسية في النمو. مفاد ما تم التوصل إليه أنّ الدول الراغبة في النمو لابد وأنّ تندمج في الاقتصاد الدولي (العولمة) بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

*** دراسة رودرك (RODRIK 1999)**: يرى هذا الأخير أنّ هدف الزيادة في الصادرات هو جزء مـن السياسة التجارية، فيجب النظر إليه "كوسيلة" وليس "كهدف"، أي كوسيلة لتمويل الواردات. حيث بينت الدراسة التي قام بها على 25 دولة نامية شهدت أسرع معدلات للنمو خلال الفتـرة (1975- 1994). علما أنّ بلدين (مصر و اندونيسيا) شهدتا انخفاضا في نسبة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الثابتة، بينما شهدت الدول الأخرى ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10%، وبناءا على ذلك فقد بـرزت لدى الكثيرين بأنّ ارتفاع الصادرات يحرك ويحفز النمو.

بذلك يعرض "رودرك" بهدف تأكيد وجهة نظره بعدم وجود علاقة أو أنّ العلاقة ليست بتلك القوة الـتي تصورها ما بين النمو والصادرات. حيث أنّ الجدول رقم (1- 3) يوضح نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في أسرع الدول نموا.

جدول رقم (1- 3): نسب الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي في أسرع الدول نموا (1975- 1994) بأسعار 1987.

الدولة	معدل نمو دخل الفرد للفترة 1975-1994 (%)	نسبة الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي		
		1975	1994	الزيادة (1975-1994)
الصين	7.33	0.087	0.176	0.089
كوريا	6.95	0.208	0.424	0.216
تايوان	6.56	0.316	0.538	0.222
قبرص	6.05	0.247	0.521	0.274
تايلاند	5.88	0.166	0.431	0.266
هونج كونج	5.76	0.729	2.098	1.369
اندونيسيا	4.933	0.377	0.246	-1.131
ماليزيا	4.43	0.456	0.911	0.455
تشيلي	3.60	0.194	0.380	0.185
ليسوتو	3.46	0.119	0.173	0.053
مصر	3.17	0.240	0.217	-0.023
باكستان	2.75	0.102	0.169	0.67
الهند	2.52	0.058	0.083	0.025
كولومبيا	2.07	0.150	0.208	0.058
المغرب	2.03	0.212	0.259	0.047
بنغلاديش	2.00	0.059	0.131	0.071
تونس	1.98	0.305	0.445	0.140
بورجواي	1.69	0.199	0.590	0.391
تركيا	1.55	0.076	0.221	0.146
أورجواي	1.54	0.150	0.297	0.147
الدومينكان	1.24	0.284	0.422	0.138
ميانمار	1.21	0.024	0.051	0.027
المكسيك	1.13	0.108	0.299	0.191
الإكوادور	0.99	0.280	0.353	0.073

المصدر: عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، ماي 2008، السنة السابعة، ص 10.

بينما الجدول رقم (1- 4) عرضا معكوسا للجدول رقم (1- 3) أي الدول ذات الزيادة الأكبر في نسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1987 خلال الفترة (1975- 1994).

جدول رقم (1-4): البلدان التي شهدت أعلى نسب للصادرات/الناتج المحلي الإجمالي(1975- 1994)بأسعار 1987.

هونج كونج	0.729	2.098	1.369	5.76
ترينيداد وتوباكو	0.226	0.723	0.498	-0.12
ماليزيا	0.456	0.911	0.455	4.43
باراجواي	0.199	0.590	0.391	1.69
جابون	0.359	0670	0.311	-4.11
قبرص	0.247	0.521	0.274	6.05
تايلاند	0.166	0.431	0.266	5.88
الفلبين	0.161	0.386	0.225	0.42
تايوان	0.316	0.538	0.222	6.56
كوريا	0.208	0.424	0.216	6.95
المكسيك	0.108	0.299	0.191	1.13
تشيلي	0.194	0.380	0.185	3.60
كوستاريكا	0.267	0.447	0.180	0.95
سويسرا	0.582	0.761	0.179	0.17
كاميرون	0.108	0.284	0.176	-0.62
ساحل العاج	0.219	0.395	0176	-2.87
أوروجواي	0.150	0.297	0.147	1.54
تركيا	0.075	0.221	0.146	1.56
تونس	0.305	0.445	0.140	1.98
الدومينكان	0.284	0.422	0.138	1.24
راوندا	0.050	0.181	0.131	-3.29
بابوا	0.375	0.494	0.118	0.89
مالي	0.087	0.181	0.094	0.19

المصدر: عيسى محمد الغزالي، النجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

نلاحظ أنّ الجدول رقم (1- 4) يتضمن العديد من الدول التي وردت في الجدول رقم (1- 3) خاصة بلدان شرق آسيا، إلاّ أنّ الجدول رقم (1- 4) يتضمن العديد من الدول التي لم تعرف في أي تاريخ لمعدلات النمو المرتفعة، حيث أنّ "رودرك" يستدل بالقول أنه إذا تم اعتبار المعدل 11% كمعدل يشير إلى حالة تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فإننا نلاحظ أنّ حوالي نصف الدول الواردة في الجدول رقم (1- 4) تقع معدلات نموها تحت هذا المعدل.

بناءا على ذلك يتم التوصل إلى أنّ بالرغم من أنّ البلدان التي تشهد معدلات نمو مرتفعة تميل لأنّ تشهد أيضا نسبا مرتفعة للصادرات / النتاج المحلي الإجمالي، إلاّ أنّ العكس ليس صحيحا.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا وتحليلنا في هذا الفصل للتوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، تبين لنا أنّ:

1. التوازن الخارجي هو بيان المعاملات التي تتم مع العالم الخارجي، أي المعاملات الاقتصادية الدولية، وأنّ طبيعة وحجم هذه المعاملات تنعكس على وضعية هذا الأخير، فإما بالسلب فيتمثل في العجـز والذي توجب تصحيحه، وإما بالإيجاب فيتمثل في الفائض والذي توجب السيطرة عليه؛
2. ميزان العمليات الجارية وميزان رؤوس الأموال هما أهم حسابين في ميـزان المـدفوعات، وذلـك لكو ما يؤثران على حجم الدخل وحجم الإنتاج المحليين،
3. النمو الاقتصادي هو تحقيق الزيادة في تركيبة الإنتاج المحلي وذلك خلال الأجل الطويل، أما التنمية الاقتصادية فهي مجمل الإجراءات المتبعة لتحقيق النمو الاقتصادي.
4. هناك آثار متبادلة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، أي أنّ هناك علاقة سببية وهذا ما تبين من بعض الدراسات التي قام ا باحثين اقتصاديين منهم "فيشر" و "رودرك".

الفصل الثاني:
تحليل علاقة سعر الصرف
بميزان المدفوعات

تمهيد:

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو أن تسوية الأول تتم بالعملات الأجنبية في حين أن الثاني يتم بالعملة المحلية ، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة مؤداها: كيفية قياس هذه القيم النقدية ، وكيف يتم معادلتها ومن ثم تسويتها. ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان ، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية ، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات وذلك من خلال الربط بين الأسعار المحلية و الأجنبية، ويتضح ذلك من خلال النظريات التي تعمل على إيجاد سعر الصرف التوازني الذي يضمن الاستدامة في التوازن الخارجي.

لذلك سوف نعمل على تحليل العلاقة بين المتغيرين، سعر الصرف وميزان المدفوعات، من خلال:

المبحث الأول: نظرية سعر الصرف؛

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف؛

المبحث الثالث: سياسات ومناهج تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: نظرية سعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية لاسيما أمام اتساع دورة التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية. وباعتباره أداة ربط بين الاقتصاديات الدولية فله أثر واسع على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى نظرية سعر الصرف من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه؛

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف،

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه.

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض المفاهيم الخاصة بسعر الصرف ثم التطرق على أنواعه والعوامل المؤثرة فيه كما يلي:

أولا: مفهوم سعر الصرف.

يعبر سعر الصرف عن الوحدات من عملة معينة والتي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وهو يتحدد بطريقتين هما:[1]

1. **التسعير المباشر:** والذي يتمثل في عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وهي طريقة قليلة الاستعمال من الدول.
2. **التسعير غير المباشر:** والذي يتمثل في عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهي الطريقة الأكثر استعمالا من قبل الدول بما في ذلك الجزائر .

يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي: دولار أمريكي = 59,67 دينار، وبالتالي فإن سعر الصرف هو النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم[2]. و ذا فهو يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الأجنبية، فضلا عن كونه وسيلة هامة في التأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك على التضخم والناتج والعمالة، وهو بذلك يربط

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص 96.

[2] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي و السعر المحلي مرتبطان من خلال سعر الصرف[1].

كما أن سعر الصرف يقوم بعدة وظائف هي[2]:

- **وظيفة قياسية:** حيث أن المنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سعر سلعة معينة مع سعرها في السوق العالمية).
- **وظيفة توزيعية:** وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.
- **وظيفة تطويرية:** حيث أن سعر الصرف يستخدم في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجزافي للتجارة الخارجية.

ثانيا: صيغ سعر الصرف.

يتحدد سعر الصرف يوميا من خلال التسعيرات المعلن عنها، ولا تعبر عن العلاقة بين عملة بلد معين وعملات أخرى، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تجعل من سعر الصرف يأخذ عدة صيغ لكل منها مدلولها واستعمالها الخاص، وتتمثل هذه الصيغ في:

1- سعر الصرف الاسمي: والذي يعرف سعر الصرف الثنائي على أنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، والعكس بالنسبة لحساب العملة المحلية بدلالة العملات الأجنبية، والمقصود به هو سعر الصرف الاسمي، أي السعر الجاري للعملة والذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية لها من السلع والخدمات بين البلدين[3].

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا ما يدل على إمكانية وجود أكثر من سعر صرف رسمي في نفس الوقت لنفس العملة ونفس البلد[4]، لذلك لا يهم مستوى سعر الصرف

---

[1] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 97- 98.

[3] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، السنة الثالثة، ص 03.

[4] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 103- 104.

الاسمي الأعوان الاقتصاديين بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن اقتنائها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي[1].

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية[2]، أو بعبارة أخرى فهو عبارة عن سعر الصرف الاسمي معدل بعلاقة نسبية للتضخم في البلدين المعنيين بالتبادل[3]، فهو يعبر عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية[4]. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي×(مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية).

وتمثيل هذه العلاقة عن طريق الرموز تكون كالتالي:

$$TCR = TCN \times {IP_{loc}}/{IP_{etr}} \quad .....(68)$$

تبين هذه العلاقة تنافسية الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الأجنبي من خلال السعر النسبي، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدل على زيادة التنافسية، أي إن السلع المحلية تنافس السلع الأجنبية والعكس صحيح، وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي ناتجة عن ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد واهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي إذن تعبير عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس فهي تسمح بقياس تأثيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات[5].

وفي هذا الصدد تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي وهي:[6]

- **المقياس الأول:** مؤشر أسعار الاستهلاك (مؤشر لاسبير للأرقام القياسية).
- **المقياس الثاني:** هو السعر النسبي للسلع القابلة للاتجار (P_T) و السلع غير قابلة للاتجار(غير قابلة للاتجار) (P_N) وهي: (${P_T}/{P_N}$) والذي يعطي مقياسا لكيفية تخصيص الموارد مابين القطاعين.
- **المقياس الثالث:** وهو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار، حيث يستعمل لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى دولة أخرى.

---

[1] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[2] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[3] PATRICK, TOPSCALIAN , **principes des finance international** – économica 1992.

[4] Bernard guillochon, Annie kawecki**, economie international**, edition dunod, paris 2000, p142.

[5] PERYRARD JOSETTE – **Gerson fiançailles internationale** – 3 éne edtion - vuibert- paris- 1995- p 70 .

[6] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مرجع سبق ذكره، ص 04.

ولكن هناك إشكالية اختيار مؤشرات الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي وذلك في كيفية قياس القدرة الشرائية لها، فمؤشر الأسعار للاستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط، بينما لا مكمش الناتج فلا يصلح لقياس القوة الشرائية للدول ذات معدلات التضخم العالية[1].

3- سعر الصرف الفعلي:

أ - سعر الصرف الفعلي الثنائي: هو مفهوم يمثل " السعر المحلي الحقيقي" للنقد الأجنبي لأنه يأخذ في الحسبان تدابير السياسة التجارية الأخرى، التي توفر تأثيرا مباشرا على أسعار الصادرات والواردات كالتعريفات والرسوم والدعوم[2].

ونظرا لان معظم المعاملات أصبحت تخضع لتدابير مختلفة فإنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، فقد عمدت بعض الدراسات التطبيقية إلى تعريف متوسط سعر صرف فعلي للصادرات ومتوسط آخر للواردات، نوضحها كما يلي:[3]

- **سعر الصرف الفعلي للصادرات(EER_X):** هو عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن أن تحصل مقابل دولار واحد من الصادرات، مع مراعاة ما يرتبط هذه الصادرات من رسوم ودعوم وجبايات إضافية، وأسعار صرف خاصة، ودعوم عناصر الإنتاج الداخلة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر على الصادرات.
- **سعر الصرف الفعلي للواردات (EER_M) :** هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع مقابل دولار واحد من الواردات، على أن تأخذ في الحسبان التعريفات الجمركية والرسوم والجبايات الإضافية وكذا الفوائد إلى ودائع الاستيراد، وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات.

ترمي نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات إلى سعر الصرف الفعلي للواردات، إلى التعبير عن تغير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما هو قابل للاستيراد،ومن الممكن النظر إلى سعر الصرف على انه مؤشر على مدى ربحية الصادرات بالنسبة للإنتاج المنافس للواردات فإن كان هذا المؤشر اقل من الواحد الصحيح فإن هذا يمثل انحياز ضد الصادرات، ويعرف بعض الكتاب الاقتصاديين سياسة استبدال المستوردات على أ ا السياسة التي تؤدي فيها التجارة الخارجية إلى العلاقة التالية:

$$EER_X \langle EER_M \text{.....(69)}$$

---

[1] نفس المرجع، ص 04.

[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 76.

[3] ربيعة تومي، **نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 07.

ب- سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف:

ينقسم هذا الأخير إلى:

1- سعر الصرف الفعلي الاسمي متعدد الأطراف: يعرف على انه متوسط مرجح أسعار الصرف الاسمية محتسبا بالقياس إلى فترة الأساس، وهذا الأخير لا يأخذ بعين الاعتبار اتجاهات الأسعار في البلد المعني مع شركائه التجاريين[1].

2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي متعدد الأطراف: يقيس هذا الأخير كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة الأساس. ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_K \frac{X_0^K (e^{Kr})_t / X_0^K (e^{Kr})_0}{(p_0^K / p_0^r)/(p_t^K / p_t^r)} \times 100 \text{.....(70)}$$

$$TCRE = \sum_K Z_K \left\{ \frac{(e^{Kr})_t}{(e^{Kr})_0} \times \frac{(p_t^K / p_t^r)}{(p_0^K / p_0^r} \right\} \times 100 \text{.....(71)}$$

$$TCRE = \sum_K Z_K IRER_{KR} \times 100 \text{.....(72)}$$

حيث أن:

Z_P: حصة الدولة P (الشريك التجاري) من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة؛

p_0^K, p_t^K : مؤشر أسعار الدولةP في سنتي القياس والأساس على التوالي؛

p_0^r, p_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IRER_{Kr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

4- سعر الصرف التوازني: هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الإقتصادي الكلي ، أي أن سعر الصرف التوازني e_t^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة[2].

إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادي ، وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة من السلع

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مرجع سبق ذكره، ص 06.

المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة. ويلاحظ أن سعر الصرف المتوازن يتوقف على بعض المتغيرات النقدية التالية[1]:

- معدل نمو الدخل القومي.
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي .
- معدل التغير في سعر الفائدة .
- إتجاه الطلب على النقود .

و تجدر الإشارة أن المتغيرات الأربعة ليست على نفس الدرجة من الأهمية في التأثير على سعر صرف التوازن.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

في محاولة لإيجاد مفهوم لسعر الصرف التوازني ظهرت مجموعة من النظريات، حيث لكل منها توجها ا وافتراضا ا من أجل تقييم سعر الصرف.

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية.

ظهرت هذه النظرية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى و الفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

حاول الاقتصادي السويدي "**البروفيسور جوستاف كاسل**" أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب و قد خرج بنظرية "**تعادل القوة الشرائية**" التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قو ا الشرائية في سوق دولة أخرى و ذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل. تعتمد هذه النظرية على الصياغات التالية:

- الصيغة المطلقة؛
- الصيغة النسبية؛
- الصيغة النقدية.

1- الصيغة المطلقة: تبين هذه الصيغة بأن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقو ا الشرائية في بلد آخر[2].

---

[1] عبد العظيم حمدي، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق، القاهرة ، 1998، ص40.

[2] REDRIGER DORNBUSH , **Exhange rate and inflation the ill press** , Cambridge . USA 1994. P 266.

$$r = \frac{P_t}{P_t^*} = \frac{\sum \alpha_i P_{it}}{\sum \alpha_i P_{it}^*} = \pi \frac{P_t}{P_t^*} \text{.....(73)}$$

حيث أن: r : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P : مستوى الأسعار المحلية.

P^* : مستوى الأسعار الأجنبية.

α_i : الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين.

2- الصيغة النسبية: على عكس الصيغة المطلقة فإن الصيغة النسبية تبنى على الفرضيات التالية[1]:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل؛
- حرية انتقال المعلومات؛
- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين، أو بمعنى آخر يتحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.

بإدخال اللوغاريتم في المعادلة (73) نجد: $\log r = \log \pi + \log P_t - \log P_t^* \text{.....(74)}$

التغير في سعر الصرف الاسمي يعبر عنه كما يلي: $\Delta \log r = \Delta \log P_t - \Delta \log P_t^* \text{.....(75)}$

من خلال المعادلة نلاحظ أن التغير في سعر الصرف الاسمي يساوي إلى الفرق بين مستوى التضخم المحلي والتضخم في البلد الذي يتم التعامل معه، أي أن الدول ذات معدلات التضخم العالية مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه البلدان، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

رغم أن الكثير من الاقتصاديين كانوا يؤيدون رأي "**كاسل**" باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية و ليس العكس، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات نلخصها فما يلي:

- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، لكن ميزان العمليات الجارية هو جزء من ميزان المدفوعات و سعر الصرف يمكن أن يتأثر ببنود أخرى من ميزان المدفوعات؛

[1] علي بن قدور، **دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاد وتسيير المؤسسة، المركز الجامعي بسعيدة، 2004- 2005، ص 66.

- كما أن النظرية لا تأخذ في عين الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف؛[1]

- إذا كانت هناك صعوبات كثيرة تحول دون التحديد الدقيق للقوة الشرائية الداخلية لأي عملة عن طريق الأرقام القياسية، فما بالنا بما يحدث عند مقارنة القوة الشرائية لعملتين أو أكثر. و كما رأينا فان نظرية تعادل القوة الشرائية تركز أساسا على هذه المقارنة؛

- هناك الكثير من السلع التي يتضمنها الرقم القياسي للأسعار لا تدخل في نطاق التجارة الدولية مثل السلع سريعة التلف أو العطب و خدمات السكن، فتغير أسعار مثل هذه السلع و الخدمات لن يؤدي رغم تأثيره على الرقم القياسي للأسعار إلى أي تغير في أسعار الصرف طالما أن هذه السلع خارجة عن نطاق التبادل الدولي؛[2]

- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير و يعتبر حساب العلميات الجارية في ميزان المدفوعات مؤشرا أفضل في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف، نظرا لأن بنود هذا الحساب: **السلع و الخدمات، الدخل، الاستثمارات، التحويلات** تمثل عمليات منفذة تعبر بدقة عن مدى القدرة التنافسية للدولة، فان تحقيق فائض في الحساب يدفع سعر العملة إلى أعلى ويحدث العكس في حالة وجود عجز.

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة: أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات...الخ.

- تعتقد أنه يمكن قياس التضخم في كل البلدان باختلاف أنظمتها الإحصائية والإعلامية.

- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها. [3]

- النظرية أهملت أو تجاهلت نفقات نقل السلع و شحنها من دولة إلى أخرى كما تتجاهل وجود اثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات و الواردات، كما أهملت التغير في أذواق المستهلكين و ظهور سلع بديلة[4].

---

[1] yves simon, **Marchè des changes et gestion du risque de change**, edition dalloz, paris 1995, p p : 69 – 70.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، بدون دار النشر، الاسكندرية، 2000، ص 77.

[3] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 119- 120.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 77.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة:

1- محددات النظرية:

تحاول نظرية تعادل أسعار الفائدة من تحليل العلاقة بين السوق النقدي المحلي وسوق الصرف الأجنبي، حيث أن أي اختلاف في معدلات الفائدة بين بلدين اثنين ينتج عنه تدهور أو تحسن للعملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية.

تتحدد النظرية وفق سعرين هما سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الآني(العاجل)، حيث يعرف كل منهما كما يلي:[1]

- **سعر الصرف الآجل:** هو عبارة عن سعر متفق علية اليوم،لشراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي، في تاريخ لاحق معين. وتتحكم فيه العوامل التالية:
  1. عرض وطلب العملات الأجنبية؛
  2. مراقبة الطلب الأجنبي؛
  3. المضاربة.

- **سعر الصرف الآني (العاجل):** هو سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال. وتتحكم فيه العوامل التالية:
  1. أسعار الفائدة؛
  2. معدلات التضخم؛
  3. موازين المدفوعات؛
  4. المعلومات الاقتصادية والسياسية.

2- عرض النظرية:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية عالية في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين يكون معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق في معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني، وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في السوق المحلي لمدة سنة مثلا، ويحصلون في النهاية على $M(1+i_D)$، حيث (i_D) هو معدل الفائدة، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا- حسب هذه النظرية-

[1] كامل بكري، **النمويل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 325- 326.

للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا)، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة (i_E)، وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية. نعبر عن ذلك رياضيا :[1]

$$M = (1+i_D) = \frac{M}{C_C}(1+i_E)CT....(76)$$

حيث أن:

C_C: سعر الصرف الآني (نقدا).

CT: سعر الصرف الآجل.

i_E : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

i_D: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (01) تؤدي إلى أن

$$\frac{CT}{C_C} = \frac{1+i_D}{1+i_E}.....(77)$$

و نطرح العدد "1" من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT}{C_C} - 1 = \frac{1+i_D}{1+i_E} - 1.....(78)$$

أو

$$\frac{CT - C_C}{C_C} = \frac{i_D - i_E}{1+i_E}.....(79)$$

و إذا كانت i_E صغيرة جدا يمكن كتابة المعادلة:

$$\frac{CT - C_C}{C_C} = i_D - i_E.....(80).$$

ما يمكن ملاحظته أن هذه النظرية تربط بين السوق النقدي المحلي وسوق الصرف الأجنبي.

3- الانتقادات الموجهة للنظرية:

رغم محاولة هذه النظرية في تحديد سعر الصرف،إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات:[2]

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملا مهما في توجيه طريقة وسلوك المحكمين؛
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثار تذبذبية؛
- يمكن أن توجد حواجز تعيق حركة رؤوس الأموال؛
- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم كما تفترضه هذه النظرية.

---

[1] عبد الله يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 120 – 121.

[2] علي بن قدور، **دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر** ، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ثالثا: نظرية الأرصدة.

يتحدد سعر صرف العملة الوطنية عن طريق عرض العملات الأجنبية، تطلب النقود الأجنبية **حسب النظرية التقليدية** لميزان **المدفوعات** بغية اقتناء السلع و الخدمات من الخارج. عرض النقود الأجنبية يتحدد حسب وضع ميزان المدفوعات من مداخيل صادرات البلد و التدفق الصافي لرؤوس الأموال غير المصرفية.

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات أو بالأحرى الحساب الجاري في الدول النامية، في غياب سوق حرة للصرف و في ظل الرقابة على الصرف، العامل الرئيسي لتحديد و لتفسير تغير سعر الصرف حيث تدفق أو خروج رؤوس الأموال من شأ ا أن تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات.

لميزان المدفوعات أهمية بالغة في تفسير مستوى سعر الصرف، رصيد الميزان التجاري الذي يعبر عن جميع التسجيلات الخاصة بعمليات الواردات و الصادرات من السلع من شأنه أن يؤثر ايجابيا أو سلبيا على سعر الصرف الفعلي لأن الواردات والصادرات مرتبطة بالسعر النسبي للأسعار المحلية والأجنبية. المعلومات التي يفرزها الميزان التجاري بشأن الشركاء التجاريين لها أهمية لحساب أسعار الصرف الفعلية و تحديد المستويات الملائمة لسعر الصرف المحلي لمختلف العملات [1]. كما أن عجز أو فائض ميزان المدفوعات أو بالأحرى ميزان العمليات الجارية يكون حسب نظرية ميزان المدفوعات هو السبب في تراجع أو تحسين سعر الصرف للعملة المحلية.[2]

لكن هذه النظرية لم تعد كافية لتفسير تطور و تكوين أسعار الصرف، مع الانتقال من الصرف الثابت إلى الصرف العائم، فالعلاقة بين العمليات الجارية و تكوين سعر الصرف لم تعد مهيمنة.

رابعا:نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفء: هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثلا إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم... حيث يتميز السوق الكفء بالخصائص التالية:

- كل المعلومات الجديدة نجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة.
- تكاليف المعلومات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

---

[1] لخضر زكراوي، **تطور نظام الصرف** في **الجزائر، أسباب و أثار** تخفيض **العملة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، 2000،ص ص: 50- 51.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**، دارة النهضة العربية، للطباعة و النشر، بيروت سنة 1979، ص ص:337 – 342.

إلا أن هناك جدل قائم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، اظهر بعضها اختبارات GIDDY و DUFEY على التوالي في 1975 – 1976 كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت HUNT 1986 **و** دراسات كيرني و ماك دونالد 1989 يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف[1].

[1] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 122 – 123.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف.

مر نظام النقد الدولي بعدة محطات من تطور أنظمة سعر الصرف بداية إلى نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن، وذلك محاولة منها إيجاد الآليات التي تسمح بتحقيق الاستقرار في موازين مدفوعات الدول وتحقيق الاستقرار على المستويات المحلية والخارجية لهذه الاقتصاديات. لذا سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى النقاط التالية:

المطلب الأول: نظام الصرف الثابت؛

المطلب الثاني: نظام الصرف العائم.

المطلب الأول: نظام الصرف الثابت.

من خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى مفهوم هذا النظام وكيفية حدوث التوازن فيه كما يلي:

أولا: ماهية نظام الصرف الثابت.

في ظل الأنظمة القائمة على الصرف الثابت يفترض التدخلات الإلزامية للسلطات النقدية في سوق الصرف، هذا لا يعني أن التكافؤات الخاصة بالعملات تبقى ثابتة على حالها. إذ أن تعديلات إرادية للتكافؤات المشار إليها قد تحصل، إذا ما ارتأت السلطات النقدية ضرورة ذلك. هذه التعديلات إما أن تكون باتجاه تخفيض قيمة العملة، أو باتجاه رفع قيمة العملة.[1]

- نماذج نظام الصرف الثابت:

الجدير بالذكر أن نظام الصرف الثابت يتمثل في نوعين:

*** نظام الصرف الثابت لعملة وحيدة:** والذي تتحدد فيه آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون عبر الزمن إتجاه العملة المرتبط ا ما لم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة[2]. إن الربط بعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات تقوم ذه العملة، مثلما هو حاصل في البلدان المصدرة للبترول التي تفوتر صادرا ا بالدولار، أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق، ولقد شكلت العملات التي ربطت بعملة واحدة في سنة 1996: 20 عملة بالدولار الأمريكي و 14 عملة بالفرنك الفرنسي.[3]

*** نظام الصرف الثابت لسلة من العملات:** تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية، لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، ومن

---

[1] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 287.

[2] محمود حميدات، **المدخل إلى التحليل النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[3] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

بين السلات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة، كذلك الربط يكون من خلال الشركاء الأساسيين[1].
إنّ سلة العملات التي تختارها الدول لربط عملا ا تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل صادرا ا أو هيكل واردا ا، أو كلاهما معا.

*** نظام الصرف الثابت ضمن هوامش محددة:** سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو بسلة عملات، تكون آلية الصرف من خلال مجال التقلب المسموح به.[2]

- آلية الصرف والتوازن في نظام الصرف الثابت: نميز هنا حالتين هما.

*** آلية الصرف في نظام الصرف الثابت:**

في هذا النظام، يتحقق التوازن في سوق الصرف من خلال تدخل السلطات النقدية، ويكون التدخل على النحو التالي:

1. إذا تجاوز عرض العملة الأجنبية الطلب عليها، يقوم البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية؛
2. إذا تجاوز طلب العملة الأجنبية العرض عليها، يقوم البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية.

الشكل التالي يوضح الإجراءات التي يقوم ا البنك المركزي حيال ذلك.

الشكل رقم (2-1): تدخل البنك المركزي في إطار نظام الصرف الثابت.

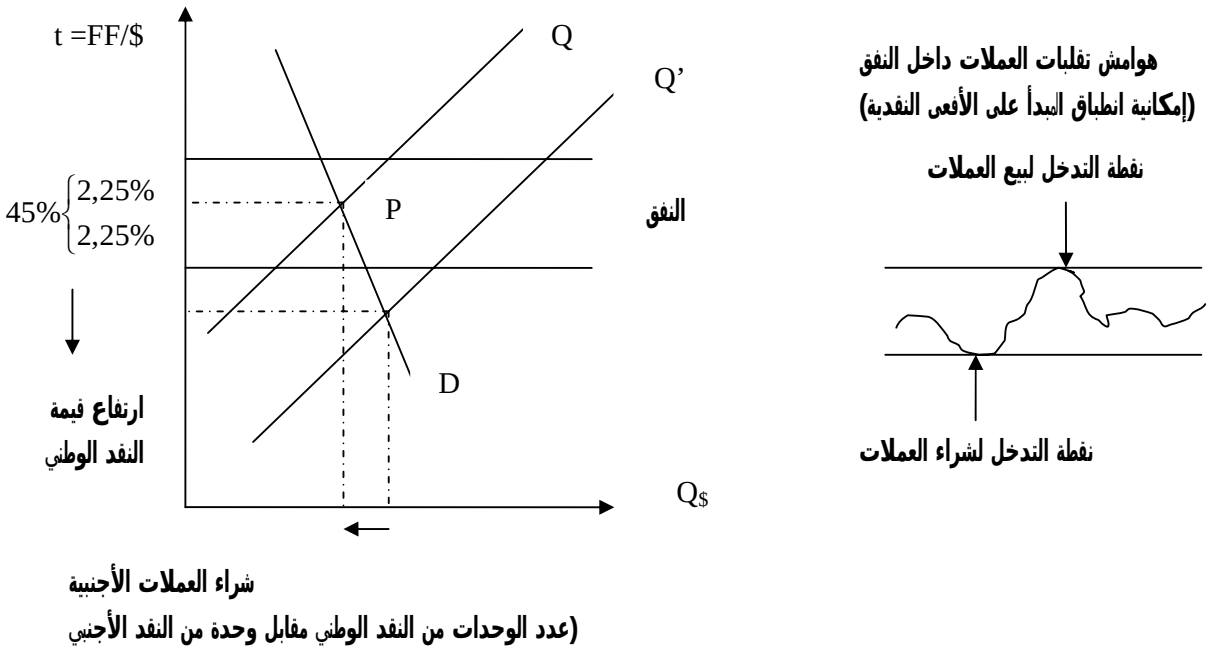

المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[1] نفس المرجع، ص 116.
[2] نفس المرجع، ص 116.

*** آلية التوازن في نظام الصرف الثابت:**

إن الاستقرار(تحقيق التوازن الخارجي) في القيمة الخارجية للعملة في ظل هذا النظام يكمن في أن حدود تقلبات سعر الصرف لا يتجاوز نطاق تكاليف حد استيراد وتصدير الذهب، فخروج الذهب يعني تقليل كمية الذهب الموجود داخل البلد مما يولد موجة انكماشية لها تأثير مباشر في المستوى العام للأسعار.

إن انخفاض أسعار السلع المحلية في ظروف الانكماش الاقتصادي مقارنة بأسعار السلع المستوردة تؤدي إلى تحفيز الصادرات مرة أخرى وتقليل الواردات لأجل العودة إلى نقطة التوازن وتحدث الآلية بشكل معاكس تماما في حالة حدوث الفائض في الميزان التجاري. الشكل التالي يوضح الآلية المشار إليها:

الشكل رقم (2- 2): آلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت.

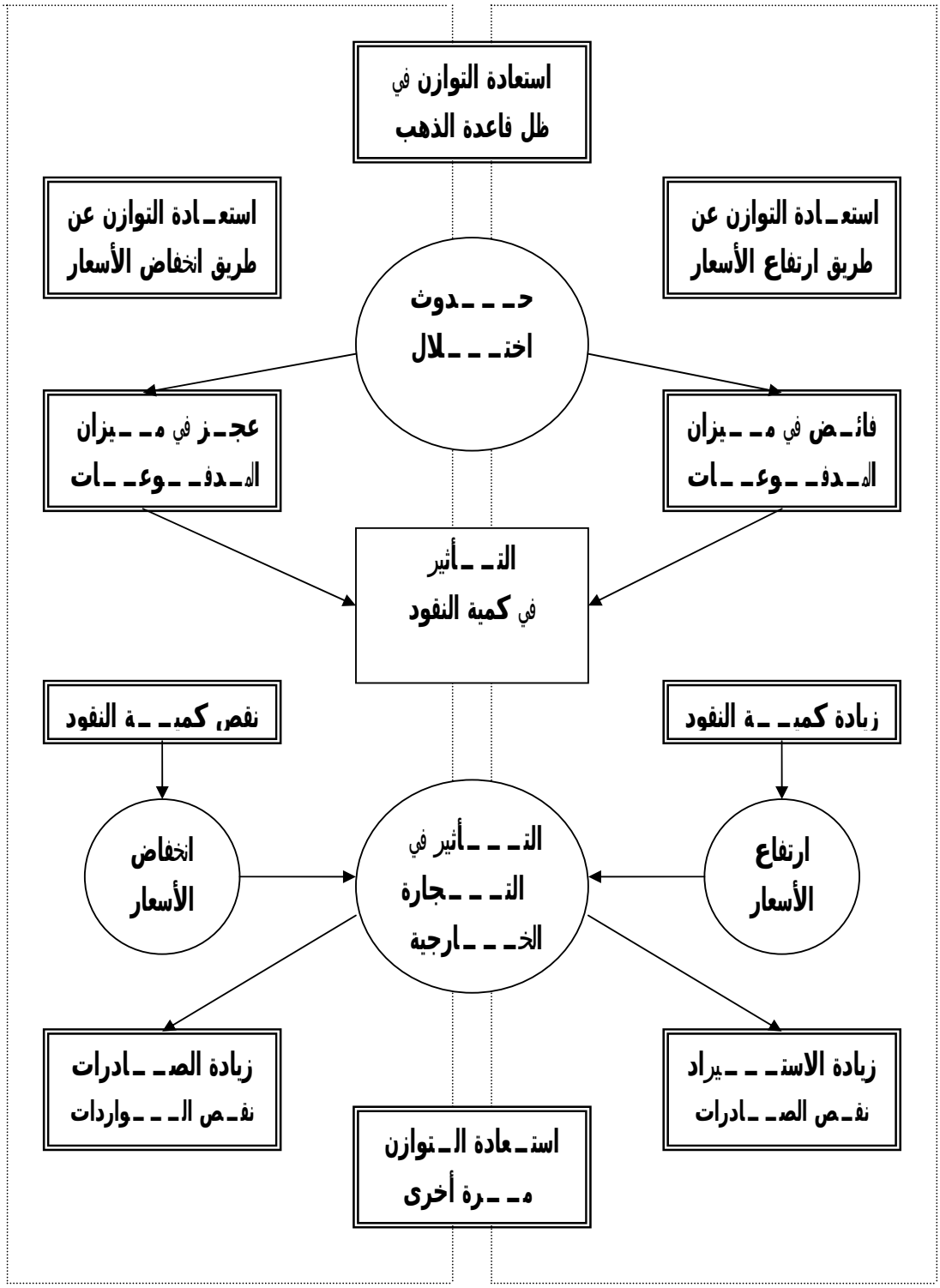

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

ثانيا: تطور نظام الصرف الثابت.

أ- نظام قاعدة الذهب:

سادت قاعدة الذهب في الفترة 1880 إلى 1914 وفقا لهذه القاعدة كانت كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها بوزن معين من الذهب، و في نفس الوقت تكون الدولة مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته، و نظرا لان المقابل الذهبي لكل وحدة من العملات المختلفة كان محددا بشكل ثابت، فان أسعار الصرف و التحويل بين العملات المختلفة كان ثابتا بالتبعية[1].

ثم ظهرت قاعدة السبائك الذهبية بعد نشوب الحرب العالمية الأولى 1914، وذلك نظرا لازدياد نفقات الحرب، و محدودية كمية الذهب المتوفرة في العالم كان من المستحيل توفير هذه الكمية الكبيرة من القطع النقدية الذهبية مما أدى إلى سحبها من التداول و القيام بإصدار نقود ورقية و معدنية إلزامية و طرحها في التداول، و الواقع انه من الناحية العلمية فان تبني قاعدة السبائك الذهبية كان بمثابة الخطوة الأولى تجاه التخلي عن إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب و عن قاعدة الذهب في المعاملات الداخلية و هو الأمر الذي تم في إنجلترا بالفعل في 1931 ثم في فرنسا عام 1932[2].

إن نظام قاعدة الصرف بالذهب بني على القواعد التالية:[3]

- ثبات سعر العملة الوطنية تجاه الذهب؛
- حرية استيراد وتصدير الذهب؛
- مرونة عرض النقود لاختلالات ميزان المدفوعات، حيث يتوسع(أو يتقلص) هذا العرض عند حدوث فائض (أو عجز) في ميزان المدفوعات وتبعا لكسب (أو خسارة) الذهب.

- أسباب ا يار نظام الذهب وأهم ميزاته:

ا يار نظام الذهب يعود إلى عدة أسباب و أهمها[4]:

- الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي عرفتها الدول الرأسمالية سنة ،1929وتعارض حلولها؛
- جمود نظام الذهب أي ربط الإصدار النقدي كلية بما في حوزة البنك المركزي من الذهب وتعرض احتياطيا ا إلى مخاطر المضاربات؛
- عدم تقييم بعض العملات تقييما صحيحا؛
- التسابق بين الدول في فرض تعريفات جمركية عالية؛

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الوحدة النقدية الأوروبية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 44.

[2] مجيد ضياء، **الاقتصاد النقدي -المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية-**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1998، ص 54.

[3] معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الدولي**،مرجع سبق ذكره، ص 289.

[4] بسام الحجازي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003، ص 107 – 109.

- اتجاه بعض البنوك إلى اكتناز الذهب؛
- من أهم هذه العوامل هو تعطل آلية التعديل الذاتي بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تغير هيكل التجارة الخارجية.[1]

ثالثا: مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت.

وأهم ميزة لهذا النظام انه يعمل على استقرار أسعار الصرف بين مختلف العملات و استقرار القيمة الداخلية للعملة نظرا لارتباطها الوثيق بين القيمة النقدية و غطائها الذهبي.[2]

آما أهم عيوب هذا النظام هو آلية غير قادرة على مواكبة تضاعف حجم التجارة الدولية و نمو الاقتصاد، و بالتالي أصبح من الضروري إيجاد وسيلة أخرى قصد تمويل المبادلات الدولية بالإضافة إلى ذلك فان نظام قاعدة الذهب، يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى و ظروفها الداخلية.

ب. نظام بريتون وودز:

نظرا للاضطرابات التي سادت النظام النقدي الدولي كما ذكرنا سابقا انعقد في يوليو سنة 1944 في مدينة بريتون وودز مؤتمر ضخم ضم الكثير من رجال الاقتصاد و السياسة لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد إ اء الحرب العالمية الثانية و جاء النظام موافقا للمشروع الأمريكي، بعد استبعاد المشروع الانجليزي و تمت صياغته في الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية بريتون وودز، و من أهم ما نصت عليه الاتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي بغرض تحقيق الأهداف التالية[3]:

- دعم و تنشيط التعاون النقدي الدولي.
- تشجيع النمو المتوازن في التجارة الدولية و إزالة الحواجز بأمل تامين العمالة الكاملة في الداخل و تامين ثبات سعر الصرف.
- تجنب حروب تخفيض العملات التي دف إلى تنشيط الصادرات و دعم المنافسة على المستوى الدولي.
- حرية تحويل العملات بين الدول و إقامة نظام متعدد الأطراف للتسويات الدولية.
- تقديم المساعدة لتصحيح الخلل المؤقت في موازين المدفوعات.

و يقوم نظام بريتون وودز على قاعدة الصرف بالذهب حيث يرتكز على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فقط من ناحية و على تثبيت أسعار الصرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي، و يسمح هذا النظام للدول بتغيير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10% في حالة وجود عجز في ميزان

---

[1] نفس المرجع، ص 292.

[2] أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسين، **النقود و التوازن الاقتصادي**، الناشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 267.

[3] مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال**، مرجع سابق، ص 47 – 50.

المدفوعات دون اشتراط موافقة صندوق النقد الدولي، لذا يعتبر نظام بريتون وودز في الأساس نظام قائم على تثبيت سعر الصرف مع قابلية التعديل لضمان استقرار أسعار الصرف مع توفير قدر من المرونة.

المطلب الثاني: نظام الصرف العائم.

ا يار نظام الصرف الثابت بعد قرار الرئيس الأمريكي رسما في عام 1971 عن التخلي عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، هذا الأمر أدى إلى ظهور نظام الصرف العائم.

أولا: ماهية نظام الصرف العائم.

في هذا النظام، يتحدد سعر صرف النقد الأجنبي بحرية في السوق من دون أن يكون هناك تدخل للبنك المركزي. ويتميز هذا النظام بمرونته وقابليته للتعديل على أساس بعض المعايير منها:المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال. وعلى أساسها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفه.[1]

الشكل رقم(2-3): التبدل الآلي لسعر الصرف في نظام الصرف المرن.

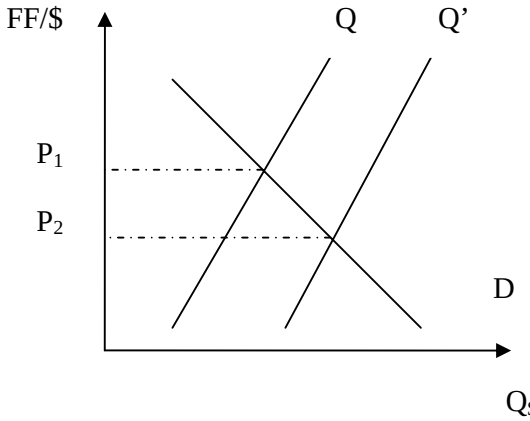

D: الطلب على العملة؛
Q: عرض العملة؛
$Q: كمية العملة في السوق؛
P_1، P_2: أسعار الصرف المقابلة لكمية العملة في السوق.

المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 296.

في ظل هذا النظام فإن سعر الصرف يتحدد وفق آلية السوق من عرض وطلب على العملة، وبذلك يتحدد سعر الصرف التوازني الذي يضمن التوازن وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات على المدى القصير من الناحية النظرية، وعلى المدى الطويل من الناحية العملية.

[1] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

شكل رقم (2- 4): آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن.

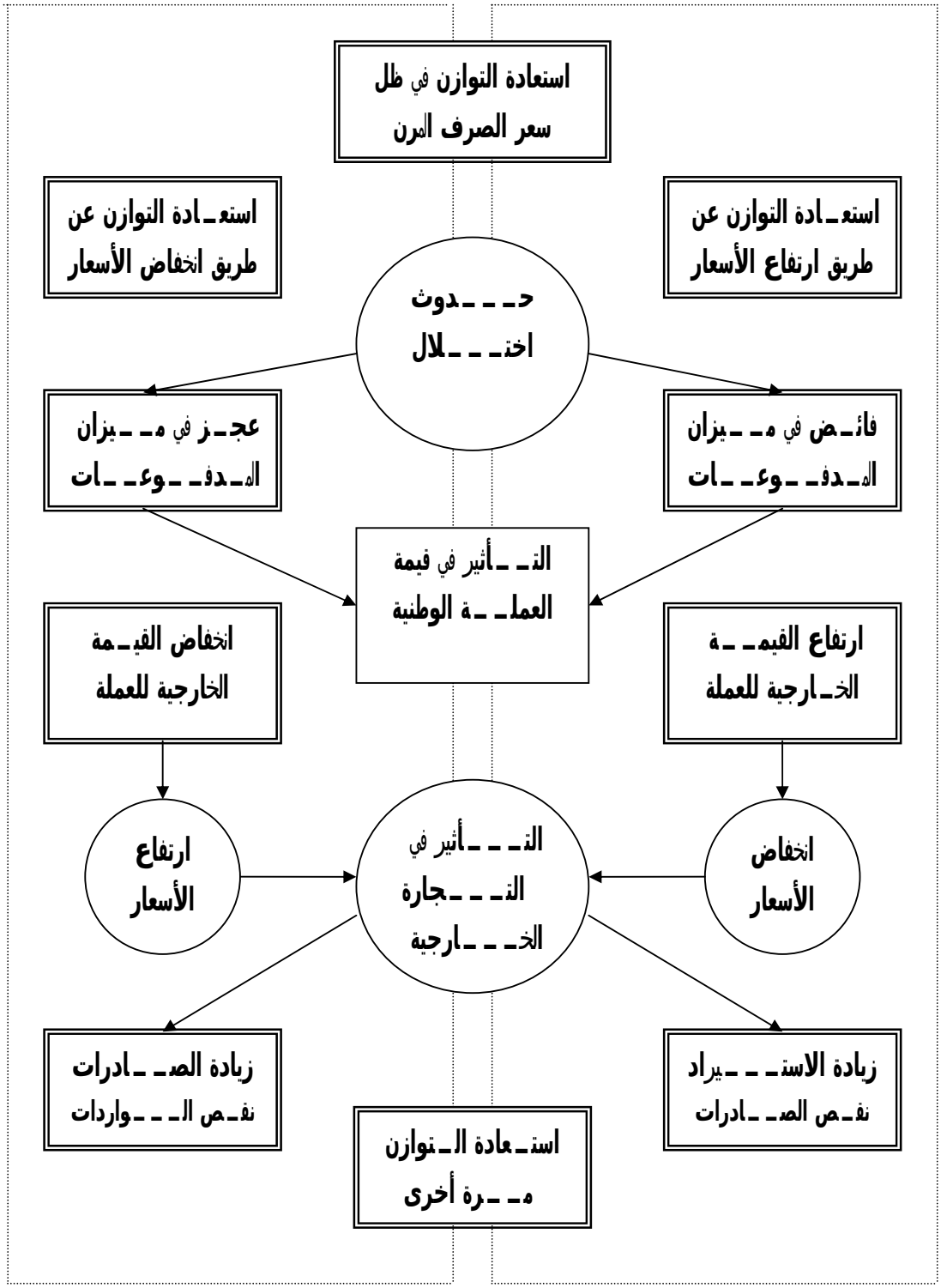

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ثانيا: نماذج تقويم أسعار الصرف.

أمام عدم فعالية نظام الصرف الثابت والعيوب التي تميز ا، كان لابد من اعتماد نظام صرف متغير، ولكن المشكل المطروح هو: **"الآليات التي يمكن بواسطتها تحقيق تقلب في معدلات الصرف، والمدى الذي يمكن أن تتقلب فيه هذه المعدلات".** في ظل هذه الإشكالية فإن نظام الصرف المعوم والذي يضمن تقلبات أسعار الصرف وفق آليات معينة يكون من خلال نموذجين هما:

أ. نموذج التقلب التام لمعدلات الصرف: أو كما يسمى " التعويم الحر، المطلق، النظيف"، تلغى كل تدخلات البنوك المركزية، ويتحدد سعر الصرف وفق ظروف الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي، يتم في هذه الحالة تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و عملة التدخل أو أي سلة من العملات و إنما يتغير سعر صرف في سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب[1]، هذه الفكرة دافع عنها **"ميلتون فريدمان"** سنة 1953، الميزة الأساسية لهذا النموذج هو أن موازين المدفوعات لكافة البلدان تجد بالتأكيد توازنا ا بفضل آليات أسعار الصرف [2]،كما أنه يسمح للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف و بالتالي فان تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة و مثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذا ا أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيدا[3].

ب. نموذج تقلبات أسعار الصرف تحت رقابة السلطات العامة: أو كم يسمى " التعويم غير النظيف، المدار أو المسير"، ويتمثل هذا النموذج في تدخل السلطات النقدية بائعة أو مشترية في سوق الصرف الأجنبي قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة، فقد تدخل السلطات النقدية دف زيادة العرض من عملتها المحلية، وبالتالي تخفيض قيمتها وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تتدخل لامتصاص عملتها وبالتالي زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهروب إلى الخارج. إن تدخل البنوك المركزية يستوجب مراعاة بعض الشروط التي أقرها صندوق النقد الدولي سنة 1978 من أهمها:

- أن لا تؤدي التدخلات من زيادة حدة التقلبات؛
- أن لا دف إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني فوائد على حساب الدول الأخرى.

أما فيما يخص التدخلات من قبل البنوك المركزية قصد التأثير على سعر العملة فتكون:

---

[1]Michel, Jura. **technique financiere internationale**, dunod, paris 1999, p 113.

[2] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 298.

[3] محمود حميدات، **المدخل إلى التحليل النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص 110.

- التأثير على حركة الصادرات والواردات؛
- التأثير على حركة رؤوس الأموال؛
- التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية، استعمال أسعار الفائدة.

وكمثال على هذا النظام نأخذ النظام النقدي الأوربي الذي كان يعطي مرونة تامة لتغير سعر الصرف لكن ضمن حدين معينين، حد أعلى و حد أدنى وبالتالي لا تتدخل الحكومة أو السلطات المختصة إلا إذا تجاوز سعر الصرف الحد الأعلى أو انخفض إلى ما دون الحد الأدنى في هذا النظام يحدد أولا سعر معين مرغوب فيه للصرف ثم يحدد بعد ذلك الحدين الأعلى والأدنى للمجال الذي يسمح لسعر الصرف بالتحرك ضمنه، و يكون هذان الحدان واقعين على طرفي سعر الصرف المرغوب، وعملت به الدول الأوروبية منذ 1979 حتى انتقالها إلى العملة الأوروبية الموحدة اليورو عام 2001[1].

ثالثا: مزايا وعيوب نظام أسعار الصرف العائم.

أ. المزايا: يرى مؤيدو هذا النظام أنه يتمتع ببعض الخصائص يفتقد إليها نظام الصرف الثابت، ومنها:

- يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات وذلك من خلال التقلبات المستمرة لسعر الصرف، ويعطي البلد الحرية في اختيار أي سياسة نقدية داخلية يراها مناسبة دون أي قيد داخلي[2]؛
- البنوك المركزية غير مجبرة بالاحتفاظ بكميات أكبر من الذهب والعملات(الاحتياطيات)، لأن سعر الصرف يتحدد وفق العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي؛
- يعمل على التثبيط من نشاط المضاربة؛
- ساهم في تعزيز استقلالية السياسة النقدية؛
- يصبح للبنك المركزي الحرية في تغطية العجز التمويلي، الذي تقع فيه البنوك أو المؤسسات التابعة له؛ كما يسمح للاقتصاد بمواجهة الصدمات الخارجية، لأن التعديل مستمر وثابت؛
- العوم كبديل عن الحمائية.[3]

ب. العيوب: أما العيوب، فالمعارضون يستدلون بـ:

- إذا تذبذب سعر الصرف يوميا يولد الشك والمخاطرة يوميا في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا، بالرغم أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع عمان 2002، ص 271.
[2] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 309، 310.
[3] نفس المرجع،ص 310.

يلحق الضرر بالتجارة و الاستثمار الدوليين[1]. كما أن العملة لا تحظى بنفس الثقة التي تحظ ـا في ظل نظام الصرف الثابت.

- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور عملات الدول[2].
- تأثر آلية التوازن في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية، بحيث أنه كلما ارتفعت المداخيل الاسمية ومعها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى انخفاض سعر العملة المحلي ـة في سوق الصرف، مما يمنع التوازن في ميزان المدفوعات.[3]

[1] سالفدور دومنيك، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**، دار صاكجروهيل للنشر، 1984، ص 187.

[2] Benssad Hocine , **cours d' économie international** ,édition publisud , FRANCE, 1983 , p 117.

[3] Berger Pierre, **la monnaie et ses mécanismes** , édition Bouchene , ALGER , 1993, P 73.

المبحث الثالث: السياسات والمناهج النظرية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

سوف نتطرق إلى أهم السياسات المتبعة في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، منها السياسات المحولة للإنفاق و السياسات المغيرة للإنفاق و القيود المباشرة. وكذلك إلى تطور المناهج النظرية مع النظرية الاقتصادية في علاجها لاختلال ميزان المدفوعات، حيث أخذت مناهج تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تطورا متوافقا مع النظرية الاقتصادية، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: سياسات إعادة التوازن في ميزان المدفوعات؛
المطلب الثاني: منهج المرونات غي إعادة توازن ميزان المدفوعات،
المطلب الثالث: النظرية الكيـ ية في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات؛
المطلب الرابع: منهج الاستيعاب في إعادة توازن ميزان المدفوعات؛
المطلب الخامس: المنهج النقدي في إعادة توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: سياسات إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

من بين الطرق المتاحة للسلطات العامة مجموعة من السياسات تتبعها في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك حسب الظروف الاقتصادية التي تمر ا من أجل إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وسوف نحاول التطرق إلى هذه السياسات كما يلي:

أولا: سياسة تخفيض العملة (سياسة محولة للإنفاق):

1- مفهوم تخفيض العملة: يقصد بتخفيض قيمة العملة هو التخفيض من المحتوى الرسمي من الذهب المحدد لقيمة النقد[1] ، بينما انخفاض قيمة العملة هو عدم التغيير من المحتوى الذهبي لقيمة النقد، إذن ما يمكن أن نستخلصه حول المفهومين هو أن التخفيض قرار تقوم به السلطات النقدية، بينما الانخفاض هو نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية.

فسياسة تخفيض العملة هو الإجراء الذي تقوم به السلطات النقدية من أجل التغيير من المحتوى الذهبي من قيمة العملة قصد تحقيق مجموعة من الأهداف، عادة ما تكون دف تصحيح الاختلال في الميزان التجاري أو تشجيع الصادرات...الخ.

2- آلية التخفيض:

فلمعرفة نسبة التخفيض يجب على البلد المخفض القيام بتحديد الهدف بدقة والذي يجب أن يستجيب للشروط الاقتصادية للبلد المعني. أما فيما يخص التساؤل الثاني،فإن إجراء التخفيض يمكن أن لا يمس جميع

[1] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 151.

قطاعات الاقتصاد الوطني إلا بعض الصناعات التصديرية الفتية ذات المردودية في المدى المتوسط أو الطويل والتي تستخدم جزءا هاما من المدخلات المستوردة يمكن أن تستفيد من إعفاء لآثار التخفيض على أسعار استيراد المدخلات وكذلك الواردات من المنتجات الضرورية.

3- شروط التخفيض:

تتوقف عملية التخفيض من القيمة الخارجية للعملة الوطنية على مجموعة من الشروط هي:[1]

1. اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
2. ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
3. ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
4. عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛
5. استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
6. الاستجابة لشرط مارشال- ليرنر.

ثانيا: السياسات النقدية والمالية (سياسات مغيرة للإنفاق).

1- السياسات النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة. أما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجز تلجأ الدولة إلى زيادة معدلات الفائدة، حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

2- السياسات المالية:

يمكن للحكومة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات و السيطرة على التضخم من خلال خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص، فإذا ارتفعت الضرائب المباشرة على الدخول والأرباح، فان الدخل الممكن التصرف فيه الخاص يخفض مما يؤدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي، أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي، فإذا كان الإنفاق الخاص يزيد تستطيع الحكومة من أن تخفض في مقدار زيادة الإنفاق

[1] عبد الله يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 134.

من خلال إنقاص النفقات العامة، غير أن هذه السياسة ليست سهلت التطبيق لكون أن بعض المشروعات لا تقبل التأجيل.

إن فعالية الإجراءات النقدية والمالية في تحسين الحساب الجاري بميزان المدفوعات تتحدد بعاملين:

1. مدى قدر ا على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات؛
2. مدى ما يمكن أن ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة الصادرات.

ثالثا: الرسوم الجمركية ونظام الحصص(القيود المباشرة).

1- الرسوم الجمركية: تعتبر الرسوم الجمركية من بين الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الحكومة لتسوية علاقا ا التجارية الدولية، وتستخدمها لتحقيق هدفين على الأقل ، هدف مالي وهدف حمائي. ومن بين كل الأدوات المستعملة في السياسة التجارية من أجل التأثير على الواردات، يعتبر الرسم الجمركي أكثر هذه الأدوات شفافية، أي أنه من السهل تقدير آثاره.

2- نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص، ذلك النظام الذي تحدد بمقتضاه الدولة سقفا للواردات من سلعة معينة، في فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، وهذا السقف يحدد تقليديا بالحجم كما يمكن أن يكون بالقيمة[1]. ويمكن لهذا النظام أن يتراوح ما بين المنع المطلق للواردات وتحديد كميات معينة للدخول إلى الحدود الوطنية. كما يشمل كل إجراءات التحديدات الكمية للدخول للسوق الوطني. ويمكن لهذه الحصص أن تكون مفروضة من جانب واحد أو متفاوض حولها كاتفاقية الألياف المتعددة أو التحديدات الإرادية عند التصدير. و ذا الشكل تفرض الدولة قيدا كميا على واردا ا، حيث يأخذ هذا القيد شكل الحد الأقصى ولا يسمح بتجاوز الكمية المحددة أو تكون حصص قيمية وهي طريقة أقل شيوعا كأن يسمح باستيراد في حدود قيمة معينة وعادة ما يتطلب الأمر الحصول على ترخيص للاستيراد بدلا من القيد السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية .

وتحدد الحصة المستوردة على أساس القيمة، خاصة عندما يكون الغرض هو تخفيض الاستيراد دعما لميزان المدفوعات. على اعتبار أن الحصة القيمية تبين مقدما مقدار العبء الذي يفرضه الاستيراد على هذا الميزان[2]. فإذا كانت الدولة تواجه مشكلة عدم توافر النقد الأجنبي فإ ا تستطيع عن طريق أجهز ا المعنية تقدير كمية الواردات التي يسمح باستيرادها بما يتماشى وحصيلة العملات الأجنبية. لذا لجأت أغلب الدول إلى هذا الإجراء بعدما لاحظت أن الرسوم الجمركية لا توفر الحماية الكافية لاقتصاديا ا.

---

[1] Antoine Bouet ,**Le Protectionnismes, analyse économique** ,Vuibert ,Paris,1998,p18.

[2] محمد الناشد، **التجارة الداخلية والخارجية ماهيتها وتخطيطها**، منشورات جامعة حلب،1977،ص255.

المطلب الثاني: منهج المرونات في إعادة توازن ميزان المدفوعات.

يعتمد منهج المرونات في إعادة توازن ميزان المدفوعات على الأسعار الداخلية وأسعار الصرف وذلك كما سيظهر من خلال التحليل:

أولا: التحليل النظري للمنهج.

تطور منهج المرونات في إعادة التوازن لميزان المدفوعات مع النظرية الكلاسيكية التي تقوم على عدة افتراضات منها:

- التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج؛
- حياد النقود في النشاط الاقتصادي و الربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار؛
- المنافسة الكاملة؛
- عدم اعتبارها لتكاليف النقل؛
- حرية التبادل التجاري.

في ظل هذه الافتراضات أكدت النظرية الكلاسيكية أن التوازن يحدث بصورة تلقائية[1]، أي أن التوازن كان يحدث عن طريق تغير الأسعار باعتبار الكميات ثابتة ولا تتغير، حيث أ م استخدموا أسلوب التحليل الجزئي لتسهيل العرض، أي أ م افترضوا ثبات المتغيرات الأخرى وعلى الخصوص تغيرات الدخل من أجل تحليل أثر تغيرات الأسعار على توازن ميزان المدفوعات[2].

كما أن النظرية الكلاسيكية تعتمد على نظرية كمية النقود ونظرية النفقات النسبية في تفسير التجارة الخارجية، حيث تفسير حركات السلع والخدمات بين البلدان على أساس الفروقات النسبية في أسعارها ومن ناحية أخرى قيمة العملة الوطنية بكمية عرضها[3].

يقوم منهج المرونات على عدة افتراضات وهي:

1. يركز المنهج على الميزان التجاري دون غيره من عناصر ميزان المدفوعات في إعادة التوازن، ويفترض أن الميزان التجاري في حالة توازن مبدئية ؛
2. لا ائية مرونات عرض الصادرات والواردات وبالتالي تكون أسعار السلع القابلة للاتجار دوليا ثابتة، وكذا أسعار السلع المنافسة؛

---

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[2] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 183- 184.

[3] معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 261.

3. افتراض ثبات الدخول باعتبارها معطاة، وذلك مستمد من الفرض الكلاسيكي حول حالة التوظف التام، وبالتالي إهمال أثر الدخل؛
4. ثبات منحنيات الطلب على الصادرات و منحنيات الطلب على الواردات؛
5. افتراض عدم وجود ردود أفعال للدول الأخرى تؤدي إلى تحييد آثار إحداث تغيير في معدل الصرف؛
6. المرونات السعرية هي المتغيرات القادرة على تفسير أثر تغيير معدل الصرف على الميزان التجاري؛
7. افتراض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الآثار النقدية لتغيرات سعر الصرف).

في ظل هذه النظرية، التوازن في ميزان المدفوعات يكون وفق آليتين، عن طريق التغير في الأسعار الداخلية وهذا في إطار قاعدة الذهب (ثبات سعر الصرف)، وعن طريق تغيرات سعر الصرف وهذا يكون في إطار حرية الصرف.

1- التوازن عن طريق تغير الأسعار الداخلية:

يفترض أن ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) في حالة توازن ثم يحدث فيه اختلال، هذا الاختلال يؤدي إلى تغير في التكاليف والميزات المقارنة والذي يمثل ركيزة التبادل الدولي. فإذا حدث تحسن في إنتاج دولة ما يؤدي إلى زيادة صادرا ا والذي ينعكس على ميزان المدفوعات بحدوث حالة فائض، حسب قاعدة الذهب فإن قيمتها ستسدد بالذهب وبالتالي تزيد كمية النقود للبلد المصدر، زيادة الكتلة النقدية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الداخل وهذا ما توضحه معادلة التبادل التقليدية[1]:

$$MV = PT$$

وحسب نظرية كمية النقود فإن حجم المعاملات ثابت و سرعة دوران النقود ثابتة، وبالتالي فان هناك علاقة في اتجاه واحد و هي أن كمية النقود هي متغير مستقل و المستوى العام للأسعار هي المتغير التابع وذلك معبر عنه بالمعادلة التالية[2]:

$$P = \frac{V}{T}M$$

وبالتالي فإن زيادة كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار الداخلية، وهذا ينعكس على الميزة التنافسية للمنتجات المحلية وبالتالي التخفيض الآلي للصادرات وبالتالي العودة إلى حالة التوازن، أما إذا حدث العكس وحدث أن تراجع إنتاج بلد معين، فذلك يؤدي إلى تراجع صادراته وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يؤدي إلى خروج الذهب لسد العجز في ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى انخفاض كمية

[1] بن علي بلعزوز ، محاضرات في **النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[2] أحمد عبد الرحمن يسري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 187.

النقود في الداخل وبالتالي انخفاض الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع تنافسية المنتجات المحلية مع الأجنبية مما يؤدي إلى رفع الصادرات و بالتالي العودة إلى حالة التوازن.

في نطاق هذه الآلية، يمكن للبنك المركزي استخدام سياسة إعادة الخصم[1]، فإذا تحقق فائض في الميزان يعني زيادة حجم سيولته وبالتالي تشجيع الائتمان بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة وبالتالي هجرة رؤوس الأموال وهو ما يعمل على امتصاص الفائض. والعكس صحيح إذا كان هناك عجز مما ينتج عنه أثرين[2]:

- **الأول:** قدوم رؤوس الأموال قصيرة الأجل الباحثة عن عائد مرتفع لرأس المال.
- **الثاني:** متعلق بالأسعار الداخلية، حيث يعمل المنتجون والصناع بالحصول على نقد سائل وذلك بتخفيض الأسعار من أجل زيادة المبيعات بسبب ارتفاع الفائدة الممنوحة على القروض.

إذا ما يمكن أنّ نستنتجه هو أنّ كلا الأثرين يعمل على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.[3]

2- التوازن عن طريق تغيرات سعر الصرف.

أثبت الاقتصاديون أن تغير قيمة الواردات والصادرات لا يرتبط فقط بتغير الأسعار الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف، بل يرتبط فعليا بتغير الكميات المصدرة والمستوردة فعليا.

أ- سعر الصرف والصادرات:

يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين المحليين(عرض الصادرات) مع رغبات المستوردين الأجانب(الطلب على الصادرات)، الشكل التالي يوضح ذلك.

يفترض في الشكل أن الطلب على الصادرات في الدولة محل الدراسة يتحدد بدالة ثابتة لا تتأثر بتغيرات سعر الصرف، أما دالة عرض الصادرات فهي تستجيب لتغيرات سعر الصرف. فمن خلال الشكل يتحدد التوازن عند النقطة P_0 (Q_0 ,E_0)، ارتفاع قيمة عملة الدولة محل الدراسة سوف يعمل على انتقال دالة العرض إلى اليسار متسببا في انخفاض كمية الصادرات إلى Q_1 ، والعكس، إذا انخفضت قيمة العملة فإن ذلك سوف يعمل على انتقال دالة العرض إلى اليمين متسببا في ارتفاع كمية الصادرات إلى Q_2 ، هذا يقودنا إلى أن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدلات الصرف كما توضحه المعادلة[4]:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين = كمية الصادرات مضروبة في سعر الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية.

---

[1] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2] يونس محمود ، **اقتصاديات دولية**، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[3] محمد هاشم إسماعيل، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1975، ص ص: 119- 121.

[4] نشأت الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 06.

الشكل رقم(2-5): معدل الصرف وعرض وطلب الصادرات.

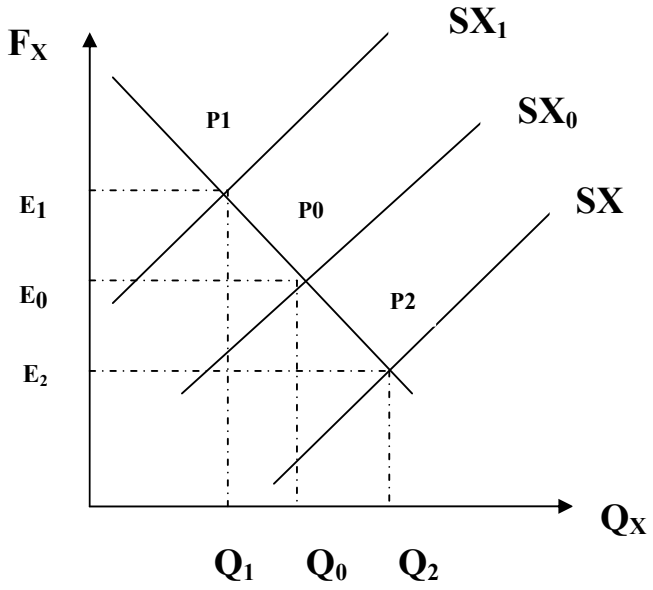

Q_X: كمية الصادرات المطلوبة أو المعروضة.

F_X: سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

E_0، E_1، E_2: معدلات الصرف.

المصدر: نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف- دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود ومعدل الصرف-،مرجع سبق ذكره، ص 05.

ب- سعر الصرف والواردات:

يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب(عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين(الطلب على الواردات) كما هو موضح في الشكل أدناه.

يفترض من الشكل أن دالة عرض الواردات ثابتة أي لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي. فمن خلال الشكل يتحدد التوازن عند النقطة $P_0 (Q_0 ,E_0)$ ، فارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة محل الدراسة(انخفاض معدل الصرف)، فإن دالة الطلب على الواردات تتجه إلى اليمين فتتحدد نقطة التوازن الجديدة P_1 (Q_1 ,E_1) مما يسمح بارتفاع كمية الواردات. وما يمكن قوله عن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدلات الصرف، والتي تعطى بالعبارة التالية:[1]

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين = كمية الواردات مضروبة في سعر الواردات مقومة بالعملة الاجنبية.

إذن ما يمكن الخروج به هو أن الجانب الدائن في الميزان التجاري (الصادرات)إنما يعكس عرض الصرف الأجنبي، بينما الجانب المدين منه (الواردات) فهو يعكس الطلب على الصرف الأجنبي.

[1] نفس المرجع، ص 09.

الشكل رقم(2-6): معدل الصرف والواردات

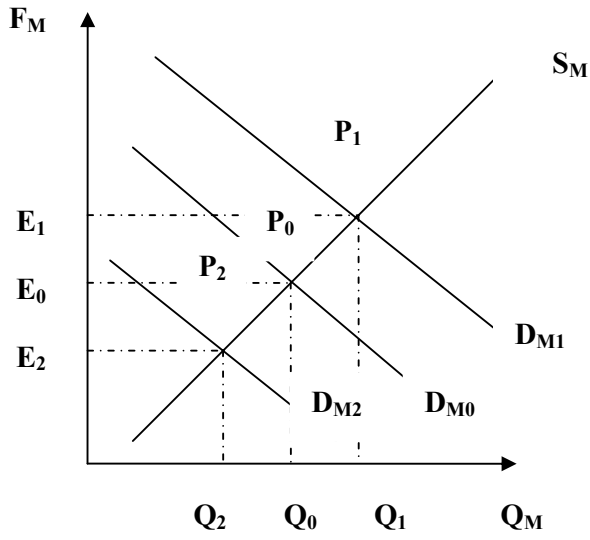

Q_M: الكمية المطلوبة أو المعروضة من الواردات.

F_M: سعر الواردات بالعملة الأجنبية.

E_0، E_1، E_2: معدلات الصرف.

المصدر: نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 08.

ثانيا: الصياغة الرياضية لمنهج المرونات.

من التحليل النظري للمنهج فإن التحليل اقتصر على الميزان التجاري على غيره من المكونات الأخرى لميزان المدفوعات، وسوف نحاول إبراز تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري كما يلي:

1- نظرية المرونات الحرجة.

تعطى معادلة الميزان التجاري كما يلي:[1]

$$B = EX(\frac{P_d}{P_f}, ER) - ER\ IM(\frac{P_d}{P_f}, ER).....(81)$$

حيث أنّ: B : رصيد الميزان التجاري؛

EX : قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية؛

IM : قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية؛

ER : سعر الصـ ـرف؛

P_d : السعر المحلي للصادرات؛

P_f : السعر الأجنبي للواردات.

حيث أن الصادرات والواردات دالتين في السعر النسبي وسعر الصرف. ومن افتراضات المنهج أن مرونتي عرض الصادرات وعرض الواردات لا نهائيتين، يعني أن الأسعار النسبية ثابتة، وعليه يصبح رصيد الميزان التجاري موضح من خلال العلاقة التالية:

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 299.

$$B = EX(ER) - ER\,IM(ER).....(82)$$

وتظهر آثار تغير سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{dB}{dER} = \frac{dEX}{dER} - (ER.\frac{dIM}{dER} + \frac{dER}{dER}IM).....(83)$$

$$\frac{dB}{dER} = \frac{dEX}{dER}.\frac{ER}{ER}.\frac{EX}{EX} - ER.\frac{dIM}{dER} - \frac{dER}{dER}IM.....(84)$$

$$\frac{dB}{dER} = IM(\underbrace{\frac{dEX}{dER}.\frac{ER}{EX}}_{e_x}.\frac{EX}{ER.IM} - \underbrace{\frac{dIM}{dER}.\frac{ER}{IM}}_{e_m} - 1).....(85)$$

حيث أن الحالة الابتدائية هي حالة التوازن في الميزان التجاري $IM.ER = EX$ فتصبح صيغة رصيد الميزان التجاري كما يلي:

$$\frac{dB}{dER} = IM(e_x - e_m - 1).....(86)$$

هذه المعادلة تشير إلى أن التحسن في الميزان التجاري يكون إذا كان مجموع مرونتي الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح. ونميز الحالات التالية:

الجدول رقم(2-1): أثر تخفيض العملة على سوق الصرف والميزان التجاري.

شرط مارشال- ليرنر	نوع التوازن في سوق الصرف	الأثر على الميزان التجاري
$e_x - e_m \rangle 1$	توازن مستقر	توقع تحقيق تحسن في الميزان التجاري
$e_x - e_m \langle 1$	توازن غير مستقر	توقع تحقيق تدهور في الميزان التجاري
$e_x - e_m = 1$	------	لا تؤثر على حالة الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف،مرجع سبق ذكره، ص 13.

إن تخفيض العملة يسبب في المرحلة الأولى(OA) تدهورا في رصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار الواردات. بعد ذلك يستوجب استبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا مما يسمح بتصحيح الاختلال في الميزان التجاري في المرحلة الثانية(AB). الشكل الناتج عن هذه العملية يسمى بمنحنى الحرف اللاتيني"**J**". الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-7): منحنى "J".

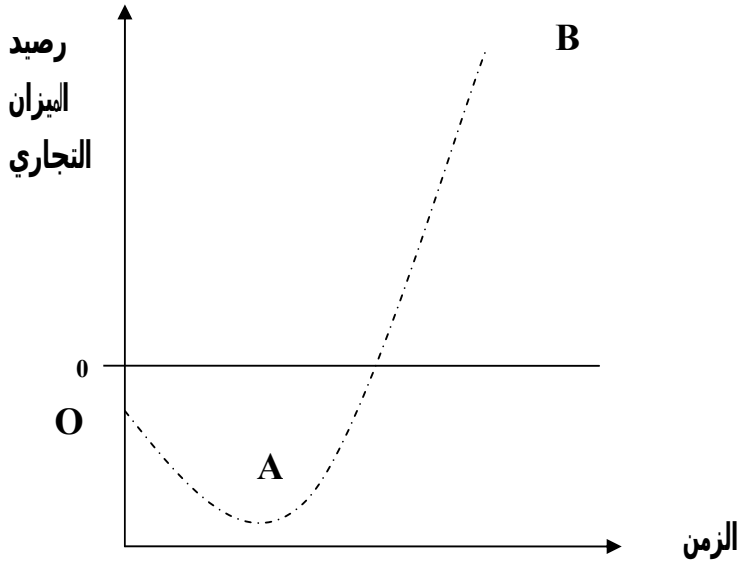

المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

2- دالة مارشال الخطية:

يعتبر شرط "مارشال- ليرنر" حالة خاصة لمطلب أكثر عمومية متمثلا في إحداث تحسين في الميزان التجاري المتولد عن تخفيض القيمة الخارجية للعملة، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح، ولتحقيق ذلك هناك الافتراضات التالية:[1]

- أن التحليل ينطبق على دولتين فقط؛
- أن مرونات العرض تكون لا نهائية؛
- أن منحنيات العرض والطلب هي دوال في سعر السلعة فقط؛
- هناك سلعة واحدة متجانسة للصادرات والواردات.

ويمكن التعبير الرياضي عن مرونات الصادرات والواردات في إحداث التوازن في الميزان التجاري:

$$\Delta Bf = V_{f_x} \cdot \frac{n_x(e_x - 1)}{n_x + e_x} + V_{f_m} \cdot \frac{e_m(n_m + 1)}{e_m + n_m} \rangle 0 \ldots\ldots\ldots\ldots(87)$$

حيث أن:

ΔBf : التغير في الميزان التجاري؛

V_{f_x}, V_{f_m}: قيمتي الواردات والصادرات مقومة بالعملة الأجنبية؛

n_x, n_m: مرونتي عرض الواردات والصادرات؛

e_x, e_m: مرونتي الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

توضح العلاقة أن المرونات تمثل الحلقات الرئيسية التي تحكم آلية تخفيض سعر صرف العملة وأثرها على الميزان التجاري.

ثالثا: تقييم منهج المرونات في إعادة توازن ميزان المدفوعات.

رغم التحليلات التي قام بها الكلاسيك في مجال إعادة توازن ميزان المدفوعات إلا أن هذه النظرية وجهت إليها العديد من الانتقادات وهي:

- يفترض الكلاسيكيون ثبات الدخل، وثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات، وهو ما يجافي الواقع، فقد يفوق الأثر السلبي لتغيرات الدخل الأثر الإيجابي لرفع معدل الصرف.[1]
- يخضع تحليل مرونات الطلب إلى بعض القيود التي تؤدي إلى تقدير مغالي فيه عن دور هذه المرونات في توازن ميزان المدفوعات حيث:

1. يعتبر التحليل أن مرونات العرض لا نهائية وهذا مستحيل خاصة الدول النامية التي تتميز بجمود جهازها الإنتاجي وجمود هيكلها من الواردات، حيث أن مرونات عرض المنتجات الزراعية والغذائية والمواد الأولية بصفة عامة تكون ضعيفة، أما مرونات عرض المنتجات الصناعية والتي يمكن أن تكون قوية فإن قيمتها عمليا تكون منخفضة بسبب وجود الاحتكارات، فالبائعين عند مواجهتهم لطلب قليل المرونة يميلون إلى رفع الأسعار بالعملة المحلية لكي يمكن لهم التكيف مع الانخفاض الذي حدث في قيمة العملة الوطنية.[2]
2. من افتراضات هذه النظرية حالة التوازن المبدئي في الميزان التجاري، وهذا أمر نادر الوقوع في الواقع العملي، والغالب أن تكون هناك زيادة في الواردات عن الصادرات، وكلما كانت هذه الزيادة كبيرة كلما ضعفت قيمة مجموع مرونتي الصادرات والواردات.
3. التحليل لم يأخذ آثار التخفيض على الدخل الوطني.[3]

- كما سبق الذكر، فإن منهج المرونات يأخذ بعين الاعتبار تصحيح الاختلال في الميزان التجاري مهملا البنود الأخرى في ميزان المدفوعات، وهذا راجع إلى أفكار المنظرين في ذلك الوقت، وإجراء التخفيض لإصلاح اختلال الميزان هو إجراء يصلح في الأجل القصير لتصحيح عجز طارئ، فهو يصلح في الدول الصناعية المتقدمة وذلك لمرونة جهازها الإنتاجي.[4]

---

[1] نشأت الوكيل، **النوازن النقدي ومعدل الصرف**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[3] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، مرجع سبق ذكره، ص 286.

[4] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 83- 84.

المطلب الثالث: المنهج الكيـ ي في إعادة توازن ميزان المدفوعات.

قامت تحليلات هذه النظرية على افتراض ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف)، وعلى كون الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل ، وأن العرض من الموارد الإنتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية ، وبالتالي تغيرات الدخل التي تؤخذ في الحسبان هي تغيرات الدخل الحقيقي، ولفهم الآلية التي يتم من خلالها إعادة التوازن في ميزان المدفوعات حسب النظرية الكيـ ية سوف نحاول التطرق إلى الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية (تم التطرق إليه في الفصل الأول).

أولا: عرض النظرية.

1- الميل الحدي للاستيراد :

يتوقف مقدار صادرات أي دولة خلال فترة معينة على ما ينفقه الأجانب على طلبهم لتلك الصادرات ، ويتوقف حجم ذلك الإنفاق بدوره على مستوى الدخل النقدي لهؤلاء الأجانب، فإذا زاد مستوى الدخل زاد الإنفاق والعكس بالعكس ، ومن ناحية أخرى تتوقف الواردات على الدخل القومي حيث تقوم علاقة طردية بين تغيرات الدخل وحجم الواردات ، فتزداد الأخيرة بارتفاع مستوى الدخل وتنخفض بانخفاضه ، وبالطبع لا تتجه كل الزيادة في الدخل إلى الإنفاق على الواردات حيث يخصص الأفراد نسبة معينة من الزيادة في دخولهم للإنفاق على السلع والخدمات الوطنية .

وتسمى العلاقة بين مقدار التغير (زيادة أو نقصانا) في الواردات ومقدار التغير في الدخل (بالزيادة أو النقصان) بالميل الحدي للاستيراد.[1]

2- مضاعف التجارة الخارجية:

وهنا نميز بين حالتين: حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات (أي أن التغير في ميزان التجارة راجع لأسباب مستقلة عن تطور الدخل في هذه الدولة) و حالة التغير في ميـزان المدفوعات الناتج عن تغير الدخل.

أ- حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات :

تقر النظرية الكـ ية بوجود علاقة ظاهرة بين حجم الاستثمارات في أي بلد وحجم الدخل فيه، لنفرض أنه بسبب زيادة الطلب الخارجي حققت دولة ما فائضا في ميزا ا التجاري، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في صناعات التصدير ، وينتج عن الزيادة في الدخل إنفاق جزء منه على الواردات، مما يوجه ميزان المدفوعات نحو التوازن ، والجزء الباقي من الدخل الإضافي يستخدم في شراء السلع المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى توسع الصناعات المنتجة لهذه السلع .

---

[1] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات دولية**، مرجع سبق ذكره، ص : 113 .

وهكذا يعمل تيار الإنفاق المتتالي على توليد الدخل، وفي كل مرحلة من مراحل زيادة الدخل يتم إنفاق جزء من الزيادة في شراء السلع الوطنية وجزء آخر في شراء السلع المستوردة، وقد يدخر الجزء الباقي، وتتوقف هذه الميكانيكية على الميل الحدي للاستيراد، والذي يمكن التعبير عنه رياضيا بـ:

$$m = \frac{\delta M}{\delta y}$$

حيث أنّ: δM التغير في الواردات؛ δy التغير في الدخل.

فإذا كان هذا الميل مرتفعا فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات تكون بسرعة، أما إذا كان هذا الميل ضعيفًا، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات تكون بطيئة.

وإذا افترضنا أن الادخار ، خلال عملية التضاعف ، كان منعدما ، فإن المضاعف يحسب في هذه الحالة على أساس الميل الحدي للاستيراد فقط ، ويبين عندئذ معامل الزيادة في الدخل الوطني، الناتجة عن الزيادة المبدئية في الصادرات ، ويكون عبارة عن مقلوب الميل الحدي للاستيراد ، حيث أن:

$$mc = \frac{1}{m} \text{.....(88)}$$

mc : مضاعف التجارة الخارجية.

ولكن الواقع أنه سيتم ادخار جزء من الدخل الإضافي المتولد عن الزيادة المبدئية في الصادرات ، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للادخار أيضا ، عند حساب مضاعف التجارة الخارجية أي :

$$mc = \frac{1}{m+s}$$

حيث s الميل الحدي للادخار.

كما يمكن أن نأخذ في الحساب أيضا، الأثر الذي تحدثه زيادة الصادرات في دولة ما (ولتكن A) على الدخل الوطني في الدولة الأخرى وانعكاس ذلك على الدخل الوطني في هذه الدولة (أي A) وهو ما يسمى بأثر الارتداد الخارجي.[1]

فإذا افترضنا أن واردات الدولة B من دولة A قد زادت من جراء زيادة صادرات الدولة A وبالتالي زيادة دخلها الوطني أي الدولة A مما يؤدي إلى زيادة واردا ا كما ذكرنا سابقًا ، ولكن من ناحية أخرى زيادة واردات الدولة B ستؤدي إلى انخفاض دخلها مما يترتب عنه انخفاض واردا ا في مرحلة تالية ، وعلى هذا فإن صادرات الدولة A تنخفض أيضا ، مما يوازن جزئيا الزيادة المبدئية في الصادرات[2].

---

[1] يونس محمود، **اقتصاديات دولية**، مرجع سبق ذكره، ص 300.

[2] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 212 – 213.

ومعنى ذلك أن تغيرات الدخل في الدولة A متوقفة على الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار لهذه الدولة من جهة ، والميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار في الدولة B، وهكذا فإن المضاعف الذي يأخذ في الحسبان أثر الارتداد الخارجي يكون:[1]

بالنسبة للدولة A : $$mc_A = \frac{1}{m_A + S_A + m_B\left(\frac{S_A}{S_B}\right)}$$

بالنسبة للدولة B : $$mc_B = \frac{1}{m_B + S_B + m_A\left(\frac{S_B}{S_A}\right)}$$

نلاحظ أن حديثنا قد اقتصر على حالة الفائض ، لذلك نقول أنه في حالة العجز (أي زيادة الواردات عن الصادرات) فإن آلية المضاعف ستعمل في الاتجاه المعاكس فقط ، فانخفاض الصادرات يؤدي إلى انخفاض الدخل وينتج عنه انخفاض الواردات ويستمر الانخفاض في الدخل حتى التعادل[2].

ب- حالة التغير في ميزان المدفوعات المصحوب بتغيرات الدخل:

تستخدم فكرة مضاعف التجارة الخارجية هذه في بيان كيفية عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل بمساعدة تغيرات الدخل القومي .

اعتبر كي أن الاستهلاك والإنتاج يرتبطان مباشرة بالدخل ، لأن زيادة الدخل يترتب عليه زيادة في الاستهلاك أما علاقة الصادرات والواردات بالدخل فهي علاقة ذات اتجاهين[3] من ناحية إذا كنا بصدد دولة تحقق فائضا في ميزان مدفوعا ا فإن زيادة الصادرات على الواردات تعني وجود زيادة في الإنفاق على الصادرات ، أو تصدير إضافي من شأنه توليد دخول إضافية للاقتصاد الوطني يتوقف مقدارها على معامل مضاعف التجارة الخارجية والذي يعتمد على نسب التسرب أي الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد .

فزيادة الصادرات سيؤدي إلى زيادة حجم التشغيل في صناعات التصدير وزيادة الدخل في هذه الصناعات ، ويترتب على زيادة هذه الدخول تنشيط الفروع الإنتاجية الأخرى ، ويسود الاقتصاد القومي بصفة عامة زيادة في القوة الشرائية وزيادة في الطلب على السلع والخدمات الوطنية والأجنبية. وسيتوقف مقدار ما ينفق على الواردات على قيمة الميل الحدي للإسترداد وكذلك يوجه جزء من هذه الزيادة في الدخل القومي عادة إلى الادخار، أي أن زيادة صادرات الدولة يؤدي إلى زيادة طلبها في الداخل والخارج ، مما قد

---

[1] يونس محمود، **اقتصاديات دولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 300- 3001.

[2] نفس المرجع ، ص 213 – 215.

[3] بسام الحجازي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص : 67 .

يؤثر بدوره بالنقص على صادراتها ويؤدي حتما إلى زيادة وارداتها ويخلق حركة في اتجاه عودة التوازن لميزان المدفوعات فيها وفي الدول الأخرى في نفس الوقت .

أما في حالة تحقق عجز في ميزان المدفوعات ، نتيجة زيادة الواردات فإن عودة التوازن إلى هذا الميزان المختل سوف تتم على نحو عكسي تماما للنحو الذي رأيناه في حالة وجود فائض ، فمضاعف التجارة الخارجية يعمل في اتجاه عكسي ويتسبب في نقص مقدار الدخل القومي بما مقداره عدة أضعاف مقدار النقص في الإنفاق الخارجي على منتجات الاقتصاد الوطني ، فزيادة الواردات سيؤدي إلى زيادة التسرب الخارجي ، مما يؤدي إلى اتجاه الدخل للانخفاض ونقص الطلب على السلع والخدمات بالداخل ، وهذا يؤدي بدوره إلى نقص جديد في الدخل القومي ، ويترتب على هذه الانخفاضات المتتابعة في الدخل الوطني نقص الاستيراد من الخارج ، وهذا يؤدي إلى اختفاء العجز في ميزان المدفوعات ، و من ثم يعود التوازن تلقائيا إلى هذا الميزان بفضل تغيرات الدخل الوطني[1].

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية.

ـ تفترض هذه النظرية أن الصادرات تزيد من الدخل الوطني ، والواقع أنه لا يمكن اعتبار كل تصدير حقًا إضافيا ولا كل استيراد تسربا ، فتصدير السلع لتسوية دين سابق أو لتقديم هبات للخارج لا يمكن اعتباره دخلاً إضافيا تحت تصرف الدولة ، كما أن استيراد سلع إنتاجية توضع فورا في مجرى الإنتاج ، لا يمكن اعتبارها تسربا صافيا للدخل الوطني[2] .

ـ همشت هذه النظرية دور الأسعار ، حيث أن التغيرات في الدخل يمكن أن تسبب تغيرات في الأسعار إذا كان العرض غير تام المرونة ، كما لا يمكن افتراض استقرار سعر الصرف إلا إذا كان العرض من العملات الأجنبية لا نهائي المرونة ، لهذا من الضروري الأخذ في الحسبان الآثار التي يمكن أن تنجم عن حركات الأسعار والصرف خلال عملية التضاعف[3] .

ـ لا تترك هذه النظرية إلا دورا محدودا لعمل البنك المركزي ، وفي الواقع فعن طريق سياسة سعر الخصم أو الاحتياطات يؤثر البنك المركزي على حركات رؤوس الأموال مما يوازن ميزان المدفوعات[4] .

ـ هذه النظرية لا تقدم لنا تفسيرا كاملاً لعملية التوازن ، ذلك أنه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغيرات الدخل القومي ، أضف إلى هذا إمكانية

---

[1] زينب حسين عوض الله ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق ، ص : 115 ، 116 .

[2] بليع أحمد بديع ، **الاقتصاد الدولي مدلولات ميزان المدفوعات المصري ، تطور الاقتصاد الدولي ، نظريات التجارة الدولية** ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص: 287.

[3] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق ، ص : 221 .

[4] صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1997.

وجود تناقض بين هدف توازن ميزان المدفوعات وهدف استقرار التشغيل ونمو الدخل القومي، وهو التناقض نفسه الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية و التوازن الداخلي، وعليه تجد الدولة التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعا ا تجد نفسها مضطرة لاختيار أحد الأمرين ، إما استقرار التشغيل والدخل القومي ، وإما التوازن الدولي .

ومما سبق نستنتج أن كلا من تغيرات الدخل و الأثمان إنما تعمل جنبا إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول ، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به ، كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف كما رأينا ، إنما ينصرف إلى التحليل الساكن ، ولا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن ، وبالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة ولا بالأثر على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة[1] .

المطلب الرابع: تفاعل تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في إعادة توازن ميزان المدفوعات "منهج الاستيعاب".

بسب افتراضات المدخلين السابقين في إعادة توازن ميزان المدفوعات بدا وكأ ما متعارضين، إلا أنه في الواقع العملي فإن التوازن في ميزان المدفوعات يحدث من خلال التفاعل الآني المشترك لتغيرات الأسعار والدخل.

أولا: مفهوم الاستيعاب.

يرتسم المنهج من خلال الموازاة بين الدخل الوطني واستعمالاته من خلال المعادلة التالية والتي تم التطرق إليها:

$$y = C + I + G + (X - M) \quad \text{.....(89)}$$

رصيد الميزان التجاري هو:

$$B = X - M \quad \text{.....(90)}$$

أما الاستيعاب المحلي فهو:

$$A = C + I + G \quad \text{.....(91)}$$

إذا متطابقة الدخل يتم التعبير عنها بـ :

$$y = A + B \quad \text{.....(92)}$$

يعبر عن رصيد الميزان التجاري من خلال العلاقة:

$$B = y - A \quad \text{.....(93)}$$

الميزان التجاري يسجل عجزا إذا كان الاستيعاب المحلي اكبر من الدخل الوطني. تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى سلسلتين من الآثار: آثار على الدخل الوطني وآثار على الاستيعاب المحلي، وعليه فإن الدمج بين هذه الآثار يسمح بقياس الأثر الإجمالي.[2]

---

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص: 116 – 117.

[2] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

ثانيا: الاستيعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل:

تخفيض قيمة العملة الوطنية يتسبب في آثار على الميزان التجاري وبالتالي على كل من الدخل و الاستيعاب كما توضحه المعادلة التالية: $\Delta B = \Delta y - \Delta A$.....(94)

من ناحية أخرى فإن التخفيض على الاستيعاب يكون ناتج عن أثرين هما:[1]

- الأثر المباشر على الاستيعاب، ونرمز له بالرمز ΔA وهو يفسر أثر التخفيض الاستيعاب عند مستوى معين من الدخل الحقيقي.
- الأثر على الاستيعاب المحفوز بتغيرات الدخل والذي نرمز له بالرمز $\alpha\Delta y$، حيث α تمثل الميل الحدي للاستيعاب وهي مجموع الأميال الحدية لمكونات الإنفاق المحلي.

إذن أثر التخفيض على الاستيعاب هو: $\Delta A = \alpha\Delta y + \Delta A$.....(95)

ومنه فإن الأثر على الميزان الجاري هو موضح كما يلي:

$\Delta B = \Delta y - (\alpha\Delta y + \Delta A)$.....(96)

$\Delta B = (1-\alpha)\Delta y - \Delta A$.....(97)

من العلاقة الأخيرة فإن رصيد الميزان الجاري يعتمد في ذات الوقت على أثر التخفيض على الدخل من ناحية، والأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب من ناحية أخرى، الأولى هي آثار الدخل أما الثانية فهي آثار الأسعار.[2]

كما تسمح هذه العلاقة باستنتاج الشروط اللازمة لنجاح تخفيض القيمة الخارجية للعملة في تحسين وضعية الميزان الجاري لميزان المدفوعات وهذا في إطار **" منهج الاستيعاب".**

1- آثار الدخل:

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني الناتج عن الاستخدام غير الكامل للموارد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نقص في الدخل الناتج عن ما يسمى **" أثر حدي التبادل"**[3] **،** فتغير رصيد الميزان الجاري مرتبط بهذين الأثرين، كما هو مرتبط بالميل الحدي لاستيعاب الدخل.

نرمز بـ: Δy_B^* : مقدار الارتفاع في الدخل الناتج عن الزيادة المباشرة في الدخل .

Δy_B : مقدار الانخفاض في الدخل الناتج عن تدهور معدل التبادل.

$\Delta y = \Delta y_B^* + \Delta y_B$: تغير الدخل الناتج عن أثر الموارد المعطلة.

ومنه فإن معادلة رصيد الميزان الجاري تعطى كما يلي:

---

[1] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 226- 227.

[2] يونس محمود، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[3] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

$$\Delta B = (1-\alpha)\Delta y_B^* + (1-\alpha)\Delta y_B - \Delta A \quad \text{.....(98)}$$

وهنا نميز بين الحالتين التاليتين:

1- أثر الموارد المعطلة (التشغيل غير الكامل لعناصر الإنتاج):[1]

1) إذا كان $\alpha\langle 1$ **:** في هذه الحالة يؤدي التخفيض إلى زيادة العمل والدخل الوطني، ولكن من المحتمل أن يتدهور ميزان العمليات الجارية إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران في الوجهة العكسية وبقوة كبيرة.

2) إذا كان $\alpha\langle 1$ **:** في هذه الحالة يؤدي التخفيض إلى زيادة العمل و الدخل الوطني، وبالتالي تحسن وضعية ميزان العمليات الجارية. وبمعنى آخر، يساعد التخفيض على الاتجاه التدريجي نحو التوازن الخارجي والداخلي وذلك أن يكون أثر معدلات التبادل منخفضا أي أن: $|\Delta y_B|\langle\Delta y_B^*$

3) إذا كان التخفيض قد تم وعناصر الإنتاج في حالة التشغيل الكامل، فإن Δy_B^* ستكون مساوية للصفر ولن يؤدي التخفيض إلى تحسين وضعية ميزان العمليات الجارية إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران في هذه الوجهة.

2- أثر معدلات التبادل:[2]

حسب رواد هذا المنهج، فإن التخفيض سيؤدي بالضرورة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالح الدولة التي قامت بالتخفيض، بمعنى أن أسعار واردا ا ستكون مرتفعة بالنسبة إلى أسعار صادرا ا، وسبب ذلك، في الدول المتخلفة، هو أن الصادرات أقل تنوعا من الواردات وذلك يجعل أسعار الصادرات أكثر حساسية للتخفيض عن أسعار الواردات.

تدهور معدل التبادل سيتسبب في انخفاض الدخل بالمقدار Δy_B^* وبالتالي انخفاض الاستيعاب بالمقدار $\alpha\Delta y_B$ وبالتالي تغير ميزان العمليات الجارية بالمقدار $(1-\alpha)\Delta y_B$ ، وبالتالي نميز الحالتين التاليتين:

1) $\alpha\langle 1$ **:** أثر معدلات التبادل ستؤدي إلى تدهور ميزان العمليات الجارية.

2) $\alpha\rangle 1$ **:** أثر معدلات التبادل ستؤدي إلى تحسن وضعية ميزان العمليات الجارية.

3- الأثر المشترك للموارد المعطلة ومعدلات التبادل:

الجدول التالي يوضح الحالات التي يكون فيه التأثير المشترك لآثار الموارد المعطلة وآثار معدلات التبادل على وضعية ميزان العمليات الجارية:

---

[1] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] يونس محمود، **اقتصاديات دولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 314- 315.

الجدول رقم(2-2): الأثر المشترك للموارد المعطلة ومعدلات التبادل.

ـــــ	التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج	التشغيل غير الكامل لعناصر الإنتاج
$\alpha\langle 1$	أثر معدلات التبادل سلبي على وضعية ميزان العمليات الجارية.	أثر الدخل على ميزان العمليات الجارية يكون موجب، في حالة كونه أكبر من أثر معدلات التبادل، والعكس صحيح.
$\alpha\rangle 1$	أثر معدلات التبادل موجب على وضعية ميزان العمليات الجارية.	أثر الدخل على ميزان العمليات الجارية يكون موجب في حالة كونه أقل من أثر معدلات التبادل، والعكس صحيح.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد:- أحمد مندور،مرجع سبق ذكره، ص ص: 230- 231.

- يونس محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 315- .316

4- آثار الأسعار:

حسب رواد هذا المنهج فإنه حتى ولو لم يكن لآثار الدخل أي تأثير على ميزان العمليات الجارية، وحتى إذا كانت هذه الآثار تعمل على تدهور هذا الميزان، فإن التخفيض يعمل على تحسينه. وذلك أن يكون الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب قويا، والمقصود بهذا الأثر المباشر هو انخفاض الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار المتولد عن ارتفاع الأسعار الداخلية الناتجة عن التخفيض، أي المقصود هو آثار الأسعار.

ولتحديد الأثر فإن هناك عدة من الافتراضات هي:[1]

1. حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ⇐ لكي لا يزيد الدخل عقب التخفيض؛
2. المرونة الكاملة لكل من العرض الأجنبي من الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات ⇐ حتى لا تتغير أسعار الصادرات والواردات، وبالتالي معدلات التبادل مقومة بالنقد الأجنبي.

حسب رواد هذا المنهج فإن الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب يرجع في حقيقة الأمر إلى مجموعة من العوامل هي:

- **أثر الاحتياطي:** ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، لذا وجب على الأفراد زيادة احتياطا م من النقود كلما ارتفعت الأسعار، ويحدث ذلك من خلال تخفيضهم لإنفاقهم الحقيقي مقارنة بدخولهم الحقيقية، كما أن بعض الأفراد يقومون ببيع كل أو بعض أصولهم المالية لزيادة حجم السيولة لديهم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي تراجع الاستثمارات وهذا يؤثر على الاستيعاب. وبالتالي فإن أثر الاحتياطي يمكن أن يعدل أو يختفي من خلال زيادة عرض النقود أو تحرك رؤوس الأموال الدولية.

[1] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 231.

- **أثر الخداع النقدي:** يمكن للخداع النقدي أن يسهم في الأثر الإيجابي للتخفيض إذا ما جعل الحائزين للنقود يوجهون اهتمامهم إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخول الاسمية[1]. فارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك حتى إذا ارتفعت الدخول الاسمية بنفس ارتفاع المستوى العام للأسعار، معنى ذلك أن الأفراد يقللون من الاستهلاك بسبب ارتفاع الأسعار دون النظر إلى الارتفاع في الدخول، ولذلك أثره الايجابي على ميزان العمليات الجارية لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب.
- **أثر إعادة توزيع الدخل:** يقلل ارتفاع المستوى العام للأسعار، الناتج عن التخفيض، من الإنفاق الكلي نتيجة إعادة توزيع الدخل بين المجموعات التي يكون ميلها الحدي للإنفاق كبير إلى المجموعات التي يكون ميلها الحدي للإنفاق منخفض. ومعنى آخر، من أصحاب الدخول الثابتة إلى بقية الاقتصاد، أي من الذين يحصلون على الأجور إلى أصحاب الأعمال، ومن دافعي الضرائب إلى الحكومة. وعلى ذلك، فمن المنتظر في هذه الحالة أن ينخفض الاستهلاك انخفاضا جوهريا. ولكننا لا نستطيع تأكيد ذلك بالنسبة إلى الاستثمار إذ أن المجموعات التي يكون ميلها للاستهلاك منخفض يكون ميلها للاستثمار مرتفع.

ثالثا: نقد منهج الاستيعاب في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

رغم التحليلات التي قدمها المنهج في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات إلا أنه هو الآخر لم يسلم من الانتقادات، حيث أنه تعرض إلى انتقادين أساسين هما:

- **دور الأسعار النسبية:** من الملائم عند الحديث عن آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة عدم إهمال الآثار الناجمة عن التغيرات في الأسعار النسبية، ذلك أن **"ألكسندر"** لم يأخذ في حسابه إلا التغيرات المطلقة في الأسعار، ولذا فإنه قد يكون أغفل أثار هامة تعمل على تحسين ميزان العمليات الجارية. وهذه الآثار:[2]

1. **أثر إعادة توزيع الموارد الإنتاجية:** وهذا الأثر يكون مهما إذا ما كان الاقتصاد الوطني قريبا من حالة التشغيل الكامل وقت التخفيض، ذلك لأن تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة، خصوصا إذا كانت هذه القيمة مغالى فيها بالارتفاع، يمكن أن يترتب عليه استخدام أكثر فاعلية للموارد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي.
2. **أثر الإحلال:** إذا افترضنا أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة ترتب عليه ارتفاع الأسعار الوطنية للصادرات والواردات بنفس النسبة، وحيث أن الأسعار الخاصة بالسلع المستوردة

[1] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[2] نفس المرجع، ص 235.

تكون نسبيا أكثر ارتفاعا من أسعار السلع الوطنية، فإن المستهلكين بعد التخفيض، سيفضلون المنتجات الوطنية. ولأن أسعار السلع المخصصة للتصدير قد أصبحت نسبيا أكثر ارتفاعا من أسعار السلع المخصصة للداخل، فإن المنتجين سيميلون إلى تعديل خططهم الإنتاجية لصالح السلع التصديرية. لذا، فإن الطلب المتزايد على السلع المحلية والعرض المنخفض منها، بسبب الاتجاه نحو السلع التصديرية، سيسبب تغيرات في الأسعار النسبية يمكن أن تقلل من القيمة الحقيقية للاستيعاب.

3. **أثر مباشر لمعدلات التبادل على الاستيعاب:** يعتقد "ألكسندر" أن أثر معدلات التبادل لا ينصب إلا على الدخل. لكن " ماكلوب" قد أوضح في مقالة نشرها عام 1956 أن هذا الأثر يمكن أن يمتد مباشرة إلى الاستيعاب لأن التغيرات في الأسعار النسبية التي تنتج عنه يتولد عنها آثار الدخل وآثار الإحلال.

- **أثر المرونات السعرية:** عند التعرض لآثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة فمن الضروري الأخذ في الحسبان مرونات الأسعار وذلك للأسباب التالية:

1. اعتماد الأثر الناجم عن وجود موارد معطلة(أثر المضاعف) على إمكانيات التوسع في إنتاج وبيع سلع التصدير، وذلك يعتمد على المرونات السعرية للعرض والطلب على الصادرات(مرونة العرض المحلي والطلب الأجنبي).

2. لا يمكن تحديد أثر معدلات التبادل دون معرفة المرونات السعرية للعرض من والطلب على الصادرات والواردات.

3. يمكن أن يتسبب تخفيض الاستيعاب، عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة، في انخفاض العمالة والدخل الوطني. فالموارد الإنتاجية يمكن أن تبقى دون استخدام أو تحل إلى الصناعات التي تنتج سلعا للتصدير أو التي يمكن إحلالها محل الواردات وسيتوقف الأثر النهائي للتخفيض على الاستيعاب على المرونات بالنسبة للأسعار(مرونات العرض، مرونات الطلب، مرونات الإحلال).

المطلب الخامس: المنهج النقدي في إعادة توازن ميزان المدفوعات.

يستمد المنهج النقدي أفكاره من نظرية تعادل القوة الشرائية، حيث ظهرت هذه النظرية عند النقديين في شكل قالب آخر، إلا أن المبدأ بقي نفسه.

أولا: افتراضات المنهج النقدي.

قام هذا المنهج على الفرضيات التالية:

- التفرقة بين نوعين من السلع، السلع المتاجر ا دوليا والسلع غير المتاجر ا دوليا، حيث أثار كل من "مندل" و "كلوين جوذ سن" أن لكل بلد سلعا منتجة ومستهلكة وهي سلع قابلة للاتجار، وسلعا غير قابلة للتبادل دوليا، وكل نوع من السلع تأخذ لتكون مكونا للأسعار النسبية للسلع؛[1]
- الاعتماد على قانون السعر الوحيد؛
- اقتصار قانون السعر الوحيد على السلع المتاجر ا دوليا فقط؛
- وجود تكاليف النقل، الرسوم الجمركية.

ثانيا: الصياغة الرياضية للمنهج.

للقيام بتحديد الأسعار المحلية P التي تتضمن السلع المتاجر ا دوليا، وتحديد الأسعار الأجنبية المتعلقة بالسلع المتاجر ا دوليا P^*، فإن:

$$\begin{cases} P = \alpha P_T + (1-\alpha)P_N \text{.....(99)} \\ P^* = \alpha^* P^*_T + (1-\alpha^*)P^*_N \text{.....(100)} \end{cases}$$

حيث: α^*, α تشيران إلى حصة السلع القابلة للاتجار المنتجة داخل الاقتصاد المحلي والأجنبي.

إذا كان بالافتراض أن β تشير إلى السعر التوازني بين السلع غير القابلة للاتجار والقابلة للاتجار في الاقتصاد المحلي والأجنبي، فإن:

$$\begin{cases} \beta = \dfrac{P_N}{P_T} \Rightarrow P_N = \beta.P_T \text{.....(101)} \\ \beta^* = \dfrac{P^*_N}{P^*_T} \Rightarrow P^*_N = \beta^*.P^*_T \text{.....(102)} \end{cases}$$

من خلال العلاقتين الأخيرتين، نعرف الأسعار المحلية و الأجنبية كما يلي:

$$\begin{cases} P = \alpha P_T + (1-\alpha)\beta P_T = (\alpha + (1-\alpha)\beta)P_T \text{.....(103)} \\ P^* = \alpha^* P^*_T + (1-\alpha^*)\beta^* P^*_T = (\alpha^* + (1-\alpha^*)\beta^*)P^*_T \text{.....(104)} \end{cases}$$

بوضع: $\varphi = (\alpha + (1-\alpha)\beta)$

$$\varphi^* = (\alpha^* + (1-\alpha^*)\beta^*)$$

[1] علي بن قدور، **دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص67.

تصبح العلاقتين(103) و (104) كما يلي:

$$\begin{cases} P = \varphi P_T \text{.....(105)} \\ P^* = \varphi^* P^*_T \text{.....(106)} \end{cases}$$

وبالتالي فإن صيغة سعر الصرف تعطي بالعبارة التالية: $R = \frac{P}{P^*}.\frac{\varphi}{\varphi_*}$.....(107)

المعادلة تعكس أن سعر الصرف يتحدد من خلال نسبة مستوى الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية آخذة بعين الاعتبار حصة السلع القابلة للاتجار من إجمالي السلع المنتجة في الاقتصاد الوطني والاقتصاد الأجنبي، وكذا الأهمية النسبية لأسعار السلع القابلة للاتجار دوليا في الرقم القياسي لمستوى الأسعار في الاقتصاد الوطني و الاقتصاد الأجنبي.[1]

من خلال علاقة سعر الصرف المحصل عليها في الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية تختلف عنها في الصيغة النقدية والتي تعتبر أن سعر الصرف يتحدد من خلال الأسعار النسبية في الاقتصاد المحلي والاقتصاد الأجنبي، بينما الصيغة المحصل عليها في الصيغة النقدية للنظرية تدلي أن سعر الصرف يتحدد من خلال عوامل حقيقية، ويتحقق ذلك من خلال تساوي φ و φ^*. غير أن المنهج النقدي يفترض أن φ و φ^* لا تتغير قيمتهما في الأجل القصير.[2]

ثالثا: الانتقادات الموجهة للمنهج النقدي.

تبقى نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها النقدية، نظرية تبسيطية، باعتبار أ ا مل بعض العناصر الضرورية، والآليات الأساسية المتعلقة بمجموع المتغيرات ماعدا التضخم. ومن أهم الانتقادات الموجهة للصيغة النقدية:[3]

- ضعف الفرضيات المطروحة على المستوى التجريبي، حيث أنه لم يتم التحقق من قانون السعر الوحيد، إلا على مستوى بعض المنتجات الخاصة، والتي يتم تحديدها عالميا(ذهب، بترول...)؛
- وجود المنتجات المتبادلة وغير المتبادلة في سلة السلع، وظهور عموما ما يسمى بأثر"BALASSA" الذي أوضح أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر المتعلق بالمنتجات الاقتصادية المتبادلة مقارنة بالمنتجات غير المتبادلة؛
- أثبتت الدراسات القياسية التجريبية، أن هذه النظرية لن تتحقق إلا في المدى الطويل.

---

[1] نشأت الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] نفس المرجع، ص 31.

[3] علي بن قدور، **دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائر** ، مرجع سبق ذكره، ص70.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن:

- سعر الصرف الحقيقي يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة وهي التي تؤثر على تنافسية منتجات البلد وبالتالي صادراته وارداته وذلك من خلال الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف .
- التوازن الخارجي يحدث من خلال قيام السلطات العامة بإتباع مجموعة من السياسات وذلك حسب الظروف التي يمر ا الاقتصاد الوطني وحسب أهداف السياسات الاقتصادية.
- التوازن الخارجي يحدث أيضا من خلال قوى السوق، حيث أن المناهج النظرية، التي تطورت بتطور النظريات الاقتصادية، تفسر لنا ذلك على النحو التالي:

1. منهج المرونات، والذي تبنته النظرية التقليدية والذي يرى أن التوازن الخارجي يحدث من خلال التغيرات التي تحدث في تغيرات الأسعار، وبذلك لم تأخذ تغيرات الدخل؛
2. النظرية الكي ية، والتي ترى أن التوازن الخارجي يحدث من خلال التغيرات في الدخل الوطني فقط؛
3. منهج الاستيعاب، والذي يرى أن التوازن الخارجي يحدث من خلال تفاعل تغيرات الدخل الوطني والأسعار.
4. المنهج النقدي، والذي يعتبر التوازن الخارجي عبارة عن ظاهرة نقدية وبالتالي فإن التوازن يحدث من خلال استقرار سوق النقود.

وبالتالي ما يمكن أن نستنتجه هو أن منهج الاستيعاب، رغم الانتقادات الموجهة له، قد أظهر أهميته، لأنه يأخذ أثار الدخل وأثار الأسعار، كما انه يبين ظروف النمو الاقتصادي إذ أنه يأخذ في اعتباره التوازنين الداخلي و الخارجي.

الفصل ا

دور التمويل المصرفي

في تحقيق التوازن الخارجي

والأمن الاقتصادي

تمهيد:

تلعب السياسات الاقتصادية دورا كبيرا في تحقيق أهدافها وبالتالي تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديون، فتشابك العلاقات بينهم من تدفقات حقيقية ونقدية يجعل أهمية كبيرة للسياسات الاقتصادية الكلية، وتعمل السياسة الاقتصادية الكلية من خلال عدة أدوات حيث تخصص كل أداة لهدف معين وذلك حسب فعاليتها في تحقيقه، لكن ما قد تتعرض له السياسات الاقتصادية الكلية هو التعارض في الأهداف، فتحقيق هدف معين يترتب عليه التنازل عن هدف آخر ذي أهمية كبيرة، فمن خلال هذا المشكل الذي تتعرض له السياسات الاقتصادية الكلية يتوجب على صانعي السياسات الاقتصادية تشكيل مزيج من هذه السياسات يعمل على تحقيق الهدفين في آن واحد دون أنّ يؤثر أحدهما على الآخر. ويعتبر التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي من بين الأهداف التي تهدف السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيقهما.

لذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى كيفية عمل السياسات الاقتصادية الكلية على تحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة دون أنّ يؤدي ذلك إلى آثار سلبية على التوازن الخارجي والعكس، وذلك من خلال ثلاث نقاط:

المبحث الأول: دراسة سلوك وسائط السياسات الاقتصادية الكلية؛

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية، الأهداف و الأدوات؛

المبحث الثالث: تشكيل مزيج السياسات الاقتصادية وتفضيل النتائج المرجوة من البدائل.

المبحث الأول: دراسة سلوك وسائط السياسات الاقتصادية الكلية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم ا معات الاقتصادية الكلية، وذلك باعتبارها وسـائط للسياسات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهدافها، ومن أهم هذه ا معات نجد دالة الاسـتهلاك، دالـة الاستثمار، دالة الإنتاج، دالتي النفقات وإيرادات الحكومة، ودوال التوازن الخارجي وهي دالتي الصـادرات والواردات ودالتي الدين وخدمة الدين، بالإضافة إلى بعض المتغيرات كالبطالة والتضخم، وسـوف نحـاول التطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لسلوكها من أجل الاستعانة ـا في تحليـل آليـات عمـل السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، وكذا السياسـات الاقتصـادية الكلية المطبقة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: دالتي الاستهلاك والاستثمار.

يعتبر كل من الاستهلاك والاستثمار من أهم مكونات الناتج الوطني الإجمالي، لذا وجب التطرق إليهما بشيء من التفصيل من خلال التعرض إلى النظريات المفسرة لهما وبالتالي تحديد العوامل المحددة لكل منهما.

أولا:دالة الاستهلاك.

يمثل الاستهلاك قيمة السلع والخدمات اللازمة لتلبية حاجيات السكان الفرديـة والجماعيـة، ولقـد تعددت العوامل المحددة للاستهلاك، إلا أنّ الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للاسـتهلاك، لكـن الاقتصـاديون اختلفوا حول طبيعة هذا الدخل. وسوف نحاول من خلال التطرق إلى النظريات المفسرة للاستهلاك تحديد العوامل المؤثرة فيه.

1- نظرية الدخل المطلق (دالة الاستهلاك الكيـ ية).

يعتبر "كيـ " دالة الاستهلاك دالة في الأجل القصير وهي دالة في الدخل المتاح، وهي:

$$C = f(Y_d) = f(y - T).....(110)$$

حيث أن: Y_d: الدخل المتاح؛ y: الدخل الوطني؛ T: الضرائب.

تعبر دالة الاستهلاك الكيـ ية على سلوك الأعوان الاقتصاديين والتي تتوقف على عوامل سيكولوجية أو "**القانون السيكولوجي**" والذي مفاده أنّ الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بقيمة أقل من زيادة الدخل، والعكس، فإن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بقيمة أقل من انخفاض الدخل.

كما أنّ كيـ خلص إلى أنّ دالة الاستهلاك هي دالة خطية بدلالة الدخل المتاح:

$$C = cY_d + C_0$$

كما يمكن استنتاج أنّ:

*** الميل المتوسط للاستهلاك:** وهو عبارة عن النسبة بين الاستهلاك والدخل المتاح لنفس الفترة، أو نسبة الدخل الموجه للاستهلاك ويعبر عنه كما يلي: $APC = \frac{C_t}{Y_{d\,t}} = c + \frac{C_0}{Y_d}$

*** الميل الحدي للاستهلاك:** يعبر عن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة، نعبر عنه كما يلي: $MPC = \frac{C_2 - C_1}{Y_2 - Y_1} = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d}$

2- فرضية براون:

يرى براون أنّ السلوك الاستهلاكي للأفراد يتغير ببطء، أي أنّ استهلاك الفترة الجارية يتأثر باستهلاك الفترة السابقة، حيث أنّ براون اقترح دالة الاستهلاك التالية:[1]

$$C_t = C_0 + \beta Y_t + \gamma C_{t-1} \quad .....(111)$$

γ : تمثل نسبة تعديل الاستهلاك (سرعة التغيير)؛

$MPC_1 = \beta = \frac{\Delta C_t}{\Delta Y_t}$: الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير.

أما في الأجل الطويل فإن $C_t \approx C_{t-1}$ ، يصبح الميل الحدي للاستهلاك:

$$C_t = C_0 + \beta Y_t + \gamma C_t \Rightarrow$$
$$(1-\gamma)C_t = C_0 + \beta Y_t \Rightarrow$$
$$C = \frac{C_0}{1-\gamma} + \frac{\beta}{1-\gamma} Y_t$$
$$APC_2 = \frac{\Delta C_t}{\Delta Y_t} = \frac{\beta}{1-\gamma} \quad .....(112)$$

3- نظرية الدخل الدائم (ميلتون فريدمان):

يتضمن تحليل فريدمان أنّ الفرد يستهلك نسبة ثابتة K من دخله المتوقع، والذي أطلق عليه فريدمان إسم **"الدخل الدائم"** Y_P ، كما أنّ النظرية لا تفترض بأن الأفراد يستهلكون نفس المقدار وبشكل ثابت كل سنة، بل هناك أمور تتحكم في الميل الحدي للاستهلاك مثل الأذواق لدى الأفراد والتغيرات الحاصلة في الدخل، والشكل العام لدالة الاستهلاك هي:[2] $C = K Y_P$

---

[1] عيسى شقبقب، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري: 1970- 2002**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع:الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص 46.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص 173.

وبشكل عام يمكن تلخيص نظرية الدخل الدائم من خلال المعادلات التالية:

$$C = K\,Y_P \text{.....(113)}$$
$$Y_C = Y_P + Y_t \text{.....(114)}$$
$$C_C = C_P + C_t \text{.....(115)}$$

حيث أنّ: Y_C: الدخل الجاري Y_P: الدخل الدائم؛ Y_t: الدخل المؤقت؛
C_C: الاستهلاك الجاري؛ C_P: الاستهلاك الدائم؛ C_t: الاستهلاك المؤقت.

ما يمكن ملاحظته هو أنّ الدخل الجاري Y_C يتركب من نوعين من الدخول المختلفة عن بعضـها البعض، وهما: الدخل الدائم Y_P ، والدخل المؤقت Y_t ، كما أنّ الاستهلاك الجاري C_C يتركب هو الآخر من الاستهلاك الدائم C_P والاستهلاك المؤقت C_t.

4- نظرية دورة الحياة (اندرو- موديغلياني):

تنص هذه النظرية على أنّ الفرد الاعتيادي يحصل على تيار من الدخل يكون منخفض نسبيا في أول وآخر سنوات حياته، عندما تكون إنتاجيته منخفضة، إلا أنه يحصل على دخل عالي في متوسـط سـنوات حياته [1] ، أي أنّ الأفراد يقومون بالادخار خلال فترة العمل بهدف ضمان مستوى متساوي خلال فتـرة التقاعد. دالة الاستهلاك هي من الشكل:[2]

$$C_t = aW_R + cY_L \text{.....(116)}$$

حيث أنّ: W_R: الثروة؛ Y_L: الدخل.

إذا كانت حياة الفرد هي NL وفترة العمل هي WL يعني أنّ:

- **فترة التقاعد**: هي الفرق بين فترة الحياة وفترة العمل، أي $(NL-WL)$؛
- **الدخل خلال فترة العمل**: هو $Y_L.WL$؛
- **الاستهلاك خلال فترة الحياة**: هو $C.NL$؛

استهلاك هذا الفرد لا يمكن أن يتعدى الدخل الذي تحصل عليه خلال فترة عمله، أي:

$$C.NL = Y_L.WL \Rightarrow C = \frac{WL}{NL}.Y_L \text{.....(117)}$$

أما إذا تحصل هذا الفرد على ثروة W_R في الفترة T، فإن هذا الفرد سوف يحاول زيادة استهلاكه خـلال سنوات حياته، فيصبح استهلاكه خلال ما تبقى من حياته $(NL-T)$ كما يلي:

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي-**، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2] ب.برنييه، إ. سيمون، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص 240.

$$C.(NL-T)=Y_L(WL-T)+WR \Rightarrow C=\frac{1}{NL-T}WR+\frac{WL-T}{NL-T}Y_L \text{.....(118)}$$

بالمطابقة بين دالة الاستهلاك المعطاة من قبل نجد أنّ:

حيث أنّ: $a=\frac{1}{NL-T}$: والذي يمثل حساسية الاستهلاك للثروة؛

$c=\frac{WL-T}{NL-T}$: والذي يمثل حساسية الاستهلاك للدخل.

ثانيا: دالة الاستثمار.

يمثل الاستثمار الإضافة إلى رصيد ا تمع من رأس المال، وهو نوعان، الاستثمار الصـافي والـذي يؤدي إلى الزيادة الفعلية في رصيد ا تمع من رأس المال مثل بناء المصانع وشراء الآلات ...، بينما الاستثمار الإحلالي(مخصصات الاهتلاك) فهو الذي يهدف إلى تعويض الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

إنّ دالة الاستثمار تقوم على أساس نظرية المشروع في الاقتصاد الجزئي، ولكي نصل إلى تصور كلي لدالة الاستثمار فإنه لابد أنّ نضيف إلى محددات دالة الاستثمار على المستوى الجزئي (معدل العائـد علـى الاستثمار، سعر الفائدة، ...) عوامل أخرى [1] ، أما على المستوى الكلي وحسب ما تقدم من قبل، فـإنّ الزيادة في الدخل الوطني من شأ ا أنّ تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار، وبالتالي نعبر عنه بالعلاقة:

$$I=f(y,i) \quad :\frac{\Delta I}{\Delta y}\rangle 0\ ,\frac{\Delta I}{\Delta i}\langle 0 \text{.....(119)}$$

وسوف نحاول من خلال التطرق إلى النظريات المفسرة للاستثمار لتحديد أهم العوامل المؤثرة فيه.

1- نظرية المعجل (المسارع):

المعجل هو عكس المضاعف يبين أثر تغير الدخل على الاستثمار، حيث أنّ النموذج في شكله الأصلي أقترح من طرف الاقتصادي"CLARK"، الذي يفترض أن مخزون رأس المال اللازم لإنتاج مستوى معـين من الإنتاج في فترة زمنية ما، يعطى وفق العلاقة التالية:[2]

$$K_t^*=\alpha Q_t \text{.....(120)}$$

حيث أنّ: K_t^*: رأس المال خلال الفترة t؛

Q_t : الإنتاج الوطني خلال الفترة t؛

α: تمثل نسبة رأس المال K على الإنتاج Q وأحيانا تسمى بمعامل المسارع.

أما خلال الفترة $t+1$، فإنّ:

$$K_{t+1}^*=\alpha Q_{t+1} \text{.....(121)}$$

بطرح العلاقتين(121) من (120) نجد أن:

$$\Delta K=I_{nt}=\alpha(\Delta Q_t) \text{.....(122)}$$

---

[1] أحمد مندور، أحمد رمضان، **مقدمة في الاقتصاد التحليلي**، مطابع الأمل ، بيروت، لبنان، 1989، ص 256.

[2] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 178.

حيث أنّ: I_{nt} : الاستثمار الصافي خلال الفترة t.

2- نظرية المعجل المرن(المسارع المرن):

اقترح "KOYCK" توزيعا متباطئ لدالة الاستثمار، حيث أنّ K دالة تابعة لإنتاج فترات سـابقة، والذي يعطى وفق العلاقة:[1]

$$K_t = \beta_0 Q_t + \beta_1 Q_{t-1} + \beta_2 Q_{t-2} + \beta_3 Q_{t-3} + ...(123)$$

المتغيرات المتباطئة تشكل متتالية هندسية متناقصة (λ :معدل التناقص):

$$\beta_i = \beta_0 \lambda^n \quad \begin{cases} i = 1,2,3,... \\ 0\langle\lambda\langle 1 \end{cases}$$

وبالتالي تصبح العلاقة كالتالي:

$$K_t = \beta_0 Q_t + \beta_0 \lambda^1 Q_{t-1} + \beta_0 \lambda^2 Q_{t-2} + \beta_0 \lambda^3 Q_{t-3} + ...(124)$$

إذا تم تأخير المعادلة (124) بفترة، وضرب طرفيها في λ نجد:

$$\lambda K_{t-1} = \beta_0 \lambda Q_{t-1} + \beta_0 \lambda^2 Q_{t-2} + \beta_0 \lambda^3 Q_{t-3} + \beta_0 \lambda^4 Q_{t-4} + ...(125)$$

بطرح (125) من (124) نجد:

$$K_t = \beta_0 Q_t + \lambda K_{t-1} .....(126)$$

مع العلم أنّ:

$$I_{nt} = K_t - K_{t-1} .....(127)$$

بتعويض (126) في (127) نجد:

$$I_{nt} = \beta_0 Q_t + \lambda K_{t-1} - K_{t-1} = \beta_0 Q_t - (1-\lambda) K_{t-1} .....(128)$$

أما إجمالي الاستثمار فهو الاستثمار الصافي زائد الاستثمار الإحلالي أو مخصصات الاهتلاك ويعطى بالعبارة التالية (δ تمثل مخصصات الاهتلاك):

$$I_t = \beta_0 Q_t - (1-\lambda-\delta) K_{t-1} .....(129)$$

ما يمكن أنّ نستنتجه من المعادلة الأخيرة أنّ الاستثمار يرتبط طرديا مع كمية الإنتاج أو الدخل وعكسيا مع مخزون رأس المال للفترة السابقة وهذا مع افتراض أنّ المقدار $(1-\lambda-\delta)$ موجب تماما.

المطلب الثاني: دالـــة الإنتـــاج.

تمثل دالة الإنتاج العلاقة التكنولوجية التي تربط بين عوامل الإنتاج (المدخلات) من عمـل ورأس مـال وأرض ...، والإنتاج (المخرجات). من وجهة نظر بحثنا فإنّ دالة الإنتاج الكلية التي تربط ما بين كل عوامل الإنتاج المستخدمة في الاقتصاد وإجمالي الناتج الوطني. وعليه فإنّ الدالة تكتب على الشكل:[2]

$$Y = f(L, K, ...) .....(130)$$

حيث أنّ: L : عنصر العمـل و $\frac{\Delta Y}{\Delta L}\rangle 0$؛

K : عنصر رأس المـال و $\frac{\Delta Y}{\Delta K}\rangle 0$.

[1] نفس المرجع، ص 180.

[2] نفس المرجع، ص 272.

من أجل التبسيط نفترض أنّ دالة الإنتاج تحتوي على عنصرين من عوامل الإنتاج وهما العمل ورأس المـال وذلك في جميع دوال الإنتاج التي سوف نتطرق لها في هذا المطلب. لكن نجد عدة أنواع لدوال الإنتاج، من أهم أشكالها نجد:

1- دالة الإنتاج " ليونتيف":

هذه الدالة نسبة إلى الاقتصادي **"ليونتيف"** الذي يفترض ثبات النسب بين عوامل الإنتـاج، هـذه الفرضية تعني أنه لا يوجد إحلال[1] بين عناصر عوامل الإنتاج، أي أنّ العمل ورأس المال عاملين متكـاملين تماما.[2]

حسب "ليونتيف": * كمية العمل الـلازمة لإنتاج الكمية Q هي: $L_t = uQ_t$؛

* كمية رأس المال اللازمة لإنتاج الكمية Q هي: $K_t = vQ_t$.

وبالتالي فإنّ نسب مزج عنصر الإنتاج من العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية هي: $Q_t = \frac{K_t}{v} = \frac{L_t}{u}$.

كما أنّ مستوى الإنتاج يتحدد بكمية العامل الأكثر ندرة، ذلك باعتبار أن مقدار رأس المـال $K_t = vQ_t$ ومقدار العمل $L_t = uQ_t$ اللازمين لإنتاج كمية Q_t حددت تقنيا. فأي زيادة في كميتي العمل ورأس المـال تكون عاطلة. وعليه فإنّ صياغة دالة الإنتاج وفقا لهذه الفرضية تكون من الشكل التالي:

$$Q_t = Min(\frac{K_t}{v}, \frac{L_t}{u}).....(131)$$

2- دالة الإنتاج "كوب- دوغلاس":

تم اقتراح هذه الدالة من طرف الاقتصادي النيوكلاسيكي **"دوغلاس"** وزميله الرياضـي **" كـوب"**، وعلى عكس دالة الإنتاج السابقة، فهي تفترض إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال، وهي تأخذ الشكل التالي: $Q_t = AL^{\alpha} K^{\beta}.....(132)$

حيث أنّ: Q_t: كميـة الإنتـاج؛ L_t: وحدات عنصـر العمـل؛

K_t: وحدات عنصـر رأس المـال؛ α: مرونة الإنتاج الجزئية للعمـل؛

β: مرونة الإنتاج الجزئية لرأس المال؛ A: معـامل الكفـاءة.

تكون هذه الدالة متجانسة من الدرجة $(\alpha + \beta)$، فإذا افترضنا تغير عناصر الإنتاج بنسبة (λ)،تصبح لدينا:

---

[1] تعرف مرونة الإحلال على أ ا درجة إحلال عنصر من الإنتاج بعنصر آخر، أما في حالتنا هذه فإنّ مرونة الإحلال تساوي الصفر.

[2] محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 173.

$$Q^*_t = A(\lambda L_t)^{\alpha}(\lambda K_t)^{\beta} \Rightarrow$$
$$Q^*_t = \lambda^{\alpha+\beta}(AL_t^{\alpha} K_t^{\beta}) \Rightarrow$$
$$Q^*_t = \lambda^{\alpha+\beta}\ Q_t$$

التغير الذي يحدث في عناصر الإنتاج سوف ينعكس على حجم الإنتاج وذلك يتوقف على مجموع المرونات الجزئية للإنتاج، أي إذا كانت:

- $\alpha + \beta = 1$: غلة الحجم ثابتة، أي الزيادة في عناصر الإنتاج تكون مساوية للزيادة في الإنتاج؛
- $\alpha + \beta \langle 1$: غلة الحجم متزايدة، أي الزيادة في عناصر الإنتاج تكون أقل من الزيادة في الإنتاج؛
- $\alpha + \beta \rangle 1$: غلة الحجم متناقصة، أي الزيادة في عناصر الإنتاج تكون أكبر من الزيادة في الإنتاج.

3- دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة:[1]

تم اقتراح هذه الدالة كبديل لدالة الإنتاج "كوب- دوقلاس" من قبل الاقتصاديين الأربعة: "**ARROW, CHENERY, MINHAS, SOLOW**" في سنة 1961، وهي دالة إنتاج ذات مرونة إحلال ثابتة σ والتي أخذت الشكل التالي:

$$Q_t = A(\delta K_t^{-\rho} + (1-\delta)L_t^{-\rho})^{-\frac{v}{\rho}} \quad .....(133)$$

حيث أنّ: A: معامل الكفاءة؛

δ: معلمة التوزيع بين العمل ورأس المال (δ تنتمي إلى المال $[0,1]$)؛

ρ: معلمة الإحلال وهي تختلف عن الصفر وأكبر أو تساوي (-1)؛

v: معلمة درجة التجانس.

تتميز هذه الدالة بالخصائص التالية:

1. متجانسة من الدرجة v؛
2. مرونة الإحلال ثابتة وتساوي إلى: $\sigma = \frac{1}{1+\rho}$؛
3. قيم مختلفة للمرونة وذلك حسب قيمة ρ:

[1] عيسى شقبقب، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري: 1970- 2002**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الجدول رقم(3-1): صيغة دالة الإنتاج حسب قيمة معلمة الإحلال.

	قيمـــة ρ	قيمـــة σ	درجة التجانس	صيغة دالة الإنتاج
الحالة الأولى	-1	ما لا اية	الدرجة الأولى	الدالة خطية وتأخذ الشكل $Q_t = A(\delta K + (1-\delta)L)$
الحالة الثانية	ما لا اية	0	ـــ	دالة الإنتاج "ليونتيف"
الحالة الثالثة	0	1	ـــ	دالة الإنتاج "كوب- دوقلاس"

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الطرح النظري.

4- دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال متغيرة:

انطلاقا من دالة "كوب- دوقلاس" اقترح **"REVENKAR"** سنة 1971 دالة إنتـاج ذات مرونـة إحلال متغيرة والتي جاءت صياغتها على الشكل التالي:

$$Q_t = AK_t^{\sigma(1-\beta\theta)}(L_t + (\theta-1)K_t)^{\sigma\beta\theta} \quad \text{.....} \quad (134)$$

من صيغة دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال المتغيرة نلاحظ أنه إذا كان $(\theta = 1)$ فإنّ دالة الإنتاج تصبح مـن الشكل:

$$Q_t = AK_t^{\sigma(1-\beta)}L_t^{\sigma\beta} \quad \text{.....} \quad (135)$$

إذا كانت هذه الدالة ذات مرونة إحلال $(\sigma = 1)$ وغلة حجم ثابتة فإنها تصبح دالة "كوب- دوقلاس".

المطلب الثالث: الميزانيـــة العـــامـــة.

تعتبر الميزانية العامة من بين أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي وبالتـالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي. إنّ الميزانية العامة للدولة تتكون من جانب الإيرادات والتي تعمل الدولة على تحقيقها، وجانب النفقات والتي تعمل من خلالها الدولة على إنفاق ما قد تم تحصيله. سوف نحاول التطرق إلى كل من الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي تحديد العوامل المؤثرة فيهما.

أولا: الإنـــفـــاق الحـــكومـــي.

هو ما تقوم الدولة بإنفاقه من متطلبات لتقديم الخدمة للمجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها الاجتماعية كالمشاريع الحكومية...، والتي يكون الهدف من ورائها الإنتاج، وهي تتمثل في عنصرين هما:[1]

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 44.

*** المشتريات الحكومية من السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية:** وذلك من خلال الإنفـاق علـى الأجور والرواتب للموظفين والمصروفات التابعة لها وهذا يسمى الإنفاق الحكومي الجاري، بينما الإنفـاق على الأصول الرأسمالية مثل بناء المباني والتجهيزات والذي إذا كان لغرض الاستهلاك فيسمى الاسـتهلاك الحكومي، بينما إذا كان لغرض الاستثمار فيسمى بالاستثمار الحكومي.

*** المدفوعات التحويلية:** وتتمثل في التحويلات النقدية من الدولة إلى الأفراد، مثل الإعانـات الاجتماعيـة للفقراء والمسنين والفقراء والأرامل وتعويضات البطالة وغيرها، وهي تؤثر على الدخل المتاح للأفراد وبالتالي على الطلب الكلي للمجتمع.

ثانيا: الإيـرادات الحـكوميـة.

الأمر يتعلق بكل الأدوات التمويلية للنفقات التي تقوم بها الحكومة، وتعتبر الضرائب المصدر الأساسي، وذلك من خلال الموارد المالية التي تحققها، كذلك إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسـة الماليـة وبالتالي السياسة الاقتصادية. والضرائب نوعان، ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة، فـإذا كـان علـى الخاضع للضريبة يتحملها نهائيا ولا يمكن نقلها للغير فهي ضرائب مباشرة، أما إذا تم نقلـها إلى الغـير ولا يتحملها الخاضع لها فهي ضرائب غير مباشرة.[1]

ثالثا: حـالـة المـيزانيـة العـامـة.

ميزانية الدولة قد تحقق فائضا أو عجزا أو تكون في حالة التوازن. العجز في الميزانية العامة يعـرف بالعلاقة التالية:

$$BS_t = G_t - R_t \quad .....(136)$$

حيث أنّ: BS_t : عجز الميزانية العامة؛ G_t : النفقات العمومية + التحويلات الحكومية؛ R_t : الإيرادات الحكومية.

العجز في الميزانية العامية يمكن تمويله من خلال:

1. التمويل بالضرائب؛
2. التمويل بالقروض؛
3. التمويل بالعجز.

[1] عبد الله يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 141.

المطلب الرابع: البـ ـطالـة والتضـ ـخم.

إذا كان الحديث عن البطالة والتضخم سرعان ما يكون التفكير في **منحنى فليبس**، ولكـن دراسـتنا للتضخم والبطالة ستكون من وجهة نظر أخرى، وذلك بما يخدم بحثنا هذا، وسوف نتطرق إلى مفهومهمـا وكيفية قياسهما.

أولا: التضـ ـخـم، مفهومه وقياسه.

1- مفهوم التضخم: يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تصيب معظم الاقتصاديات الحالية، ورغم الانتشـار الواسع له إلا أنه يصعب إيجاد تعريف جامع يلقى القبول العام، ذلك نتيجة اخـتلاف وجهـات النظـر للنظريات المفسرة له. وعموما يمكن القول بأنّ التضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار بسب حالـة عـدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، أو بتعبير آخر فإنّ التضخم هو زيادة الكتلة النقدية على ما هـو معروض من السلع والخدمات مما يصاحبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ليس بالضرورة أنّ ترتفع كل الأسعار وإنما الاتجاه العام يكون في حالة تصاعد.

2- أسباب التضخم: من خلال التعريف وحسب النظريات المفسرة للتضخم تجمل أسباب التضـخم في عوامل دافعة بالطلب الكلي للارتفاع وأخرى في عوامل دافعة بالعرض الكلي للانخفاض.

*** العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع:**

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: يقترن الاختلال في التوازن بزيادة الإنفاق الكلي عن العرض الكلي وذلك في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل، أي عند مستويات الطلب الكلي التي لا يقابلها عـرض للسلع والخدمات بسبب التشغيل الكامل للموارد، وبالتالي حدوث التضخم.

- العجز في **الميزانية العامة للدولة:** العجز في الميزانية العامة هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وتلجأ الدولة إليها لتمويل خططها ومشاريعها الإنتاجية وتشغيل الموارد المعطلة.

- الارتفاع في **معدلات الأجور:** الزيادة في الأجور يتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج وبالتـالي تخفـيض الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل[1] ، أو زيادة الأجور دون الزيادة في الإنتاج.

كما أنّ هناك أسباب أخرى مثل تمويل العمليات الحربية، التوقعات والأوضاع النفسية، التوسـع في فـتح الإعتمادات من قبل المصارف،...الخ.

---

[1] مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 83.

*** العوامل الدافعة بالعرض الكلي للانخفاض:**

- تحقق مرحلة الاستخدام الكامل: في هذه الحالة يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن تماما إلى التغيرات في الطلب المتزايدة مما يحدث ارتفاع في الأسعار.

- النقص في العناصر الإنتاجية: عدم المرونة في الجهاز الإنتاجي قد تكون في نقص الفن الإنتاجي، أو نقص في عناصر الإنتاج كالعمال ذوي الكفاءات أو النقص في رؤوس الأموال.

- قيام المشاريع الاحتكارية برفع الأسعار: والتي يكون القصد من وراء ذلك هو زيادة الأرباح، فتتحكم في كميات الإنتاج بما يضمن لها الربح وذلك من خلال احتكارها التام أو شبه التام.

3- مؤشرات الأسعار وقياس التضخم:

يعمل الاقتصاديون في تحليلهم للمعطيات الاقتصادية الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، ومن اجل ذلك يتم استخدام مؤشرات في إزالة هذه الآثار، وهي:

*** المكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام (مؤشر باش للأسعار):** يستعمل لاستبعاد أثر الأسعار على الناتج الوطني الإجمالي، يتم حسابه من خلال تقسيم مقدار السعر الجاري على مقدار السعر الثابت وصيغته الرياضية هي:

$$Py = \frac{P_1 Q_1}{P_0 Q_1}.100$$

حيث أنّ: P_1, P_0 : الأسعار في سنتي الأساس وسنة المقارنة على التوالي؛

Q_1, Q_0 : الكميات في سنتي الأساس وسنة المقارنة على التوالي.

*** مؤشر أسعار الاستهلاك(مؤشر لاسبير للأسعار):** يستخدم في قياس تكلفة المعيشة، وذلك من خلال عكسه لأسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل للمستهلكين، يتم حسابه من خلال قسمة الناتج بالأسعار الحالية وكميات سنة الأساس على الناتج بكميات وأسعار سنة المقارنة، صيغته الرياضية هي:

$$PC = \frac{P_1 Q_0}{P_0 Q_0}.100$$

أما معدل التضخم فهو التغير النسبي في المستوى العام للأسعار، والرقم القياسي الضمني هو مقياس لأسعار السلع والخدمات النهائية وهو يعتبر أهم مقياس للمستوى العام للأسعار فأنّ معدل التضخم يعطى بالعلاقة التالية (IF : معدل التضخم):

$$IF = \frac{Py_t - Py_{t-1}}{Py_{t-1}} \quad .....(137)$$

ثانيا: دالة الطلب على العمل والبطالـة:

1- دالة الطلب على العمل:

حجم العمالة في الاقتصاد يخضع لسلوك سوق العمل، أي الطلب على العمل وعرضه، كما أنّ نظرة الكلاسيك والكـ ـيين إلى الطلب على العمل لم تختلف، وبالتالي فإنّ النيوكلاسيك كانت نظر م إلى العمل على أنه عامل من عوامل الإنتاج يتحدد من خلال الطلب والعرض في سـوق العمـل، وبالتـالي فـإنهم استخلصوا دالة عرض العمل من دالة الإنتاج، يمكن اعتبار دالة الإنتاج دالة لمتغير العمل ومتغير رأس المـال على سبيل المثال:

$$Q_t = f(K_t, L_t, ...).....(138)$$

إنّ هدف أي مؤسسة هو تعظيم الربح، فإنّ دالة الربح تكون معرفة كما يلي:

$$\pi_t = P_{Qt}Q_t - (P_{Kt}K_t + P_{Lt}L_t).....(139)$$

حيث أنّ: π_t: الـ ـربـ ـ ـح؛ P_{Qt}: سعر الإنتـ ـاج؛

P_{Lt}: سعـ ـر العمـل؛ P_{Kt}: سعر رأس المـال.

بتعويض دالة الإنتاج بما تساويه في معادلة الربح، نجد: $\pi_t = P_{Qt}(f(K_t, L_t, ...)) - (P_{Kt}K_t + P_{Lt}L_t)$

إذا افترضنا أنّ التحليل في الأجل القصير فإنّ دالة الإنتاج دالة لمتغير عنصر العمل باعتباره العنصر الوحيـد المتغير في الأجل القصير، وبالتالي فإنّ التغير في الربح جراء إضافة عامل جديد هو:

$$\frac{d\pi_t}{dL_t} = p_{Qt}\frac{df(L_t)}{dL_t} - P_{Lt}\frac{L_t}{dL_t} = 0$$

$$\frac{d\pi_t}{dL_t} = p_{Qt}(MPL) - P_{Lt} = 0$$

سعر العمل بالنسبة للمؤسسة هو الأجر النقدي (W) الذي تدفعه للعمال مقابل العمل، ومنه فإنّ العلاقـة

$$p_{Qt}(MPL) - W = 0 \Rightarrow$$

الأخيرة تصبح:

$$p_{Qt}(MPL) = W \Rightarrow$$

$$MPL = \frac{W}{P_{Qtt}} = w$$

حيث أنّ: MPL: الإنتاجية الحدية للعمل؛ w: يمثل الأجر الحقيقي.

العلاقة الأخيرة تمثل معادلة الطلب على العمل، ما يمكن أنّ نستنتجه هو أنّ المؤسسة ستتوقف عن توظيـف عمال جدد عند تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي. ومنه فإنّ صياغة دالة الطلب على العمل تكون كما يلي:

$$L_{dt} = f(\frac{W_t}{P_t}).....(140)$$

2- البطالـــة، مفهومها وقياسها.

أ- مفهوم البطالـــة:

حسب المنطق الاقتصادي فإنّ البطالة تعني الموارد الاقتصادية غير الموظفة، إلاّ أنّ مصطلح البطالة فهو مرتبط بالعنصر البشري، وعليه فإنّ مستوى الاستخدام التام ليس أنّ تكون البطالة معدومة، إذ عـادة مـا يعاني سوق العمل من بعض العاطلين فيه عن العمل [1] ، وعليه فإنّ البطالة هي ذلك الوضع الذي يكون فيه الأفراد المؤهلين لوظيفة معينة ومستعدين للعمل بالشروط السائدة في الاقتصاد لا يجدون عمـل، وحسـب مكتب العمل الدولي يعتبر كل شخص عاطلا عن العمل، إذا توافرت فيه الشروط التالية[2]:

1- أن يكون بدون عمل، بمعنى أنه لم يزاول أي نشاط مقابل أجر نقدي أو عيني، ولو ساعة واحدة خلال الأسبوع السابق لليوم الأول من التعداد أو البحث.
2- كما يجب أن يكون متاح، إلا إذا كان به داء هين.
3- يبحث عن عمل، بمعنى أنه قام بالبحث عن العمل مرة أو عدة مرات، بتقديم طلبات عمل خلال الأسبوع السابق لليوم الأول من التعداد أو البحث.

ب- أنواع البطالـــة:

من أهم أنواع البطالة:

- **البطالة الاحتكاكية:** ينتج هذا النوع من البطالة بسبب الانتقال المستمر للعمال بين المناطق والمهن المختلفة، وذلك لنقص المعلومات لدى العاملين وأصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، وطول الفترة بين الانتقال من عمل والبحث عن عمل آخر؛
- **البطالة الهيكلية:** ينتج هذا النوع من البطالة بسبب التغيرات الهيكلية التي تمس الاقتصاد الوطني كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير الفن الإنتاجي، حيث يحدث هذا النوع من البطالة بسبب انخفاض الطلب على بعض النوعيات من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون فيها؛
- **البطالة الدورية:** هذا النوع من البطالة مرتبط بالحالة الاقتصادية السائدة، فحالة الرواج الاقتصادي تكون قليلة حسب انتقال الدخل والتوظف إلى التزايد، والعكس في حالة الانكماش الاقتصادي.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي-**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] Gazier, Bernard, **Economie du Travail et de l'emploi**, Edition Dalloz, PARIS, 1991, P : 44.

ج- قياس البطالـــة:

ليس من السهل حساب معدل البطالة في البلدان النامية وذلك لصعوبات في الإحصائيات عن عدد العاطلين عن العمل وغيرها من الصعوبات، يعطى معدل البطالة وفق الصيغة التالية:

معدل البطالـــة = عدد العاطلين عن العمل/ مجموع الفئة النشيطة.

أو حسب العلاقة الرياضية: $U_t = \frac{L_{St} - L_t}{L_{St}}$.....(141)

حيث أنّ: U_t: معدل البطالة؛ L_{St}: مجموع الفئة النشيطة؛ L_t: مجموع الفئة العاملة.

المطلب الخامس: الميـــزان التجـــاري.

يمثل التوازن الخارجي أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، ولمعرفة كيف تعمل السياسات الاقتصادية على التأثير في هذا الهدف وجب أولا تحليل مكونات هذا الأخير من صادرات وواردات و الدين وخدماته.

أولا: دالـــة الـــصادرات.

1- مفهوم الصادرات: تمثل الصادرات ذلك الجزء من الطلب العالمي على الإنتاج المحلي، أي الجزء مـــن الإنتاج الوطني الذي يباع في الخارج وتصب قيمته في الاقتصاد الوطني، غير أنّ في حقيقة الأمر هناك عوامل كثيرة تؤثر في حجم الصادرات.

2- العوامل المحددة للصادرات:

عادة ما تعتبر الصادرات متغيرة خارجية، أي قيمتها تحدد خارج النموذج، وذلك لكـــون أنّ العوامـــل المؤثرة فيها عوامل تخرج عن سيطرة الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه العوامل:

* **الطلب الدولي:** والذي يتمثل في حجم الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية، زيـــادة الطلـــب الخارجي أو الدولي يؤدي إلى زيادة الصادرات والعكس صحيح، إذن العلاقة بين الطلب الدولي والصادرات علاقة طردية؛

* **المنافسة:** والتي ما هي إلاّ نسبة الأسعار المحلية إلى نسبة الأسعار الأجنبية والتي يعبر عنها بالعلاقة:

التنافسية المتعلقة بالصادرات = أسعار المنتجات الوطنية المصدرة بالعملة الوطنية / أسعار المنتجات الأجنبية المنافسة بالعملة الوطنية.

والملاحظ هو أنّ زيادة التنافسية يكون إما بزيادة الأسعار المحلية أو بانخفاض الأسعار الأجنبية، وبافتراض السعر الأجنبي ثابت، فإنّ الصادرات المحلية سوف تنخفض، والعكس صحيح، وبالتالي فإنّ العلاقة بين الصادرات والتنافسية علاقة عكسية؛

*** سعر الصرف الحقيقي:** كما بينا سابقا فإنّ لسعر الصرف تأثير كبير على حجم الصادرات، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعني أنّ السلع الأجنبية أصبحت أغلى نسبيا من السلع المحلية مما يعني أنّ الطلب الأجنبي سوف يزيد على السلع المحلية والعكس، وبالتالي هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

ثانيا: دالة الواردات.

1- مفهوم الواردات: على عكس الصادرات فإنّ الواردات تمثل ذلك الجزء من الناتج الأجنبي الذي يتم استغلاله في الاقتصاد الوطني من خلال تدفق للسلع والخدمات عبر الحدود، أو تلك المبالغ المالية التي تنفقها الدولة على السلع والخدمات الأجنبية. لكن انتقال السلع والخدمات عبر الحدود له ضوابط من قبل الجانبين، الدولة المستوردة والمصدرة[1]، وبالتالي من أجل معرفة العوامل المؤثرة في الواردات وجب التطرق إلى تحليل نظرية الواردات والسياسة الاستيرادية.

تعمل الواردات على تخفيض الطلب المحلي على السلع والخدمات المحلية، لذا فهي تطرح من قيمة إجمالي الناتج الوطني، وبالتالي يعبر عن دالة الاستيراد بالعلاقة بين الواردات والدخل الوطني كما يلي:

$$M = f(y) \qquad \frac{\Delta M}{\Delta y} \rangle 0 \text{.....(142)}$$

يكون الطلب على الواردات حسب احتياجات الدولة والأفراد المحليين، كما نعلم أنّ العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعرها هي علاقة عكسية، كذلك العلاقة بين الكمية المستوردة وسعرها علاقة عكسية، وذلك كما هو موضح في الشكل.

يمثل الشكل (أ) منحنى الطلب والعرض المحليين، ونقطة التقاطع بين المنحنين تمثل عدم وجود التجارة الخارجية عند السعر التوازني P^*، أي الواردات تساوي الصفر، وقيام التجارة الخارجية يستلزم تحقق مستوى من السعر أقل من السعر التوازني، وليكن على سبيل المثال P_1، عند هذا المستوى من السعر هناك كمية معروضة من قبل المنتجين المحليين هي Q_1، في حين أنّ الكمية المطلوبة من قبل المستهلكين هي Q_3، وبالتالي هناك فائض في الطلب المحلي على العرض المحلي والذي يتم تلبيته من خلال استيراد الكمية $M_1 = Q_3 - Q_1$، وبالتالي الحصول على التوليفة (M_1, P_1).

[1] غالبا ليس هناك قيود على التصدير في الدول إلا في بعض الحالات الخاصة.

الشكل رقم (3- 1): اشتقاق منحنى الطلب على الواردات

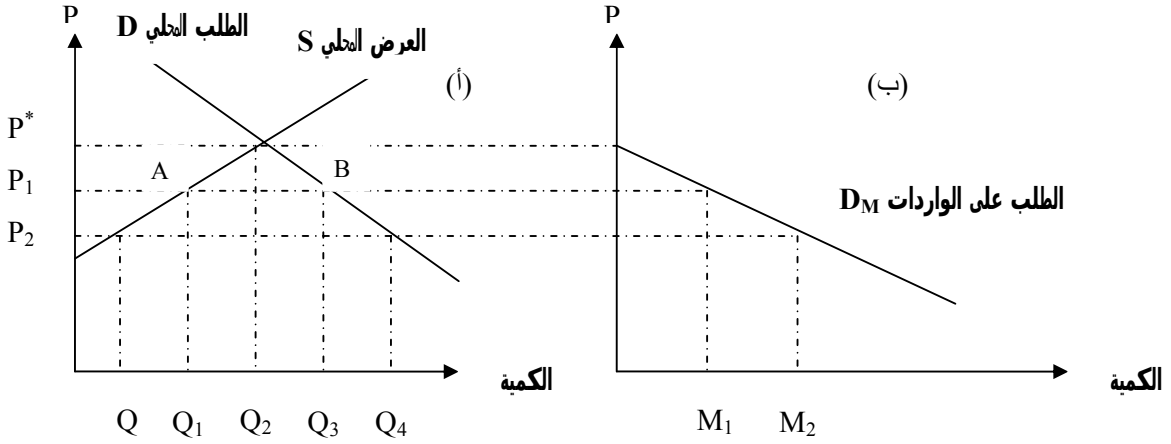

Source: Jaine de Meio; commerce internationai, Théories et applications, Balises, Paris, 1997, p 37.

نفس الشيء لو كان السعر العالمي عند P_2، فإن الكمية المطلوبة من قبل المستهلكين المحليين هي Q_4، بينما العرض المحلي من قبل المنتجين المحليين هو Q، وبالتالي هناك فائض في الطلب المحلي على العرض المحلي والذي وجب تغطيته من خلال استيراد الكمية $M_2 = Q_4 - Q$، وبالتالي الحصول على التوليفة (M_2, P_2)، الربط بين النقطتين يعطينا دالة الطلب على الواردات المبينة في الشكل (ب). ما يمكن أنّ نستنتجه حول المنحنى هو أنه لديه ميل سالب.

2- العوامل المحددة للواردات:

*** الطلب الداخلي:** والذي يتمثل في مجموع استهلاك العائلات والاستثمار والإنفاق الحكومي والتغير في المخزون، حيث انه كلما زاد الطلب الداخلي زادت معه الواردات والعكس صحيح، مما يستدعي وجود علاقة طردية بين المتغيرين؛

*** تنافسية الواردات:** والتي تمثل النسبة بين سعر الواردات من المنتجات الأجنبية بالعملة المحلية وسعر المنتجات الوطنية المنافسة للواردات بالعملة المحلية، والتي تعطى بالعلاقة:

التنافسية المتعلقة بالواردات = سعر الواردات من المنتجات الأجنبية بالعملة المحلية / سعر المنتجات الوطنية المنافسة للواردات بالعملة المحلية.

من خلال العلاقة نلاحظ أنّ التنافسية ترتفع (أو تنخفض) بزيادة (أو بانخفاض) سعر الواردات من المنتجات الأجنبية، أو انخفاض (أو زيادة) سعر المنتجات الوطنية المنافسة للواردات، فبتثبيت أسعار المنتجات الوطنية المنافسة للواردات نلاحظ أنّ هناك علاقة طردية بين الواردات والتنافسية ؛

* **سعر الصرف الحقيقي:** من خلال ما سبق فإنّ هناك تأثير كبير من سعر الصرف الحقيقي على الواردات، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعني أنّ السلع المحلية أصبحت أرخص نسبيا من السلع الأجنبية، وبالتالي يقل الطلب المحلي على السلع الأجنبية والعكس صحيح، ومنه فإنّ العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية، الأهداف و الأدوات.

يؤدي التداخل في النشاط بين الأعوان الاقتصاديين وقيام المعاملات إلى حدوث تـدفقات حقيقيـة ونقدية من الجانبين، وتتم هذه المعاملات من خلال آليات معقدة ومتشابكة، وتعتبر السياسات الاقتصـادية الكلية من أهم الوسائل التي تعمل على تنظيم هذا النوع من النشاطات، ويتم ذلك من خلال مجموعة من السياسات والتي تتمثل في السياسات النقدية والسياسات المالية والسياسات التجارية، والتي يتم التنسيق فيما بينها من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي مثلها الاقتصادي " كالدور" في شكل مربع رؤوسه تمثـل أهداف السياسات الاقتصادية الكلية.

من خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى الأساس النظري للسياسة الاقتصادية الكلية، وعلـى الخصوص سوف نتعرض إلى الأدوات والأهداف وذلك بما يخدم بحثنا.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.

إنّ الأهمية التي تكتسيها السياسة الاقتصادية في تنظيم النشاطات الاقتصـادية بـين مختلـف الأعـوان الاقتصاديين، جعل من صانعيها اتخاذ كل التدابير على أحسن وجه من أجل تحقيق أهدافها بشكل مقبـول، وذلك من خلال إتباع عدة خطوات من اجل تحقيق الكفاءة اللازمة.

أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية وأسلوب إعدادها.

1- التعريف: تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية إلا أ ا تصب في نفس المعنى، والغالب أ ا " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات و التدابير التي تقوم ا الدولة، وتحكم قرارا ـا نحـو تحقيـق الأهـداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة" [1]. فتطبيق السياسة الاقتصادية يكون من قبل السلطات العامة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المناسبة لـذلك، والتي لا تتناقض نتائج تطبيقها مع الوضع الاقتصادي أو الأهداف التي تسعى السلطات العامة لتحقيقهـا، ذلك يكون خلال فترة زمنية (طويلة أو قصيرة).

2- أسلوب الإعداد: يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر شرطين:[2]

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة؛
- تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي-**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998، ص 208.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

فالاستخدام الكامل للموارد المتاحة في الاقتصاد لتحقيق أقصى إنتاج ممكن يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما إعداد السياسة الاقتصادية فيكون من خلال إتباع مجموعة من الخطوات هي:

- **تحديد الأهداف:** أي أن وضع أي سياسة اقتصادية يكون من أجل تحقيق هدف معين، وذلك من خلال تحديد المشكلة و التي بدورها يتطلب معرفة الظروف والأحوال التي تحيط بها؛
- **تحديد السياسة البديلة:** وذلك معناه أن السياسة الاقتصادية المطبقة ليست السياسة الوحيدة من اجل الوصول إلى النتائج، بل هناك العديد من السياسات التي تهدف إلى تحقيق نفس الهدف؛
- **التحليل الدقيق لكل من السياسات البديلة:** وذلك من خلال معرفة الآثار المتوقعة من تطبيق السياسة الاقتصادية البديلة، وبذلك من خلال هذه الحلول يتم تبني الحل المناسب؛
- **مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:** عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن هذا الأخير من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

ثانيا: أهداف السياسة الاقتصادية.

كما بينا سابقا فإن السياسة الاقتصادية تكون من اجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، وقد تم تلخيصها من طرف "**KALDOR**" في أربعة أهداف والتي تسمى بالمربع السحري لكالدور كما هو موضح في الشكل التالي:

1- البحث عن النمو الاقتصادي: حسب **"كالدور"** يجب أنّ يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، كما انه يتعلق بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث؛

2- تحقيق التشغيل الكامل: حسب **"كالدور"** يجب أنّ يبلغ معدل البطالة نسبة 0%،حيث أنّ التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع؛

3- تحقيق التوازن الخارجي: حيث يعبر عنه **"كالدور"** بالاستيراد والتصدير كنسبة مـن النـاتج المحلـي الإجمالي، فاختلال ميزان المدفوعات والذي يعبر في الغالب عن حالة العجز، والذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية...الخ؛

الشكل رقم(3-2): المربع السحري للسياسة الاقتصادية

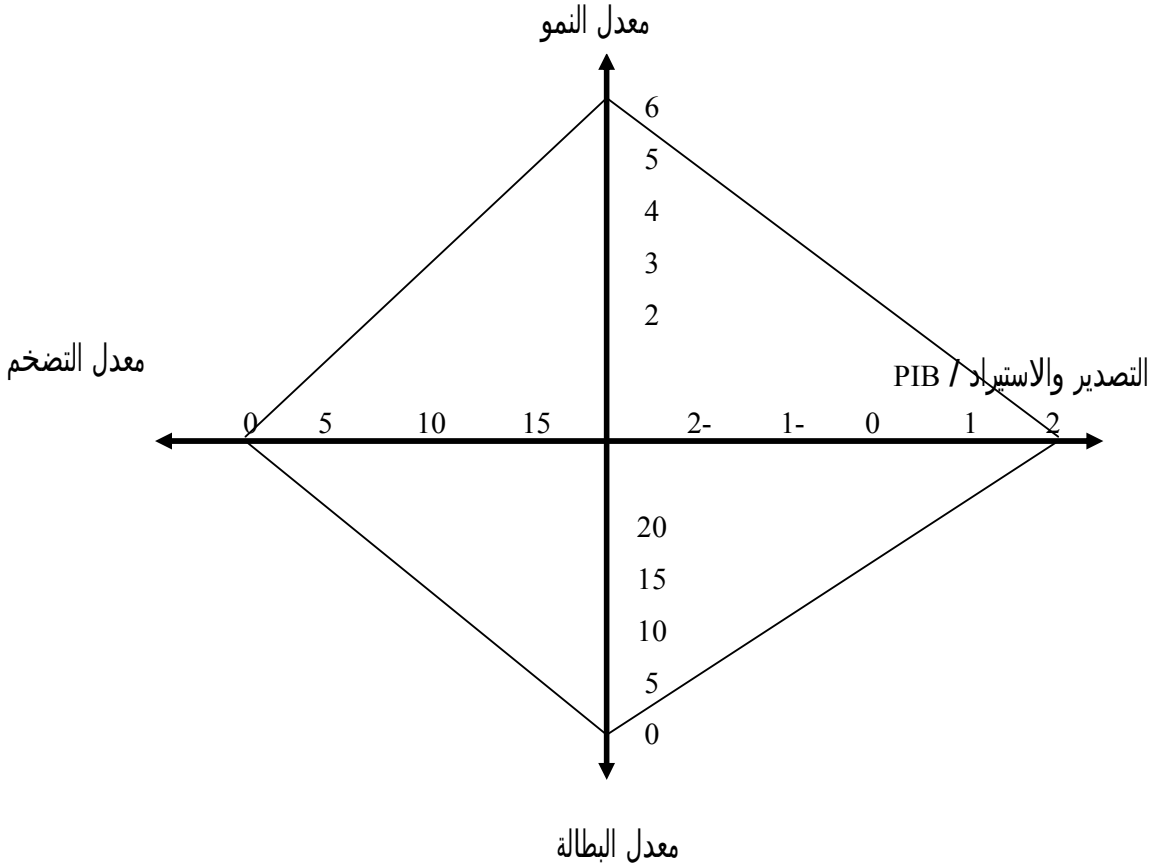

المصدر: بوطالب فوبدر،

Efficacité des politiques économiques et croissance : le cas de l'Algérie,

الملتقى العلمي الدولي حول: إشكالية النمـو الإقتصادي في بلـدان الشـرق الأوسط و شمال إفريقيا يومي: 14و 15 نوفمبر 2005، جامعة الجزائر، ص 106.

4- التحكم في **التضخم:** والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، يرى كالـدور مـن الأفضل أنّ يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، حيث أنّ عدم التحكم فيه يـؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية.

من أجل تحقيق مجموعة الأهداف سالفة الذكر، فإن صانعي السياسة الاقتصادية يعتمـدون علـى مجموعة من الأدوات التي أثبتت فاعليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وسنحاول من خـلال هذا المطلب التطرق إليها بشيء من التفصيل وذلك بما يخدم بحثنا.

أولا: السياسة النقدية، مفهومها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية.

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، ذلك لما لها من تأثيرات علـى الكتلـة النقدية من أجل التأثير على حجم النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار لممارسة النشاط الاقتصادي.

1- مفهوم السياسة النقدية وأهدافها:

أ- تعريف السياسة النقدية: تعددت التعاريف المقدمة في إطار السياسة النقدية، إلا أ ا تصـب في نفس المعنى، حيث تعتبر السياسة النقدية على أ ا "مجموعة من الوسائل والأسـاليب والإجـراءات والتدابير التي تقوم ا السلطات النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصـادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"[1] ، والسلطات النقدية يقصد ـا البنـك المركزي، والذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافها بشكل جيد وذلك حسب استقلاليته.

ب- أهداف السياسة النقدية: كما أن السياسة النقدية ـدف إلى تحقيـق أهـداف السياسـة الاقتصادية، كما أن لها أهدافها الخاصة و التي تتمثل على العموم في:[2]

- تحقيق الاستقرار النقدي؛
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية؛
- تشجيع النمو الاقتصادي؛
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة؛
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

2- أدوات السياسة النقدية: كما أن تحقيق أهداف السياسة النقدية يتوقف على فاعليـة مجموعـة مـن الأدوات، وذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم. أدوات السياسة النقدية نوعين، مباشـرة وغـير مباشرة، وهي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي-**، مرجع سبق ذكره، ص 284.

[2] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

*** الأدوات غير المباشرة (الكمية):** تتمثل هذه الأدوات في:

- معدل الاحتياطي القانوني: نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنـوك التجارية الاحتفاظ ا لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، تستعمل هذه الأداة لتحقيق الاستقرار النقدي المحلي، كما تعتبر هذه الأداة أكثر الأدوات فعالية لدى البنك المركزي، خاصة في الدول المتخلفة وذلك لاعتبارات عديدة خاصة بالنظامين النقدي والمالي لهذه الاقتصاديات؛[1]

- عمليات السوق المفتوحة: والتي تتمثل في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية، للـتحكم في القاعدة النقدية، يكون تأثير هذه السياسة على السوق النقدي من خلال أسعار الفائدة؛

- معدل إعادة الخصم: وهو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية ومالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص في السيولة أو الائتمان قصير الأجل.

*** الأدوات المباشرة (الكيفية):** تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطـاع أو قطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، ومن أهمهـا، تنظيم القروض الاستهلاكية، السقوف التمويلية، تخصيص التمويل، الإقناع الأدبي،...الخ.

3- علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية:

يعتبر ضعف السياسة النقدية وخاصة في الدول النامية من أهم أسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتعد هذه السياسة هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تسـتخدمها في عـلاج التضخم وحماية العملة الوطنية من الانخفاض وتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشـطة الإنتاجية المختلفة.

وللسياسة النقدية دور تفضيلي في هذه الأنشطة والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصـادية الـتي ترغب الحكومة في الوصول إليها، كأن تفضل منح قروض لمشروع زراعي على غيره من المشاريع الأخرى، فتهتم بزيادة إنتاج الحليب فتقوم بتدعيم تربية الأبقار، وتقدم كل التسهيلات للفلاحين في هذا المشـروع على غيره من المشاريع الأخرى،...الخ.

كما تلعب السياسة النقدية دور في تقييد الاستهلاك أو توسيعه سـواء علـى المسـتوى الـداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي يتمثل في القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف البنوك للزبائن للحصول على مختلف السلع.

---

[1] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 128.

أما على المستوى الخارجي فيتمثل في ميزان المدفوعات، فعندما يكون هناك عجز فإنه يتطلب التقليل من الواردات وتقييدها والعكس صحيح.

ثانيا: السياسة المالية، مفهومها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية.

1- تعريف السياسة المالية وأهدافها:

أ- تعريف السياسة المالية: تعرف السياسة المالية على أ ا " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القـومي، العمالـة، الادخـار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الـدخل و الناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية" [1]، حيث تعتبر السياسة المالية من أهـم الأدوات التي تستعملها الدولة من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي، وذلك من أجل تحقيق مجموعة مـن الأهداف والخاصة بالسياسة الاقتصادية، غير أن للسياسة المالية أهداف خاصة ا.

ب- أهداف السياسة المالية: كما سبق الذكر فإن السياسة المالية تسعى من خلالها السلطات الحكومية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة ا، هي:[2]

- تحقيق التوازن العام بين مجموع الإنفاق الكلي ومجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة؛
- تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل من خلال التوفيق بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص؛
- تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحقيق أقصى مستوى ممكن من الرفاهية للمجتمع في حدود ما يملكه من إمكانيات وما تقتضيه العدالة الاجتماعية؛
- تحقيق التوازن المالي من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة.

2- أدوات السياسة المالية: تعتمد السياسة المالية من اجل تحقيق مجموعة الأهداف الخاصة ا وبالسياسة الاقتصادية عامة، فإ ا تعتمد على مجموعة من الأدوات، هي:

- الضرائب: تعرف الضرائب على أ ا "اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد، في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدر م على الدفع ودون النظر إلى تحقيق النفع الخاص، وتستخدم حصيلتها في تحقيق

---

[1] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي-**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 240- 242.

أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها، والدولة هي التي تقوم بتحصيلها"[1] . حيث أن الدولة تستخدم هذه الأداة كسياسة ضريبية والتي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظـيم التحصـيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتمـاعي حسـب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية. [2]

- الإنفاق العام: يعبر الإنفاق العمومي عن حجم التدخل الحكومي، والتكفل بالأعباء العمومية سواء مـن قبل الحكومة[3] . ويعتبر الإنفاق العام أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الحكومة، وذلك مـن أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي للمجتمع.

- الدين العام: وهو يعبر عن مجموع المبالغ التي تستدينها الدولة من الأفراد والهيئات الخاصة والعامة، أجنبية أو عامة، مع التعهد بإرجاعها مع دفع فائدة عن هذه المبالغ وفقا لشروط معينة. كما أن سياسة الرقابة على الدين العام من أوجه السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التأثير على حجم التمويل اللازم للقيام بالنشاط الاقتصادي.

3- علاقة السياسة المالية بالسياسة الاقتصادية:

كما اشرنا سابقا فإن السياسة المالية من خلال أدوا ا تعتبر من أوجه السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، وذلك من خلال تخطيط ورسم مجموعة من السياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرهـا. حيث تساهم السياسة المالية في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القـوة الشـرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، كما أن الحكومة تعمل على ضبط معدلات التضخم من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري بالرفع أو الخفض وذلـك حسـب الظـروف الاقتصادية السائدة، كما أن الحكومة يمكن لها أن تعمل على توجيه الاستهلاك من خلال رفـع معـدلات الضرائب على بعض المنتجات المستوردة وبالتالي ترتفع تكلفتها بالنسبة إلى المنتجات المحلية، وغيرهـا مـن الإجراءات التي يمكن للدولة استعمالها في مجال السياسة الاقتصادية.

---

[1] نفس المرجع، ص 262.

[2] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية**، ص 139.

[3] نفس المرجع، ص 179.

ثالثا: السياسة التجارية، مفهومها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية.

1- مفهوم السياسة التجارية وأهدافها:

أ- تعريف السياسة التجارية: تعرف السياسة التجارية على أ ا " مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجار ا الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات"[1]. إذن السياسة التجارية ما هي إلا أحد مجالات السياسة الاقتصادية كباقي السياسات الأخرى التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى الأهداف الخاصة ا. تعتبر جزءا من السياسة التجارية كل الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات، مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات، وكل الإجراءات المراد ا التحكم في قرارات المتعاملين الاقتصاديين أفرادا كانوا أو هيئات، فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات.

ب- أهداف السياسة التجارية: دف السياسة التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:[2]

- تحقيق موارد للخزانة العامة من خلال مرور السلع والخدمات عبر الحدود؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية.

2- أدوات السياسة التجارية: من أجل تحقيق أهداف السياسة التجارية تستعمل الدولة وسـائل مختلفـة تكفل لها الوصول إلى ما تريد، وتتخذ سياسة التجارة الخارجية نوعين من الوسائل:

*** الأدوات السعرية:**

- الرسوم الجمركية: وهو الضريبة التي تفرضها الدولة على السلع التي تجتاز حـدودها سـواء كانـت صادرات أو واردات. في الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسـة الحماية التجارية؛

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 291.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 118- 122.

- **الإعانات:** يتمثل في تقديم الدولة مزايا عينية أو نقدية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة، الغرض منه هو تدعيم قدرة المنتجين المحليين على المنافسة الأجنبية.

- **الرقابة على الصرف:** يقصد به احتكار الدولة لشراء و بيع النقد الأجنبي وبالتالي وضع قيود على التعاملات في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي تكون الدولة هي المسؤولة عن توفير الصرف الأجنبي لإتمام المعاملات الخارجية.[1]

*** الأساليب الكمية:**

- **نظام الحصص:** يقصد به التقييد الكمي للواردات، أي تنظيم وتقييد استيراد بعض السلع، فالحكومة قد تمنع استيراد سلعة ما فتقوم بعملية تحديد كمي للحصة المستوردة والمبالغ المخصصة لاستيرادها خلال فترة معينة.[2]

- **تراخيص الاستيراد:** هو النظام الذي يسمح بالكميات التي يتم استيرادها خلال فترة زمنية معينة، والاستيراد يكون في حدود الكمية المسموح ا من قبل الدولة، قد يكون الغرض منها تحديد هذه الكمية من سلعة معينة دون الإعلان عن السبب في ذلك.

3- علاقة السياسة التجارية بالسياسة الاقتصادية:

كما أشرنا سابقا فإن السياسة التجارية تعتبر أحد مجالات السياسة الاقتصادية، وبالتالي فإن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة في مجال التجارة الخارجية، ما هي إلاّ أدوات السياسة التجارية من أدوات الاستيراد والتصدير لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فقد تريد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع أو الخدمات في بعض الأحيان، وتعمل على الحد من خروجها في أحيان أخرى، كما أ ا قد تشجع دخول نوع من السلع والخدمات أو أ ا تريد الحد من دخولها.

كما أن السلطات العامة تسعى إلى تحقيق معدلات من النمو الاقتصادي، لكنها تفتقر إلى المواد الأولية، وكان اتجاه المستوردين هو استيراد السلع الاستهلاكية، في هذه الحالة تقوم السلطات العامة بتوجيه المستوردين باستيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية، وذلك من خلال رفع التعريفة الجمركية اتجاه السلع الاستهلاكية وخفضها اتجاه السلع الرأسمالية والمواد الأولية، و ذا الإجراء يتم استيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 333.

[2] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، شركة رؤية ومؤسسة طيبة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 117.

المبحث الثالث: تشكيل مزيج السياسات الاقتصادية وتفضيل النتائج المرجوة من البدائل.

كما أشرنا من قبل، فإنّ التوازن الخارجي يعتبر بمثابة مرآة الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي، لذا نجد أنّ هذا الجانب يحظى بالاهتمام الكبير من قبل السلطات العامة، وفي هذا المقام فإنّ الدولة تعمل على تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية، سواء كانت تهدف إلى تحقيق التوازن الخارجي أو تحقيق أهداف أخرى، لكن مجموعة هذه السياسات الاقتصادية الكلية لها أثر إيجابي حسب السلطات المعنية في تحقيق التوازن الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى لها آثار على الأهداف الأخرى. ومن بين هذه الأهداف تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، كما أنّ السلطات الاقتصادية تعمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية، غير أن تطبيقها يكون له أثره الإيجابي على النمو الاقتصادي دون بعض الأهداف الأخرى، لذا تعمل السلطات الاقتصادية على تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية تحاول من خلالها تحقيق التوازن الخارجي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية دون أنّ يكون لها أثر سلبي على التوازن الخارجي أو على الأقل تخفيف الاختلال فيه وذلك من عدة بدائل للسياسات الاقتصادية الكلية.

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى النقاط التالية:

المطلب الأول: مقاربتي تحديد الأدوات والسياسات لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية ومناطق التوازن واللاتوازن.

المطلب الثاني: بدائل السياسات النقدية في المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: بدائل السياسات المالية في المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: بدائل السياسات التجارية في المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

المطلب الخامس: مزيج السياسات الاقتصادية الكلية من خلال مقاربتي الصندوق والبنك الدوليين.

المطلب الأول: مقاربتي تحديد الأدوات والسياسات لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية ومناطق التوازن واللاتوازن.

حسب ما جاء في المبحث الأول حول أهداف السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال الأدوات التي تم عرضها من قبل، لكن المشكل المطروح: كيف يتم استخدام هذه الأدوات ؟، أي استخدام كل سياسة مقابل هدف معين، أو سياسة مقابل عدة أهداف، أو مجموعة من السياسات مقابل هدف معين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هل الأهداف متغيرات داخلية والسياسات

الاقتصادية متغيرات خارجية ؟، أو العكس؟. يعتبر نموذج التوازن العام الأرضية الصالحة لتوضـيح آليـات عمل السياسات الاقتصادية الكلية.

أولا: آلية تحديد الأدوات لتحقيق الأهداف من خلال مقاربة "Meade" و "Tinbergen".

تعتبر آلية التعديل الآلي عبر تغيرات الأسعار في النموذج الكلاسيكي غير قادرة على العمل في العالم الكيـ ي، الذي يقوم على عدة مبادئ[1]، والتي لا تسمح بعمل هذه الآلية الكلاسيكية.

لكن تحقيق التوازن الخارجي يختلف من خلال المقاربتين، **فمقاربة التعديل الآلي** للسياسة الاقتصادية تكون فيها أدوات السياسة الاقتصادية متغيرات خارجية، أي أن قيمتها معطاة، بينمـا تكـون الأهـداف متغيرات داخلية، أي قيمها مجهولة والتي وجب إيجادها من خلال حل النموذج، بينما **مقاربـة "Meade" و"Tinbergen"** للسياسة الاقتصادية فهي عكس مقاربة التعديل الآلي، فتكون أهداف السياسة الاقتصادية معلومة ومحددة (متغيرات خارجية) بينما تعتبر الأدوات من ا اهيل، تتطلب هذه المقاربـة وضـع نظـام معادلات يمثل العلاقات الهيكلية بين متغيرات الأهداف ومتغيرات السياسة الاقتصادية في اقتصاد ما، والـتي تكون تحت فرضية العلاقة الخطية بين الأهداف ومتغيرات السياسة الاقتصادية[2] . النموذج موضح من خلال المصفوفة التالية:

$$y = Aw + Bx \text{.....(108)}$$

حيث أن: y : متغيرات الأهداف؛

x : متغيرات أدوات السياسة الاقتصادية؛

w : المتغيرات الخارجية أو متغيرات الاضطرابات التي هي خارج تحكم السلطات الاقتصادية؛

A : مصفوفة تتكون من المعاملات a_{ij} الممثلة للتأثيرات الكمية لمختلف الاضطرابات علـى متغيرات الأهداف؛

B : مصفوفة تتكون من المعاملات b_{ij} الممثلة لتأثيرات متغيرات السياسة الاقتصادية.

ونعبر عن النموذج السابق كما يلي $(i = j = 3)$ على سبيل المثال:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 . \end{pmatrix} = \left[\begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{pmatrix} * \begin{pmatrix} w_1 \\ w_2 \\ w_3 \end{pmatrix} \right] + \left[\begin{pmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} \end{pmatrix} * \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{pmatrix} \right]$$

[1] أنظر في ذلك: بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:06- 10.

[2] عبد الله منصوري، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات. حالة اقتصاد صغير مفتوح**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقد، مالية وبنك، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 50.

في مثل هذا النظام فإن الشرط الأكثر وضوحا لتحقيق القيم المبتغاة لمتغيرات الأهداف، هو أن تكـون أدوات السياسة المستخدمة فعالة في التأثير على متغيرات الأهداف.

ثالثا: آلية تخصيص السياسات للأهداف من خلال مقاربة "مندل".

من خلال هذه المقاربة يتوجب أنّ تقترن السياسات بالأهداف التي تكون أكثر تأثيرا عليها، وبالتالي إذا تم تخصيص خاطئ للسياسات الاقتصادية فإنه يهدد استقرار النشاط الاقتصادي، فقد أشار "منـدل" إلى أنّ التخصيص السليم للسياسات الاقتصادية الكلية يتمثل في تخصيص السياسة النقديـة (سـعر الفائـدة) للتوازن الخارجي، بينما يتم تخصيص السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي[1]. والسبب في ذلك يعـود إلى أنّ السياسة النقدية لها أثر على ميزان المدفوعات من خلال سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال الدولية بالمقارنة مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الداخلية، بينما تعتبر السياسة المالية العكس.
في الشكل (3-2) أدناه يمثل المنحنى (IS) التوازن الداخلي.

الاقتران الخاطئ " الجزء الأول" : ويتمثل في استخدام السياسة المالية من أجل التوازن الخـارجي، بينمـا تستخدم السياسة النقدية للتوازن الداخلي، فإذا كان الوضع المبدئي عند النقطة L أين يتحقـق التـوازن الداخلي والعجز في ميزان المدفوعات، فعند تخصيص أكبر قدر من فائض الميزانية (السياسة المالية) من اجل التوافق مع العجز في ميزان المدفوعات ينقل الاقتصاد إلى النقطة U، وهذا يحدث توازن في ميزان المدفوعات واختلال داخلي، ومن اجل العودة يتم تخفيض أسعار الفائدة (السياسة النقدية) فيتحـول الاقتصـاد إلى النقطة A، فما يمكن أنّ نلاحظه من خلال هذه الإجراءات أنّ تخصيص السياسة المالية للتوازن الخـارجي والسياسة النقدية إلى التوازن الداخلي يقود الاقتصاد إلى نقطة أبعد من التوازن الأصلي S.

الاقتران السليم " الجزء الثاني": ويتمثل في استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أما السياسـة النقدية فتستخدم من اجل تحقيق التوازن الخارجي، فإذا كان الاقتصاد في النقطة W والتي تمثل حالة التوازن الداخلي المرفق بعجز في التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية ذات أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى دخـول رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي فإنّ الاقتصاد ينتقل إلى النقطة B والتي تعني أنّ هنـاك تـوازن خـارجي واختلال داخلي متمثل في فائض في الميزانية، في هذه الحالة يتم إتباع سياسة مالية لينتقل الاقتصاد إلى النقطة D، وبالاقتران السليم بين السياستين النقدية والمالية يتم نقل الاقتصاد إلى النقطة S والتي تمثل التوازن.

[1] سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب: محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، **النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ للنشـر، الريـاض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 105.

الشكل رقم(3- 3): الاقتران الخاطئ والصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية "مقاربة مندل".

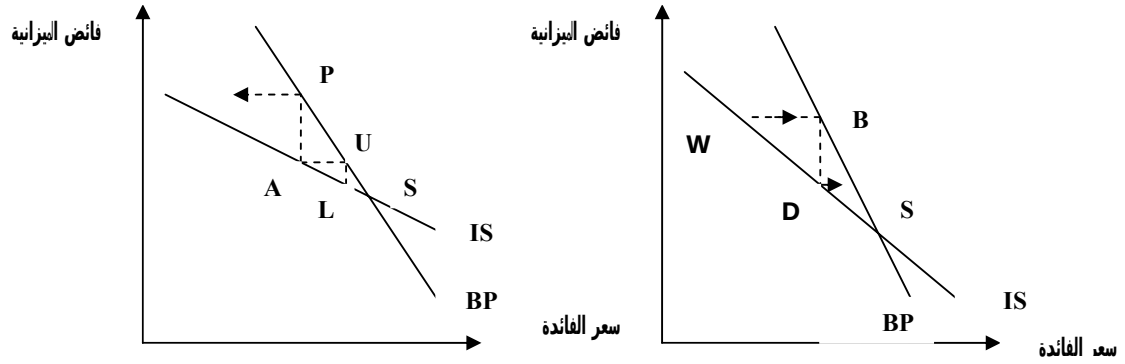

الجزء الأول: الاقتران الخاطئ للسياسة النقدية والسياسة المالية.

الجزء الثاني: الاقتران الصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية.

المصدر: سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب: محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 106- 108.

ثالثا: مناطق التوازن واللاتوازن في الاقتصاد الوطني.

يمثل الشكل أدناه مناطق التوازن واللاتوازن في الاقتصاد الوطني، وبالتالي الوضعيات المختلفة التي يكون في الاقتصاد الوطني والتي من خلالها سنحاول فيما بعد تشكيل السياسات الاقتصادية الكلية التي تعمل على استعادة التوازن الاقتصادي، وذلك دون حدوث تعارض في الأهداف المسطرة والمراد تحقيقها.

تمثل المنطقة (01) حالة انكماش $S+M > I+X$، والتي يتوجب فيها انخفاض الدخل لكي ينخفض مجموع الادخار والواردات مع نفس مستوى الاستثمار والصادرات، وبالتالي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، هذه المنطقة متواجدة تحت منحنى ميزان المدفوعات (BP) أي عجز في ميزان المدفوعات مما يستدعي انخفاض الكتلة النقدية وبالتالي يتوازن السوق الخارجي وذلك من خلال ارتفاع معدل الفائدة المحلي لتقليص الفرق بين معدل الفائدة المحلي ومعدل الفائدة الدولي.

الشكل رقم(3- 4): التوازن في الأسواق الثلاثة ومناطق اللاتوازن.

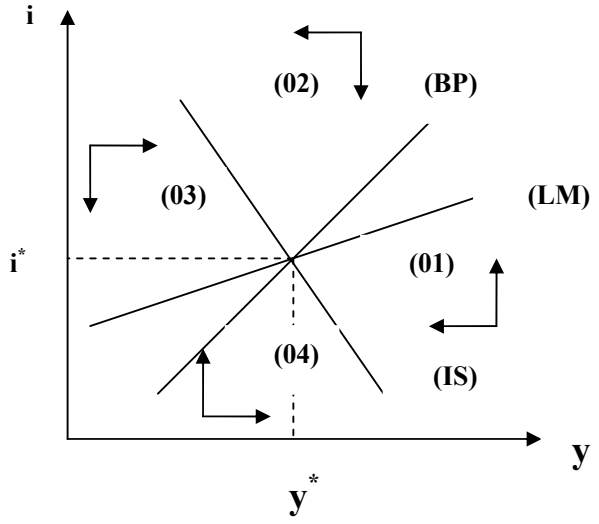

المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 327.

أما باقي المناطق فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 2): التغير في الدخل الوطني وسعر الفائدة والعودة إلى التوازن.

المناطق	تغير معدل الفائدة Δi	تغير الدخل الوطني Δy
المنطقة (01)	+	-
المنطقة (02)	-	-
المنطقة (03)	-	+
المنطقة (04)	+	+

المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 328.

المطلب الثاني: بدائل السياسات النقدية في المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها السلطات الاقتصـادية في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال مجموعة من السياسات النقدية وذلك حسب الظرف الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد المحلي.

أولا: فعالية السياسة النقدية وآلية عملها.

1- في **ظل نظام الصرف الثابت:** في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال يكـون مـنحنى التـوازن الخارجي أفقيا، كما يجب أنّ نشير إلى أنّ التوازن في ميزان المدفوعات يكون عندما يتساوى معدل الفائـدة

المحلي مع معدل الفائدة الأجنبي، والتوازن العام في الاقتصاد الوطني يكون من خلال تقاطع منحنيي التوازن النقدي والحقيقي، والشكل يوضح آلية عمل السياسة النقدية التوسعية وفعاليتها في إعادة التوازن للاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (3- 5): التوسع النقدي في إطار نظام الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال

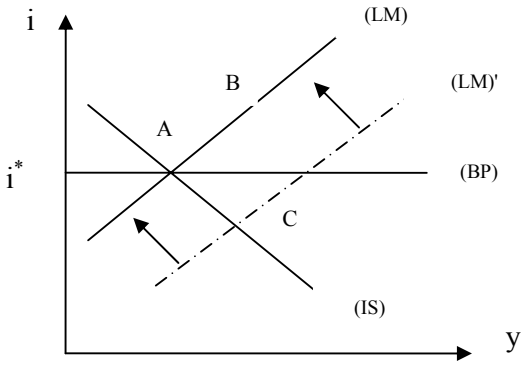

يؤدي التوسع النقدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى الأسفل ولليمين عند النقطة C، نتيجة ذلك هو دخل وطني مرتفع وسعر فائدة منخفض بالإضافة إلى العجز الكبير في التوازن الخارجي، في ظل هذه الوضعية يعمل البنك المركزي على تقليص العرض النقدي من خلال بيع العملة الأجنبية للحصول على العملة المحلية، وبذلك يعود منحنى التوازن النقدي $(LM)'$ إلى وضعه الأصلي عند النقطة A في الأجل الطويل كما هو موضح في الشكل أعلاه.

أما في حالة الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال، فإنّ التوسع النقدي يؤدي على نقل منحنى التوازن النقدي إلى الأسفل يمينا كما يظهر في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3- 6): التوسع النقدي في إطار نظام الصرف الثابت والحركة غيرالتامة لتنقل رؤوس الأموال

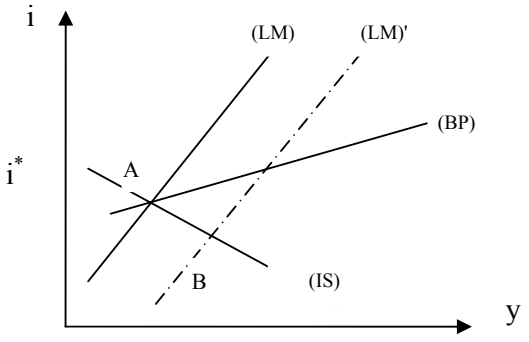

يكون الانتقال من النقطة A إلى النقطة B، فالتوسع النقدي يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة المحلي والزيادة في الدخل الوطني في الأجل القصير، مما يؤدي إلى حدوث العجز الخارجي[1].

العودة إلى التوازن في الاقتصاد الوطني تكون من خلال:[2]

- الرجوع إلى الوراء من خلال تقليص العرض النقدي؛
- تخفيض قيمة العملة لتحريك منحنى التوازن الخارجي.

فإذا تم الاحتفاظ بسعر صرف بمستواه الأصلي، فإنّ البنك المركزي يحتفظ بمديونية اكبر وباحتياطات أجنبية أقل، فيعود العرض النقدي وسعر الفائدة المحلي إلى مستواهما الأصلي ويصبح العرض النقدي متغير داخلي.[3]

2- في **ظل نظام الصرف المرن:** في ظل هذا النظام مع الحركة التامة لتنقلات رؤوس الأموال الأجنبية، فإنّ التوسع النقدي يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني والتدهور في قيمة العملة المحلية. الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى انتقال منحنى التوازن النقدي إلى $(LM)'$، هذا الأمر يؤدي بمنحنيي التوازن النقدي والتوازن الحقيقي في الأجل القصير إلى الانتقال إلى النقطة B، والتي يكون فيها معدل الفائدة المحلي أقل من معدل الفائدة الأجنبي مما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، وهذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مما يتغير الطلب المحلي على السلع الأجنبية لصالح السلع المحلية، فيتحرك منحنى التوازن الحقيقي من (IS) إلى $(IS)'$ الذي يتواصل تحركه إلى غاية النقطة C التي تحقق التوازن الاقتصادي العام.

الشكل رقم (3- 7): التوسع النقدي في إطار نظام الصرف المرن والحركة التامة لتنقل. رؤوس الأموال الدولية

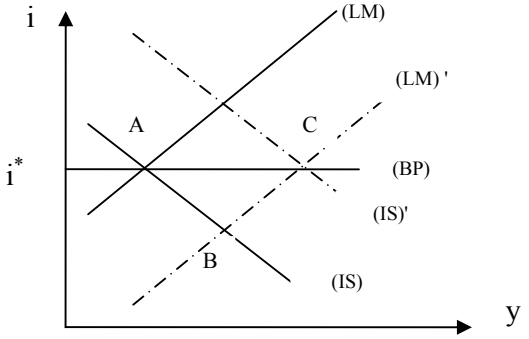

[1] يكون العجز الخارجي كبير تبعا للفروقات أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، فكلما ارتفع الفرق زاد معه العجز الخارجي والعكس صحيح.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 316.

[3] نفس المرجع، ص 317.

أما في حالة الحركة غير التامة لتنقلات رؤوس الأموال الأجنبية، التوسع النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى التوازن النقدي نحو الأسفل يمينا من (LM) إلى $(LM)'$ كما هو في الشكل أدناه:

الشكل رقم (3- 8): التوسع النقدي في إطار نظام الصرف المرن والحركة غيرالتامة لتنقل رؤوس الأموال.

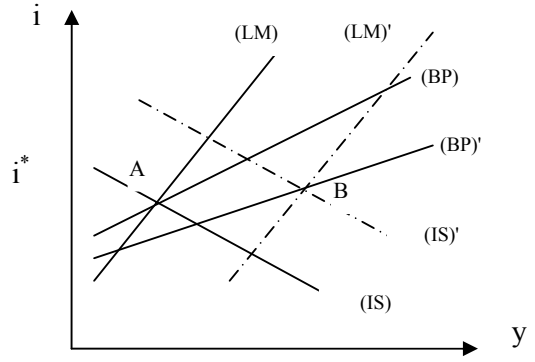

تنخفض أسعار الفائدة المحلية مؤدية إلى تدهور حساب رأس المال، ومع توفر شرط "مارشال- ليرنـز" فإنّ الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى إلغاء الزيادة في الحساب الجـاري نتيجـة زيـادة الصـادرات، الانخفاض في سعر الصرف يؤدي بتحرك صافي في الطلب المحلي والأجنبي مما ينتج عنه تحـرك في مـنحنى التوازن الخارجي (BP) إلى $(BP)'$، ومنحنى التوازن الحقيقي (IS) إلى $(IS)'$، وبالتالي يتم التوازن الكلـي للاقتصاد الوطني عند النقطة B بتقاطع المنحنيات الثلاثة.

ثانيا: بدائل السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية نجاعة وفعاليـة في تحقيـق أهـداف السياسـة الاقتصادية على غرار السياسة المالية والتجارية، وذلك سواء في تحقيق التوازن الخارجي أو النمو الاقتصادي، فعن طريق التوسع النقدي أو الانكماش النقدي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو الاقتصـاد والتوازن الخارجي كما يلي:

أ- السياسة النقدية الانكماشية:

نعني بالسياسة النقدية الانكماشية الحد من التوسع النقدي، وتتم هذه السياسـة مـن خـلال أدوات السياسة النقدية، فبرفع معدل إعادة الخصم من طرف البنك المركزي يؤدي بالبنوك برفع أسعار الفائدة على القروض، وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يحد من ارتفاع الأسـعار المحلية، هذا الأمر يشجع الصادرات المحلية نحو الدول الأجنبية بسبب تنافسيتها مع السلع والخدمات الأجنبية

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقليل الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية وبالتالي خفض حجـم الواردات، زيادة الصادرات وتخفيض الواردات يؤدي إلى تحسن وضعية ميزان المدفوعات.

لكن من جهة أخرى فإنّ الحد من التوسع النقدي من شأنه أنّ يحد من النمو الاقتصادي، وهـذا مـا سنتطرق إليه فيما بعد.

ب- السياسة النقدية التوسعية:

نعني بالسياسة النقدية التوسعية الزيادة في العرض النقدي، فالزيادة في العرض النقدي تكون لها آثار على المستوى العام للأسعار (الضغوط التضخمية) كعامل سلبي وعلى النمو الاقتصادي كعامل إيجابي من خلال السيطرة على الائتمان بغرض التأثير على الاستثمار والإنتاج، أما من ناحية ميزان المدفوعات، فالتوسـع في العرض النقدي من شأنه رفع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، هذا الأمر يؤدي إلى فقدان السلع والخدمات المحلية تنافسيتها وبالتالي يتحول الطلب المحلي إلى الطلب على السلع الأجنبية بدل السلع المحليـة، ومن جهة أخرى تحول الطلب الأجنبي على السلع المحلية، وبالتالي الزيادة في حجم الواردات وتقلص حجم الصادرات المحلية مما ينعكس سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

ج- سياسة أسعار الفائدة:

تساعد أسعار الفائدة المنخفضة على التوسع في حجم الائتمان وتقليل تكـاليف القـروض بالنسـبة للمستثمرين مما يساعد على زيادة حجم الإنتاج وامتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، من جهة أخرى فإذا كانت هذه الأسعار منخفضة، تعمل على خروج رؤوس الأموال الأجنبية مما يعمل علـى تدهور وضعية ميزان المدفوعات من خلال حساب رأس المال هذا من جهة، ومن جهة أخـرى تسـاعد الاقتراض من اجل المضاربة والتي تعرقل الاستثمار المنتج[1]، بالإضافة إلى الأثر السلبي على حجم الادخارت. كما أن أسعار الفائدة المرتفعة تعمل على تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الزيادة في معدل نمو الادخـار، ومن جهة أخرى يعمل على الحد من نمو الاستثمار من خلال ارتفاع تكاليف الاقتراض، أما مـن ناحيـة ميزان المدفوعات فإنّ أسعار الفائدة المرتفعة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتـالي تحسـين وضعية ميزان المدفوعات من خلال ميزان رأس المال.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات-**، مرجع سبق ذكره، ص 222.

المطلب الثالث: بدائل السياسات المالية في المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، ويتم استخدامها لعلاج الإختلالات في الاقتصاد الوطني، سواء في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي ، أو في تحقيق التوازن على المستوى الخارجي.

أولا: فعالية السياسة المالية وآلية عملها.

1- في ظل نظام الصرف الثابت: يكون التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في ظل سعر الصرف الثابت و حرية حركة رؤوس الأموال عالي الفعالية، فمع ثبات العرض النقدي، يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى (IS) للأعلى ولليمين من النقطة A إلى النقطة B ، فيرتفع مستوى سعر الفائدة والدخل.

بزيادة الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال على الداخل، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، وللمحافظة على سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي برفع العرض النقدي، ويكن ذلك من خلال انتقال منحنى (LM) إلى الأعلى لغاية تقاطع المنحنيات الثلاثة (IS', LM', BP) في النقطة C ، كما هو موضح في الشكل، الإجراء من قبل البنك المركزي يرفع من الدخل الوطني ويعيد سعر الفائدة إلى الحالة الأولى.

الشكل رقم (3- 9): التوسع المالي في إطار نظام الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال

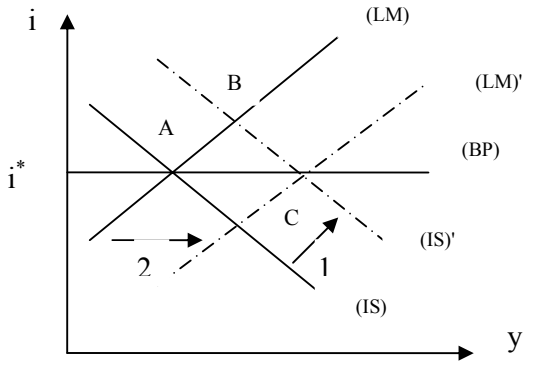

أما في حالة الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية، فتكون السياسة المالية مقيدة جزئيا، والشكل التالي يوضح العملية:

الشكل رقم (3- 10): التوسع المالي في إطار نظام الصرف الثابت والحركة غيرالتامة لتنقل رؤوس الأموال

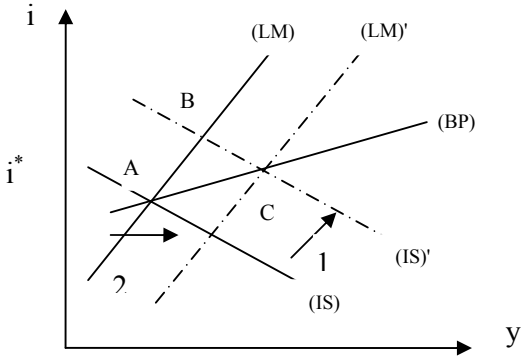

يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى ونحو اليمين، فينتقل التوازن من النقطة A إلى النقطة B والتي تبن أنّ ميزان المدفوعات في حالة فائض، كما أنّ مستوى كل من سعر الفائدة والدخل يرتفعان في الأجل القصير، وللعودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات، فإنه في الأجل الطويل يتم الزيادة في العرض النقدي وبالتالي انتقال منحنى (LM) نحو اليمين إلى غاية تقاطع المنحنيات الثلاثة (IS', LM', BP) في النقطة C، وعندها يعرف سعر الفائدة تراجعا بينما الدخل فيعرف ارتفاعا، والسبب في ذلك هو انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وبفعل المضاعف (المضاعف في حالة الاقتصاد المفتوح) يزداد الدخل الوطني.

2- في ظل نظام الصرف المرن: في ظل الحرية التامة لحركة رؤوس الأموال الدولية ونظام الصرف المرن فإنّ التوسع المالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، فيرتفع الدخل وترتفع أسعار الفائدة مما يشجع رؤوس الأموال على الدخول وبالتالي تحسن قيمة العملة الوطنية، في هذه الحالة يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض، التحسن في قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية مما يفقد الاقتصاد تنافسيته، وبالتالي تنخفض الصادرات، من جهة أخرى ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات، وبالتالي يتم الرجوع إلى الحالة الأصلية كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3- 11): التوسع المالي في إطار نظام الصرف المرن والحركة التامة لتنقل

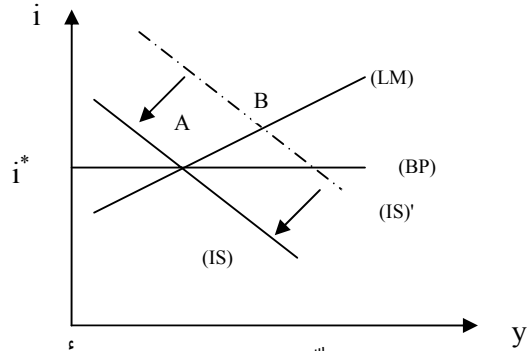

أما في حالة الحركة غير التامة لحركة رؤوس الأموال الدولية، فإنّ السياسة المالية تكون أكثر فاعلية، وترتفع هذه الفاعلية وفقا لدرجة عدم حركة رؤوس الأموال الدولية[1]، وهذا كما هو موضح في الشكل:

حيث أنّ التوسع المالي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى نحو $(IS)'$ وذلك في نقطة التقاطع B والتي تقع تحت منحنى ميزان المدفوعات مما يعني وجود عجز فيه، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة الصادرات (أحد مكونات الطلب الكلي) وانخفاض في الواردات، أي انتعاش اقتصادي، هذا الأمر يؤدي إلى انتقال منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات $(IS)'$ إلى الأعلى نحو المنحنى $(IS)''$ عند النقطة C، يكون هناك انتقال لمنحنى ميزان المدفوعات (BP) إلى المنحنى $(BP)'$ في النقطة C وذلك في الأجل الطويل، أين يحدث التوازن من جديد عند تقاطع المنحنيات (IS'', LM, BP').

الشكل رقم (3-12): التوسع المالي في إطار نظام الصرف المرن والحركة غيرالتامة لتنقل رؤوس الأموال

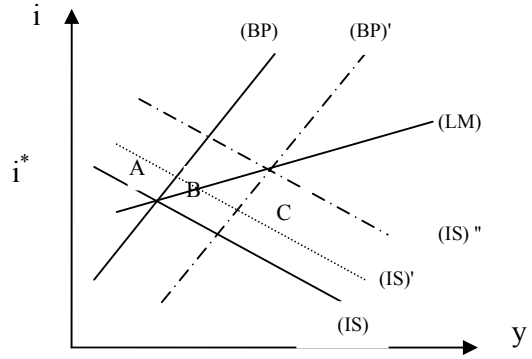

[1] وسام ملاك، **الطواهر النقدية على المستوى الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 357.

ثانيا: بدائل السياسة المالية في تحقيق **التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.**

تعمل السياسة المالية من خلال أدوا ا التأثير على التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، وذلك حسب طبيعة الاقتصاد، متقدم أو متخلف، وعلى حسب الظروف الاقتصادية التي يمر ا، فيمكن استخدام السياسة الضريبية أو سياسة الإنفاق العام، أو استخدام السياستين معا، سواء كانت السياسات توسعية أو انكماشية.

أ- **سياسة الإنفاق العام** في تحقيق **النمو الاقتصادي** :

تلعب سياسة الإنفاق العام في زيادة النمو الاقتصادي من خلال فكرة المضاعف[1]، والتي مفادهـا أنّ الزيادة في الاستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بقيمة أكبر من قيمة الزيادة في الاسـتثمار، وينقسـم الإنفاق العام (الحكومي) إلى إنفاق استهلاكي و إنفاق استثماري وإنفاق جاري، حيث أنّ:

- الزيادة في الإنفاق الاستثماري والزيادة في عدد المشروعات يعني زيادة فرص العمل و زيادة الإنتاج و الدخل و هي أمور تحقق النمو الاقتصادي؛
- الزيادة في الإنفاق الجاري مثل رفع الأجور والمرتبات، تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومنه الزيادة في حجم الإنتاج من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية وعليه القضاء على البطالة وزيـادة الدخل، وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي، وكمثال للإنفاق الاستهلاكي الدعم الذي تقدمه الدولة للأفراد ، و يؤدي هذا الدعم بدوره إلى مزيد من الإنفاق الاستهلاكي و بالتالي زيادة الحافز لدى المستثمرين علـى زيـادة الإنتاج (العرض) لمقابلة الزيادة في الطلب نتيجة الدعم.

ب- **السياسة الضريبية** في تحقيق **النمو الاقتصادي**:

من المعروف أن الحكومة يمكنها أن تؤثر من خلال السياسة الضريبية على حجـم الاسـتثمار و بالتالي على النمو الاقتصادي، فإذا أرادت الحكومة أن تزيد من الحافز على الاستثمار داخل ا تمع فعليهـا أن تقوم بتخفيض معدلات الضرائب أو بتقديم بعض الإعفاءات الضريبية المحفزة على الاسـتثمار، يتحقـق ذلك من خلال السيطرة على الاستهلاك الفعلي والممكن من خلال زيادة نسبة الادخار الحديـة [2]، ويـتم ذلك من خلال بعض السياسات المالية التي تعمل على تشجيع بعض الاستثمارات وعرقلة البعض الآخـر، حيث تعاني البلدان النامية من مشكلة إيجاد الموارد المالية اللازمة للقيام بالاستثمار في ظل غياب الادخـار الاختياري ولذلك توجب العمل على:

---

[1] عبد ا يد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات-**، مرجع سبق ذكره، ص 226.

* **تخفيض الاستهلاك:** تؤثر الضرائب على الاستهلاك بصفة مباشرة في توجيه و ذيب الاستهلاك عن طريق إنقاص أو زيادة القوة الشرائية للأفراد، وبصفة غير مباشرة، عن طريق التـأثير في كمية سلع وخدمات الاستهـلاك [1]. إن تأثير الضريبة على الاستهلاك يكون من خلال تأثيرها على الدخل، ذلك أ ا تؤدي إلى خفض الدخول النقدية، أو رفع أسعار المنتجات، وهو ما ينعكس في انخفاض الدخول المتاحة. فإذا ما فرضت ضريبة على هذا الدخل فأدت إلى إنقاصه كما كان عليه، فإن ذلك يؤدي بالممول إلى إعادة توزيع استعمالات دخله.

* **تشجيع الادخار من خلال الضرائب:** يختلف أثر الضرائب على الادخار، حسب نوعها مباشرة أو غير مباشرة. فبالنسبة للضرائب المباشرة، فإن أثرها كبيرا على حجم الادخار، إذ أن الفرد مهما كان دخله يسهر دوما إلى توزيعه بين الاستهلاك والادخار ومع فرض الضريبة على الدخل يقوم بإعادة بناء استعمالات دخله حسب تأثر الدخل بالضريبة، فإذا كان الدخل كبيرا تدفع الضريبة في هذه الحالة من ذلك الجزء الذي كان سيوجهه للادخار. وإذا كان الدخل منخفضا، فإن الضريبة ستدفع مقابل انخفاض في الاستهلاك، ومن ثم فإن الفرد لا يوجه شيئا للادخار. وعلى ما سبق، يمكن أن نخلص بأن أثر الضريبة المباشرة يكون كبيرا على ادخار الأفراد ذوي الدخول المحدودة على العكس من أصحاب الدخول المرتفعة.أما بالنسبة لأثر الضرائب غير المباشرة على الادخار فإ ا تخفض من القوة الشرائية للدخل، كنتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات بفعل ارتفاع أسعار الضرائب على الإنفاق كالضريبة على القيمة المضافة، والرسوم الجمركية.

ج- سياستي الإنفاق العام والضريبية في تحقيق التوازن الخارجي:

بالاقتران في تحقيق التوازن الخارجي والتوازن الداخلي، تعمل أدوات السياسة المالية في تحقيق التـوازن الخارجي بمعطيات عن الوضع الداخلي، حيث أنّ:

- إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة البطالة في التوازن الداخلي، تعمل السلطات الاقتصـادية علـى الزيادة في الإنفاق العام والتخفيض في مستويات الضريبية مما يشجع على الاستثمار، مما يتيح الزيادة في التشغيل والزيادة في الدخول، هذا الإجراء يؤدي إلى الزيادة في الطلب المحلي على السلع المحليـة والأجنبية، كما أنّ التخفيض في الضرائب خاصة على السلع القابلة للتصدير يؤدي إلى التخفيض في تكاليفها، وبالتالي تصبح أكثر تنافسية من الحالة الأولى مما يزيد الطلب الخارجي عليهـا، وبالتـالي الزيادة في تحقيق العملة الصعبة نتيجة التصدير، ومن جهة أخرى فإنّ الاحتفاظ برسوم جمركية عالية

[1] فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص200.

على الواردات لكي يقل الطلب عليها، و ذا يتم تقليص البطالة وتصحيح الاخـتلال في التـوازن الخارجي؛

- أما في حالة الاختلال الداخلي نتيجة حدوث تضخم، فيتم تخفيض في الإنفاق العام والزيـادة في الضرائب ما يؤدي إلى تراجع حجم الطلب، وبالتالي تراجع الطلب على السلع الأجنبيـة وبالتالي انخفاض حجم الواردات، أما من جهة أخرى فإنّ الزيادة في الضـرائب و الرسـوم الجمركية على الواردات يرفع من أسعارها وتصبح غير تنافسية مقارنة بالسلع المحليـة فيقـل الطلب المحلي عليها، ومن جهة أخرى يمكن للسلطات الإبقاء على مستويات مقبولـة مـن الضرائب على السلع القابلة للتصدير لكي لا ترتفع تكاليفها وبالتالي لا تتراجـع تنافسـيتها وبالتالي لا يتراجع الطلب عليها، وبالتالي يتم القضاء على التضخم وتصحيح العجز في التوازن الخارجي.

المطلب الرابع: بدائل السياسات التجارية في المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

على غرار السياسات النقدية والمالية فإن السياسات التجارية تلعب دورا كـبيرا في تحقيـق التـوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، لكن يجب على السلطات العامة التحكم في توجيه أدوات هذه السياسات في الوقت المناسب ونحو الهدف الصحيح، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المطلب.

أولا: إستراتيجية السياسة التجارية.

في مجال الاختيار للسياسة التجارية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية، هناك بديلان هما:

1- سياسة ترويج الصادرات (التوجه نحو الخارج): يمكن تعريفها على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة دف التأثير على كمية وقيمة صادرا ا بما يؤدي إلى زيادة القـدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، أو كما تعرف أيضا على أنّ تلك الإستراتيجية التي دف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات[1]. وتبني هـذه السياسة يتوجب تصدير السلع المحلية التي تستخدم بكثافة الموارد المحلية في تلك الدولة.

[1] براهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجسـتير في العلـوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2008- 2009، ص 96.

2- سياسة التعويض عن الواردات (التوجه نحو الداخل): يمكن تعريفها على أنها قيام ا تمـع بإنتـاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم ذا الإنتاج، وتوجه عدة طرق لقياس الإحلال، إلا أنّ المقياس الأكثر شيوعا هو الذي يقيس الإحلال على أنه النسبة بين الواردات والعرض الكلي من السلعة [1].

غير أنّ إتباع إستراتيجيتي السياسة التجارية لهما آثارهما على كل من التوازن الخارجي والنمو الاقتصـادي، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال أدوات السياسة التجارية التي تتبعها السلطات العامة في تحقيـق أهـداف السياسة الاقتصادية الكلية.

ثانيا: تحليل سياستي التصدير والاستيراد.

1- السياسة التصديرية:

دف السياسة التصديرية إلى التركيز بشكل رئيسي على وضع حصة سوقية في الأسواق الخارجيـة، وذلك لتمويل التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية، وذلك من خلال تمويـل الـواردات بعائـدات الصادرات، حيث تعمل الدول النامية على استيراد السلع الوسيطية والرأسمالية للانطلاق في عملية التنميـة الاقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ زيادة حجم الصادرات يؤدي إلى زيادة الـدخل الـوطني وذلك بنسبة أكبر من قيمة الزيادة في الصادرات [2]. ويعتبر زيادة الصادرات من أهم اهتمامات السياسـات الاقتصادية الكلية وذلك راجع للأسباب التالية:[3]

- التخلص من العجز في الميزان التجاري؛
- زيادة الدخل الوطني الحقيقي في الأجل الطويل؛
- إعادة هيكلة النشاط الإنتاجي المحلي من خلال توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزة النسبية؛
- التخلي عن سياسة التوجه نحو الداخل والاهتمام بسياسة التوجه نحو الخارج، وذلك حسب الحركة الإصلاحية ذات الطابع الاقتصادي في بداية التسعينات.

---

[1] نفس المرجع، ص 94.

[2] الزيادة في الدخل الوطني تكون أكبر من الزيادة في الصادرات وذلك راجع إلى قيمة مضاعف التجارة الخارجية والذي هو أكبر من الواحد الصحيح، حيث التغير في الدخل الوطني يساوي إلى قيمة المضاعف مضروبة في التغير في حجم الصادرات.

[3] براهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مرجـع سبق ذكـره، ص ص:91- 92..

2- السياسة الاستيرادية:

إنّ حرية التجارة لها آثار إيجابية على الدولة المشاركة في التجارة، كما أنّ هناك آثار سـلبية مـا يستدعي تدخل الدولة من خلال:

- **السياسات الضريبية:** وتتمثل فيما تفرضه الدولة على المستوردات من ضرائب؛
- **السياسات غير الضريبية:** وتتمثل في جميع القيود المفروضة على السلع والخدمات بين الدول (من بينها نظام الحصص).

أما تدخل الدولة في تنظيم عمليات الاستيراد فيكون من أجل:

1. زيادة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي؛
2. حدوث إختلالات مالية في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الواردات وضعف الصادرات؛
3. متطلبات السياسة الخارجية للدولة، والتي تتجلى في التبعية الاقتصادية للدولة للاقتصاد الـدولي في الحصول على احتياجا ا من السلع والخدمات.

ثالثا: آثار السياسات التجارية على الواردات وانعكاسها على التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

قبل أنّ نتطرق إلى تحليل آثار أدوات السياسة التجارية على الواردات، لابد وأنّ نشير إلى أنه في العادة ما تقوم الدول بزيادة الصادرات وترشيد واردا ا، فقد أثبتت الدراسات أنّ الصادرات تلعب دورا كبيرا في عملية النمو الاقتصادي، فلذلك تسعى الدول إلى تنمية صادرا ا بعدة الأساليب [1]، لكن زيادة الصـادرات يؤدي إلى زيادة الواردات من خلال الدخل الوطني، لذلك تعمل الدول على ترشيد واردا ا مـن خـلال الرسوم الجمركية ونظام الحصص، ولكن السؤال المطروح: ما هو أثر هذه الأدوات على التوازن الخـارجي والنمو الاقتصادي؟

1- آثار سياسة الرسوم الجمركية:

سوف نبين آثار الرسوم الجمركية من خلال الشكل التالي:

نلاحظ من خلال الشكل أنّ زيادة الطلب على العرض يستوجب تلبية الفائض في الطلب بالاستيراد، فـإذا كان سعر السلعة هو P فهذا يعني أن الطلب المحلي أكبر من العرض المحلي، وفائض الطلب مقـدر بـ ـ:

[1] لمزيد من التحليل حول هذه الأساليب أنظر:

- براهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2008- 2009.
- سعيدي وصاف، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي** في **البلدان النامية (الحوافز والعوائق)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004.

$(Q' - Q)$، فإذا افترضنا أنّ هناك رسوم جمركية تفرض على المستوردات فهـذا يعـني أنّ سـعر السـلع المستوردة سوف يرتفع مثلا إلى P_1، سوف يقابل هذا انخفاض في حجم المستوردات بـ: $(Q_2 - Q_1)$.

الشكل رقم (3- 13): منحنى العرض والطلب على السلعة.

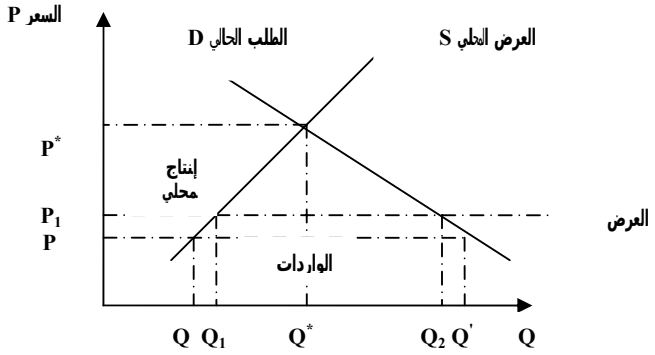

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدوليّ - التجارة و النموذج-، مرجع سبق ذكره، ص149.

من جهة أخرى فإنه يترتب على فرض رسوم جمركية على الواردات آثار على التوازن الخـارجي والنمو الاقتصادي، حيث من جانب:[1]

- التوازن الخارجي: عادة أنّ الفكرة السائدة هي تحسن وضعية ميزان المدفوعات مـن خـلال تخفـيض الواردات بفرض رسوم جمركية عليها، لكن هذه النظرة مل أثر هذا التغير على الدخل الوطني من ناحيـة وأثره على سلوك الدول من ناحية أخرى، فتخفيض الواردات يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني مـع بقـاء الصادرات على حالها، وبالتالي فالزيادة في الدخل الوطني تؤدي إلى الزيادة في الواردات، ومنه فإنّ النتيجـة النهائية في تحسين وضعية ميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الأول في الواردات، وتتوقـف هـذه النتيجة على قيمة الميل الحدي للاستيراد.

- الدخل الوطني: رفع الرسوم الجمركية يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع المحلية، وبالتالي يرتفـع الدخل الوطني بفعل المضاعف الذي يتوقف على الميل الحدي للاستيراد، فارتفاع أسعار الصادرات من شأنه أنّ يخفض من الميل الحدي للاستيراد وبالتالي فإنّ الأثر سيكون أكبر على الدخل الوطني.

2- آثار سياسة الحصص على الواردات:

سوف نحاول إيضاح أثر سياسة الحصص على الواردات من خلال الشكل التالي:

[1] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 218.

في حالة غياب التجارة الدولية، فإنّ التوليفة $E_0(Q_E, P_E)$ تمثل نقطة التوازن بين العرض المحلي والطلب المحلي، أي كل ما يطلب يكون متوفر من قبل المنتجين المحليين، أما عند فتح التجارة الخارجية عند السعر P_W فإنّ الكمية المطلوبة ترتفع إلى Q_4، وبالتالي يظهر فائض في الطلب والمقدر بـ: $Q_4 - Q_1$ والذي يتم استيراده من الخارج، فإذا قامت الحكومة بتحديد الكمية المستوردة بالمقدار $Q_4 - Q_2$، فإنّ منحى العرض للدولة ينتقل من S إلى S_1، وبالتالي يتحدد التوازن عند التوليفة $E_1(Q_3, P_D)$ وهذا بارتفاع السعر من P_W إلى السعر P_D. إذا ما يمكن أنّ نستنتجه حول أداتي السياسة التجارية هو أنهما متشابهان من حيث الأثر على السعر والإنتاج المحليين.

الشكل رقم (3- 14): آثار سياسة الحصص على الواردات.

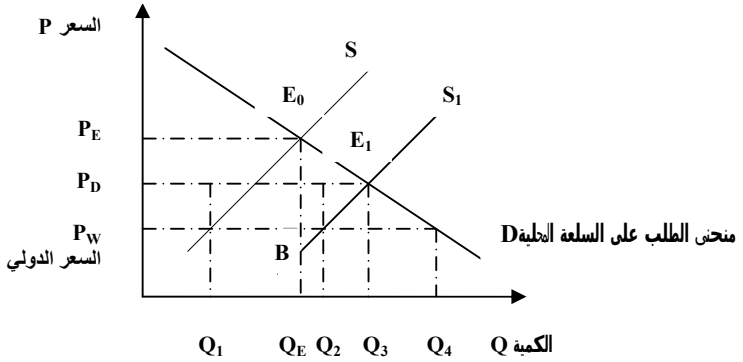

المصدر: منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني** في **الفترة الممتدة بين 1970- 2001، مذكرة ماجستير** في **العلوم الاقتصادية** تخصص: **دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة 2004- 2005، ص .119**

ما يمكن الخروج به حول البديلين هو أنّ نظام الحصص أكثر فعالية من نظام الرسوم الجمركية من حيث التطبيق خاصة في السلع قليلة المرونة، فالضرائب الجمركية تؤدي إلى ارتفاع السعر، وبالتالي في ظل المرونة المنخفضة للطلب على السلع المستوردة يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليل الطلب عليها، والعكس حالة المرونة العالية، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المستوردة بقيمة أكبر من تغير السعر[1].

المطلب الخامس: مزيج السياسات الاقتصادية الكلية من خلال مقاربتي الصندوق والبنك الدوليين.

من خلال ما تم عرضه من السياسات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في السياسات النقدية والسياسات المالية والسياسات التجارية، هناك تنسيق أمثلي للسياسات الاقتصادية الكلية من اجل تحقيق مجموعة من

[1] منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني** في **الفترة الممتدة بين 1970- 2001**، مرجع سبق ذكره، ص 119.

الأهداف المسطرة، من خلال هذا المطلب سوف نتعرض إلى الأساس النظري للسياسات الاقتصادية المتبعـة من طرف مؤسسات النقد الدولية (الصندوق والبنك)، وكذا مقارنتها بمقاربة "كالدور".

أولا: سياسة التثبيت الاقتصادي.

لقد جاءت هذه السياسة نتيجة لأزمة المدفوعات التي تعرفها بعض الدول، حيث اعتـبرت المديونيـة أزمة سيولة ناتجة عن ارتفاع الطلب الكلي، مما تسبب في عجز الحساب الجاري لميزان المـدفوعات. وقـد اعتبـرت الدول المدينة مسؤولة وحدها عن ذلك، وبالتالي يتوجب عليها وضع سياسات لاسـتعادة تلـك التوازنات. ويمكن تلخيص السياسات التي تحتويها غالبية برامج التثبيت كما يقترحها صندوق النقد المـدولي في الآتي:

1- سياسة نقدية انكماشية: تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي وتعمل على توجيهه أوقات التضخم. وكذلك تؤثر على إجمالـي النفقات عن طريق ترشيد الائتمان وضبط معدلات التوسع النقـدي لتحقيـق استقرار هذا الأخير وإصلاح خلـل الهياكل التمويلية اعتمادا على تحرير أسعار الفائدة واستخدام حدود عليا للائتمان والحد من الإصدار النقـدي الجديد الذي يهدف إلى رفع معدلات الادخار وتخفـيض معـدلات التضخم. وهذا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوحة و تخفيض العملـة ...الخ، والهدف من هذا الإجراء هو" جعل السلع المستوردة أكثر تكلفة، بالمقابل تكون السلع المنتجة والقابلة للتداول على مستوى السوق الدولي أكثر منافسة عند التصدير، وبالتالي الرفع من ربحية القطاعات المصدرة مما يؤدي إلى تحويل عفوي لوسائل الإنتاج نحو قطاعات مصدرة على حساب قطاعات إنتاج السـلع غـير القابلـة للتـداول علـى مستـوى السـوق الدولي".

2- سياسة مالية انكماشية: دف السياسة المالية الانكماشية إلى السيطرة على عجز ميزانية الدولةعن طريق زيـادة الإيـرادات أو تخفيض النفقات أو الاثنين معا. وتعتبر أداة الإنفاق العـام هـي إحـدى الأدوات الأساسية المؤثرة فـي الطـلب الفعال وبالتالي لها تأثير مباشر على مستويات التشـغيل والـدخل الـوطني والمستويات العامـة للأسعـار، ومـن الملاحظ أن هذه السياسة دف الى تقليص نسبة العجز في الميزانيـة العامة للدولة مقارنة بالناتج الداخلي الاجمالي.

تعتبر السياسة المالية الانكماشية ذات أثر سلبي على الاستثمار، سواء كان ذلك نتيجة تطبيق ضريبـة عامة على الاستهلاك أو فرض ضرائب جديدة أو تقليص حصة الإنفاق الاستثماري العام. والشيء الملاحظ أن الدول النامية " عملت على تخفيض نفقات الاستثمار بدلا من نفقات التشغيل التي تعتبر أقـل مرونـة "

غير أن ذلك أدى إلى انخفاض معدلات النمو، مما نتج عنه آثارا سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي. وبالمقابل فقـد لجأت هذه الدول إلى تخفيض الأجور الحقيقية بواسطة تثبيت الأجور الاسمية قصد تخفيض الاستهلاك الخاص، حتى لا يتحمل الاستثمار الإنتاجي كل العبء.

3- السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات: أما في ما يتعلق بالإجراءات و السياسات التي تهدف إلى زيـادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي، فإن القضية المركزية في وصايا الصندوق هي تخفـيض القيمـة الخارجية للعملة، حيث أن شروط نجاح تلك السياسة متوافرة في هذه البلاد (شرط مرونـات العـرض و الطلب، و عدم حدوث التضخم...الخ). و من هنا فالزيادة في النقد الأجنبي من خلال التخفيض سـوف تتحقق عبر:

- زيادة الصادرات؛
- تقليل الواردات؛
- اتجاه الموارد إلى الاستثمار في قطاع الصادرات.

و كل ذلك لا بد من أن يتم في إطار تحرير التجارة الخارجية، أي إلغاء القيود النوعيـة والكميـة علـى الواردات و الاكتفاء بالرسوم الجمركية، و إلغاء الرقابة على الصرف، والسماح بدخول النقد الأجـنبي و خروجه، و إلغاء اتفاقيات التجارة و الدفع الثنائية، وإعطاء الحوافز - كل الحوافز- للاستثمارات الأجنبيـة الخاصة....الخ.

و خلال فترة تنفيذ البرنامج، يتعين على الدولة أن ترفع من احتياطا ا النقديـة إلى مسـتويات يراهـا الصندوق ضرورية لاستعادة الثقة الانتمائية في البلد المدين، و كصمام أمن تلجأ إليه الدولة لـدفع أعبـاء ديو ا الخارجية بعد انتهاء فترة إعادة الجدولة.

ثانيا: برنامج التكييف الهيكلي.

لا تختلف قروض التكييف الهيكلية، من حيث أهدافها و مضمو ا، عن القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي لدعم برامجه، إلى حد يصعب التمييز بينها، بل يمكن القول إن السياسات القصيرة المدى التي يمليها الصندوق على البلاد المدينة، تتكامل بشكل عضوي مع السياسات التكييفية الطويلة المدى التي يدعمها البنك. و كلتا المؤسستين تعمل الآن بشكل منسق في ما بينهما حتى لا يحدث تضارب أو تعارض

اتجاه مواقفهما مع البلاد المدينة. و باستعراض خبرة برامج قروض التكييف الهيكلي في السنوات الماضية، يلاحظ أن تلك البرامج تتضمن ثلاث قضايا أساسية هي[1]:

أ- تحديد صريح للأهداف التي يتعين تحقيقها في خلال فترة تتراوح ما بين 3- 5 سنين.

ب- تحديد واضح للإجراءات التي لابد من أن تتخذ في غضون السنوات المحددة من أجل تحقيق هذه الأهداف .

ج- و كما هو الحال بالنسبة إلى برامج التثبيت للصندوق، فإن الهدف من قروض التكيف الهيكلي التي تمتد من خمس إلى عشر سنوات، هو دعم ميزان المدفوعات و زيادة قدرة هذه الدول على سداد ديو ا الخارجية، بالإضافة إلى فتح هذه الدول أمام الاستثمارات الأجنبية مع تحقيق الإجراءات و السياسات الرامية إلى زيادة متوسط معدل الربح في تلك الدول فوق متوسطة العالمي أمام هذه الاستثمارات.

و هناك ثلاثة محاور يركز عليها هذا البرنامج هي:

1- تحرير الأسعار: تعطي قروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار و إبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض و الطلب. فالبنك يرى أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية و يكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية و التخصيص الأمثل للموارد و توزيع الدخل. و هو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، و ضد دعم مستلزمات الإنتاج و القروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة، و ضد سياسات و مؤسسات التسويق الحكومي. و يعتقد البنك أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي، بما فيه تحرير أسعار الأراضي و خلق سوق للأرض تتحدد فيه الإيجارات بناء على علاقات العرض و الطلب، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج و الإنتاجية و يحسن توزيع الدخل لصالح الفقراء و صغار الملاك.

2- الخوصصة: أشارت أدبيات البنك الدولي (و غيره من المنظمات)، إلى أن سياسة الخصخصة باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الإصلاح الاقتصادي، تحتاج إلى وضع برنامج ذي آليات خاصة، تبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام و مشكلاته و تصنيف هذه المشروعات بحسب أوضاعها، ثم تحديد المشروعات المراد خصخصتها، و وضع أسس لتقييم أصول الشركات المباعة، و تحديد جدول زمني يحدد دفعات البيع، و إنشاء جهاز خاص يكون مسئولا عن برنامج الخصخصة. و لوضع هذا البرنامج و تنفيذه، لا يمانع البنك الدولي، و هيئات أخرى، من أن يقدم دعما ماليا و غنيا في هذا ا ال، كما يتعين لإنجاح البرنامج أن يكون البلد قد خلق مناخا مواتيا لإنعاش اقتصاديات السوق (تحرير الأسعار، و في مقدمتها

[1] زكي رمزي، **أزمة الفروض الدولية - أسبا ا و نتائجها مع مشروع صياغة لرؤية عربية**-، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 207.

سعر الصرف و سعر الفائدة، و تحرير التجارة الخارجية، و تغيير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام، عودة بورصة الأوراق المالية و إنعاشها....الخ).

3- تحرير التجارة: تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية من الأمور المهمة التي لا يتهاون فيها البنك الدولي ضمن شروط قروض التكيف الهيكلي. فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية (وبالذات تجارة الواردات) من شأ ا أن تعوق المنافسة و زيادة الإنتاجية و التعرف إلى التقنيات الحديثة. كما تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية و إلى تشويه هيكل الأسعار المحلية و تخصيص الموارد. كما يعارض البنك مسألة حماية الصناعات المحلية، و يعتقد أن البلاد المنفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلا ا و التأقلم مع الصدمات الخارجية، و أن وجود سياسة تجارية منفتحة تقود إلى زيادة معدلات النمو و التوسع الصناعي، كما أن الأداء الاقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات ويتم التخلي عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل) حتى ولو أدى هذا إلى و أد الصناعة المحلية و زيادة الطاقات العاطلة و معدلات البطالة. كما يهاجم البنك سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات و يرى أنه من الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير. و في هذا الخصوص تتفرع من قروض التكيف الهيكلي مجموعة السياسات الآتية:

- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية و إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية؛
- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية؛
- خفض الرسوم الجمركية؛
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات؛
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية؛
- إلغاء اتفاقيات الدفع و التجارة الثنائية؛
- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها في هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج الجزئية حول الموضوع والتي مفادها:

1. تعتمد السياسات الاقتصادية الكلية على تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات، والتي يتم تخصيصها حسب فاعليتها في تحقيق تلك الأهداف؛ حيث ترى النظرية الاقتصادية أنه يتم توجيه السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي وذلك لمدى فعاليتها في تحقيقه، أما السياسة النقدية يتم توجيهها إلى تحقيق التوازن الخارجي
2. يرتكز المربع السحري للسياسة الاقتصادية الكلية على تحقيق أربعة أهداف، يكون تسلسلها كالتالي: "النمو الاقتصادي- العمالة (التشغيل الكامل)- التضخم (استقرارا الأسعار) - التوازن الخارجي (الميزان التجاري كنسبة من PIB)"؛
3. تتوفر عدة بدائل من السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، فالسياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الخارجي تختلف عن السياسات التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، ويعتبر مزيج السياسات الاقتصادية الكلية المطبق من طرف المؤسسات الدولية من أهم النماذج في استرجاع التوازن الخارجي وتحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع:
التوجهات العامة للسياسات الإقتصادية الكلية
في الجزائر
خلال الفترة 1990- 2008.

تمهيـــد:

عقب اية الثمانينات من القرن العشرين، و أمام عجز سياسات التعديل الذاتية التي انتهجتها الجزائر دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية، زادت حدة الأزمة الخانقة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، إذ ارتفع عبء المديونية وزادت خدمة الدين كنسبة من الصادرات تجلت في عجز على ميزان المدفوعات، مما ألزم الجزائر بضرورة القيام بإصلاح اقتصادها، واللجوء نحو المؤسسات المالية الدولية من أجل معالجة هذا العجز، و تمويل النشاط الاستثماري للقطاع المنتج بغرض الرفع من وتيرة النمو التي تميزت بمعدلات نمو سالبة.

بعد الإصلاحات التي أبرمت بين الجزائر ومؤسسات النقد الدولي، اتبعت الجزائر مسار تنمويا جديدا من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي بداية من سنة 2001 إلى غاية اية 2009، والذي هو ذات طابع إنفاقي أي سياسة مالية بحتة.

من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق على :

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة: 1990- 2008.

المبحث الثاني: أثر تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر على التوازن الخارج والنمو الاقتصـادي خلال الفترة: 1990- 2008.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لتفضيل التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي كأهـ ـداف للسـياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة: 1990- 2008.

تعتبر الأزمة البترولية الحادة التي مر ا الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات، بمثابـة المنعرج الحاسم من أجل التفكير في الانتقال إلى نظام اقتصادي آخر، وهو اقتصاد السوق بدلا من التخطيط المركزي، والذي أثبت فشله في الاقتصاد الجزائري. إنّ الانتقال إلى الاقتصاد الحر يستوجب على السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، وهذا بالفعل ما قامت به الجزائر بمساندة المؤسسـات الدولية إبتداءا من اية الثمانينات. لذا سوف نحاول خلال هذا المبحث التطـرق إلى أهـم الإصـلاحات الاقتصادية التي مر ا الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة: 1990- 1994.

كخطوة أولى للإصلاحات، قامت السلطات الجزائرية بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي في مـاي 1989 من أجل الحصول على موارده لدعم الإصلاحات، وافق مدير الصندوق على منح الجزائر قروض، وقد تجسدت العلاقة خلال الفترة 1989 إلى 1994 في اتفاقين هما:

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (31 ماي 1989- 30 ماي 1990).

أو ما يسمى ببرنامج الاستقرار (التثبيت) والذي يبدأ برسالة حسن النية، بموجبها يلتزم البلد بتطبيق مجموعة من السياسات التي تعمل على تصحيح الإختلالات الاقتصادية والمالية خلال الفترة القصيرة. لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيـت في 30 مـاي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقـد اسـتخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989، كما استفادت الجزائر مـن تسـهيل تمويـل تعويضـي وللمفاجآت بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية. لقد كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي:[1]

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا ؛
- تقليص العجز الموازني ؛
- تعديل سعر الصرف ؛
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

[1] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 111.

تنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى:

- إصدار القانون 89-12، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق؛
- إصدار القانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد ، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي؛
- أيضا قيام المؤسسات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هاته الأخيرة، هدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو الاقتصاد السوق.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ: - 10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنـود الرئيسـية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية. تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خـلال 3 أشهر بين اية 1990 ومارس 1991، تخفيضا قدره 70% من بينها 52 %، دون أن تعلن السلطـات عنها رسميا، لينتقل سـعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج.[1]

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991- 30 مارس 1992).

في مرحلة ثانية كان الاتفاق بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الـدولي في 03 جـوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991 [2]. تم بموجب هذا الاتفاق تقـديم 300 مليـون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سـحب خاصة. الشرائح كانت حسب الترتيب الزمني التالي:

- الشريحة الأولى في جوان 1991؛
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991؛
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991؛
- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

لم يتم سحب الشريحة الرابعة من قبل السلطات الجزائرية ذلك لعدم احترامها لمحتوى الاتفاقية المبرمجـة مع صندوق النقد الدولي، إذ قامت السلطات بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتمـاعي[3]. يهـدف اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني إلى:[4]

---

[1] زكرياء دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990 – 2000- دراسة تحليلية -**، مـذكرة ماجسـتير في العلـوم الاقتصـادية، فرع:التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ص ص: 16- 17

[2] Ahmed Ben Bitour, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, Alger, Edition marinoor, 1998, p- p : 77-78.

[3] كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998، ص ص :22 - 31 .

[4] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 116.

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضـبط الإداري لأسـعار السـلع والخدمات وكـذلك أسعار الصرف و تكلفة النقود،
- متابعة تخفيض قيمة الصرف،
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

لم تستفد الجزائر من الشريحة الرابعة المنصوص عليها حسب اتفاق السلطات الجزائريـة وصـندوق النقد الدولي بسبب:

- رفع الأجور إلى 7000 دينار جزائري كحد أدنى مضمون؛
- تقديم إعانات تعويضية للعائلات عديمة الدخل.

الأمر الذي شكل مصاريف جديدة على الخزينة الشيء الذي رفضه الصندوق.

من أجل تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الـدولي، قامت السلطات الجزائرية بالإجراءات العملية التالية:[1]

- تحرير 40% من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة المعيشة، ولم يبقى بتاريخ التوقيـع علـى الاتفاق سوى 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر؛
- ابتداءا من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء؛
- تطهير المؤسسات العمومية، تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت لها المبالغ المالية التالية:
  1) 16.9 مليار دج سـنة 1991؛
  2) 42.50 مليار دج سنة 1992؛
  3) 83.5 مليار دج سنـة 1993.
- تحديد نمو الكتلة النقدية M3 بـ: 12 % لسنة 1991؛
- إصدار قانون في 05 أكتوبر 1993 يسمح بحرية الاستثمار ويمـنح امتيـازات ماليـة وضـريبية وجمركية؛

[1] زكرياء دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990 – 2000- دراسة تحليلية -**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17-18.

- حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيرادا م بالعملة الصعبة.

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة: 1994- 1998.

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتعرض الاقتصـاد الجزائـري إلى الأزمـة الاقتصادية والمالية و الأمنية، أرغم السلطات الجزائرية إلى الاتصال مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمرة الثالثة لإبرام برنامج الاتفاقية الموسع أو ما يسمى **"برنامج التعديل الهيكلي"** والـذي أمتـد علـى مرحلتين.[1]

أولا: برنامج التثبيت الهيكلي (22 ماي 1994- 21 ماي 1995).

برنامج التثبيت الهيكلي الذي اتبعته السلطات الجزائرية والمبرم مع مؤسسات النقد الدوليـة، كـان خلال الأجل القصير (سنة واحدة)، وكانت السلطات الجزائرية دف من خلاله إلى:[2]

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3% و 6 %؛
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%؛
- مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها؛
- تعديل قيمة الدينار؛
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي؛
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية و المؤسسات؛
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف؛
- في مجـال الجباية، تقليص الإعفاءات مـن الرسـم عـلى القيمـة المضافة والحقوق الجمركيـة وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة؛
- ترفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك.

ولكن من أجل تحقيق هذه الأهداف من قبل السلطات الجزائرية ألزمها على إتباع مجموعة مـن الإجراءات، والتي هي:[3]

بلغت نسبة الأسعار المحررة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتم رفع أسـعار النقل والخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30%؛

- تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل 3 أشهر؛

---

[1] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[3] Ahmed Ben Bitour, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, OP.CIT, p.95.

- كبح معدل التضخم في حدود 29.05% ؛
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام؛
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23.4 دج للدولار الواحد إلى 35.1 دج ، وهـو مـا يعـادل تخفيضا قدره 50.2%؛
- تحرير سعر الصرف، الذي أصبح يتحدد سعره في إطار جلسات التسعير؛
- إلغاء سقف 20% المطبق على أسعار الفائدة المدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة؛
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار اية 1994، مما جعل المخزون الكلي يصل إلى 2.6 مليار دولار.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995- 21 ماي 1998).

من خلال الإصلاحات التي قامت ا السلطات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن خلال النتائج المتوصل إليها ميدانيا، فإنّ الاقتصاد الجزائري بدأ في التحول نحو اقتصاد السوق، لكن من جهة أخرى فإنّ حجم الإختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري حالت دون الوصول إلى تحقيـق معدل نمو دائم، هذا أدى إلى قيام السلطات الجزائرية بإجراء إصلاحات هيكلية، مما استدعى عقد اتفـاق موسع خلال ثلاث سنوات.

بتاريخ 22 ماي 1995 وافق صندوق النقد الدولي على تقديم القرض الموسع للسلطات الجزائريـة وذلك خلال فترة ثلاث سنوات، وذلك لدعم السياسات الاقتصادية التي تنوي السلطات الجزائرية تطبيقها، حيث حددت قيمة القرض بـ: 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وكـذلك 3.9 مليـار دولار لدعم ميزان المدفوعات و 6.3 مليار دولار سنة 1996 و 4.7 مليار دولار سنة 1997.وتبعـا لمصـادقة مجلس إدارة الصندوق النقدي الدولي على طلب الجزائر، فإ ا ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس إعادة جدولة مستحقا ا المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق.

كانت السلطات الجزائرية دف من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقـق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛

[1] بن علي بلعزوز، محاضرات في **النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 196.

- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 01 جانفي 1996، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية؛
- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سيخفض العجز من 6.9% من (PIB) في 1994- 1995 إلى 2.2% من (PIB) خلال 1997- 1998؛
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20%، ابتداء من 1998.

على إثر تحقيق هذه الأهداف قامت السلطات الجزائرية بتسطير مجموعة من السياسات في شقيها الاقتصادي الكلي والهيكلي، والتي كانت تدور حول:

1- السياسات المالية: وفق الاتفاق المبرم بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي، يتوجب على السلطات الجزائرية تحقيق فوائض مالية إبتداءا من السنة المالية 1996- 1997، ونظرا لمحدودية الموارد المالية للدولة، وباعتبارها تعتمد على الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات والتي تتميز بالتذبذب نتيجة عدم التحكم في أسعارها، ومنه ضرورة توفير الفوائض المالية بـ :[1]

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير المتجددة للموارد البترولية، وكذا توفير هامش تحرك ملائم لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاضات الدورية في أسعار البترول ؛
- تقليص النفقات الحكومية يسهل من زيادة استهلاك العائلات .
- تحسين الميزانية العامة للدولة(تحسين المداخيل وتقليص النفقات) من خلال العمل على جبهتين :[2]

1) **بالنسبة للإيرادات:** فيمكن تحسينها عن طريق ترقية نظام ضريبي مرن وفعال، بغرض توسيع الوعاء الضريبي بالخصوص، ويتوقع البرنامج تحقيق ارتفاع في هذا المجال بـ: 1.5% من الناتج المحلي الخام بين: 1994- 1995 و1997- 1998

2) **بالنسبة للنفقات:** فالتوقعات هي إنجاز تخفيض بـ: 1.8% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة نفسها. ومن أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي، إلغاء طريقة الدعم التي تستفيد منها جميع شرائح ا تمع وإتباع أسلوب جديد تعتمد على تحسين الاستهداف في التحويلات، وإعادة هيكلة النفقات العمومية، حتى تكون لها آثار أفضل، وتسمح بحماية الفئات الأكثر حرمانا، كما أن الإلغاء

[1] Ammar Belhimer, **La dette extérieur de l'Algérie**, Alger, Marinoor, 1998, p – p: 112 -114.

[2] Ahmed Ben Bitour, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, OP.CIT, p 112.

التدريجي لنفقات صندوق تطهير البـنوك والمـؤسسات العـمومية سيساهم في تخفيض العجـز بـ: 1.4 % من الناتج الداخلي الخام.

2- السياسة النقدية: لجأت السلطات الجزائرية منذ عام 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من توسع نمو الكتلة النقديةM2[1]، والتي هدف إلى توفير المناخ المناسب كي تتجدد آليـات السوق بالنسبة لسعر الفائدة [2] ، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الـذي يسـمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف علـى الفوائـد المدينة، والسقوف على الفوائد في السوق النقدية، فيما بين البنوك، كما قامـت بفـرض نسـبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشـرت الخزينـة بإصـدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%.[3]

3- سياسة سعر الصرف: أما فيما يخص سياسة سعر الصرف، فتهدف إلى التوصل إلى سعر فائدة توازني، يعكس الوضعية الحقيقية للطلب، والعرض ويلغي فائض الطـلب الناتج عـن إفـراط تقديـر سـعر الصرف، والوسيلة للوصول إلى هذا المستوى التوازني هو إتباع نظام سعر الصرف المرن، يبدأ بالتخلي عـن حصص التسعير لصالح إنشاء سوق صرف ما بين البنوك، تمهيدا لتحقيق قابلية تحويل الدينار.[4]

كما تعمل السلطات بعد ذلك إلى إنشاء مكاتب الصرف، ومع تحسين التوازنات الماليـة سـيتم القضاء على العوامـل المؤدية للمضـاربة بسعر الصرف، وفتح المال للتكوين، والعلاج بالخـارج، وكذا المصاريف الملائمة للسياحة الخارجية.

4 ـ الإصلاحات الهيكلية: من أهم المحاور التي قامت عليها الإصلاحات الهيكلية هـي تحريـر التجـارة الخارجية ونظام الصرف، تحرير الأسعار الداخلية، إصلاح النظام الضريبي و تسيير النفقات العمومية.

أ- تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف: لقد قامت الجزائر خاصة في إطار برنـامج التثبيـت لسـنة 1994، ببذل جهود معتبرة في تحرير تجارتها الخارجية، وقطعت أشواطا عدة في تحرير سعر الصرف أيضا، كل هذا يعتبر استجابة لتحدي تميش الاقتصادات التي لا تركب موكب العولمة واستعدادا فعليا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

---

[1] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، مرجع سابق، ص 132.

[3] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[4] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 65.

لقد حرر استيراد معظم المواد، ولم يتبق إلا بعضها المدعوم ذو الاستهلاك الكبير، والـتي تخضـع لاحترام معايير مهنية، وتقنية، والتي سيتم إلغائها تدريجيا.

ابتداء من منتصف سنة 1995، لن يصبح مستوردو مواد التجهيز مقيدين بالحصول على قـروض ذات آجال 3 سنوات، وابتداء من الفترة نفسها سيتم الترخيص لنفقات الصحة والتعليم بالخارج، بتقـديم الوثائق المبررة التي تخضع لدراسة بنك الجزائر في مرحلة أولى، ثم تنتقل إلى البنوك التجارية في مرحلة ثانيـة في حدود المبالغ المتاحة.

وفي إطار قابلية تحويل الدينار بالنسبة لكل الصفقات الخارجية، يسمح ابتداء مـن سـنة 1996 بحصول المواطنين على النفقات السياحية بالخارج، وكذا كل نفقات الصفقات غير المنظورة كنفقات مهام العمل، وتكاليف الإشهار، وتحويلات الأجور.

وفي إطار تحرير التجارة الخارجية أيضا، سيتم العمل على تخفـيض الحـد الأقصـى للتعريفـات الجمركية، وكذا عددها، وعلى هذا سيتم العمل على تخفيض الحد الأعلى من 60 % إلى 50 % بدايـة سنة 1996، مع استمرار التعديل على مراحل حتى يتناسب مع التعريفات الجمركية للدول الشريكة.

ب - تحرير الأسعار الداخلية: تشكل القيود على الأسعار مصدر تثبيط للمنتجين، ومصـدر إشـارات مضللة عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي. العودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار، وكما وضحته فقرات سابقة فقد تم إنجاز خطوات متقدمة في هذا ا ال رغم الوضع الاجتماعي المتأزم. حيث أنه:

- بالنسبة للمواد الطاقوية، سيتم إلـغاء الدعـم الكلي مـنها قبل المراجعـ ـة الأولى للبرنـامج، وكذلك سيفعل مع دعم أسعار حليب الغبرة، والدقيق الممتاز، والفرينة، ويعبر هذا البرنامج إلى أن هذه التدابير دائمة، تخضع لميكانيزمات تعديل إضافي في حالة ارتفاعات غير متوقعة و مسـتمرة في التكاليف الاقتصادية؛
- إلغاء الدعم تماما عن الفرينة الموجهة لصناعة الخبز، والحليب الأطفال خـلال سنة 1995 وقبـل المراجعة الثانية للبرنامج؛
- إلغاء الدعم عن الحليب المبستر، والسميد العادي، قبل المراجعة الثالثة، مما سيسمح بتحقيق اقتصاد في ميزانية الدولة بـ: 1% من الناتج المحلي الخام لسنة 1996؛
- إلغاء سقف هوامش الربح عن السكر، وزيت المائدة، والحبوب، ابتداء من منتصف 1995.

ج - إصلاح النظام الضريبي و تسيير النفقات العمومية : تعود بعض أسباب العجز الميزاني إلي نفقـات حكومية غير مبررة، أو تحتوي على إفراط في التقدير، أو إلى ضعف الموارد، العائد إلى تسـاهل في ضـبط الوعاء الضريبي، و برب دافعي الضرائب، وعلى ذلك يعتمد عمل الحكومة على:[1]

- اعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن؛
- إلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد الغذائية؛
- فرض الضريبة على المداخيل غير القارة؛
- إلغاء الإعفاء الجمركي على واردات الأدوية وفرض تعريفة جمركية على واردات الفلاحـة الـتي كانت محظورة؛
- تخفيض عدد الرسوم على القيمة المضافة، من 4 إلى 3 وتوسيع وعائها الضريبي؛
- اعتماد نظام ضريبي مرن على المنتجات البترولية؛

ستمكن هذه التدابير من رفع الجباية الضريبية بـ: 1.5% من الناتج المحلي الخام، خلال مـدة البرنامج، أما من جانب النفقات، فالشغل الشاغل للحكومة هو التحكم في نفقات الدولة وضمان فعاليتها.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية بعد 2000.

بعد الإصلاحات التي قامت ا السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولي، قامت الجزائـر بتـبني إستراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي، والتي هي في واقع الأمر سياسة مالية بحتة، والتي تمثلت في الإنفاق العام من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي بالاقتصاد المحلي، وقد امتددت هذه السياسة على مرحلتين، فـالأولى بداية من 2001 إلى غاية 2004، ثم تلتها المرحلة الثانية والتي تبدأ من 2004 إلى غاية 2009 والتي ما هي إلا مواصلة للمرحلة الأولي وذلك في شكل دعم النمو الاقتصادي.

تسمى المرحلة الأولى بـ: **"برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي"**، ويعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسات الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو يتمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر.

يقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بأنه " بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميـع الموارد الكافية، يتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عـبر كامل التراب الوطني والحصول على طلب كاف على المستوى الوطني"، ومنه ترمي السلطات الجزائرية من خلال انتهاجها لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:[2]

---

[1] كريم النشاشبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990- 2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 71.

- **أهداف عملية:** وتتمثل في الأساس في تنشيط الطلب، دعم للنشاطات المنشـئة للقيمـة المضـافة ومناصب الشغل، ترقية الاستثمارات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسـين تغطيـة حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.
- **أهداف نوعية:** وتتمثل في الأساس إلى مكافحة الفقر، إنشاء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصـاد الجـزائـري.

تحقيق هذه الأهداف توجب على السلطات الجزائرية تكثيف مسار الإصلاح ليشـمل جميـع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية مـن أنّ تصبح المصدر الرئيسي للثروة، وبذلك فإنّ السلطات الجزائرية عمدت على تحقيق النمـو للنـاتج الداخلي الخام الحقيقي بوتيرة سنوية أكثر من 5%، من اجل تقليص البطالة والفقر، وخلـق مـا يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة: 2001- 2004 [1] . تقوم إسـتراتيجية دعـم الإنعاش الاقتصادي على تحفيز كبير من الدولة من خلال تكريس مـداخيل المحروقـات لإنعـاش الاقتصاد وتقليص البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب، وبالتالي فـإنّ البرنـامج يرتكز على المحاور الرئيسية التالية:[2]

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

يمتد البرنامج على فترة تنطلق من 2001 إلى 2004 والذي خصص له غلاف مالي مقـدر 525 مليار دينار جزائري والذي يوزع حسب المقومات في الجدول (4-1) أسفله. العمليات التي يجب تنفيذها من خلال البرنامج هدف إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة، وجهة أخرى التنمية الاجتماعية.

[1] نفس المرجع، ص 72.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الدورة العامة التاسعة عشر، ص 260.

الجدول رقم(4-1): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج بمليار دينار جزائري					مجموع رخص البرنامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2001 -2004	
دعم الإصلاحات	30,3	15,0	- -	- -	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	الفلاحة: 65,4 الصيد البحري: 55,9	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2001، الدورة العامة 19، ص 123.

المبحث الثاني: أثر تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر على التوازن الخارجي الفترة: 1990- 2008.

عمدت السلطات الجزائرية إلى تطبيق سياسات اقتصادية كلية هدف من خلالها تحقيق جملة من الأهداف، سواء مع مؤسسات النقد الدولي أو لذا ا. حيث تبين لنا أنّ السلطات الجزائرية كانت تحاول الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق وذلك بأقل التكاليف، وكإجراءات عملية تم تطبيق جملة من السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، والتي استهدفت جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي من شأ ا تحقيق أهداف بموجب السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والتي تم التطرق إليها في المبحث الأول من هذا الفصل، فلا شك أنه كان لها تأثير كبير على أهداف السياسة الاقتصادية، وخاصة إذا تعلق الأمر بالتوازن الخارجي الذي يمثل مرآة الاقتصاد الوطني

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى إنجازات السياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترات: 1990- 1994، 1995- 2000، 2001- 2008، ثم إلى وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة: 1990- 2008.

المطلب الأول: إنجازات السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة 1990- 1994.

تعتبر هذه الفترة بداية الإصلاحات الاقتصادية التي قامت ا السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية، وذلك في إطار مساعدة السلطات الجزائرية الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق والتي كانت على فترتين، سوف نتطرق إليهما من خلال تحليل آليات السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة وآثارها على التوازن الخارجي.

1- ميزان العمليات الجارية:

الجدول رقم (4- 2): تطور ميزان العمليات الجارية خلال الفترة: 1990- 1994.

الوحدة:مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
ميزان العمليات الجارية	1,35	2,39	1,29	0,8	1,84 -

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ الميزان يحقق فائضا طيلة الفترة: 1990- 1993، لتبلغ قيمة أقصاها 2.39 مليار دولار، ليحقق بعد ذلك عجزا سنة 1994 بمقدار 1.84 مليار دولار. يرجع السبب في تحقيق الفائض إلى طبيعة السياسة المنتهجة من قبل الدولة والمتمثلة في وضع قيود إدارية على الواردات.

2- الميزان التجاري:

سجلت هذه الفترة تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية وهذا راجع إلى تراجع الصـادرات النفطيـة نتيجة انخفاض سعر البرميل من البترول، واستقرار الصادرات غير النفطية باعتبارها تشكل نسبة ضئيلة مـن الصادرات الجزائرية، كما هو مبين في الجدول (4- 6) نلاحظ انخفاض في سعر البرميل من البترول، أمـا فيما يخص الأسباب التي حالت دون تطور الصادرات خارج المحروقات هي:[1]

- عدم تماشي أسعار الإنتاج الوطني مع الأسعار الدولية الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- ندرة المواد الأولية وبالتالي شرائها من السوق الخارجية والذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- انعدام الدراسات الخاصة بأذواق واحتياجات الزبون الأجنبي؛
- ضعف الجهاز الإنتاجي كميا، والذي هو عاجز عن تلبية الطلب المحلي.

الجدول رقم (4- 3): تطور عناصر الميزان التجاري وسعر البترول خلال:1990- 1994.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الصادرات	11304	12100	10838	10091	8340
الواردات	9684	7680	8406	8789	9365
رصيد الميزان التجاري	+ 1620	+ 4420	+ 2432	+ 1302	- 1025
معدل التغطية(%)[2]	116,7	157,5	128,9	114,8	89

المصدر: - المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)؛

- النسب من حساب الطالب.

أثر الانخفاض في عوائد الصادرات على قيمة الواردات التي تراجعت ما بـين 1990- 1993، ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 لكنها لم تبلغ القيمة المحصل عليها في سنة 1990، ما نلاحظه هو ارتفـاع قيمة الواردات بداية من سنة،1991 وهذا رغم التخفيضات التي قامت ا السلطات الجزائريـة للعملـة الوطنية، هذا يدل على أنه لا توجد مرونة بين الطلب على الواردات والتخفيض في قيمة العملة الوطنية، أما من وجهة أخرى فسبب ارتفاع الواردات يعود إلى الطلب الداخلي على الواردات.

ما يمكن ملاحظته فيما يخص رصيد الميزان التجاري، فإنّ هذا الأخير حقق فائضـا خـلال الفتـرة 1990- 1993، الأمر يعود إلى القيود المفروضة على الاستيراد، أما العجز المحقق سـنة 1994 فيعـود

---

[1] أحمد دبيش، **دوافع وإجراءات تحرير التجارة الخارجية والصرف في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تخطيط، جامعة الجزائر، 1997، ص 56.

[2] معدل التغطية = (الصادرات / الواردات)* 100.

السبب في ذلك إلى رفع القيود عن الاستيراد وانخفاض في أسعار البترول. أما فيما يخص معدل التغطية فإنّ الصادرات تغطي الواردات خلال الفترة ما عدا سنة 1994 والتي وصل معدل التغطية إلى 89%.

3- ميزان رؤوس الأموال:

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو أنّ الميزان قد حقق عجزا على طـول الفتـرة: 1990-1994، حيث بلغ العجز 1.57 مليار دولار خلال سنة 1990 ثم زاد العجز في السنة المالية ليعرف هذا الأخير انخفاض في العجز سنة 1992، ثم زيادة في الانخفاض ليصل إلى 0.8 مليار دولار سنة 1993، ثم عاد الارتفاع ليصل سنة 1994 إلى 2.5 مليار دولار وهي أعلى قيمة له، سبب ذلك هو تخفيض قيمـة الدينار الجزائري في إطار الإصلاحات المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية.

الجدول رقم (4- 4): تطور ميزان رؤوس الأموال خلال الفترة: 1990- 1994.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
ميزان رأس المال	1,57 -	1,89 -	1,1 -	0,8 -	2,5 -

المصدر: بنك الجزائـ ـ ـر.

4- تطور المديونية الخارجية:

تعتبر المديونية الخارجية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حالة الاقتصاد الوطني لأي بلـد، والاقتصاد الجزائري واحد من بين هذه الاقتصاديات التي عانت من فخ المديونية، وبداية من سـنة 1990 حاولت السلطات الجزائرية التخلص منها وذلك تحت وصاية مؤسسات النقد الدولية.

الجدول رقم (4- 5): المديونية الخارجية خلال الفترة: 1990- 1994.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الديون طويلة ومتوسطة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636
ا موع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.456

المصدر: MEDIABANK – N^0 35, AVRIL/MAI 1998, P 6

رغم الإصلاحات التي قامت ا السلطات الجزائرية، فنلاحظ أنّ الديون الخارجية بقيت مرتفعة، حيث نسجل ما قيمته28.379 مليار دولار كإجمالي للديون الخارجية للجزائر، وذلك مقارنة بـ ـ: 29.456 مليار دولار سنة 1994، حيث يشير هيكل الديون الخارجية للجزائر أنّ الديون الطويلة ومتوسطة الأجل كانت في حالة ارتفاع خلال سنتي 1990 و 1991، ثم سـجلت انخفاضـا في 1992 و 1993، ثم

سجلت ارتفاعا سنة 1994.، عكس ذلك، فإن الديون قصيرة الأجل في حالـة تنـاقص. إذن فسـبب الارتفاع في الديون الخارجية هو ارتفاع الديون الطويلة ومتوسطة الأجل.

5- الاحتياطيات:

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في الاحتياطيات الإجمالية خلال هذه الفترة، حيث قفـزت مـن 0.72 مليار دولار سنة 1990 إلى 2.67 مليار دولار خلال سنة 1994، الزيادة المتنامية في الاحتياطيات إنما يعود إلى ارتفاع حجم الصادرات النفطية نتيجة التخفيض في سعر صرف الدينار، حيث كان سنة 1991 وسنة 1994 والذي كان له أثر كبير على الصادرات النفطية، لكن حجم هذه الاحتياطيات لا يلبي حاجة الجزائر من التمويل، إذ أنها لا تمثل إلا مبالغ قليلة بالنسبة إلى احتياجات التمويل.

الجدول رقم (4- 6): تطور الاحتياطيات خلال الفترة: 1990- 1994.

الوحدة: ملبار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الاحتياطيات الإجمالية خارج الذهب	0.72	1.45	1.45	1.47	2.67
سعر البرميل من البترول	22.6	18.62	18.44	16.33	15.33

المصدر: بنك الجزائـــر.

6- سعر صرف الدينار الجزائري:

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصـلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقة الداخلية والخارجية للدينار الجزائري ليواكب التطورات التي تشهدها التطورات التجارية ونقتصر هنا على التعديلات التي تمت خـلال فتـرة الدراسـة 1990-1994.

جدول رقم(4- 7): سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة: 1990- 1994.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف	12.2	21.4	22.8	24.12	42.49

المصدر: بنك الجزائـــر.

خلال عام 1991 وكجزء من محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح خفض الدينار الجزائر بأكثر من 100% إلى 22 دج[1] للدولار ، وخلال الفترة 1991- 1994وصل معدل التخفيض الاسمي لقيمة الدينار في المتوسط إلى 4% فقط سنويا مما جعل قيمة الدينار حوالي 24 دينار لكل دولار في السوق

[1] - كريم النشاشبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق** ، مرجع سابق، ص114.

الرسمية، غير أنّ هذا الاستقرار النسبي لم يتفق مع الظروف الاقتصادية آنذاك، حيث أنّ صـدمات التبـادل التجاري المعاكسة والسياسة المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع التضخم بمعدلات عالية ولذلك ارتفعت قيمـة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 و اية 1993، كما ارتفعت مـرة أخرى النسبة بين السعر في السوق الموازية والسعر الرسمي بحلول 1994 إلى أربعة أضـعاف، وفي عـام 1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، حيث تم تخفيض الدينار الجزائري بنسـبة 40.17% في 14 أفريل 1994.

المطلب الثاني: انجازات السياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترة: 1995- 2000.

بعد فشل المرحلة الأولى من الإصلاحات التي قامت ا السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولي، والتي توقفت خلال الفترة الثانية، عاودت السلطات الجزائرية الإتصال ا من خلال إصلاحات كانت على المدى الطويل، من خلالها تم تطبيق مجموعة من السياسات الإقتصادية الكلية والتي كانـت آثارهـا علـى التوازن الخارجي كما يلي:

1- ميزان العمليات الجارية:

الجدول رقم (4- 8): تطور ميزان العمليات الجارية خلال الفترة: 1995- 2000.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ميزان العمليات الجارية	2,24 -	1,26	3,45	0,90 -	0,02	8,93

المصدر: بنك الجزائـــر.

يتبين لنا من خلال الجدول أنّ ميزان العمليات الجارية قد حقق عجزا بمقدار 2.24 مليار دولار وذلك بسبب ارتفاع الواردات، أما سنتي 1996 و 1997 فقد حقق فائضا، ليعـود سـنة 1998 إلى حالـة العجز، ثم حقق فائض سنة 1999، بينما حقق فائضا بمقدار 8.93 مليار دولار سنة 2000، السبب في ذلك هو الارتفاع المحسوس في أسعار البترول، وبالتالي ارتفاع العوائد من المحروقـات.

2- الميزان التجاري:

فيما يخص الصادرات فإننا نلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة: 1995- 2000 وذلك باستثناء سنة 1998، أين عرفت تراجع في قيمة الصادرات والتي بلغـت 9213 مليـون دولار، يرجع الأمر في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول سنة 1998 أين وصل سعر البرميـل إلى 12.28 دولار، حيث بلغت أقصى قيمة للصادرات 22031 مليار دولار والتي تقابلها، إذن فالصادرات الإجمالية تتوقـف بدرجة كبيرة على التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول.

الجدول رقم(4- 9): تطور الميزان التجاري وسعر البترول خلال الفترة: 1995- 2000.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الصادرات	10240	13375	13889	9213	15522	22031
الواردات	10761	9098	8687	8403	9164	9173
الميزان التجاري	521 -	4277	5202	810	3358	12858
معدل التغطية	95,1	147	159,8	109,6	169,3	240,1

المصدر: - المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)؛

- النسب من حساب الطالب.

أما فيما يخص الواردات، فنلاحظ تراجع لقيمة الواردات خلال الفترة، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 1995 والمقدرة بـ: 10761، سبب التراجع في قيمة الواردات هو التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري سنة 1994 مما انعكس في صورة ارتفاع في أسعار الواردات على المستوى المحلي، وبالتالي قل الطلب عليها، كما أنّ حل بعض المؤسسات العمومية أدى إلى تراجع الطلب على بعض المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى قيود التمويل المفروضة على بعضها من طرف البنوك والتي أصبحت تتعامل معها تجاريا.

أما في جانب الميزان التجاري، فالملاحظ هو أنّ الميزان حقق عجز بـ: 521 مليون دولار سنة 1995 والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة الحبوب والتي ارتفع متوسط سعرها مقارنة بسنة 1994 [1] ، أما بقية السنوات فإنّ الميزان التجاري فقد حقق فائضا، حيث أنه بلغ أدنى قيمة له سنة 1998 والمقدرة بـ: 810 مليون دولار وذلك بسبب انخفاض الصادرات الناتج عن انخفاض في سعر البترول والذي بلغ 12.28 مليون دولار كأدنى قيمة له خلال نفس الفترة، بينما حقق سنة 2000 أكبر قيمة له، وسبب ذلك هو انتعاش أسعار البترول. أما معدل التغطية فقد سجلنا تغطية الواردات من قبل الصادرات ما عدا سنة 1995 أين بلغ 95,1%، كما سجلنا تراجع في معدل التغطية سنة 1998 وذلك راجع إلى تراجع أسعار البترول.

3- ميزان رؤوس الأموال:

الجدول رقم (4- 10): تطور رصيد ميزان رؤوس الأموال خلال الفترة: 1995- 2000.

الوحدة:ملبار دولار.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ميزان رأس المال	4,09 -	3,34 -	2,29 -	0,63 -	2,40 -	1,36 -

المصدر: بنك الجزائر.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الظرفية أفريل 1995**، الجزائر، السداسي الثاني.

ما يمكن أنّ نلاحظه من خلال الجدول أنّ ميزان رؤوس الأموال عرف تحسنا خلال الفترة: 1995-2000، حيث بلغ العجز في سنة 1995 ما قيمته 4.09 مليار دولار لينتقل تدريجيا إلى 0.63 مليـار دولار سنة 1998، والسبب في ذلك هو انخفاض التدفقات الرأسمالية على الخارج. ولكن بداية من سـنة 1999عاد العجز للارتفاع ثم لينخفض سنة 2000 ليصل إلى 1.36 مليار دولار.

4- تطورات المديونية الخارجية:

الجدول رقم (4- 11): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة: 1995- 2000.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
فروض متوسطة وطويلة الأجل	31.3	33.23	31.0	30.3	28.14	25.1
فروض قصيرة الأجل	0.26	0.26	0.2	0.2	0.18	0.18
المجموع	31.6	33.65	31.2	30.5	28.32	25.27

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 213.

عموما ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو أن الديون الخارجية للجزائر في انخفاض وهذا بداية من سنة 1997 إلى غاية 2000، حيث بلغت قيمة الديون 31.6 مليار دولار سـنة 1995 لترتفـع إلى 33.65 سنة 1996، إذا نلاحظ أنّ حجم الديون بقي في حوالي 30 مليار دولار، وهـذا راجـع إلى تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية، بسبب إعادة جدولة الديون مع كل من " نادي باريس" و" نادي لندن" كما نصت عليه الاتفاقية.

5- الاحتياطيات:

ما يمكن أنّ نلاحظه من خلال الجدول هو تحسن في الاحتياطيات الإجمالية خارج الذهب، حيث أنها بلغت 2.10 مليار دولار خلال سنة 1995، وانتقلت إلى 8.05 مليار دولار سنة 1997 لتنخفض بعد ذلك إلى 6.84 مليار دولار سنة 1998 و 4.40 مليار دولار سنة 1999،

الجدول رقم (4- 12): تطور الاحتياطيات خلال الفترة: 1995- 2000.

الوحدة:مليار دولار.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطيات الإجمالية خارج الذهب	2.10	4.20	8.05	6.84	4.40	11.20
سعر البرميل من البترول	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48	27.6

المصدر: بنك الجزائـ ـر.

وسبب ذلك هو الانخفاض المحسوس في أسعار البترول والتي بلغت 12.28 دولار و 17.48 دولار سنتي 1998 و 1999 على التوالي، وكذلك مواجهة الالتزامات الخارجية للبلد.

6- سعر صرف الدينار الجزائري:

جدول رقم(4- 13): سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة: 1995- 2000.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	55.17	56.18	58.41	60.35	69.31	77.19

المصدر: بنك الجزائـــر.

بعد التخفيض الذي تعرض له الدينار الجزائري سنة 1994 بنسبة 40,17%، والـذي تم مـن خلاله امتصاص المغالاة في قيمة الدينار الجزائري، حيث تم إتباع سياسة صرف مرنة، وهذا مـا يعكـس تطورات الصرف خلال الفترة، حيث نلاحظ أنّ سعر صرف الـدينار في ارتفـاع، حيـث تم الانتقـال من55,17 دينار مقابل دولار أمريكي سنة 1995 إلى 77,19 دينار مقابل دولار أمريكي.

المطلب الثالث: انجازات السياسات الاقتصادية الكلية خلال الفترة: 2001- 2008.

بعد مرحلة التسعينيات إتبعت السلطات الجزائرية مجموعة من الإصلاحات والتي من خلالها تم تطبيق مجموعة من السياسات الإقتصادية الكلية والتي تمثلت في سياسة مالية ذات طابع إنفاق عمومي هدف دعم النمو الاقتصادي، والتي كانت تحت برنامجي "الإنعاش الإقتصادي" و "دعم النمو الإقتصـادي"، آثارهمـا كانت على التوازن الخارجي كما يلي:

1- ميزان العمليات الجارية:

الجدول رقم (4- 14): تطور ميزان العمليات الجارية خلال الفترة 2001- 2008.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان العمليات الجارية	7,06	4,36	8,84	11,12	21,18	28,95	30,59	35,18

المصدر: بنك الجزائـــر.

ما يمكن أنّ نلاحظه من خلال الجدول هو أنّ ميزان العمليات الجارية قد حقق فائضا خلال الفتـرة 2000- 2001؛ حيث سجل 7.06 مليار دولار خلال 2001 ثم ينخفض الفائض إلى 4.36 مليـار دولار سنة 2002، ليبدأ هذا الفائض في الارتفاع مرة أخرى بداية من سنة 2003 حيـث وصـل إلى 8.84 مليار دولار لينتقل سنة 2008 إلى 35.18 مليار دولار، السبب في ذلك هو زيادة العائدات من البترول خلال الفترة.

2- الميزان التجاري:

فيما يخص الصادرات، نلاحظ أنّ هناك ارتفاع في قيمة الصادرات وذلك راجع لارتفاع أسـعار البتـرول نتيجة لزيادة الطلب العالمي على الطاقة، والمضاربة على أسعار البترول في البورصات العالمية، حيث نسجل انخفاض طفيف في الصادرات بـ: 0.28 مليار دينار بين سنتي 2001 و 2002، لتعـود بعـد ذلـك للارتفاع بمعدلات نمو موجبة، حيث انتقلت من 24.46 مليار دينار سنة 2003 إلى78.63 مليار دينار سنة 2008، حيث حققت أقصى قيمة لها سنة 2008 مقابل رقم قياسي لأسعار البترول والـتي بلغـت 99.86 دولار للبرميل.

الجدول رقم (4- 15): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2001- 2008.

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.63
الواردات	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.39
رصيد الميزان التجاري	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.23	41.24
معدل التغطية	201,3	155,7	183,6	179,5	233,28	264,7	229,9	210,3

المصدر: - بنك الجزائـر؛

- النسب من حساب الطالب.

أما فيما يخص الواردات، فهي الأخرى شهدت ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة، نتيجة لسـببين، أولهما هو السياسة التنموية للجزائر والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، أي أنّ جزء من الواردات موجه إلى الجهاز الإنتاجي، وثانيهما هو أنّ الواردات تتعلق أيضا بأسعار البترول وقيمة الصادرات، أي أنّ الواردات بلغت 9.48 مليار دينار سنة 2001 لتنتقل إلى 37.39 مليار دينـار سنة 2008 بمعدل نمو كبير.

أما فيما يخص الميزان التجاري، فلقد حقق فائضا على طيلة الفترة، حيث بلغ 9.61 سـنة 2001 لينخفض الفائض إلى 6.70 مليار دينار في السنة الموالية، ثم شهد هذا الأخير ارتفاعا على مدار السـنوات المتبقية، والنتائج المعتبرة التي حققها الميزان التجاري إنما هي بسبب النمو المحقق في الصادرات والذي هـو أقل من النمو المحقق في الواردات، حقق الميزان التجاري أقصى قيمة له سنة 2008 والذي بلـغ 41.24 مليار دينار. أما فيما يخص معدل التغطية فإنّ الصادرات تغطي الواردات بشكل كبير خلال الفترة، وهـذا راجع كما سبق إلى الارتفاع في أسعار البترول.

3- ميزان رؤوس الأموال:

من خلال ما نلاحظه من الجدول، أنّ ميزان رؤوس الأموال قد حقق طيلة الفترة الممتدة مـن 2001 إلى 2007 عجزا في رصيده، حيث بلغت أكبر قيمة لهذا العجز 11,22 مليار دولار سـنة 2006، بينمـا حقق فائضا في رصيده سنة 2008 بمقدار 1,85 مليار دولار.

الجدول رقم(4- 16): تطور رصيد ميزان رؤوس الأموال خلال الفترة 2001- 2008.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان رأس المال	0,87 -	0,71 -	1,37 -	1,87 -	4,24 -	11,22 -	1,08 -	1,85

المصدر: بنك الجزائـر.

4- تطور المديونية الخارجية:

الجدول رقم (4- 17): تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 2001- 2008.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الديون م. و.ط الأجل	22.441	22.540	23.203	21.411	16.484	5.062	4.899	4.282
الديون قصيرة الأجل	0.260	0.102	0.150	0.410	0.707	0.541	0.717	1.303
المجموع	22.701	22.642	23.353	21.821	17.191	5.603	6.606	5.585

المصدر: بنك الجزائـر.

على العموم فإنّ المديونية تعرف تراجعا كبيرا خاصة بداية من سنة 2006، وذلك راجع هو الآخر إلى أسعار البترول المرتفعة مما أدى بالسلطات الجزائرية باستغلال الوضع من وراء ما تحصل عليه من عائدات البترول في دفع ما عليها من استحقاقات خارجية.

5- الاحتياطيات:

الارتفاع في حصيلة الاحتياطيات لدى الجزائر في الآونة الأخيرة هو أمر منطقي لما تعرفه أسعار البترول من ارتفاع، حيث بلغت أكبر قيمة لها سنة 2008 بمقدار 143,10 مليار دولار، ما يمكن القول عن هـذه الاحتياطيات الإجمالية في الجزائر أنها تعتمد بدرجة كبيرة جدا على التغيرات في أسعار البترول مما يدل على عدم استقرارها.

الجدول رقم (4- 18): تطور الاحتياطيات الإجمالية خارج الذهب خلال الفترة 2001- 2008.

الوحدة: ملبار دولار.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطيات الإجمالية خارج الذهب	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10
سعر برميل البترول بالدولار	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.77	99.86

المصدر: بنك الجزائـ ـر.

6- سعر صرف الدينار الجزائري:

جدول رقم(4- 19): سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة: 2001- 2008.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف	77,26	79,69	77,37	72,07	73,37	72,65	69,36	64,56

المصدر: بنك الجزائـ ـر.

استمر سعر الصرف في الارتفاع سنتي 2001 و 2002، وهذا ما يعكس وضعية ميزان المـدفوعات خلال الفترة، ثم بدأ يعرف تحسنا نتيجة ما يحققه ميزان المدفوعات من فوائض في أرصدته، وذلك نتيجـة ارتفاع أسعار البترول خلال الآونة الأخيرة وبالتالي ارتفاع حصيلة العائدات من البترول، وكذا انخفـاض الواردات من بعض المواد نتيجة تحقيق قدر كافي منها على المستوى المحلي، وذلك نتيجة السياسة التنمويـة المتبعة في البلاد كما سيأتي التطرق إليه في المطلب القادم.

المطلب الرابع: وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 2008.

الجدول رقم (4- 20): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990- 2008.

الوحدة: ملبار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
رصيد الميزان	0,22	0,5 -	0,23	0,01 -	4,34 -	6,32 -	2,09 -	1,16
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الميزان	1,74 -	2,38 -	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94
السنوات	2006	2007	2008					
رصيد الميزان	17,73	29,53	37,04					

المصدر: بنـك الجـ ـزائر.

الشكل رقم(4- 1): تطور رصيد ميزان المدفوعات و أرصدة مركباته الأساسية خلال الفترة 1990- 2008,

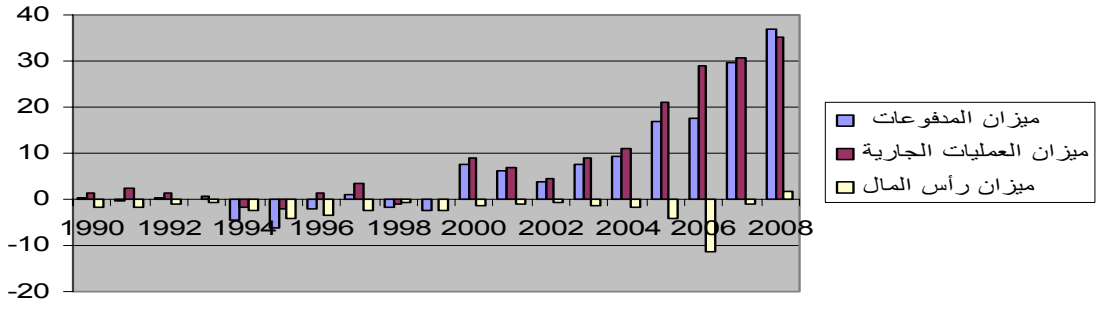

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجداول (4-(20،16،14،10،8،4،2))

ما يمكن أنّ نلاحظه من خلال الشكل هو عدم استقرار في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك بداية من 1990 إلى غاية 1999، بينما نسجل أنّ هناك حالة من تسجيل الفائض المتنامي في رصيد هذا الأخير، وذلك بداية من 2000 إلى 2008، والسبب في ذلك هو زيادة عائدات النفط.

عدم الاستقرار في رصيد ميزان المدفوعات إنما هو راجع إلى عدم استقرار في الموازين الفرعية المكونة له، فالمرحلة الممتدة من 1990 إلى 1999 تميزت بالعجز الدائم لميزان رأس المال مع تذبذب في ميزان العمليات الجارية نتيجة إلى الصدمات التي تعرضت لها أسعار البترول خلال الفترة، مما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات.

أما المرحلة الممتدة من 2000 إلى 2008 فقد عرف خلالها ميزان المدفوعات نوعا من الاستقرار نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي تحسن وضعية ميزان العمليات الجارية، بينما ميزان رؤوس الأموال فقد استمر العجز إلى غاية 2008 أين حقق فائضا في رصيده.

ما يمكن أنّ نستنتجه هو أنّ حالة ميزان المدفوعات الجزائري تتوقف على ميزان العمليات الجارية، والذي بدوره يعتمد على التغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات، حيث أنّ أسعار هذه الموارد متغيرات خارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري نتيجة عدم التحكم فيها محليا، مما يدل على عدم استقرار ميزان المدفوعات الجزائري رغم ما يحققه من فوائض.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي كهدف للسياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال 1990- 2008.

على غرار تحقيق التوازن الخارجي، فإنّ النمو الاقتصادي هو أحد الانشـغالات الهامـة للسـلطات الجزائرية، ويتجلى الأمر من خلال الإصلاحات التي قامت ا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008، فالسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة من قبل السلطات الجزائرية في إطار الإصلاحات الاقتصادية كان لهـا أثرها على النمو الاقتصادي. سوف نعمل من خلال هذا المطلب التطـرق إلى تحليـل آثـار السياسـات الاقتصادية الكلية في الجزائر من اجل تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: إنجازات السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة 1990- 1994.

النمو الإقتصادي هو أحد الإنشغالات الهامة للسلطات الجزائرية، مـن خـلال هـذه المرحلـة مـن الإصلاحات التي قامت ا السلطات الجزائرية من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي تم تطبيق مجموعة مـن السياسات الاقتصادية الكلية والتي تم التطرق إليها في المبحث الأول، والتي كانت نتائجهـا علـى النمـو الإقتصادي كما يلي:

1- معدل النمو الاقتصادي:

عرف الاقتصاد الجزائري وتيرة نمو اقتصادي سلبية، حيث انخفض الإنتاج الداخلي الخام خلال سـنة 1987 بنسبة 1.4% وتضاعف خلال سنة 1988 إلى 2,9% وهو معدل نمو سلبي[1].

أما معدلات النمو الاقتصادية في الفترة 1990- 1994 موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4- 21): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 1994.

الوحدة: %.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل النمو الاقتصادي	1,30 -	1,20 -	1,6	2,2 -	1,27 -

المصدر: بنك الجزائـــر.

من خلال الجدول فإنه يمكن أن نلاحظ وتيرة النمو السلبي إلى غاية 1994 ماعدا سـنة 1992، أين تم تحقيق معدل نمو موجب مقدر بـ:1,6%، ليحقق النمو الاقتصادي أكبر نسبة سلبية سنة 1993 بمقدار 2,2%، وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول أواخر هذه السنة، مما يدل أنّ النتائج المحققة في مجال

[1] حاكمي بوحفص، **السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الكلية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 1998- 1999، ص 169.

النمو الاقتصادي من جراء الإصلاحات الاقتصادية (الاستعداد الائتماني الأول والثاني مع صندوق النقـد الدولي)لم تـأتي بنتائج جيدة.

2- القيمة المضافة للقطاعات:

الجدول رقم(4- 22): نمو القيمة المضافة للقطاعات خلال الفترة 1990- 1994.

الوحدة: (%).

السنوات	1990	1993	1994
القطاعات	100	100	100
الفلاحة	13.30	15.70	14,60
المحروقات	28.70	29.70	29,50
الصناعة	13.30	12.50	12,20
البناء و الأشغال العمومية	14.20	12.80	13,20
الخدمات	30.50	29.30	30,50

المصدر: حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة1992- 2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 92.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ القطاعات المساهمة في النمو سجلت ارتفاعا مقارنة بين سـنتي 1990 و 1993، وذلك ماعدا قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، و يمكن تبرير ركود الصناعة على الخصوص بقلة الاستثمارات وبصعوبة الحصول على العقار، أما قطـاع البنـاء والأشـغال العمومية فيرجع ذلك على قيام الدولة بغلق العديد من المؤسسات العمومية في ا ال. أما القطاعـات الـتي حققت نموا موجبا في مساهمتها في الناتج إنما يرجع إلى الظروف المواتية لهذه القطاعات.

المطلب الثاني: إنجازات السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة 1995- 2000.

من خلال هذه المرحلة والتي تمثلت في تطبيق السلطات الجزائرية مجموعة من الإصلاحات الإقتصـادية، والتي بموجبها قامت السلطات الجزائرية بتطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية مع مؤسسات النقد الدولية والتي كانت نتائجها على النمو الاقتصادي كما يلي:

1- معدل النمو الاقتصادي:

بعد وتيرة النمو الاقتصادي السالبة التي حققها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة السابقة، فإنه حقق معدل نمو اقتصادي مقدر بـ: 3,80%سنة 1995، ونفس النسبة في السنة الموالية، ليعود للانخفاض سـنة 1997 إلى 1,30%، حيث توقعت الحكومة معدل نمو اقتصادي مقدر بـ: 5% من خلال قانون المالية،

الجدول رقم (4- 23): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995- 2000.

الوحدة: %.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الاقتصادي	3,80	3,80	1,30	5,10	3,40	2,2

المصدر: - بنك الجزائـــر.

وترجع هذه النتائج السيئة التي حققها الاقتصاد الوطني في مجال النمو الاقتصادي في جانبها الأكـبر إلى الموسم الزراعي السيئ الذي سجل انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 24% [1]، أمـا سـنتي 1999 و 2000 فواصلتا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجب، والأمر كله يعود إلى النمو الملحوظ في المحروقات.

2- القيمة المضافة للقطاعات:

الجدول رقم(4- 24): نمو القيمة المضافة للقطاعات خلال الفترة 1990- 1994.

الوحدة: (%).

السنوات	1998	1999	2002
القيمة المضافة للقطاعات	100	100	100
الفلاحة	17,60	17,50	16,80
المحروقات	30,50	31,20	30,40
الصناعة	9,70	9,50	9,20
البناء والأشغال العمومية	12,60	12,30	13,10
الخدمات	29,60	29,50	30,50

المصدر: بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة1992-2004، مرجع سبق ذكره، ص 92.

في مجال الفلاحة، تعود الزيادة في الإنتاج الزراعي إلى المخطط الوطني للتنميـة الـوطني الزراعيـة (سبتمبر 2000)، والذي أدى إلى إحداث 656.000 منصب شغل منها 45% مناصب دائمة، كمـا مكن هذا المخطط من توسيع المساحات الصالحة للزراعة بـ 250.000 هكتار بمعدل إنجاز 27% مـن الأهداف ، كما دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أيضا حوالي 250.000 مستثمرة زراعيـة منـها 65% في إطار الاستثمار و نسبة 35% فيما يتعلق بعدم المسار التقني .[2]

[1] حاكمي بوحفص، **السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[2] حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة1992- 2004**، مرجع سبق ذكره، ص 93.

أما في مجال الصناعة خارج المحروقات، فقد ساعد التحول المسند إلى الإصلاحات على بروز قطـاع خاص صناعي أظهر علامات واضحة للفعالية و النجاعة ، غير أن فتح الحدود قد يتسبب في خنق الفـرع الجديد الهام من الصناعة الوطنية. وبتطبيق الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، و الانضمام إلى المنظمـة العالميـة للتجارة فإن البلاد وصناعتها ستدخلان بقوة ودون إستراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمـل، الذي يحكم قدرته التنظيمية و فعاليته قد يكبح فرص الصناعة الوطنية.

لقد عرفت نشاطات هذا القطاع (قطاع الخدمات) تطورا بفعل انفتاح مختلف الأسـواق و تحريـر المبادلات، وزيادة وسائل النقل والاتصالات، و تطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات الذي يمثل الركيزة الثانية في الثروة الوطنية.

المطلب الثالث: إنجازات السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال الفترة 2001- 2008.

تمثلت هذه الفترة بتطبيق السلطات الجزائرية لسياسة مالية ذات طابع إنفاقي عمومي وذلك بهدف دفـع وتيرة النمو الاقتصادي، وقد كان ذلك تحت برنامجي " الإنعاش الإقتصادي" أما البرنامج الثاني والذي هـو تحت إسم " دعم النمو الاقتصادي" والذي ما هو إلا تكملة للبرنامج الأول، وكانت نتائج تطبيق البرنامجين على النمو الإقتصادي كما يلي:

1- معدل النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (4- 25): معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2008.

الوحدة: %.

السنوات	2001	2002	2003	2004	05	2006	2007	2008
معدل النمو الاقتصادي	2,1	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,0	4,1

المصدر: عبد اللطيف مصيطفى، الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 126.

في هذه المرحلة يواصل الاقتصاد الوطني تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة، والسبب في ذلك هـو تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، مما أدى إلى نمـو ملحـوظ في بعـض القطاعات الأساسية المساهمة في النمو، لكن السبب الرئيسي والأساسي يتمثل في الارتفـاع الملحـوظ في أسعار البترول، وبالتالي فالنمو الاقتصادي الذي يحققه الاقتصاد الوطني هو نتيجة عوامل خارجية.

2- تطور نصيب القطاعات من حجم الناتج المحلي الخام:

الجدول رقم (4-26): توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات خلال الفترة 2001- 2008.

الوحدة:مليار دينار جزائري.

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2001	1443,9	412,1	315,2	358,9	921,9	472,2	302,9
2002	177	417,2	337,6	409,9	1004,2	499,4	377,5
2003	1868,9	515,3	355,4	445,2	1112,2	552,3	403,1
2004	2319,8	580,5	390,5	508	1302,2	603,2	446,2
2005	3352,9	581,6	420,1	564,4	1518,7	631,9	494
2006	3882,2	641,3	444,4	674,3	1708,4	677,9	492,1
2007	4089,4	704,2	463,7	825,1	1910,7	782,4	530,8
2008	5017,3	720,5	482,5	967,8	2189,3	1034,3	596,5

المصدر: بنـك الجـزائـر.

برز في هذه المرحلة قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد أعطى برنامج دعـم الإنعـاش الاقتصـادي (2001- 2004) الأفضلية إلى قطاعي المنشآت القاعدية، و السكن قصد عطاء دفع لحركيـة النمـو، والتخفيف من البطالة قدر المستطاع ووقف العجز في السكن في أجل معين، و هذا ما يعطي لقطاع البناء، والأشغال العمومية و الري دورا هاما في النشاط الاقتصادي. وأصبح القطاع اليوم يستعيد النمو الذي بلغ خلال هذه السنوات الأخيرة نحو6% و يساهم في الثروة الوطنية بحوالي 13% ، و تمكن في هذا السـياق من تحقيق زيادة في التشغيل قدرها 5%[1]. يقدر المعدل السنوي لإنجاز السكنات بمائة ألـف(100.000) وحدة سكنية لمواجهة طلب على السكن المقدر بـ 1.2 مليون مسكن، و خلال الفتـرة الممتـدة بـين 1900 – 2003، فإن انجازات القطاع مكنته من المساهمة بمستويات تفوق 12% من القيمة المضـافة للنشاطات الإنتاجية، و ذلك على الرغم من غلق عدد هام من المؤسسات المحلية، و المؤسسات العموميـة الاقتصادية في القطاع.[2]

بينما يعد قطاع المحروقات هو القطاع الرائد، حيث تضاعف حولي ثـلاث مـرات مـن نسـبة مساهمته في الناتج المحلي الخام من سنة 2001 إلى سنة 2008، بينما شهدت باقي القطاعات نمو موجب في نسبة مشاركتها في الناتج المحلي الخام.

---

[1] حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي** في **الفترة 1992- 2004**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] نفس المرجع، ص 94.

المطلب الرابع: آثار السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1990- 2008.

من جهة أخرى فإنّ السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة تركت آثارها على التوازنات الكلية، سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم هذه المتغيرات، وذلك باعتبـار أنّ محاولة السلطات الجزائرية تحقيق كل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية يكون مرتبط بتحقيق الأهـداف الأخرى، وبالتالي العوامل المؤثرة عليها.

أولا: أثر السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية على التوازن المالي خلال الفترة 1990- 2008.

تلعب كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة دورا كبيرا في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير النظام على الإنتاجي والاستثمارات، وهذا الأمر لم تغفل عنـه الإصـلاحات الاقتصـادية في الجزائر، وسوف نحاول تحليل الميزانية العامة ، وذلك لتبيان أثرها على النشاط الاقتصادي وبالتالي على النمو الاقتصادي وانعكاسا ا على التوازن الخارجي.

الجدول رقم (4- 27): تطور بنود الميزانية العامة خلال الفترة 1990- 2008.

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنـــــــوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الإيـــــرادات	144400	250800	322700	335600	474100	586500
النفقـــــات	149412	240800	396800	503950	613700	734876
رصـيد الميزانـــية	5012 -	10000	74100 -	168350 -	139600 -	148376 -
السنـــــــوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإيـــــرادات	749200	881500	882000	937100	1190750	1403440
النفـقـــــات	848600	946217	1022697	1098577	1176095	1452360
رصـيد الميزانـــية	99400 -	64717 -	140697 -	161477 -	14655	48920 -
السنـــــــوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيـــــرادات	1500250	1451450	1599300	1719800	1835500	1900300
النفقـــــات	1602344	1711110	1860000	2105100	2543400	3143400
رصـيد الميزانـــية	102094 -	259660 -	260700 -	385200 -	707900 -	1243100 -
السنـــــــوات	2008					
الإيـــــرادات	2763000					
النفقـــــات	4882200					
رصـيد الميزانـــية	2119200 -					

المصدر: وزارة المـالـيـة.

بالرجوع إلى تطور بنود الموازنة العامة خلال الفترة 1990- 2008 من خلال الجدول (4- 30) يمكن القول بأنّ النفقات العامة فاقت الإيرادات العامة، وتبعا لذلك تكبدت مالية الدولة عجزا مزمنا، حيث أن أسباب العجز راجعة إلى:

- توسع الإنفاق العام بوتيرة سريعة عن وتيرة توسع الضرائب وبالتالي الإيرادات العامة؛
- أنّ هذه العجوزات التي عرفتها مالية الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية.

المرحلة الممتدة من 1990 إلى2000: تمثل هذه المرحلة مرحلة الإصلاحات المبرمة مع مؤسسات النقـد الدولية، فلم تفلح السياسات الاقتصادية الكلية التي أوصت ا مؤسسات النقد الدولية في الحد من العجـز الموازني، فقد كانت تعليمات صندوق النقد الدولي واضحة إلى السلطات الجزائرية بشأن السياسة الانفاقية وبالتالي السياسة المالية، فالملاحظ من خلال الجدول هو أنّ النفقات العامـة في تزايـد مسـتمر مقارنـة بالإيرادات العامة للدولة، وهذا انعكس على وضعية التوازن المالي في شكل عجز دائم ما عدا سنتي 1991 و 2000، فقد بلغ أكبر عجز سنتي 1993 و 1999 وذلك راجع إلى التراجع الـذي عرفتـه أسـعار المحروقات، هذا من ناحية التمويل، أما من ناحية سياسة الإنفاق، فالتزايد في حجم النفقات العامة للدولـة هو دلالة على حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فمن جانب النشاط الاقتصادي فيتمثل في حجم الاستثمارات العمومية، التجهيزات الحكومية من أجل القيام بنشاطا ا، أما مـن ناحيـة الجانب الاجتماعي، والمتمثل في التعليم ا اني والصحة والمنح الاجتماعية للعائلات من طـرف الحكومـة، وهذا الجانب اعتبره صندوق النقد الدولي بمثابة أعباء إضافية على الميزانية العامة للدولة، حيـث رفضـت السلطات الجزائرية هذا الأمر مما أدى إلى إلغاء الإصلاح سنة 1992.

المرحلة الممتدة من 2001 إلى 2008: أما هذه المرحلة فتمثل السياسة التنموية الجديدة التي طبقتها السلطات الجزائرية، والتي تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي والمدعوم ببرنامج دعم النمو الاقتصادي إلى غاية اية 2009، كما سبق وأنّ تطرقنا في الجانب النظري لهذين البرنامجين، فإنّ طابعهما هو سياسة إنفاقية، وبالتالي سياسة مالية بحتة، وبالتالي فإنّ العجز هو السمة الغالبة على الموازنة العامة للدولة، وبالفعل فهذا ما يتم ملاحظته من خلال الجدول (4- 27)، فنلاحظ أنّ هناك عجز دائم في ميزانية الدولة والذي حقق أكبر قيمة في اية سنة 2008، غير أنّ الملاحظ من خلال هذه المرحلة أنّ العجز المحقق في ميزانية الدولة خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي أكبر بكثير من العجز المحقق خلال سنوات برنامج الإنعاش الاقتصادي، والأمر راجع إلى حجم الغلاف المالي الكبير والمخصص لبرنامج دعم النمو الاقتصادي والمقدر بـ: 7,5 مليار دولار، بينما الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم النمو الاقتصادي هو 55 مليار دولار.

ثانيا: أثر السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية على التوازن النقدي خلال الفترة 1990- 2008.

انتهجت الجزائر مع مطلع التسعينات عدة إصلاحات اقتصادية و هيكلية و استمرت في تطبيق هـذه الإصلاحات طيلة فترة التسعينات و حتى السنوات الأولى من الألفية الثالثة، هدف المحافظة على التوازنـات الاقتصادية العامة، و تهيئة الاقتصاد لتحقيق النمو القابل للاستمرار.

و في هذا الإطار، اعتمدت السلطات النقدية سياسة نقدية هدف إلى تحقيـق الاسـتقرار النقـدي واستقرار الأسعار و سعر الصرف، و تنظيم مستويات السيولة المحلية ، بما يتناسب مع متطلبـات حركـة النشاط الاقتصادي، مع توفير التمويل اللازم للأنشطة الاستثمارية و الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد.

1- الكتلة النقدية:

الجدول رقم (4- 29): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990- 2008.

الوحدة مليار دينار جزائري.

السنوات	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو M_2 (%)	سيولة الاقتصاد (%)[1]
1990	343,00	- - - -	61,87
1991	416,20	21,34	48,28
1992	515,90	23,95	48,00
1993	625,20	21,60	52,55
1994	723,70	15,30	48,65
1995	799,57	10,50	39,94
1996	915,00	15,00	35,68
1997	1081,30	18,20	39,00
1998	1592,50	47,27	45,83
1999	1789,40	13,60	45,67
2000	2022,40	13,00	49,30
2001	2473,50	22,30	58,40
2002	2901,50	17,30	63,90
2003	3354,90	15,62	63,70
2004	3738,00	11,40	61,20
2005	4070,4	8,89	55,20
2006	4827,6	18,60	56,65
2007	5994,6	24,17	64,61
2008	6956,00	16,03	63,18

المصدر: بنـك الجزائـر.

[1] معدل سيولة الاقتصاد = $\frac{M_2}{PIB}$*100.

لقد كان الهدف من برنامج التعديل والتثبيت الهيكلي هو التحكم في نمو الكتلة النقدية (سياسة نقدية انكماشية)، غير أنّ ما حدث في الاقتصاد الوطني هو العكس، فكما يظهر من خلال الجدول (4-29)، فإننا نلاحظ نمو متزايد في الكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى سببين:[1]

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية؛
- تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001؛

فنلاحظ من خلال الجدول ارتفاع حجم الكتلة النقدية بوتيرة أكبر من نمو الناتج المحلي الخام، والذي سوف ينعكس في صورة تضخم، كما نلاحظ من خلال الجدول أنّ نمو الكتلة النقدية كان بشكل بطيء خلال السنوات 1990- 1996، ثم ليعرف نموا كبيرا بعد هذه السنة حيث وصل سنة 2008 إلى 6956 مليار دينار جزائري أين وصل سنة 1990 إلى 343 مليار دينار جزائري، مما يعني أنّ هناك توسعا نقديا كبيرا.

2- استقرار الأسعار (التضخم):

الجدول رقم(4- 30): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990- 2008.

الوحدة: (%).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم	17,9	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,6	5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم	2,6	0,34	4,23	1,42	2,58	3,56	1,64	2,53	3,51
السنوات	2008								
التضخم	4,46								

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، من 1990 إلى 2000؛
- بنك الجزائر، من 2001 إلى 2008.

عرفت مستويات التضخم ارتفاعا حادا خلال الفترة 1990- 1996 حيث بلغ معدل التضخم أعلى قيمة له سنة 1995 أين وصل إلى 29,8%، ترجع أسباب التضخم على الارتفاع في حجم الكتلة النقدية دون أنّ يسيرها النمو بنفس الوتيرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذلك زيادة حجم السيولة في الاقتصاد، كذلك التوسع في حجم الائتمان الذي لم يكن له مقابل من الإنتاج.

ثم عرفت هذه المعدلات تراجعا ملحوظا أين بلغ معدل التضخم في الجزائر 0,34% سنة 2000، ثم يرجع إلى الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 4,23% في السنة الموالية، ثم ينخفض ليصل إلى مستويات

[1] عبد اللطيف مصيطفى، **الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مرجع سبق ذكره، ص 126.

مقبولة من التضخم، ويرجع السبب في ذلك إلى التحكم في السيولة واعتدال وتيرة التوسع النقدي وكذلك تراجع حجم الطلب الكلي بسبب ارتفاع حجم البطالة في هاته الفترة.

ثانيا: أثر السياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية على البطالة خلال الفترة 1990- 2008.

منذ انتهاج الجزائر لسياسة الإصلاح الاقتصادي، و بخاصة برنامج التصحيـ ـ ـح الهيكلي في سنة 1990، فإنه تغيرت أساسيا المعطيات حول سوق الشغل، حيث تخلت الدولة شيئا فشيئا عـن صـفتها كمستخدمة (مشغلة)[1]، فالإصلاحات التي دف إلى زيادة تنافسية وقدرة البلد العالمية في إطار اندماجها المتدرج في الاقتصاد العالمي مما أدى ا إلى تغيير قوانين و تشريعات العمل ليصبح مرتكزا على التعاقد.

جدول رقم (4- 31): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2008.

الوحدة: (%).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
البطالة	19,7	21,1	23,8	23,15	24,4	28,1	27,98	26,41	28,02
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البطالة	28,89	29,77	27,3	25,1	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8
السنوات	2008								
البطالة	11,3								

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ مستويات البطالة في الاقتصاد الجزائري ذات معدلات عالية لا يستهان ا من قبل صانعي السياسات الاقتصادية، فقد بلغت أعلى قيمة لها سنة 1999 بمعدل 28,89%، في حـين يقابل هذه النسبة معدل 2,6% من التضخم من نفس السنة مما يدل على أنّ السلطات العامة كانت دف إلى تخفيض معدل التضخم بدلا من البطالة، أي تفضيل التضخم على البطالة.

من جهة أخرى، نلاحظ أنّ معدلات البطالة عرفت تراجعا بداية من 2002 ليصل إلى 15,3% سـنة 2005، والتراجع في حجم البطالة هو نتيجة البرامج التي تعمد السلطات الجزائرية على تطبيقها من اجـل التقليل من حجم البطالة.

[1] الهدف من هذا الإجراء هو تطبيق آليات السوق من طلب على العمل وعرضه لتحديد حجم اليد العاملة المناسبة، وذلك حسب اقتراح صندوق النقد الدولي

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل حول السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة من طرف السلطات الجزائريـة خلال الفترة 1990- 2008، وكذلك إلى أهم إنجازا ا حول أهدافها توصلنا إلى:

- مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية التي توصي ا مؤسسات النقد لا تراعي خصوصـيات كـل بلد، بل أنّ السياسات التي توصي ا معممة على كل الاقتصاديات؛
- بصفة عامة، فإن تحرير الأسعار و إعادة الاعتبار لآليات السوق كانا غير كافيين لإعادة الاقتصـاد إلى طريق الازدهار، بل على عكس ذلك فإن التخلي عن التخطيط المركزي بـدون إسـتراتيجية للانسحاب من الميدان الاقتصادي و الاجتماعي، قد أدى إلى تفكك القطاع الاقتصادي العمومي؛
- لم تفلح إصلاحات صندوق النقد الدولي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة حسب ما كانـت دف إليه توصياته؛
- التوجهات العامة للنمو الاقتصادي من خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي، أظهرت نتائج جيدة على المستوى الكلي، وهذا لا يقودنا إلى الاعتقاد أنّ السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة ضـمنه كانت فعالة، وإنما الأمر يرجع إلى تحسن في أسعار البترول.

الفصل الخامس:

إستخدام نماذج شعاع الإنحدار الذاتي

لتفضيل نتائج

السياسات الإقتصادية في الجزائر

تمهيد:

طبيعة التحليل الاقتصادي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وآثار السياسات الاقتصادية الكلية عليها من الناحية النظرية هو كيفي، فالنتائج المحصل عليها من الناحية النظرية قد يكون هناك تطابق بينها وبين الواقع العملي وأحيانا يكون هناك اختلاف كبير بينهما، ومن اجل الحصول على نتائج دقيقة بين مختلف العلاقات الهيكلية وآثار السياسات الاقتصادية الكلية يتم استعمال الأدوات الكمية، والتي من شأنها كشف طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وتطبيقات السياسات عليها، وسوف نحاول من خلال هذه الأدوات الكمية التطبيق على حالة الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التتبع الدقيق لتوجهات السياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري وذلك فيما يتعلق الأمر بدفي التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.
ستكون الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: العرض النظري لنماذج شعاع الإنحدار الذاتي **(VAR)**؛

المبحث الثاني: دراسة استقرار المتغيرات الاقتصادية المستعملة في الدراسة؛

المبحث الثالث: تقدير النموذج، دوال الإستجابة، تحليل التباين والسببية ومعايرة النموذج.

المبحث الأول: العرض النظري لنماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

تستعمل أدوات القياس الاقتصادي في كشف طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، غير أنّ ذلك يعتمد على خلفية إقتصادية، أي أنّ عملية المقارنة تتم مع الطرح النظري الإقتصادي، غير أنّ هناك نماذج تسمى بـ: " بنماذج شعاع الإنحدار الذاتي" والتي تقوم على دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما يميزها عن باقي أدوات القياس الإقتصادي الأخرى.

من خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى هذا النوع من أدوات القياس الاقتصادي على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية ومكونا ا.

المطلب الثاني: النموذج (VAR) وشروط استقرار النموذج VAR(P).

المطلب الثالث: عملية التقدير.

المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية ومكونا ا.

تعبر السلاسل الزمنية عن قيم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبذلك سوف نعتمد عليها في دراستنا وذلك من خلال الدراسة القياسية التي تعتمد على قيم المتغيرات التي سوف نحاول من خلالها بناء نموذج قياسي، وبذلك سوف نتطرق إلى دراسة السلاسل الزمنية من حيث المفهوم والمكونات.

أولا: تعريف السلسة الزمنية,

يمكن تعريفها على أ ا مجموعة من القيم المتتالية ومنظمة خلال فترة زمنية معينة وهذه المشاهدات يتم تسجيلها خلال هذه الفترة حسب فترات متتالية وعادة ما تكون هذه الفترات متساوية.[1]

ثانيا: مكونات السلسة الزمنية.

عند دراستنا لظاهرة معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا من الزمن وجدنا أنّ قيم الظاهرة تتغير بتغير الزمن، والتي تكون تحت تأثير مجموعة من المؤثرات، منها ما هو بشكل منتظم يمكن حصرها، ومنها في شكل غير منتظم لا يمكن حصرها. أما العوامل التي يمكن حصرها فتتمثل في:

- **مركبة الاتجاه العام:** وهي تعبير عن التغيرات التي تحدث لمتغير ما خلال الزمن، فهي التي تدفع بمنحناها بالاتجاه نحو الأعلى (الأسفل) إذا كان ميلها موجبا (سالبا)، فالتغيرات التي تطرأ على المتغيرة لا تكون واضحة في الأجل القصير بينما تكون واضحة في الأجل الطويل؛

[1] نصيب رجم، **الإحصاء التطبيقي**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2004، ص 39.

- **المركبة الموسمية (الفصلية):** وتكون نتيجة تأثير عوامل خارجية وبشكل منتظم، وهي تغيرات تحدث بشكل منتظم في وحدات زمنية متتالية كشهر أو فصل معين أو يوم من أيام السنة؛
- **مركبة الدورات الاقتصادية:** وهي تتجلى في السلاسل الزمنية الطويلة مبرزة انتقال الأحوال الاقتصادية، ومثال ذلك الدورات الاقتصادية والتجارية مثل الدورة الاقتصادية حسب **"جوفلار"؛**
- **المركبة العشوائية:** والتي تعني جميع التغيرات غير المنتظمة التي تطرأ على السلسلة الزمنية، وهي تحدث نتيجة عوامل غير قابلة للقياس.

المطلب الثاني: النموذج (VAR) وشروط استقرار السلاسل الزمنية من الدرجة الثانية.

أولا: النموذج (VAR)[2].

إن نمذجة شعاع الانحدار الذاتي ترتكز على فرضية مفادها، أن التطور الاقتصادي متقارب لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يحتوي على "n" متغيرة$(Y=(Y_1,Y_2,\dots,Y_n))$ مترابطة خطيا بالماضي.

حيث يمكن نمذجة الشعاع "Y"في الشكل الأتي:

$$Y_t=\Phi_0+\sum_{i=1}^{n}\Phi_i Y_{t-i}+\varepsilon_t$$

حيث: $\left(Y_t=(Y_{1t},Y_{2t},\dots,Y_{kt})'\right)$

ويمكن كتابة هذا النموذج في شكل أخر وذلك باستعمال معامل التأخير(L):

$$(Z_n-\Phi_1 L-\Phi_2 L^2-\cdots-\Phi_n L^n)Y_t=\Phi_0+\varepsilon_t$$

أي: $$\Phi(L)Y_t=\Phi_0+\varepsilon_t$$

حيث: $$\Phi(L)=I_n-\sum_{i=1}^{n}\Phi_i L^i+\varepsilon_t$$

إنّ نموذج شعاع الانحدار الذاتي ذو الدرجة"P" يرمز له عموما بـ VAR(P)، وهو يتكون من K متغيرة، وله الشكل المصفوفاتي التالي:

$$Y_t=A_0+A_1Y_{t-1}+\cdots+A_pY_{t-p}+\mu_t$$

حيث:

(Y_t): شعاع بعده$(K\times 1)$ وهو يتكون من:

(A_i) عبارة عن مصفوفات العوامل ذات بعد$(K\times K)$

[2] Bourbonnais Régis, **Econométrie**, 6eme edition, Paris, 2006, P255-257.

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \\ \vdots \\ Y_{kt} \end{bmatrix}; \quad A_i = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \cdots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \cdots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \cdots & a_{ki}^k \end{bmatrix}; \quad A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^a \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix}; \quad \mu_t = \begin{bmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \\ \vdots \\ \mu_{kt} \end{bmatrix}$$

(A_0): هو شعاع ذو بعد($K \times 1$)للقيم الثابتة؛

(μ_t): هو شعاع التشويش الأبيض ذو بعد($K \times 1$).

باستعمال معامل التأخير (L) يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$Y_t = A_0 + (A_1 L + A_2 L^2 + \cdots + A_p L^p) Y_t + \mu_t$$

$$(I_k - A_1 L - A_2 L^2 - \cdots - A_p L^p) Y_t = A_0 + \mu_t$$

$$\Phi(L) Y_t = A_0 + \mu_t$$

حيث: $\Phi(L) = I_k - \sum_{i=1}^{p} A_i L^i$

ثانيا: شروط استقرار السلاسل الزمنية من الدرجة الثانية.

نقول أن المسار VAR(P) مستقر إذا تحققت الشروط التالية:

أي مستقل عن t

$$i/ \quad \forall t \in Z : E(Y_t) = \mu$$

$$ii/ \quad \forall t \in Z : E(Y_t^2) < \infty$$

$$iii/ \ \forall (t,h) \in Z^2 : \text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma_k \quad \forall t$$

أو بطريقة أخرى نقول عن المسار VAR(P) أنه مستقر إذا كان كثير الحدود العرف انطلاقا من المحـدد:

$$\det(I - A_1 Z - A_2 Z^2 - \cdots - A_p Z^p) = 0$$

جذوره تكون خارج الدائرة الأحادية (أي لكل $|Z| < 1 : Z$)

المطلب الثالث: عملية التقدير.

ليكن النموذج VAR(P) المستقر: $Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_{t-1} + \cdots + \hat{A}_p Y_{t-p} + \mu_t$

حيث:

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \\ \vdots \\ Y_{kt} \end{bmatrix}; \quad A_i = \begin{bmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \cdots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \cdots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \cdots & a_{ki}^k \end{bmatrix}; \quad A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_2^a \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix}; \quad \mu_t = \begin{bmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \\ \vdots \\ \mu_{kt} \end{bmatrix}$$

(Y_t): شعاع بعده($K \times 1$)؛

(A_i) عبارة عن مصفوفات العوامل ذات بعد($K \times K$)؛

(A_0): هو شعاع الثوابت ذو بعد($K \times 1$)؛

(μ_t): هو شعاع التشويش الأبيض ذو بعد($K \times 1$)؛

حيث: ($\sum_{\mu}$) هي مصفوفة التباينات المشتركة ذات البعد($K \times K$) وغير معروفة.

سوف نتطرق إلى تقدير المسار VAR(P) باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

التقدير بطريقة المربعات الصغرى(MCO):

طريقة المربعات الصغرى تعتبر الأكثر شيوعا وتطبيقا، وذلك نتيجة لما تتميز به مقدرا ا، ونتائجه ـا، والتي غالبا ما تكون قريبة من الواقع.

إن معاملات VAR لا نستطيع تقديرها ائيا إذا كانت السلسلة غير مستقرة، إذن يجب تقدير السلس ـلة المستقرة عن طريق الفروقات، وهذا الشرط مسبق لتقدير المقدرات لسلسلة ذو مركبة الاتجاه (*Tendance Stochastique*)، أو إضافة مركبة اتجاه لتخصيصVAR، في حالة (*Tendance Déterministe*).[3]

ب- **تحديد درجة التأخير**(P):

لتحديد درجة التأخير المسار VAR نعتمد على المعيارين(*AKAIKE, SCHWARTZ*) وطريق ـة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير كل من نماذجVAR من أجل درجة تأخير تتغير من 0إلى h (حيث h هو أكبر تأخير مقبول من طرف النظرية الاقتصادية ومن خلال المعطيات الموجودة).[4]

وتحسب الدوال Aic(p)وSc(p) كمايلي:

$$Aic(p) = \ln\left[\det\left(\left|\sum_e\right|\right)\right] + \left(2K^2 p\right)/n$$

$$Sc(p) = \ln\left[\det\left|\left(\sum_e\right)\right|\right] + K^2 p \ln(n)/n$$

حيث: K :عدد متغيرات النموذج؛

n : عدد المشاهدات؛

p : درجة التأخير؛

$\sum_e$: مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للبواقي.

ونختار التأخير p الذي يوافق أدنى قيمة للمعيارين Aic و Sc.

[3] Bourbonnais Régis ,Op- cit,Paris2006,P259

المبحث الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات.

من خلال الدراسة التي تم التطرق إليها في الجانب النظري والدراسة التحليلية للسياسات الاقتصـادية الكلية وآثارها في الاقتصاد الجزائري، تبين لنا أن آثار السياسات الاقتصادية الكلية يكون من خلال التـأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي تعتبر كوسائط لها من خلالها يتم تحقيق أهدافها، ومن أجل تقـدير نموذج الدراسة يجب إختبار إستقرار السلاسل لمتغيرات الدراسة، ثم إختبار التكامل المتزامن بين المـتغيرات المدروسة، وفي حالة عدم وجوده ننتقل إلى تقدير النموذج

وعليه سوف تكون الدراسة على النحو التالي:

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات الإحصائية.

المطلب الثالث : إختبار علاقة التكامل المتزامن.

المطلب الثاني: اختبار إستقرارية المتغيرات.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات الإحصائية.

عملية المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي كهدفين أساسين من أهداف السياسـات الاقتصادية الكلية، ليس إختيار هدف دون الآخر، وإنما تقتضي وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق هذين الهدفين مع بقية الأهداف الأخرى، فالمفاضلة تعني التحكم الجيـد في السياسـات الاقتصادية والتدقيق في إختيارها والتنبؤ الدقيق بنتائجها وذلك من أجل تحديد الإختيار الأمثـل لتحقيـق هدفين أو أكثر من أهداف السياسات الاقتصادية.

من جهة أخرى، تحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي لا يتوقف فقط على السياسات الاقتصـادية والمتغيرات الاقتصادية، وإنما هناك بعض العوامل الأخرى والتي لها دورها في هذا ا ـال والـتي تتمثـل في الأوضاع السياسية والإجتماعية. فالتنبؤ الدقيق بنتائج السياسات الاقتصادية لا يتوقـف علـى المـتغيرات الإقتصادية فقط، بل هناك متغيرات غير إقتصادية كالمتغيرات السياسـية مثـل طبيعـة نظـام الحكـم، الأمن،...إلخ، وكذلك المتغيرات الإجتماعية كالنمو الديمغرافي، توزيع السكان، ...إلخ، وكذلك المـتغيرات الثقافية كالتعليم، وكذلك المتغيرات الطبيعية وغيرها من المتغيرات التي من شأ ا أن تؤثر على تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والتنبؤ بنتائجها.

لذلك نحاول من خلال دراستنا التطرق إلى أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصـادي والتوازن الخارجي خلال فترة الدراسة، والتي هي:

* **معدل النمو الاقتصادي:** نرمز له بالرمز **(gPIBr)**، والذي يمثل الهدف الأول للسياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وسوف نعمل من خلال الدراسة القياسية التي سنقوم بها دراسة علاقته بالهدف الآخر والمتمثل في تحقيق التوازن الخارجي؛

* **رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام:** نرمز له بالرمز **(BCdPIB)**، والذي يتمثل في الهدف الثاني من أهداف السياسات الإقتصادية والذي سوف نعمل من خلال الدراسة القياسية التطرق إلى علاقته بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة أثر مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية على الهدفين؛

* **أسعار الفائدة الحقيقية:** نرمز لها بالرمز **(intr)**، وهي عبارة عن متغير نقدي يتم استعماله من طرف السلطات النقدية والمتمثلة في بنك الجزائر، وذلك من اجل التأثير على التوازن الخارجي كما تم التطرق غليه في الجانب النظري بإعتبار أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية عندما تستعمل في تصحيح الإختلال الخارجي؛

* **الكتلة النقدية الحقيقية:** نرمز لها بالرمز **(M2r)**، والتي تمثل أحد مجالات تدخل السلطات النقدية في تنظيم النشاط الاقتصادي، فهي تمثل حجم المعاملات في الإقتصاد الوطني والتي يعبر عنها بالمجمع النقدي **(M2r)** وذلك لسهولة قياسه وسهولة التحكم في من قبل السلطات النقدية؛

* **سعر الصرف الإسمي:** نرمز له بالرمز **(TC)**، حسب ما تطرقنا إليه في الفصول السابقة، فإن سعر الصرف يعبر عن قوة الاقتصاد، فالتغيرات التي تطرأ عليه من شأنها أن تؤثر على كل من التوازن الخارجي والذي يعكس صورة الاقتصاد المحلي وعلاقته بالاقتصاد العالمي، وبالتالي يشرح ظروف النمو الاقتصادي، وبذلك بإستطاعة السلطات المعنية التحكم فيه، لذا يعتبر سياسة متحكم فيها، من خلاله تعمل السلطات التأثير المتغيرات الاقتصادية لتحقيق التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي.

* **الإيرادات العامة الحقيقية:** نرمز لها بالرمز **(TRr)**، حيث أنها تمثل الوجه الآخر لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تنظيمه، وهي عبارة عن سياسة متحكم فيها من قبل السلطات الجزائرية، وهي احد مصادر تمويل النفقات العامة للدولة، وعادة ما تكون هذه الأخيرة أقل من النفقات العامة للدولة كسياسة مستهدفة أو العكس أي نتيجة قصور موارد الدولة؛

* **النفقات العامة الحقيقية:** نرمز لها بالرمز **(Gr)**؛ والتي تعبر عن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، أو بالأحرى سياسة الدولة في دعم النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في سياسة متحكم فيها من قبل السلطات الجزائرية، والتي تم الإعتماد عليها كسياسة مالية في دعم النمو الاقتصادي بداية من سنة 2001 إلى غاية 2009 حسب برنامجي الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو الاقتصادي؛

* **أسعار البترول:** نرمز لها بالرمز (PH)؛ من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإقتصاد الجزائري، فهـو من أهم مصادر الثروة للإقتصاد، لكن يعتبر سياسة غير متحكم فيها،وذلك بإعتبار أن أسـعار المحروقـات تتحدد في السوق الدولي وليس من قبل الدول المنتجة لها، وذلك حال الإقتصاد الجزائري؛

فيما يتعلق بمصادر البيانات الإحصائية التي سوف نعتمد عليها لإجراء الدراسة القياسية فهناك مصـادر غير متجانسة، ويتعلق الأمر ببنك الجزائر والذي تتضارب نفس البيانات التي يصدرها من سنة إلى أخـرى، ومن تقرير إلى آخر، كما تم الإعتماد على وزارة المالية وهي الأخرى ليس هنـاك إسـتقرار في البيانـات الإحصائية التي تصدرها من تقرير إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، وكذلك الديوان الوطني للإحصائيات.

المطلب الثاني: اختبار إستقرارية المتغيرات.

يتناول هذا الفرع دراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام الجذر الأحادي) وذلك اعتمادا على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) والصاعد (ADF).

1- المتغير الأول "معدل النمو الاقتصادي(gPIB)":

باستعمال دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة **(gPIB)** الموضحة كما يلي:

الجدول (5-1): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (gPIB)

Date: 01/05/10 Time: 10:49
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

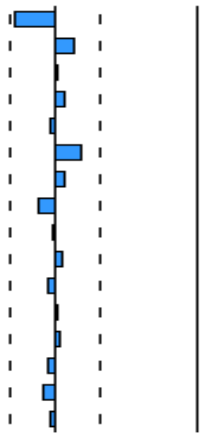

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.298	-0.298	3.7346	0.053
		2	0.135	0.051	4.5226	0.104
		3	0.018	0.078	4.5369	0.209
		4	0.082	0.111	4.8412	0.304
		5	-0.027	0.016	4.8745	0.431
		6	0.189	0.183	6.6039	0.359
		7	0.077	0.198	6.9035	0.439
		8	-0.122	-0.098	7.6682	0.467
		9	-0.021	-0.167	7.6924	0.565
		10	0.055	-0.028	7.8613	0.642
		11	-0.052	-0.040	8.0163	0.712
		12	0.014	-0.043	8.0285	0.783
		13	0.036	0.003	8.1090	0.836
		14	-0.044	0.026	8.2341	0.877
		15	-0.087	-0.031	8.7408	0.891
		16	-0.032	-0.097	8.8116	0.921

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن السلسلة في حالة استقرار، وللتأكد من ذلك سنلجأ إلى إجراء اختبار ديكي فولر.

الجدول (5- 2): درجة التأخير.

aki	chw	p
6.21	6.34	0
5.92	6.10	1
5.38	5.60	2
5.44	5.71	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 2 .

انطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق – 02-) فإن المتغير **(gPIB)** يعتبر مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-3): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	3.62-	3.53-
5	3.59-	2.94-
4	2.32-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

2- المتغير الثاني " النفقات العامة الحقيقية(Gr)":

باستعمال دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة **(Gr)** الموضح شكلها كما يلي:

الجدول (5-4): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Gr).

Date: 01/06/10 Time: 07:53
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.642	0.642	17.349	0.000
		2	0.620	0.353	33.959	0.000
		3	0.460	-0.048	43.339	0.000
		4	0.342	-0.111	48.694	0.000
		5	0.292	0.052	52.704	0.000
		6	0.229	0.039	55.246	0.000
		7	0.215	0.045	57.556	0.000
		8	0.158	-0.048	58.836	0.000
		9	0.124	-0.039	59.649	0.000
		10	0.094	0.006	60.138	0.000
		11	0.070	0.016	60.417	0.000
		12	0.061	0.010	60.637	0.000
		13	0.068	0.035	60.919	0.000
		14	0.062	0.002	61.162	0.000
		15	0.048	-0.030	61.314	0.000
		16	0.032	-0.021	61.387	0.000

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الارتباط الذاتي البسيطة (AC) متدهورة أسيا، في حين أن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتؤ من مجال الثقة عند1= P وهذا يعني أن السلسـلة غير مستقرة، لذا سنلجأ إلى إجراء اختبارات ديكي فولر لجعل السلسة في حالة الاستقرار.

الجدول (5- 5): درجة التأخير.

aki	chw	p
15.71	15.84	0
15.30	15.48	1
15.31	15.53	2
15.31	15.58	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 1 .

انطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -03-) فإن المتغير (**Gr**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا لدولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5- 6): جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا لدولة عند مستوى معنوية α = 5%.

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا لدولة
6	0.92	3.53-
5	1.92	2.94-
4	4.10	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الاختبار على الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول (5- 7): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Gr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

Date: 01/06/10 Time: 07:58
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

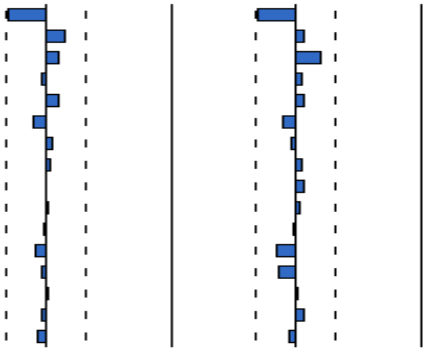

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.314	-0.314	4.0503	0.044
		2	0.159	0.067	5.1118	0.078
		3	0.115	0.203	5.6815	0.128
		4	-0.035	0.051	5.7349	0.220
		5	0.102	0.068	6.2122	0.286
		6	-0.107	-0.099	6.7536	0.344
		7	0.057	-0.032	6.9106	0.438
		8	0.029	0.049	6.9540	0.542
		9	0.004	0.065	6.9547	0.642
		10	0.024	0.027	6.9857	0.727
		11	-0.016	-0.020	6.9995	0.799
		12	-0.090	-0.153	7.4678	0.825
		13	-0.041	-0.141	7.5697	0.870
		14	0.017	0.017	7.5876	0.910
		15	-0.029	0.071	7.6428	0.937
		16	-0.081	-0.049	8.1007	0.946

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5- 8): جدول درجة التأخير.

aki	chw	p
15.27	15.40	0
15.25	15.43	1
15.28	15.50	2
15.26	15.53	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 1 .

انطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -04-) فإن المتغير (**Gr**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5- 9): جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%.

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	3.21-	3.54-
5	3.04-	2.94-
4	2.14-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الاختبار على الفروقات من الدرجة الثانية.

الجدول (4- 41): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Gr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية.

Date: 01/06/10 Time: 08:04
Sample: 1970 2008
Included observations: 37

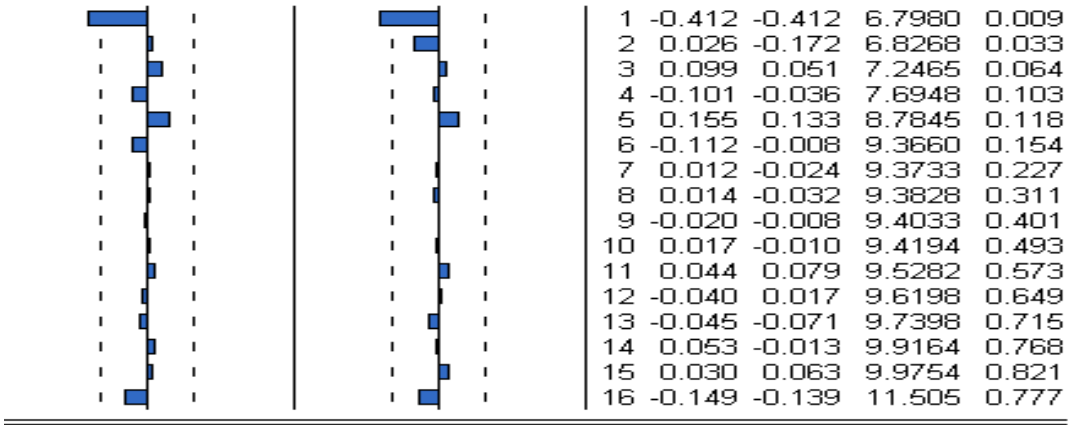

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.412	-0.412	6.7980	0.009
		2	0.026	-0.172	6.8268	0.033
		3	0.099	0.051	7.2465	0.064
		4	-0.101	-0.036	7.6948	0.103
		5	0.155	0.133	8.7845	0.118
		6	-0.112	-0.008	9.3660	0.154
		7	0.012	-0.024	9.3733	0.227
		8	0.014	-0.032	9.3828	0.311
		9	-0.020	-0.008	9.4033	0.401
		10	0.017	-0.010	9.4194	0.493
		11	0.044	0.079	9.5282	0.573
		12	-0.040	0.017	9.6198	0.649
		13	-0.045	-0.071	9.7398	0.715
		14	0.053	-0.013	9.9164	0.768
		15	0.030	0.063	9.9754	0.821
		16	-0.149	-0.139	11.505	0.777

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5-10): جدول درجة التأخير

aki	chw	p
15.48	15.61	0
15.30	15.48	1
15.32	15.55	2
15.17	15.44	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 3 .
انطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -05-) فإن المتغير (**Gr**) مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول(5- 11):جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	5.59-	3.55-
5	4.96-	2.95-
4	5.00-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

3- المتغيرالثالث " الميزان التجاري كنسبة من الناتج(BcdPIB)":

بإستعمال دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة **(BcdPIB)** الموضح شكلها كما يلي:

الجدول (5- 12): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (BcdPIB)

Date: 01/05/10 Time: 11:25
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.063	0.063	0.1677	0.682
		2	0.049	0.045	0.2708	0.873
		3	0.105	0.100	0.7608	0.859
		4	0.116	0.104	1.3794	0.848
		5	0.067	0.048	1.5887	0.903
		6	0.067	0.045	1.8094	0.936
		7	0.088	0.059	2.1945	0.948
		8	0.005	-0.028	2.1956	0.974
		9	0.002	-0.025	2.1958	0.988
		10	-0.011	-0.039	2.2029	0.995
		11	0.037	0.021	2.2795	0.997
		12	0.037	0.031	2.3620	0.999
		13	0.009	0.006	2.3671	0.999
		14	-0.038	-0.044	2.4608	1.000
		15	-0.040	-0.045	2.5689	1.000
		16	-0.004	-0.005	2.5698	1.000

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن السلسلة في حالة إستقرار، وللتأكد من ذلك سنلجأ إلى إجراء إختبارات ديكي فولر.

الجدول (5- 13): درجة التأخير.

aki	chw	p
1.23	1.36	0
1.31	1.48	1
1.38	1.60	2
1.46	1.73	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 0 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -06-) فإن المتغير **(BcdPIB)** يعتبر مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5- 14): جدول يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
1	6.26-	3.53-
2	5.58-	2.93-
3	5.65-	1.94-

المصدر: من إعداد الطالب.

4- المتغير الرابع " سعر الصرف الإسمي(TC)":

بإستعمال دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة **(TC)** الموضح شكلها كما يلي:

الجدول (5- 15): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TC).

Date: 01/06/10 Time: 08:11
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

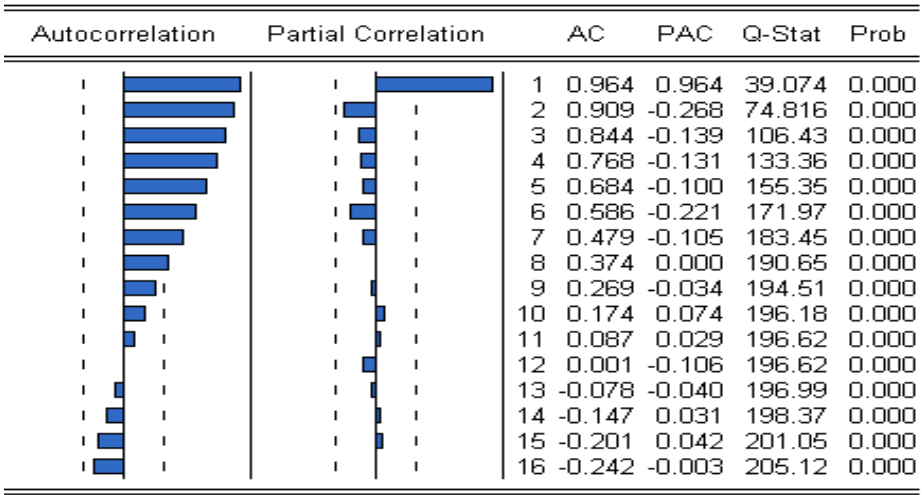

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.964	0.964	39.074	0.000
		2	0.909	-0.268	74.816	0.000
		3	0.844	-0.139	106.43	0.000
		4	0.768	-0.131	133.36	0.000
		5	0.684	-0.100	155.35	0.000
		6	0.586	-0.221	171.97	0.000
		7	0.479	-0.105	183.45	0.000
		8	0.374	0.000	190.65	0.000
		9	0.269	-0.034	194.51	0.000
		10	0.174	0.074	196.18	0.000
		11	0.087	0.029	196.62	0.000
		12	0.001	-0.106	196.62	0.000
		13	-0.078	-0.040	196.99	0.000
		14	-0.147	0.031	198.37	0.000
		15	-0.201	0.042	201.05	0.000
		16	-0.242	-0.003	205.12	0.000

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الإرتباط الذاتي البسيطة (AC) متدهورة أسيا، في حين أن دالة الإرتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتؤ من مجال الثقة عند P =1 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، لذا سنلجأ إلى إجراء إختبارات ديكي فولر لجعل السلسة في حالة الإستقرار.

الجدول (5- 16):درجة التأخير

aki	chw	p
5.66	5.79	0
5.25	5.43	1
5.34	5.56	2
5.20	5.46	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 3 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -07-) فإن المتغير (**TC**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5- 17):يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%.

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	2.24-	3.54-
5	1.63-	2.94-
4	1.00-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول (5- 18): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TC) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

Date: 01/06/10 Time: 08:15
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

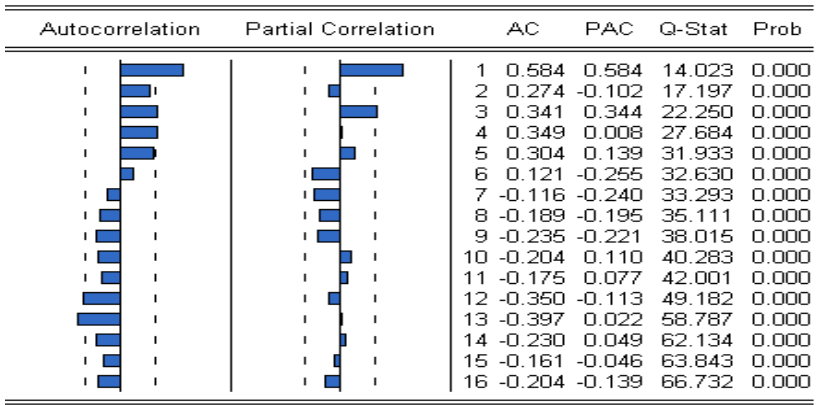

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.584	0.584	14.023	0.000
2			0.274	-0.102	17.197	0.000
3			0.341	0.344	22.250	0.000
4			0.349	0.008	27.684	0.000
5			0.304	0.139	31.933	0.000
6			0.121	-0.255	32.630	0.000
7			-0.116	-0.240	33.293	0.000
8			-0.189	-0.195	35.111	0.000
9			-0.235	-0.221	38.015	0.000
10			-0.204	0.110	40.283	0.000
11			-0.175	0.077	42.001	0.000
12			-0.350	-0.113	49.182	0.000
13			-0.397	0.022	58.787	0.000
14			-0.230	0.049	62.134	0.000
15			-0.161	-0.046	63.843	0.000
16			-0.204	-0.139	66.732	0.000

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الإرتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتؤات من مجال الثقة عند كل من P =1 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول (5- 19): درجة التأخير.

aki	chw	p
5.30	5.43	0
5.38	5.55	1
5.30	5.52	2
5.39	5.66	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 0 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -08-) فإن المتغير (**TC**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-20):يوضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
1	2.54-	3.54-
2	2.67-	2.94-
3	2.54-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الثانية.

الجدول (5- 21): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TC) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية.

Date: 01/06/10 Time: 08:20
Sample: 1970 2008
Included observations: 37

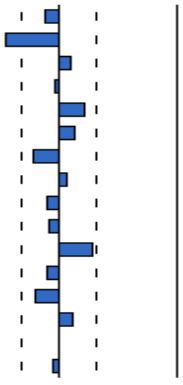

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.120	-0.120	0.5776	0.447
		2	-0.462	-0.483	9.3657	0.009
		3	0.110	-0.040	9.8784	0.020
		4	-0.029	-0.315	9.9139	0.042
		5	0.226	0.303	12.211	0.032
		6	0.139	0.093	13.116	0.041
		7	-0.223	0.179	15.513	0.030
		8	0.062	0.193	15.705	0.047
		9	-0.112	-0.196	16.348	0.060
		10	-0.093	-0.137	16.813	0.079
		11	0.298	-0.073	21.729	0.027
		12	-0.109	-0.194	22.419	0.033
		13	-0.202	-0.147	24.871	0.024
		14	0.120	-0.003	25.771	0.028
		15	0.002	0.117	25.771	0.040
		16	-0.049	-0.022	25.935	0.055

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5-22): درجة التأخير.

aki	chw	p
5.49	5.62	0
5.28	5.45	1
5.36	5.59	2
5.29	5.56	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 1 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -09-) فإن المتغير (**TC**) مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-23):توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
1	7.32-	3.54-
2	7.19-	2.94-
3	7.29-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

5- المتغير الخامس " سعر البترول (Ph)":

بإستعمال دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية لسلسلة **(Ph)** الموضح شكلها كما يلي:

الجدول (5-24): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Ph).

Date: 01/05/10 Time: 12:03
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

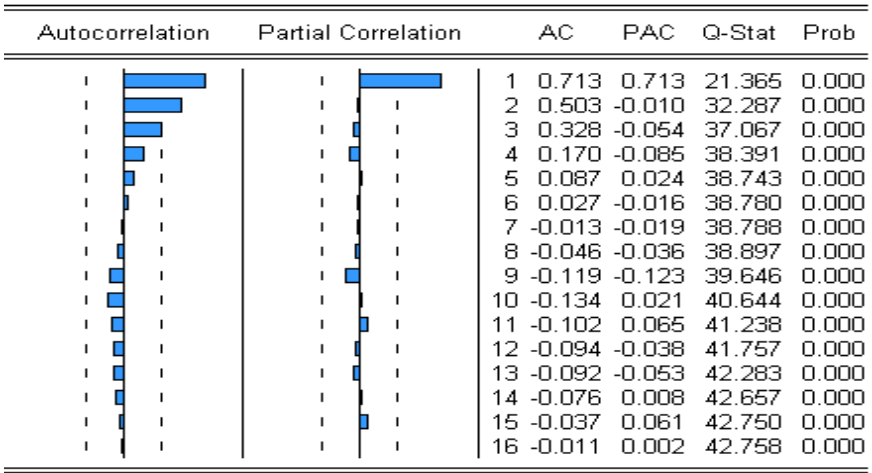

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.713	0.713	21.365	0.000
		2	0.503	-0.010	32.287	0.000
		3	0.328	-0.054	37.067	0.000
		4	0.170	-0.085	38.391	0.000
		5	0.087	0.024	38.743	0.000
		6	0.027	-0.016	38.780	0.000
		7	-0.013	-0.019	38.788	0.000
		8	-0.046	-0.036	38.897	0.000
		9	-0.119	-0.123	39.646	0.000
		10	-0.134	0.021	40.644	0.000
		11	-0.102	0.065	41.238	0.000
		12	-0.094	-0.038	41.757	0.000
		13	-0.092	-0.053	42.283	0.000
		14	-0.076	0.008	42.657	0.000
		15	-0.037	0.061	42.750	0.000
		16	-0.011	0.002	42.758	0.000

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الإرتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتؤ من مجال الثقة عند P =1 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول (5-25): درجة التأخير.

aki	chw	p
6.48	6.61	0
6.50	6.68	1
6.58	6.80	2
6.62	6.89	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 0 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -10-) فإن المتغير (**Ph**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-26): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%.

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
1	2.32	3.53-
2	3.50	2.93-
3	4.15	1.94-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول (5- 27): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Ph) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

Date: 01/05/10 Time: 12:08
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

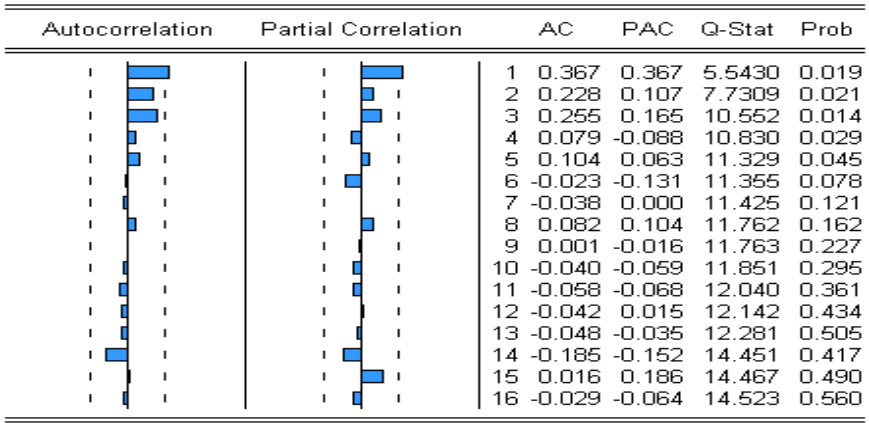

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.367	0.367	5.5430	0.019
		2	0.228	0.107	7.7309	0.021
		3	0.255	0.165	10.552	0.014
		4	0.079	-0.088	10.830	0.029
		5	0.104	0.063	11.329	0.045
		6	-0.023	-0.131	11.355	0.078
		7	-0.038	0.000	11.425	0.121
		8	0.082	0.104	11.762	0.162
		9	0.001	-0.016	11.763	0.227
		10	-0.040	-0.059	11.851	0.295
		11	-0.058	-0.068	12.040	0.361
		12	-0.042	0.015	12.142	0.434
		13	-0.048	-0.035	12.281	0.505
		14	-0.185	-0.152	14.451	0.417
		15	0.016	0.186	14.467	0.490
		16	-0.029	-0.064	14.523	0.560

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الإرتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتوءات من مجال الثقة عند كل من P =1 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول (5- 28): درجة التأخير.

aki	chw	p
6.49	6.62	0
6.55	6.73	1
6.56	6.79	2
6.58	6.85	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 0 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -11-) فإن المتغير (**Ph**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا لـ دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5- 29): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا لـ دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا لـ دولة
1	3.04-	3.53-
2	2.55-	2.93-
3	2.15-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الثانية.

الجدول (5- 30): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (Ph) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية.

Date: 01/05/10 Time: 12:15
Sample: 1970 2008
Included observations: 37

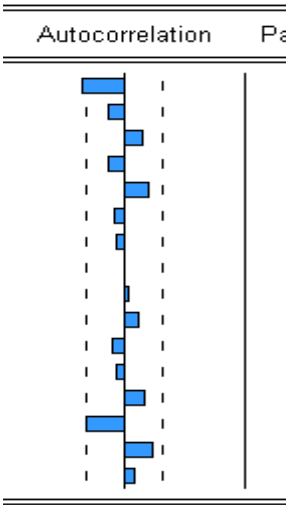

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.364	-0.364	5.3011	0.021
		2	-0.134	-0.306	6.0376	0.049
		3	0.161	-0.017	7.1408	0.068
		4	-0.133	-0.133	7.9172	0.095
		5	0.219	0.198	10.079	0.073
		6	-0.085	0.052	10.416	0.108
		7	-0.061	0.032	10.594	0.157
		8	0.005	-0.095	10.595	0.226
		9	0.039	0.020	10.672	0.299
		10	0.130	0.135	11.577	0.314
		11	-0.112	0.048	12.267	0.344
		12	-0.059	-0.050	12.467	0.409
		13	0.167	0.123	14.144	0.364
		14	-0.330	-0.353	20.996	0.102
		15	0.250	0.021	25.110	0.048
		16	0.083	0.099	25.583	0.060

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5- 31): درجة التأخير.

aki	chw	p
6.59	6.73	0
6.52	6.70	1
6.53	6.75	2
6.55	6.82	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 1 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -12-) فإن المتغير (**Ph**) مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5- 32):توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
1	6.75-	3.53-
2	6.51-	2.93-
3	6.45-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

6- المتغير السادس "الإيردات العامة الحقيقية (TRr)":

جدول (5- 33): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TRr)

Date: 01/10/10 Time: 17:23
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.784	0.784	25.878	0.000
		2	0.660	0.118	44.719	0.000
		3	0.514	-0.092	56.471	0.000
		4	0.372	-0.099	62.791	0.000
		5	0.304	0.097	67.142	0.000
		6	0.230	-0.011	69.697	0.000
		7	0.168	-0.041	71.103	0.000
		8	0.126	-0.001	71.917	0.000
		9	0.049	-0.098	72.043	0.000
		10	0.026	0.050	72.080	0.000
		11	0.026	0.078	72.119	0.000
		12	0.003	-0.055	72.119	0.000
		13	-0.020	-0.081	72.145	0.000
		14	-0.028	0.038	72.196	0.000
		15	-0.038	0.021	72.293	0.000
		16	-0.038	-0.009	72.392	0.000

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5-34):درجة التأخير

aki	chw	p
24.12	24.25	0
24.12	24.30	1
23.98	24.20	2
24.04	24.31	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 2 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -13-) فإن المتغير (**TRr**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-35): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	3.71	3.53-
5	4.81	2.93-
4	4.59	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الأولى.

جدول (5-36): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TRr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

Date: 01/10/10 Time: 17:32
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

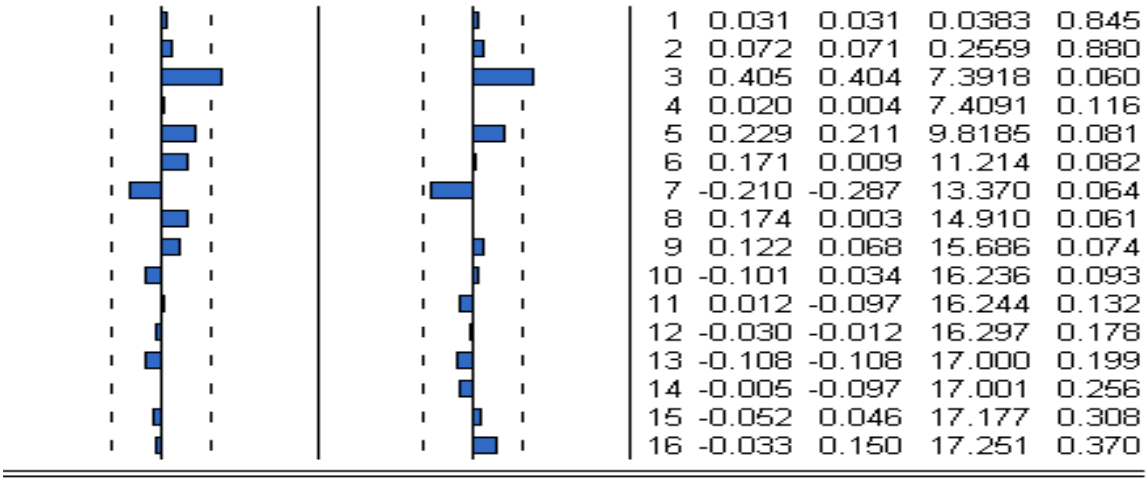

		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.031	0.031	0.0383	0.845
2		0.072	0.071	0.2559	0.880
3		0.405	0.404	7.3918	0.060
4		0.020	0.004	7.4091	0.116
5		0.229	0.211	9.8185	0.081
6		0.171	0.009	11.214	0.082
7		-0.210	-0.287	13.370	0.064
8		0.174	0.003	14.910	0.061
9		0.122	0.068	15.686	0.074
10		-0.101	0.034	16.236	0.093
11		0.012	-0.097	16.244	0.132
12		-0.030	-0.012	16.297	0.178
13		-0.108	-0.108	17.000	0.199
14		-0.005	-0.097	17.001	0.256
15		-0.052	0.046	17.177	0.308
16		-0.033	0.150	17.251	0.370

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الإرتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتوءات من مجال الثقة عند كل من P =3 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول (5-37): جدول درجة التأخير

aki	chw	p
24.22	24.35	0
24.29	24.47	1
24.11	24.33	2
24.11	24.28	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 3 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -14-) فإن المتغير (**TRr**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-38): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	1.61-	3.53-
5	0.41-	2.93-
4	0.88	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الثانية.

الجدول (5-39): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (TRr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية

Date: 01/10/10 Time: 17:41
Sample: 1970 2008
Included observations: 37

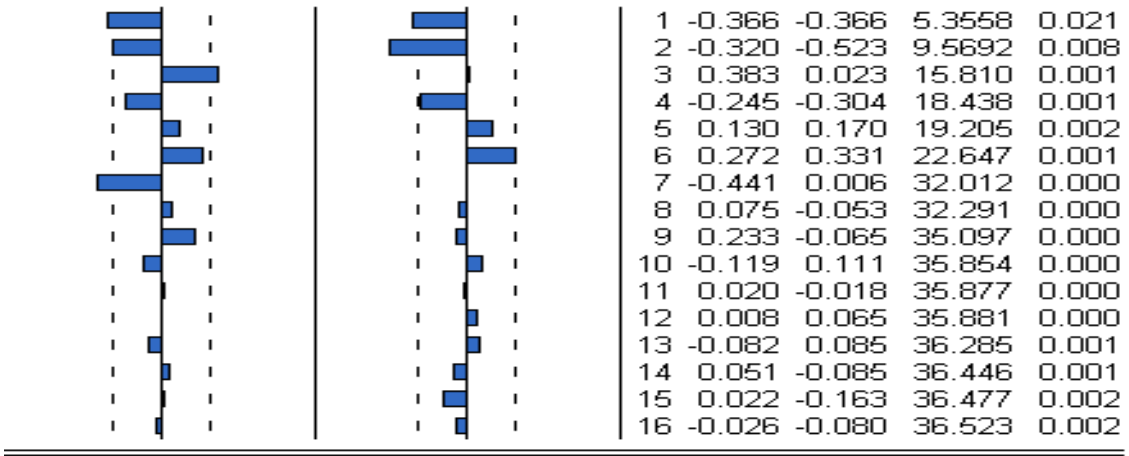

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.366	-0.366	5.3558	0.021
		2	-0.320	-0.523	9.5692	0.008
		3	0.383	0.023	15.810	0.001
		4	-0.245	-0.304	18.438	0.001
		5	0.130	0.170	19.205	0.002
		6	0.272	0.331	22.647	0.001
		7	-0.441	0.006	32.012	0.000
		8	0.075	-0.053	32.291	0.000
		9	0.233	-0.065	35.097	0.000
		10	-0.119	0.111	35.854	0.000
		11	0.020	-0.018	35.877	0.000
		12	0.008	0.065	35.881	0.000
		13	-0.082	0.085	36.285	0.001
		14	0.051	-0.085	36.446	0.001
		15	0.022	-0.163	36.477	0.002
		16	-0.026	-0.080	36.523	0.002

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5-40): جدول درجة التأخير

aki	chw	p
24.66	24.79	0
24.12	24.30	1
24.15	24.37	2
23.79	23.99	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 3 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -15-) فإن المتغير (**TRr**) مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-41): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	7.70-	3.55-
5	6.48-	2.93-
4	6.21-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

7- المتغير السابع "سعر الفائدة الحقيقي (INTr)":

الجدول (5-42): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (INTr)

Date: 01/10/10 Time: 20:23
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

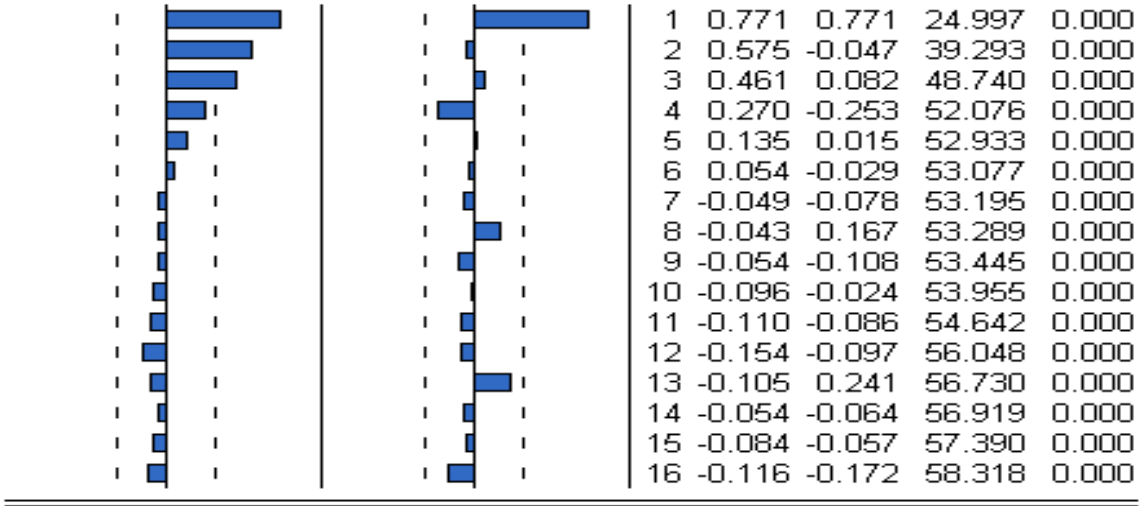

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.771	0.771	24.997	0.000
		2	0.575	-0.047	39.293	0.000
		3	0.461	0.082	48.740	0.000
		4	0.270	-0.253	52.076	0.000
		5	0.135	0.015	52.933	0.000
		6	0.054	-0.029	53.077	0.000
		7	-0.049	-0.078	53.195	0.000
		8	-0.043	0.167	53.289	0.000
		9	-0.054	-0.108	53.445	0.000
		10	-0.096	-0.024	53.955	0.000
		11	-0.110	-0.086	54.642	0.000
		12	-0.154	-0.097	56.048	0.000
		13	-0.105	0.241	56.730	0.000
		14	-0.054	-0.064	56.919	0.000
		15	-0.084	-0.057	57.390	0.000
		16	-0.116	-0.172	58.318	0.000

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5-43): درجة التأخير

aki	chw	p
5.84	5.97	0
5.89	6.07	1
5.97	6.19	2
5.98	6.25	3

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 0 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -16-) فإن المتغير (**INTr**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-44): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
3	2.50-	3.53-
2	2.04-	2.93-
1	1.91-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول (5-45): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (INTr) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

Date: 01/10/10 Time: 20:30
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.085	-0.085	0.2992	0.584
		2	-0.191	-0.200	1.8392	0.399
		3	0.170	0.140	3.0960	0.377
		4	-0.118	-0.138	3.7205	0.445
		5	-0.125	-0.090	4.4419	0.488
		6	0.040	-0.050	4.5177	0.607
		7	-0.236	-0.266	7.2397	0.404
		8	0.012	-0.018	7.2464	0.510
		9	0.077	-0.062	7.5577	0.579
		10	-0.057	-0.018	7.7331	0.655
		11	0.046	-0.021	7.8512	0.727
		12	-0.149	-0.273	9.1500	0.690
		13	0.060	0.042	9.3661	0.745
		14	0.183	0.034	11.477	0.648
		15	-0.009	0.080	11.483	0.718
		16	-0.092	-0.102	12.071	0.739

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5-46):درجة التأخير

aki	chw	p
6.02	6.15	0
6.06	6.24	1
6.15	6.35	2
6.18	6.45	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 0 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -17-) فإن المتغير (**INTr**) مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-47): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
3	6.41-	3.53-
2	6.45-	2.93-
1	6.54-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

8- المتغير الثامن " الكتلة النقدية الحقيقية (M2r)":

الجدول (5-48): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (M2r)

Date: 01/10/10 Time: 20:39
Sample: 1970 2008
Included observations: 39

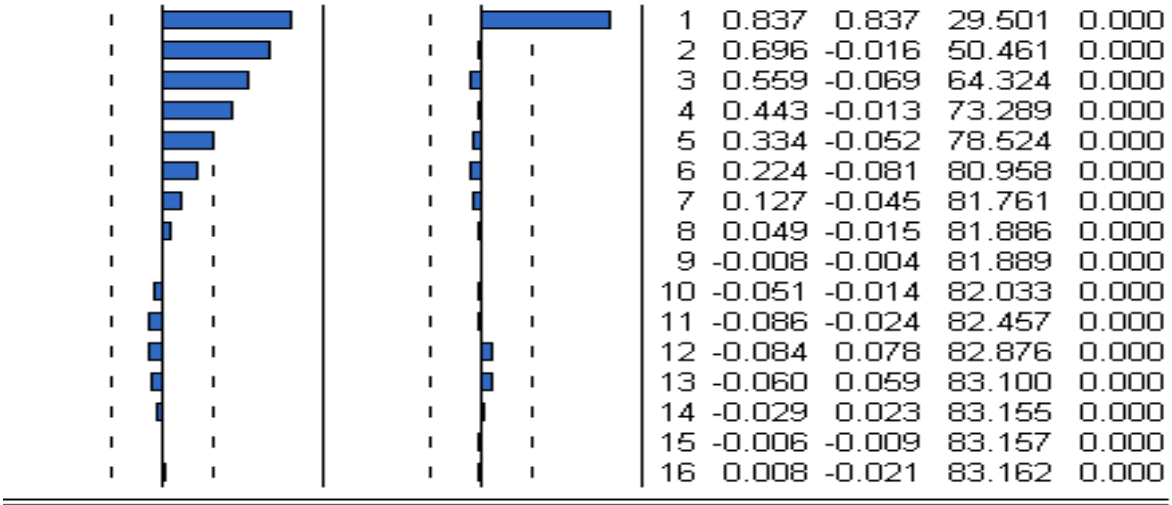

		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.837	0.837	29.501	0.000
2		0.696	-0.016	50.461	0.000
3		0.559	-0.069	64.324	0.000
4		0.443	-0.013	73.289	0.000
5		0.334	-0.052	78.524	0.000
6		0.224	-0.081	80.958	0.000
7		0.127	-0.045	81.761	0.000
8		0.049	-0.015	81.886	0.000
9		-0.008	-0.004	81.889	0.000
10		-0.051	-0.014	82.033	0.000
11		-0.086	-0.024	82.457	0.000
12		-0.084	0.078	82.876	0.000
13		-0.060	0.059	83.100	0.000
14		-0.029	0.023	83.155	0.000
15		-0.006	-0.009	83.157	0.000
16		0.008	-0.021	83.162	0.000

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5-49):درجة التأخير

aki	chw	p
23.44	23.57	0
23.27	23.44	1
23.33	23.55	2
23.39	23.66	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 1 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -18-) فإن المتغير (**M2r**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-50): توضح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	0.98	3.53-
5	2.12	2.93-
4	2.53	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول (5-51): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (M2r) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

Date: 01/10/10 Time: 20:45
Sample: 1970 2008
Included observations: 38

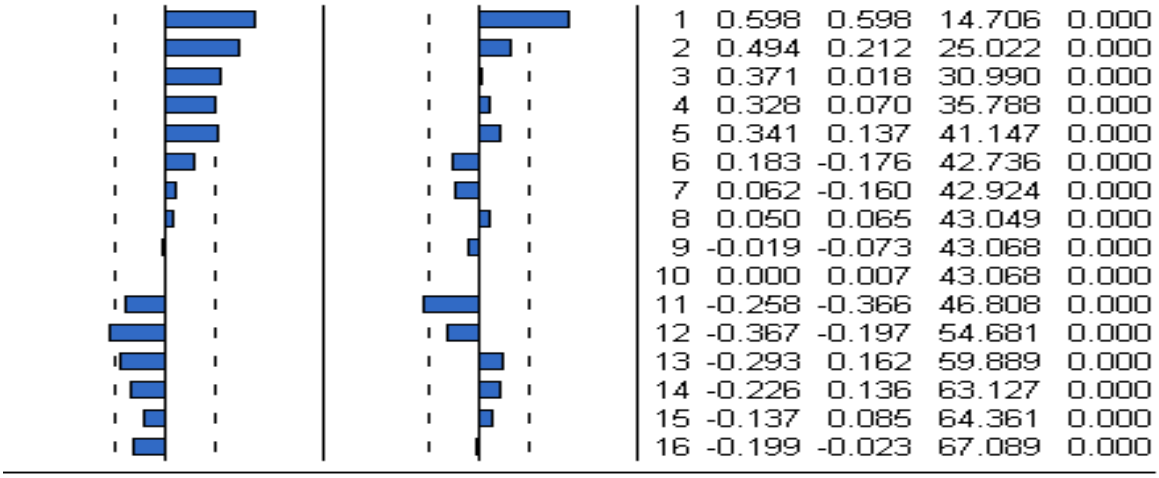

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.598	0.598	14.706	0.000
2			0.494	0.212	25.022	0.000
3			0.371	0.018	30.990	0.000
4			0.328	0.070	35.788	0.000
5			0.341	0.137	41.147	0.000
6			0.183	-0.176	42.736	0.000
7			0.062	-0.160	42.924	0.000
8			0.050	0.065	43.049	0.000
9			-0.019	-0.073	43.068	0.000
10			0.000	0.007	43.068	0.000
11			-0.258	-0.366	46.808	0.000
12			-0.367	-0.197	54.681	0.000
13			-0.293	0.162	59.889	0.000
14			-0.226	0.136	63.127	0.000
15			-0.137	0.085	64.361	0.000
16			-0.199	-0.023	67.089	0.000

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دالة الإرتباط الذاتي الجزئي (PAC) تميزت بخروج نتوءات من مجال الثقة عند كل من P =1 وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول (5-52):درجة التأخير

aki	chw	p
23.34	23.38	0
23.28	23.46	1
23.33	23.56	2
23.41	23.68	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 1 .

إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -19-) فإن المتغير (**M2r**) غير مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أكبر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-53): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	1.54-	3.53-
5	0.76-	2.93-
4	0.13-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

لجعل السلسة مستقرة سنجري نفس الإختبار على الفروقات من الدرجة الثانية.

الجدول (5-54): دالتي الإرتباط الذاتي البسيطة والجزئية للمتغير (M2r) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية

Date: 01/10/10 Time: 20:53
Sample: 1970 2008
Included observations: 37

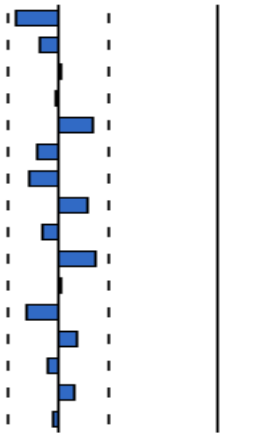

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.280	-0.280	3.1486	0.076
2	-0.128	-0.225	3.8284	0.147
3	0.017	-0.103	3.8412	0.279
4	-0.009	-0.075	3.8451	0.427
5	0.237	0.233	6.3812	0.271
6	-0.143	0.009	7.3322	0.291
7	-0.185	-0.178	8.9702	0.255
8	0.181	0.051	10.601	0.225
9	-0.109	-0.125	11.215	0.261
10	0.243	0.205	14.381	0.156
11	0.014	0.221	14.391	0.212
12	-0.218	-0.032	17.145	0.144
13	0.119	-0.012	18.002	0.157
14	-0.079	-0.133	18.398	0.189
15	0.108	-0.016	19.163	0.206
16	-0.029	-0.025	19.221	0.257

المصدر: بناءا على معطيات الملحق رقم -01- وبالإعتماد على برنامج EViews 4.0.

الجدول (5-55):درجة التأخير

aki	chw	p
23.30	23.43	0
23.31	23.48	1
23.37	23.59	2
23.41	23.68	3

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري akai و schw هي في حالة P = 0 .
إنطلاقا من النماذج الثلاثة (أنظر الملحق -20-) فإن المتغير (**M2r**) مستقر لأن القيمة المحسوبة لـ ADF أصغر من القيمة ا دولة عند مستوى معنوية α = 5% حسب الجدول التالي:

الجدول (5-56): توضيح قيمتي ADF المحسوبة وا دولة عند مستوى معنوية α = 5%

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة ا دولة
6	7.63-	3.55-
5	7.53-	2.93-
4	7.52-	1.95-

المصدر: من إعداد الطالب.

إذن من خلال التطرق إلى دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية والملخصة في الجدول كما يلي:

الجدول (5-57): درجات إستقرارية متغيرات الدراسة القياسية.

الدرجة الأصلية	*الدرجة الثانية*
(gPIBr) **(BCdPIB)**	**(Gr)** **(TC)** **(Ph)** **(M2r)** **(TRr)**

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث : إختبار علاقة التكامل المتزامن.

بعد أن قمنا بدراسة إستقرارية المتغيرات وجدنا أن كل من المتغيرين (gPIB) و(BcdPIB) مستقرين من الدرجة صفر، أما المتغيرات (Gr) (TC) (Ph) فهي مستقرة من الدرجة الثانية، أي أن هذه المتغيرات تنموا بنفس وتيرة الإتجاه على المدى الطويل وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينها لذا سنقوم بإختبارها وهذا بإستعمال طريقة المرحلتين **لأنجل وفرنجر** كما يلي:

1- إختبار التكامل المتزامن بين المتغيرين (gPIB) و(BcdPIB):

سوف نقوم بتقدير هذا النموذج $gpib=c_1+c_2bcdpib+\varepsilon_t$ بإستعمال طريقة المربعات الصغرى ثم بعد ذلك نقوم بإجراء إختبار الجذر الأحادي على بواقي هذا التقدير، وهذا طبعا بعد إختبار درجة التأخير (p)، فكانت النتائج كما يلي:

الجدول (5-58):توضيح قيمتي ADF المحسوبة والجدولة عند مستوى معنوية α = 5%

مستوى	القيمة الجدولة	القيمة المحسوبة
%1	-3.58	-4.21

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أن سلسلة البواقي غير مستقرة، وبالتالي لا يوجد تكامل متزامن حسب إختبار أنجل وقرانجر.

2- إختبار التكامل المتزامن بين المتغيرات (Gr) (TC) (Ph) (M2r) (intr) (TRr):

إختبار التكامل المتزامن بإستخدام طريقة أنجل و قرانجر:

بنفس الطريقة سنقوم بتقدير النموذج التالي: $GR=c_0+c_1Ph+c_2Tc+c_3m2r+c_4trr+c_5\,\mathrm{int}\,r+\varepsilon_t$ بإستعمال طريقة المربعات الصغرى ثم بعد ذلك نقوم بإجراء إختبار الجذر الأحادي على بواقي هذا التقدير، وهذا طبعا بعد إختبار درجة التأخير (p)، فكانت النتائج كما يلي:

الجدول (5-59):توضيح قيمتي ADF المحسوبة والجدولة عند مستوى معنوية α = 5%

مستوى	القيمة الجدولة	القيمة المحسوبة
%1	-4.22	-1.70
%5	-3.53	
%10	-3.19	

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أن سلسلة البواقي غير مستقرة، وبالتالي لا يوجد تكامل متزامن حسب إختبار أنجل وقرانجر.

المبحث الثالث: تقدير النموذج، دوال الإستجابة، تحليل التباين و السببية ومعايرة النموذج.

تعتبر عملية تقدير النموذج بإستخدام تقنية نماذج الإنحدار الذاتي من أهم المراحل، وذلك من خلال كشف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة،وبالتالي تحديد أهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع، ثم بعد ذلك يتم التطرق إلى دراسة أثر الصدمات المفاجئة على المتغيرات الإقتصادية وما يمكـن أن تحدثه هذه الصدمات، ثم تحليل التباين ودراسة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، أهي في إتجاه واحـد أو في الإتجاهين، ثم بعدها نعمل على معايرة النموذج أي تحسينه، وهذه الدراسة تكون من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: تقدير النموذج.

المطلب الثاني: دوال الإستجابة، تحليل التباين والسببية,

المطلب الثالث: معايرة النموذج.

المطلب الأول: تقدير النموذج.

إعتمادا على برنامج Eviews 4.0 وبإستخدام أشعة الإنحدار الذاتي سنقوم بتقدير النموذج بعد تحديد درجة التأخير لمسار (VAR).

أولا: تقدير النموذج الخاص بالمتغيرين (PIBR)و (BCDPIB):

لقد تم التوصل إلى المعادلات التالية بعد إجراء عدة إختبارات، حيث تبين لنا بعد إجراء عدة إختبارات أن طول التأخير هو P=2 :

1- معادلة النمو الاقتصادي الحقيقي:

قمنا بتقدير معادلة النمو الاقتصادي الحقيقي وذلك بعد إزالة التضخم عن PIB من خلال قسـمته على مكمش الناتج، وبعد ذلك قمنا بحساب معدلات النمو والتي تمثل معدل النمو الاقتصـادي الحقيقـي وذلك كما هو مبين في الملحق رقم -01-.

DGPIBr = - 0.62 DGPIBr(-1) - 0.24 DGPIBr(-2) + 0.002 DBCDPIB(-1) - 0.28 DBCDPIB(-2) - 0.45
R^2 =0.48 Fs= 9.38 n=36 SCR = 505.85

- التحليل الإحصائي:

من خلال النموذج نجد أن قيمة **ستيودنت** تبين أن بعض المعاملات غير معنوية إحصائيا، كما يتبين لنا من خلال معامل التحديد أن أكثر من 48% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وباقي المشاهدات تدخل ضمن البواقي.

أما بخصوص معامل فيشر فنلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة (2.67)، ومع ذلك فإننا سنحاول تحسين النموذج

- التحليل الإقتصادي:

من المعادلة نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي للفترة الحالية مع معدلات النمو الاقتصادية للفترتين المتأخرتين، وهذا راجع إلى كون أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد وفق عوامل خارجية ولا يتأثر بمعطيات التنمية الاقتصادية المحلية، كما أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بوضعية التوازن الخارجي إيجابا في الفترة المتأخرة الأولى ولكن التأثير ضعيف جدا، بينما سلبا في الفترة المتأخرة الثانية. وعلى العموم فإن النموذج يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وسوف نعمل على تحسين النموذج في المطلب الأخير لمعرفة العوامل الحقيقية المأثرة في النموذج.

2- معادلة الميزان التجاري كنسبة من الناتج:

تعبر هذه الأخيرة عن التوازن الخارجي حسب ما تطرقنا له في الدراسة النظرية، وتم الحصول على قيمته من خلال طرح الواردات من الصادرات وقسمة الرصيد على PIB، وذلك كما هو موضح من خلال الملحق رقم -01-.

$$BCDPIB = 0.009\ DGPIBr(-1) + 0.015\ DGPIBr(-2) - 0.66\ DBCDPIB(-1) - 0.35\ DBCDPIB(-2) + 0.017$$

$R^2 = 0.29$ $Fs = 4.74$ $n = 36$ $SCR = 8.63$

- التحليل الإحصائي:

من خلال النموذج نجد أن قيمة **ستيودنت** تبين أن بعض المعاملات غير معنوية إحصائيا، كما يتبين لنا من خلال معامل التحديد أن أكثر من 29% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وباقي المشاهدات تدخل ضمن البواقي.

أما بخصوص معامل فيشر فنلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة(2.67). ومن ثم سوف نقوم بتحسين هذا النموذج بإقصاء بعض المعاملات غير المعنوية.

- التحليل الإقتصادي:

من خلال المعادلة نلاحظ أن التوازن الخارجي يتأثر في نفس إتجاه النمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مـع النظرية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي ناتج عن إرتفاع أسعار البترول أي زيادة قيمة الصادرات، وبالتـالي فإن الزيادة في الواردات تكون اقل من الزيادة في الصادرات، بينما نلاحظ أن هناك علاقة عكسـية بـين التوازن الخارجي للفترة الحالية والتوازن الخارجي للفترتين المتأخرتين، بينما نلاحظ أن الثابت موجب وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي فإن النموذج مقبول إقتصاديا. سوف نعمل على تحسين النموذج في المطلب الأخير.

ثانيا: تقدير النموذج الخاص بالمتغيرات (DDGr) (DDTC) (DDPh) (DDM2r) (DDTRr):

لقد تم التوصل إلى المعادلات التالية بعد إجراء عدة إختبارات، حيث تبين لنا بعد إجراء عدة إختبـارات أن طول التأخير هو P=1 :[5]

3- معادلة أسعار البترول:

DDPH = - 0.001058718686*DDGr(-1)
- 8.357791762e-05*DDM2r(-1) - 0.3106027058*DDPH(-1)
- 3.47343284e-05*DDTRr(-1) + 0.9090369729.

R^2 =0.20 Fs= 3.31 n=36 SCR = 1112.794

- التحليل الإحصائي:

من خلال النموذج نجد أن قيمة ستيودنت تبين أن بعض المعاملات غير معنوية إحصائيا، كما يتبين لنا مـن خلال معامل التحديد أن أكثر من 20% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وبـاقي المشاهدات تدخل ضمن البواقي.

أما بخصوص معامل فيشر فنلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة ا دولة (2.67)، ومن ثم سوف نقوم بتحسين النموذج بإقصاء بعض المعاملات غير المعنوية.

- التحليل الإقتصادي:

من المعادلة يتبين لنا أن هناك تأثير ضعيف جدا لكل من الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامـة لهـا والكتلة النقدية على أسعار البترول، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث تعتبر أسعار البترول متغيرات خارجية لا يتم التحكم فيها من القبل الدول المصدرة للبترول، بل إن قيمتها تتحدد في الأسواق الدولية.

[5] **ملاحظة:** لقد تم حذف المتغير TC لأنه غير معنوي.

4- معادلة النفقات العامة الحقيقية:

$$DDG\,r = -1.64417102*DDG\,r(-1) - 0.001945216625*DDM2\,r(-1) - 0.6902095572*DDPH(-1) + 0.003765030009*DDTR\,r(-1) + 46.91775689.$$

$R^2 = 0.67$ $\quad Fs = 16.32$ $\quad n = 36$ $\quad SCR = 8352508.$

- التحليل الإحصائي:

من خلال النموذج نجد أن قيمة **ستيودنت** تبين أن بعض المعاملات غير معنوية إحصائيا، كما يتبين لنا من خلال معامل التحديد أن أكثر من 63% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وباقي المشاهدات تدخل ضمن البواقي.

أما بخصوص معامل فيشر فنلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة (2.67)، وعليه سنقوم بتحسين النموذج بإقصاء بعض المعاملات غير المعنوية.

- التحليل الإقتصادي:

من خلال المعادلة نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين النفقات العامة للفترة الحالية والنفقات العامة للفترة المتأخرة، وهذا طبيعي لان الدولة تحاول دائما التحكم في نفقاتها العامة من خلال المقارنة مع الفترة السابقة، بينما نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين النفقات العامة والكتلة النقدية، فارتفاع أسعار الفائدة نتيجة التوسع المالي يؤدي إلى تخفيض كمية النقود، كما أن زيادة الإيرادات العامة من شأنها أن ترفع النفقات العامة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بينما نلاحظ أن الحد الثابت موجب وهذا راجع على ظاهرة تزايد النفقات العامة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، غير أننا سوف نعمل على تحسين النموذج في المطلب الأخير.

5- معادلة الكتلة النقدية الحقيقية:

$$DDM2R = -26.88710974*DDGR(-1) - 0.1732107023*DDM2R(-1) - 645.9338728*DDPH(-1) + 0.1672889275*DDTRR(-1) + 3020.258789$$

$R^2 = 0.11$ $\quad Fs = 2.09$ $\quad n = 36$ $\quad SCR = 2.13E+10$

- التحليل الإحصائي:

من خلال النموذج نجد أن قيمة **ستيودنت** تبين أن بعض المعاملات غير معنوية إحصائيا، كما يتبين لنا من خلال معامل التحديد أن أكثر من 11% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وباقي المشاهدات تدخل ضمن البواقي.

أما بخصوص معامل فيشر فنلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الـ جدولـية (2.67)، ومـن ثم فإننـا سنحسن النموذج وذلك بإقصاء بعض المعاملات غير المعنوية.

- التحليل الإقتصادي:

من خلال المعادلة نلاحظ أن هناك علاقة عكسية النفقات العامة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصـادية، كما أن الكتلة النقدية للفترة السابقة تأثر سلبا على قيمتها في الفترة الحالية وهذا راجع إلى تدخل السلطات النقدية على ضبط حجم الكتلة النقدية لضبط التضخم، وفي إتجاه معاكس كـذلك بالنسـبة إلى أسـعار البترول، وهناك علاقة طردية مع إيرادات الدولة العامة، إذن فالنموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ النموذج مقبول على العموم، وسوف نعمل على تحسين النموذج.

6- معادلة الإيرادات العامة الحقيقية:

$$DDTRr = -42.56695585*DDGr(-1) - 0.6025047304*DDM2r(-1) + 2157.076799*DDPH(-1) - 0.6343805294*DDTRr(-1) + 3684.466541$$

$R^2 = 0.46$ $\quad Fs = 8.45$ $\quad n = 36$ $\quad SCR = 5.57E+10$

- التحليل الإحصائي:

من خلال النموذج نجد أن قيمة **ستيودنت** تبين أن بعض المعاملات غير معنوية إحصائيا، كما يتبين لنا من خلال معامل التحديد أن أكثر من 46 % من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وباقي المشاهدات تدخل ضمن البواقي.

أما بخصوص معامل فيشر فنلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الـ جدولـية (2.67)، ومـن ثم فإننـا سنحسن النموذج وذلك بإقصاء بعض المعاملات غير المعنوية.

- التحليل الإقتصادي:

من المعادلة نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين النفقات العامة والإيرادات العامة، فإنخفاض النفقات العامة يؤدي على إنخفاض الإيرادات العامة بـ: 42,56 وحدة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الكتلة النقدية والإيرادات العامة للفترة السابقة، بينما زيادة أسعار البترول يؤدي إلى يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة نتيجة زيادة الجباية البترولية وهذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية، وعلى العموم فالنموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، غير أننا سوف نقوم بتحسينه في المطلب الأخير.

المطلب الثاني: شروط الإستقرار، دوال الإستجابة (تحليل الصدمات)، تحليل التباين والسببية.

أولا: شروط الإستقرار.

الشكل رقم (5-1): منحنيات إستقرارية النموذج VAR بالنسبة للمتغيرين (PIBR)و (BCDPIB).

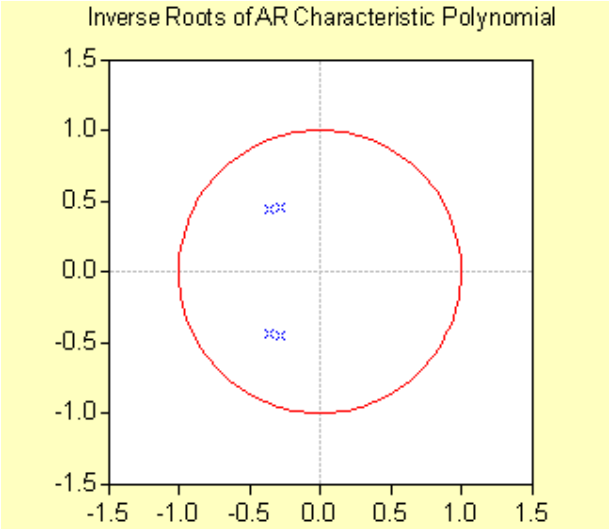

المصدر: من معطيات الملحق رقم -01- بالإعتماد على 4.0 Eviews.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، و جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتبـاط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

ثانيا: تحليل الصدمات.

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر التغيرات المفاجئة في ظاهرة معينة على باقي المـتغيرات، من خلال الملحق رقم -22- ، حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات نلاحظ أنه عند إحداث صدمة على النمو الاقتصادي بمقدار 4,03% نلاحظ عدم إستجابة التوازن الخارجي لها في الفترة الأولى، لكن سوف يتولد أثر إيجابي ضعيف في الفترة الثانية بمقدار 0,0017% ، لكن الأثـر المتولـد في الفترة الثالثة يكون سلبي على التوازن الخارجي بمقدار - 0,151%.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات نلاحظ أنه عند إحداث صدمة على التـوازن الخارجي في الفترة الأولى والتي كانت بالمقدار 0,52% كان لها الأثر السلبي على النمو الاقتصادي بدايـة من نفس الفترة بمقدار - 0,07%، بينما نلاحظ أنه سوف يتولد أثر إيجابي في الفترات اللاحقـة الثانيـة والثالثة والمقدرة بـ: 0,083% و 0,01% على الترتيب حيث نلاحظ أن التأثير في تناقص.

ما نلاحظه هو أنّ هناك إستجابة فورية عند تطبيق لصدمة عشوائية على التوازن الخارجي من طرف النمو الإقتصادي، ومنه فما يمكن قوله هو أن أي تغير حاصل في معدلات النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي

فإنه سوف يؤثر ويتأثر حتما بالتغيرات الحاصلة في المتغيرين، وهذا ما تتميز به نماذج أشعة الإنحدار الذاتي التي تشرح وتوضح لنا التداخل والترابط بين المتغيرات، وعند تطبيق صدمات وهذا ما يعطينا نظرة حول العلاقة الموجودة بين المتغيرات المدروسة.

ثالثا: تحليل التباين.

إن الهدف من تحليلي التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، من الملحـق رقم -23- نلاحظ أن النمو الاقتصادي قد تسبب في 98,20% من تباين الخطأ لتنبؤه، بينما نلاحظ انه قد تسبب في بـ: 1,79% لتباين خطأ التنبؤ للتوازن الخارجي، فنستنتج أن أي تغير في النمو الإقتصادي يكون هناك أثر على التوازن الخارجي لكن بشكل ضعيف، وهذا الإستنتاج يقودنا إلى أن الاقتصاد الجزائري يمتاز بضعف المرونة في الجهاز الإنتاجي، أي من المفترض زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة السلع التصديرية وبالتالي التأثير على رصيد الميزان التجاري، حيث أن التأثير الضعيف نتيجة وجود صادرات من نوع واحد تتمثل في المحروقات والتي تعتبر ثابتة ولو على المدى القصير والمتوسط.

كما نلاحظ أن التوازن الخارجي يتسبب في 99,67% من تباين الخطأ لتنبؤه، بينما نلاحظ أنه قد تسبب في 0,32% من تباين الخطأ لتنبؤ النمو الاقتصادي، فالتغيرات التي تحدث في التوازن الخارجي تؤثر بصفة ضعيفة جدا على النمو الاقتصادي.

رابعا: تحليل السببية.

دف دراسة السببية إلى دراسة العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي الصياغة الصحيحة للسياسات الإقتصادية الكلية من خلال معرفة العلاقة الموجودة بين المتغيرات وتأثيرها على بعضها البعض.

بعد ملاحظة النموذج الذي قمنا بتقديره ومعرف أثر وسائط السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي كهدفين لها وبعد دراسة تحليل التباين ، إستخلصنا وجود السببية بين المتغيرات الاقتصادية وبالتالي هناك آثار السياسات الاقتصادية الكلية على التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، وبعد تطبيق إختبار **"فرانجر"** تبين لنا كذلك وجود السببية حيث أن الدراسة التي قمنا ا بينت أن بعض معالم المتغيرات غير معنوية وبالتالي هذا لا ينفي عدم وجود السببية، وإنما السببية الموجودة بين المتغيرات ليست قوية.

المطلب الثالث : معايرة النموذج.

بينت لنا بعض الإختبارات المستعملة في دراستنا أن هناك بعض معالم المتغيرات غير معنوية، وبالتالي يتوجب علينا معايرة النموذج وتصحيحه، نتائج المعايرة كانت كالتالي:

1- معادلة النمو الاقتصادي الحقيقي:

$$DGPIBr = -0.63\ DGPIBr(-1) - 0.24\ DGPIBr(-2)$$

$F-Stat$=3834 $R^2\ adjuste = 0.52$ $DW = 1.86$ $Obs = 36$

- التحليل الإحصائي:

نلاحظ من خلال النموذج أن أكثر من 52% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة (سعر البترول متأخر للفترتين)، أما الباقي فهو مفسر بدلالة متغيرات غير مدرجة في النموذج.

بخصوص إختبار **ستيودنت**، فنلاحظ أن كل المعالم معنوية لأن: $|-6.00| > 1.96$ ونفس الشئ لباقي المعالم.

أما ما يتعلق بإختبار **فيشر**، فقد وجدنا أن القيمة المحسوبة(38.34) أكبر من القيمة ا دولة(4.13) وبالتالي فإن المتغيرات بصورة مجمعة لها معنوية.

وبالنسبة لإختبار **دربن واتسن**، فيتبين لنا أن القيمة المحسوبة (1.86) تنتمي ال إنعدام الإرتباط الذاتي للأخطاء [1.59 , 2.41]، وبالتالي فإنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء.

- التحليل الإقتصادي:

من المعادلة نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي للفترتين المتأخرتين السابقتين، غير أن العلاقة في الإتجاه المعاكس، وهذا راجع إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر راجع على عوامل خارجية وأساسا تتمثل في المحروقات والتي تتميز بعدم الثبات والإستقرار في أسعارها.

وعليه فإن النموذج يبين أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بالنمو الاقتصادي للفترتين السابقتين.

2- معادلة الميزان التجاري كنسبة من الناتج:

$$DBCDPIB = -0.68\ DBCDPIB(-1) - 0.37\ DBCDPIB(-2)$$

$F-Stat$=1830 $R^2\ adjuste = 0.33$ $DW = 2.21$ $Obs = 36$

- التحليل الإحصائي:

نلاحظ من خلال النموذج أن أكثر من 33% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة (سعر البترول متأخر للفترتين)، أما الباقي فهو مفسر بدلالة متغيرات غير مدرجة في النموذج.

بخصوص إختبار **ستيودنت**، فنلاحظ أن كل المعالم معنوية لأن: $1.96 < |4.27 -|$ ونفس الشئ لباقي المعالم.

أما ما يتعلق بإختبار **فيشر**، فقد وجدنا أن القيمة المحسوبة(18.30) أكبر من القيمة ا دولة(4.13) وبالتالي فإن المتغيرات بصورة مجمعة لها معنوية.

وبالنسبة لإختبار **دربن واتسن**، فيتبين لنا أن القيمة المحسوبة (2.21) تنتمي ال إنعدام الإرتباط الذاتي للأخطاء [2.41 , 1.59]، وبالتالي فإنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء.

- التحليل الإقتصادي:

تبين معادلة التوازن الخارجي أنه مرتبط بالتوازن الخارجي للفترتين السابقتين لكن ليس في نفس الإتجاه، فحسب النظرية الاقتصادية فإن السلطات المعنية تحاول الخروج من وضعية العجز التي يقع فيها الميزان التجاري لديها، وبالتالي فالنموذج مقبول من الناحية الاقتصادية على العموم.

3- معادلة أسعار البترول:

$$DDPH = -0.00006\ DDTRr(-1) - 0.00008\ DDM2r(-1)$$

$$F-Stat=1017 \qquad R^2\ adjuste = 0.21 \quad DW = 2.36 \quad Obs = 36$$

- التحليل الإحصائي:

نلاحظ من خلال النموذج أن أكثر من 21% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة (سعر البترول متأخر للفترتين)، أما الباقي فهو مفسر بدلالة متغيرات غير مدرجة في النموذج.

بخصوص إختبار **ستيودنت**، فنلاحظ أن كل المعالم معنوية لأن: $1.96 < |2.87 -|$ ونفس الشئ لباقي المعالم.

أما ما يتعلق بإختبار **فيشر**، فنلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة ا دولة وبالتالي فإن المتغيرات بصورة مجمعة لها معنوية.

وبالنسبة لإختبار **دربن واتسن**، فيتبين لنا أن القيمة المحسوبة (2.36) تنتمي ال إنعدام الإرتباط الذاتي للأخطاء [2.41 , 1.59]، وبالتالي فإنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء.

- التحليل الإقتصادي:

تبين المعادلة أعلاه أن أسعار البترول بالفعل متغير خارجي، أي العوامل المؤثرة فيه خارجية وقيمته تتحدد في الأسواق الدولية، وبالتالي هناك عوامل أخرى تحدد أسعار البترول، وبالتالي فالنموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

4- معادلة النفقات العامة الحقيقية:

$$DDGr = -1.58\ DDGr(-1) + 0.005\ DDTRr(-1) + DDM2r\ (-1) - 0.706$$

$F-Stat$=4696 $\quad R^2\ adjuste = 0.73 \quad DW = 1.67 \quad Obs = 36$

- التحليل الإحصائي:

نلاحظ من خلال النموذج أن أكثر من 73% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة (سعر البترول متأخر للفترتين)، أما الباقي فهو مفسر بدلالة متغيرات غير مدرجة في النموذج.

بخصوص إختبار **ستيودنت**، فنلاحظ أن كل المعالم معنوية لأن: $|6.50 -| > 1.96$ ونفس الشئ لباقي المعالم.

أما ما يتعلق بإختبار **فيشر**، فقد وجدنا أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة ا دولة، وبالتالي فإن المتغيرات بصورة مجمعة لها معنوية.

وبالنسبة لإختبار **دربن واتسن**، فيتبين لنا أن القيمة المحسوبة (1.67) تنتمي ال إنعدام الإرتباط الذاتي للأخطاء [2.34 , 1.66]، وبالتالي فإنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء.

- التحليل الإقتصادي:

من المعادلة أعلاه فإن النفقات العامة تتأثر بصفة سلبية بالنفقات العامة للفترة السابقة، وهذا راجع إلى أن السلطات المعنية تحاول دائما التحكم في النفقات العامة، كما نلاحظ أن النفقات العامة ترتبط إيجابا مع الإيرادات العامة بإعتبارها من مصادر التمويل لها، أما الكتلة النقدية فلها نفس الإتجـاه وهـذا راجـع إلى التفاعل بين السياستين النقدية والمالية في رفع النمو الاقتصادي في إطار تحقيق أهداف السياسة الإقتصـادية، ومنه فالنموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

5- معادلة الكتلة النقدية (M2r):

$$DDM2r = -22.75\ DDGr(-1)$$

$F-Stat$=4.77 $\quad R^2\ adjuste = 0.12 \quad DW = 2.38 \quad Obs = 36$

- التحليل الإحصائي:

نلاحظ من خلال النموذج أن أكثر من 12% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة (سعر البترول متأخر للفترتين)، أما الباقي فهو مفسر بدلالة متغيرات غير مدرجة في النموذج.

بخصوص إختبار **ستيودنت**، فنلاحظ أن كل المعالم معنوية لأن: $1.96 < |2.30 -|$ ونفس الشئ لباقي المعالم.

أما ما يتعلق بإختبار **فيشر**، فقد وجدنا أن القيمة المحسوبة(4.77) أكبر من القيمة ا دولة(4.11) وبالتالي فإن المتغيرات بصورة مجمعة لها معنوية.

وبالنسبة لإختبار **دربن واتسن**، فيتبين لنا أن القيمة المحسوبة (2.38) تنتمي ال إنعدام الإرتباط الذاتي للأخطاء [2.41 , 1.59]، وبالتالي فإنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء.

- التحليل الإقتصادي:

يتبن لنا من خلال المعادلة أن الكتلة النقدية تتحدد بالنفقات العامة، وهذا ما يفسر التباين بين تطبيق السياسة النقدية والسياسة المالية، فإما تطبيق سياسة نقدية والتي تتمثل في زيادة الكتلة النقدية وإما سياسة مالية توسعية وهذا ما نلمسه في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008 من دراستنا، وبالتالي فالنموذج مقبول من الناحية الاقتصادية على العموم.

6- معادلة الإيرادات العامة الحقيقية:

$$DDTRr = -49.05468562*DDGr(-1) + 1808.582857*DDPH(-1) + 17736.29028$$

$$F-Stat=7.68 \quad R^2\ adjuste = 0.27 \quad DW = 1.66 \quad Obs = 36$$

- التحليل الإحصائي:

نلاحظ من خلال النموذج أن أكثر من 27% من المشاهدات مفسرة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة (سعر البترول متأخر للفترتين)، أما الباقي فهو مفسر بدلالة متغيرات غير مدرجة في النموذج.

بخصوص إختبار **ستيودنت**، فنلاحظ أن كل المعالم معنوية لأن: $1.30 < |1.75|$ ونفس الشئ لباقي المعالم.

أما ما يتعلق بإختبار **فيشر**، فقد وجدنا أن القيمة المحسوبة(7.68) أكبر من القيمة ا دولة(4.11) وبالتالي فإن المتغيرات بصورة مجمعة لها معنوية.

وبالنسبة لإختبار **دربن واتسن**، فيتبين لنا أن القيمة المحسوبة (1.66) تنتمي ال إنعدام الإرتباط الذاتي للأخطاء [2.41 , 1.59]، وبالتالي فإنه لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء.

- التحليل الإقتصادي:

من المعادلة أعلاه يتبن لنا أن الإيرادات العامة تتحدد بالنفقات العامة في إتجاه عكسي، وذلك راجع إلى أن النفقات العامة في الجزائر موجهة على المنشآت القاعدية العامة، وبالتالي فالعلاقة مقبولة مـن الناحية الاقتصادية، بينما هناك علاقة إيجابية مع أسعار البترول، فزيادة العائدات من المحروقات مـن شأنه أن يزيد من الإيرادت العامة للدولة على شكل جباية بترولية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي فغن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة نظرية للتقنية المستعملة في الدراسة القياسية، وهي نماذج أشعة الإنحدار الذاتي، ثم تطرقنا إلى دراسة المتغيرات من خلال وصفها ثم إلى دراسة إستقراريتها ودراسة عدم وجود تكامل متزامن بين المتغيرات التي هي من نفس الدرجة في الإستقرارية، وبعدها قمنا بتقدير النموذج، ومعايرته، فتبين لنا أن نماذج أشعة الإنحدار الذاتي تلعب دورا كبيرا في شرح وتحليل الترابط بين المتغيرات الاقتصادية، كما أ ا تسمح بدراسة اثر الصدمات الهيكلية التي تتعرض لها المتغيرات الاقتصادية واثر ذلك على باقي المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي صياغة السياسات الاقتصادية الكلية بشكل صحيح وسليم من خلال معرفة العوامل المؤثرة في المتغير الاقتصادي من خلال دراسة السببية، وكذلك تحليل آثار هذه السياسات على المتغيرات الاقتصادية المستهدفة

خاتمة عامة

خاتـمة عامـة:

تعتبر الجزائر من البلدان النامية التي تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومستديمة، لكن هناك قيود تحول دون الوصول إلى ذلك، حيث يعتبر التوازن الخارجي أو ميزان المدفوعات من بين هـذه القيـود، أو بعبارة أخرى يعتبر التوازن الخارجي بمثابة قيد على النشاط الاقتصادي وبالتالي قيد على النمو الاقتصـادي، وجراء ذلك تعمل السلطات الجزائرية على غيرها من الدول من إيجاد السياسات الاقتصادية الكلية الكفيلـة بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة دون أنّ يؤثر ذلك على التوازن الخارجي أي المفاضلة بين الهدفين من خلال تفضيل نتائج السياسات الاقتصادية الكلية، وقد كانت هناك مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعتها السلطات الجزائرية، فخلال التسعينات فقد كانت على موعد مع مؤسسات النقد الـدولي، ثم على موعد مع مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية بعد 2000 والتي تمثلـت في برنـامجي الإنعـاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

بعد الدراسة التي قمنا ا حول الموضوع والمعنون بـ: " **المفاضلة بـين التـوازن الخـارجي والنمـو الاقتصادي** في **الجزائر**"، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وهي:

* النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

1. يعتبر كل من ميزان العمليات الجارية وميزان رؤوس الأموال أهم قناتين في ميزان المدفوعات مـن خلال انتقال آثار الاقتصاد العالمي إلى الاقتصاد المحلي، وذلك كون ميزان العمليات الجارية هو قناة انتقال السلع والخدمات من الداخل للخارج والعكس، وبالتالي دخول المواد الأوليـة الضـرورية لعملية التنمية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل هذا من جهة، ومن جهة أخـرى فخروج السلع والخدمات من الاقتصاد المحلي نحو الاقتصاديات الأجنبية يعني زيادة رصيد الاقتصاد المحلي من الاحتياطيات الأجنبية، أما من جانب ميزان رؤوس الأموال والذي من خلاله يتم تسجيل انتقال رؤوس الأموال من الجانبين، وبالتالي دخول رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليـة التنميـة الاقتصادية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي؛
2. يعتبر منهج الاستيعاب من أهم المناهج التي تعمل على إعادة التوازن في ميزان المـدفوعات وذلـك رغم الانتقادات الموجهة له، ذلك لأنّ يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في التوازن الخـارجي، وذلك من خلال الآثار الناتجة عن تغيرات الأسعار وكذا الآثار الناتجة عن الـتغيرات في الـدخل،

وبالتالي الآثار الناتجة عن التغيرات في الأسعار والدخل معا، وبذلك فهـو يـبين ظـروف النمـو الاقتصادي؛

3. تشكيل مزيج متكامل من السياسات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهدافها يتوقف على مـدى فعالية السياسات المتبعة، وإلى التوجيه الدقيق للسياسات نحو الأهداف التي لها القدرة الكبيرة علـى تحقيقها، فالاختيار غير السليم للسياسات الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف يؤدي إلى مديد اسـتقرار النشاط الاقتصادي، أما الاختيار السليم للسياسات الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصادي، وبالتالي فعالية هذه السياسات في تحقيق الأهداف الموجهة إليها؛
4. بالمقارنة بين أهداف السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة من طرف مؤسسات النقد الدولية، وبـين المربع السحري للسياسة الاقتصادية لـ: "كالدور"، تبين لنا أنّ هناك تعارض في المنهجين في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، فمنهج مؤسسات النقد الدولي يعطي الأولوية لتحقيق التـوازن في ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار (الحد من التضخم)، بينما المبادئ التوجيهية مـن خـلال "المربع السحري" فيكون على النحو التالي: النمو – العمالة- التضخم – التوازن الخارجي.

*** النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:**

5. تعتبر الإصلاحات التي اتبعتها السلطات الجزائرية بداية من التسعينات ما هـي إلا دلالـة علـى الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني خلال مرحلـة التخطـيط المركـزي، وتعتـبر الإصلاحات ما هي إلا خطوة للانتقال نحو اقتصاد السوق، وذلك راجع إلى المنطق الـذي تـبني مؤسسات النقد الدولية سياسا ا الاقتصادية؛
6. عرف ميزان المدفوعات الجزائري اختلالا حادا خلال بداية التسعينات ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها ارتفاع حجم المديونية الخارجية، التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار المحروقات والـتي تعتـبر أكبر صادرات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مستلزمات التنمية الاقتصـادية، وبـذلك لجـأت السلطات الجزائرية إلى المؤسسات الدولية لطلب المساعدة في تصحيح الاختلال، بينما نلاحظ عودة التوازن في ميزان المدفوعات بداية من سنة 2000، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات.
7. شهدت معدلات النمو الاقتصادي مستوى مقبول في السنوات الأخيرة نتيجة السياسات الاقتصادية المطبقة من طرف السلطات الجزائرية، ويرجع ذلك إلى الاستخدام الأفضل لعوامل الإنتاج، لكـن طبيعة هذا النمو يرجع إلى عوامل خارجية مما يستدعي إلى عدم فاعلية هذه السياسات؛
8. خلال فترة التسعينيات، تبين لنا أنّ السلطات الجزائرية كانت هدف إلى تحقيق التوازن الخـارجي على النمو الاقتصادي، أين سجلنا أنّ السياسات الاقتصادية كانت فعالة في تحقيق التوازن الخارجي

ولكن على المدى الطويل وذلك بعد اية الإصلاحات الاقتصادية، بينما سجلنا ضعف معـدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة؛

9. خلال الفترة الممتدة بين 2000- 2008، فإنّ الملاحظ هو أنّ السلطات الجزائرية من خلال تبنيها سياسة مالية تمثلت في سياسة الإنفاق العام من أجل الإنعاش الاقتصادي وبرنـامج دعـم النمـو الاقتصادي، فتوجه السياسات الاقتصادية واضح، فهو تفضيل النمو الاقتصـادي علـى التـوازن الخارجي، لكن ما سجلناه هو تحقيق كلاّ من الهدفين بدرجة كبيرة، لكن التحليل الذي قمنا به تبين أنّ طبيعة النمو الاقتصادي المحقق من طرف السلطات الجزائرية إنما يعود إلى عوامل خارجية، أمـا فيما يخص التوازن الخارجي فإنه يعود لعوامل خارجية أي ارتفاع أسعار المحروقات؛
10. بين الدراسة القياسية على أنّ التوازن الخارجي هو بمثابة قيد على النشاط الاقتصادي، وبالتالي على تحقيق معدلات نمو إقتصادي مقبولة، حيث تم التوصل إلى أن أي تغيرات تطرأ علـى أي مـن النمـو الاقتصادي أو التوازن الخارجي إلا ويكون هناك تأثر مباشر على المتغير الآخر، وبالتالي لا يمكن الفصل بين تحقيق الهدفين، إذ يجب تحقيق الهدفين معا ولكن بدون أن يؤثر احدهما على الآخر؛
11. تعتبر نماذج أشعة الإنحدار الذاتي من أهم أدوات القياس الاقتصادي التي تعمل على شرح وتوضـيح العلاقة والترابط بين المتغيرات الاقتصادية، وذلك حتى لو لم تكن هناك خلفية إقتصادية للدراسة.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** توصلنا إلى أنّ التوازن الخارجي هو بمثابة قيد على النشاط الإقتصـادي، وبالتالي يكون محل إهتمام واضعي للسياسات الاقتصادية الكلية من اجل تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية وفي المقابل دون أنّ يؤثر ذلك على التوازن الخارجي؛
- **الفرضية الثانية:** يعتبر منهج الإستيعاب هو المنطق الذي تبني عليه مؤسسات النقد الدوليـة سياسا ا الإقتصادية الكلية وليس كل المناهج؛
- **الفرضية الثالثة:** لا يوجد توافق وتسلسل هرمي في تحقيق أهداف السياسات الاقتصـادية الكلية حسب "كالدور" ومؤسسات النقد الدولية؛
- **الفرضية الرابعة:** يعتبر كل من التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي هدفين مـن أهـداف السياسات الاقتصادية الكلية، وبالتالي نسبة تحقيقهما هي من نتائج السياسات الاقتصادية، وبالتالي يتم المفاضلة بين الهدفين على أساس السياسات والنتائج المترتبة عنها؛

- **الفرضية الخامسة:** من خلال السياسات الاقتصادية المطبقة والتي ـدف علـى تحقيـق الإستقرار النقدي والمالي وبالتالي تحقيق الإستقرار في الإقتصاد الوطني من أجل دفع وتـيرة النمو؛
- **الفرضية السادسة:** ترجع معدلات النمو الاقتصادي والتحسـن في الرصـيد الخـارجي للإقتصاد إلى إرتفاع أسعار المحروقات والتي تعتبر عوامل خارجية، وبالتالي عـدم فعاليـة السياسات المطبقة في الإقتصاد الجزائري.

التوصيات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، تبين لنا بعض مناطق الضعف في الاقتصاد الوطني، لـذلك سـوف نحاول وضع مجموعة من التوصيات والتي ربما تكون الحل المناسب في نظرنا، وهي:

- إعادة النظر في جذور الأزمة التنموية في الاقتصاد المحلي وذلك من خلال تحليل الأسباب الحقيقيـة لها، وبالتالي تشخيص أسباب عدم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة، ومن ثم العمل علـى القضاء على هذه الأسباب من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لذلك؛

- التغلب على الوضع الحالي، وذلك من خلال تنويع الإنتاج المحلي خاصة فيما يتعلـق بالصـناعات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والزيادة في حجم الصادرات خاصة الصادرات غير النفطيـة، وذلك من أجل مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي؛

- إعادة هيكلة التجارة الخارجية لصالح الصناعات التحويلية والتكنولوجيا العالية، والتحكم في معدل نمو الواردات عن معدل نمو الصادرات؛

- العمل على تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تعمل على زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات؛

- العمل على تفعيل السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال توجيهها إلى الهدف الصـحيح، ويكون ذلك من خلال إعطاء الجهات المخول لها بصياغة السياسـات الاقتصـادية الاسـتقلالية الكاملة؛

آفاق الدراسة:

لقد تمت دراستنا لهدفين من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وما تم إغفاله دون قصد هو الأهـداف الأخرى للسياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة في البطالة والتضخم، لذلك نرى أنّ موضوعنا لم ينتهي بعـد وانه مجال خصب للدراسة، وفي هذا ا ال نقترح بعض المواضيع التي تبلغ أهمية كـبيرة وذلـك في مجـال السياسات الاقتصادية، ومن أهمها:

1. **إدارة السياسات الإقتصادية الكلية لدعم العرض الكلي وتوجيه الطلب الكلي؛**
2. **أثر المتغيرات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي** في **الجزائر؛**
3. **البرمجة المالية كبديل لإدارة وتوجيه السياسات الاقتصادية الكلية** في **الجزائر.**

تم بعون الله وحمده

ونرجوا أنّ نكون قد وفقنا في محاولتنا هذه.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

01- أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية الاقتصاد الكلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعـة الأولى، 2002.

02- أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية طبع نشـر توزيع، مصر، الإسكندرية، 2001.

03- أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسين، **النقود و التوازن الاقتصادي**، الناشر، مؤسسة شـباب الجامعـة، الإسكندرية، 2000.

04- أحمد مندور، **مقدمة** في **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

05- أحمد مندور، أحمد رمضان، **مقدمة** في **الاقتصاد التحليلي**، مطابع الأمل ، بيروت، لبنان، 1989.

06- أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة** في **الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمـان الأردن، الطبعـة الأولى 2003.

07- أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، شركة رؤية ومؤسسة طيبة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

08- الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع عمان 2002.

09- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005.

10- العربي ساكر، **محاضرات** في **الاقتصاد الكلي**، الدار الجزائرية للطبع و النشر و التوزيع، الجزائر 2000.

11- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996.

12- ب.برنييه، إ.سيمون، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس، **أصول الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعيـة للدراسـات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.

13- بسام الحجازي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيـع، بـيروت، 2003.

14- بلعزوز بن علي، **محاضرات** في **النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانيـة، 2008.

15 - بليع أحمد بديع ، **الاقتصاد الدولي مدلولات ميزان المدفوعات المصري ، تطور الاقتصاد الدولي ، نظريـات التجارة الدولية** ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.

16- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2004.

17- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي-**، دار وائل للنشر والتوزيـع، عمـان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

18- حسين عمر، **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد -"العلاقات الاقتصادية الدولية" -**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر دون سنة نشر.

19- حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي** في **الدول العربية** بين **سعر الصرف والموازنة العامة**، دار زهراء الشرق، القاهرة ، 1998.

20- حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

21- حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

22- خالد محمد السواعي، **التجارة و التنمية** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006.

23- دومنيك سالفدور، **محاضرات** في **الاقتصاد الدولي**، دار صاكجروهيل للنشر، 1984.

24- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية** بين **النظرية و التطبيق**، مكتبة العربية للنشر و التوزيـع، مصـر 2007.

25 - رمزي زكي، **أزمة القروض الدولية - أسبا ا و نتائجها مع مشروع صياغة لرؤية عربية**-، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.

26- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجمعية للنشر، مطابع الأمل، بيروت، 1999.

27 - سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب: محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، **النقـود والتمويـل الدولي**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.

28- صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطلوبات، الكويت، 1997.

29- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.

30- ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي -المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية-**، مؤسسة شباب الجامعـة الإسكندرية 1998.

31- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

32- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسـكندرية، 1998.

33- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

34- عبد الرحمن يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 187.

35- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي-**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصـر، 1998.

36- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيـع، عمان- الأردن- الطبعة الأولى- 2004.

37- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

38- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار ا لدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2002.

39- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

40- فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، .2001

41- قدي عبد ا يد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعـات الجامعيـة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

42- كامل بكري، **الاقتصاد الدوليّ التجارة و التمويلّ**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .2003

43- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، .1986

44- كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد العابد، إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعيـة نشر طبع توزيع، الإسكندرية، مصر .2000

45- مجدي علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد- **مقدمة** في **التحليل الاقتصادي الكلي**- وائل للنشـر و التوزيـع- عمان، الأردن .2006

46- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر .2006

47- مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

48- مجدي محمود شهاب، **الوحدة النقدية الأوروبية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 1997.

49- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشـورات الحلـبي الحقوقيـة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، .2006

50- محمد البنا، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، جامعة المنوفية،.1992

51- محمد الناشد ،**التجارة الداخلية والخارجية ماهيتها وتخطيطها**،منشورات جامعة حلب،1977.

52- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، .2001

53- محمد شريف إلمان، **محاضرات** في **النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعيـة، الجزائـر، 2003.

54- محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، بدون دار النشر، الإسكندرية، 2000.

55- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقيـة-**، الإسـكندرية، 2003.

56- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدوليـة**، دارة النهضـة العربية، للطباعة و النشر، بيروت سنة 1979.

57- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص .40

58- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشـر والتوزيـع، عمان، 2000.

59- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، .2007

60- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات-**، دار وائل للنشـر، الأردن، الطبعـة الأولى، 2007.

61- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

62- معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى .2006

63- هاشم إسماعيل محمد، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، .1975

64- وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي، قضايا نقدية ومالية**، دار المنهل اللبناني للطباعـة و النشـر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2001.

❖ المطبوعات:

65- البشير عبد الكريم، **الاقتصاد الكلي محاضرات وتطبيقات**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2007/.2008

66- محمد راتول، **الاقتصاد الدولي**، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2005، 2006.

❖ الدوريات وا لات والتقارير:

67- العباس بلقاسم، **سياسات أسعار الصرف**- سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهـد العـربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، السنة الثالثة.

68- ا لمس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الدورة العامة التاسعة عشر.

69- ا لمس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، الجزائر، للسداسي الثـاني سنة 2001، الدورة العامة 19.

70- ا لمس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الظرفية**، الجزائر، السداسي الثاني، أفريل 1995.

71- كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، واشـنطن، صـندوق النقـد الدولي، 1998.

72- مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.

73- معهد التخطيط القومي، **العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري**، سلسـلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، مصر، 2003.

❖ الأطروحات والمذكرات:

74- بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة1992- 2004**، أطروحـة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 92.

75- عبد الله منصوري، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات. حالة اقتصاد صغير مفتوح**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقد، مالية وبنك، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

76- وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي** في **البلدان النامية (الحوافز والعوائق)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .2004

77- بلقلة براهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصـادي دراسـة حالـة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2008- 2009.

78- بن قدور علي، **دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي دراسة حالة الجزائـر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاد وتسيير المؤسسة، المركز الجامعي بسعيدة، 2004- 2005.

79- تومي ربيعة، **نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

80- حاكمي بوحفص، **السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الكلية**، رسالة ماجستير في العلـوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 1998- 1999.

81- دبيش أحمد، **دوافع وإجراءات تحرير التجارة الخارجية والصرف في الجزائـر**، مـذكرة ماجسـتير في العلـوم الاقتصادية، فرع: تخطيط، جامعة الجزائر،1997.

82- زكرياء دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990 – 2000- دراسة تحليليـة -**، مـذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع:التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002- 2003

83- شقبقب عيسى، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصـاد الجزائـري: 1970- 2002**، مـذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع:الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2004- 2005.

84- عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990- 2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

85- لخضر زكراوي، **تطور نظام الصرف في الجزائر، أسباب و أثار تخفيض العملة**، رسـالة ماجسـتير في العلـوم الاقتصادية فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، 2000.

86- منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970- 2001**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة 2004- 2005.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

❖ LES OUVRAGES:

87- Antoine Bouet ,**Le Protectionnismes, analyse économique** ,Vuibert ,Paris,1998.

88- ATRICK, TOPSCALIAN , **principes des finance international** – économica 1992.
89- Benssad Hocine, **cours d'économie international**,édition publisud, FRANCE, 1983.
90- Berger Pierre, **la monnaie et ses mécanismes** , édition Bouchene , ALGER , 1993.
91- Gazier, Bernard, **Economie du Travail et de l'emploi**, Edition Dalloz, PARIS,1991.
92- GM.Meier , **International Economies** , 1980.
93- Jacque brasseul , **Introduction à l'économie du développement**, Paris, Armond colin édition, 1993.
94-jean pierre delas , **économie contemporaine** , édition marketing , paris , 1992..

95- Philippe d'arvisent , **Jean Pierre petit économie international** , édition dunob , France , 1999.
96- yves simon, **Marchè des changes et gestion du risque de change**, edition dalloz, paris 1995.
97-Bernard guillochon, Annie kawecki**, economie international**, edition dunod, paris 2000.
98-Michel, Jura. **technique financiere internationale**, dunod, paris 1999.
99-PERYRARD JOSETTE , **Gerson fiançailles internationale** , 3 éne edtion ,vuibert, paris, 1995.
100-REDRIGER DORNBUSH , **Exhange rate and inflation the ill press** , Cambridge . USA 1994.

❖ LES RAPPORTS:

101- Ammar Belhimer, **La dette extérieur de l'Algérie**, Alger, Marinoor, 1998.
102- Ben Bitour Ahmed, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, Alger, Edition marinoor, 1998.

الملاحق

الملحق رقم -01-: البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة القياسية خلال الفترة 1970- 2008.

السنوات	(gPIBr)	(Gr)	(TRr)	(BcdPIB)	(Ph)	(TC)	(intr)	(M2r)
1970	8.6	43632.26	29059.9078	-0.0777	1.67	4.94	-2.3	60368.6636
1971	11.07-	44362.78	31026.9058	-0.1061	2.03	4.91	-0.3	62331.8386
1972	27.11	48851.08	39534.4828	-0.0058	2.29	4.48	-1.25	78017.2414
1973	4.01	60064.72	44625	-0.069	3.05	3.96	-4.15	92338.7097
1974	7.27	116593.14	91913.7255	0.03424	10.73	4.18	-0.05	101176.471
1975	5.19	136088.27	90440.4332	-0.0917	10.73	3.95	-5.85	121660.65
1976	8.53	143404.17	87383.3333	-0.04	11.51	4.16	-5.55	145333.333
1977	5.22	163174.62	100537.538	-0.1117	12.39	4.15	-8.25	155855.856
1978	9.13	184989.74	95537.6623	-0.1449	12.7	3.97	-12.86	175064.935
1979	7.39	174297.76	109244.706	-0.1617	17.25	3.85	-7.65	187529.412
1980	0.82	189884.59	128435.345	0.0405	28.64	3.84	-6.45	201508.621
1981	3	187493.52	149218.045	0.03734	32.51	4.32	-11.95	205263.158
1982	6.46	196217.35	131408.85	-2.5871	32.38	4.59	-3.45	244070.796
1983	3.96	209621.54	134631.052	0.02198	29.04	4.79	-3.25	276961.603
1984	7	208874.69	156427.469	0.02323	28.24	4.98	-5.45	300462.963
1985	5.43	203915.92	147835.196	0.03144	27.01	5.03	-7.75	312709.497
1986	1.2	194616.79	111554.726	-0.0409	13.57	4.7	-9.55	282338.308
1987	0.81-	181670.37	107620.37	0.01878	17.73	4.84	-2.5	298495.37
1988	1.95	184035.08	102185.792	-0.085	14.24	5.91	-0.9	320109.29
1989	13.85	207775.2	116400	-0.1205	17.31	7.61	-3.3	308100
1990	1.04	219554.03	129346.904	-0.0201	22.26	8.96	-9.15	290924.512
1991	1.08	272165.7	167722.372	0.06402	18.62	18.47	-14.9	279851.752
1992	2.18	263071.44	159602.866	0.02373	18.44	21.87	-20.2	264022.518
1993	2.84-	240964.8	133311.677	-0.0167	16.33	23.35	-9	266411.89
1994	2.1-	244347.45	157019.085	-0.0643	15.53	35.06	-11.37	238071.734
1995	4.69	250330.91	155104.209	-0.0476	16.86	47.65	-11.8	202738.337
1996	1.9	227690.24	176277.932	0.08197	20.29	54.75	-2.37	195492.416
1997	1.2	227513.64	187243.484	0.09971	18.68	57.68	8.3	218528.996
1998	5.7	250829.8	149116.481	-0.0016	12.28	58.74	4.24	306584.521
1999	3.2	266678.92	178262.566	0.06156	17.48	66.57	5.9	335577.644
2000	2.2	286808.41	294983.364	0.23725	27.6	75.26	8.2	378037.383
2001	2.7	323942.07	270001.076	0.16518	23.12	77.26	3.8	443597.561
2002	4.7	289878.87	283499.204	0.21121	24.36	79.68	5.23	513085.765
2003	6.9	325621.44	340372.35	0.25721	28.1	77.39	3.92	568781.245
2004	5.2	341550.77	371121.838	0.35919	36.05	72.06	2.94	606591.212
2005	5.1	401738.29	504831.313	0.33569	50.64	73.36	4.87	666622.994
2006	2	496505.14	581354.118	0.29121	61.08	72.65	3.97	771071.252
2007	3	389443.56	569061.029	0.22029	74.77	69.38	3	837543.399
2008	3.5	721226.71	755026.369	0.31245	99.86	64.58	2.05	968770.774

الملحق رقم – 02 -: دراسة إستقرارية سلسلة معدل النمو الاقتصادي.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-3.623628	1% Critical Value*	-4.2324
		5% Critical Value	-3.5386
		10% Critical Value	-3.2009

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 10:55
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.933089	0.257501	-3.623628	0.0010
D(G(-1))	-0.027507	0.187005	-0.147092	0.8840
D(G(-2))	0.004147	0.108774	0.038125	0.9698
C	5.078719	2.228597	2.278886	0.0297
@TREND(1970)	-0.071112	0.064588	-1.101001	0.2794

R-squared	0.689230	Mean dependent var	-0.655833
Adjusted R-squared	0.649130	S.D. dependent var	5.652552
S.E. of regression	3.348247	Akaike info criterion	5.382997
Sum squared resid	347.5335	Schwarz criterion	5.602930
Log likelihood	-91.89394	F-statistic	17.18804
Durbin-Watson stat	1.791398	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-3.595401	1% Critical Value*	-3.6228
		5% Critical Value	-2.9446
		10% Critical Value	-2.6105

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 10:55
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.778370	0.216490	-3.595401	0.0011
D(G(-1))	-0.115225	0.169745	-0.678812	0.5021
D(G(-2))	-0.030705	0.104411	-0.294083	0.7706
C	2.941587	1.098543	2.677716	0.0116

R-squared	0.677078	Mean dependent var	-0.655833
Adjusted R-squared	0.646804	S.D. dependent var	5.652552
S.E. of regression	3.359330	Akaike info criterion	5.365799
Sum squared resid	361.1232	Schwarz criterion	5.541746
Log likelihood	-92.58439	F-statistic	22.36501
Durbin-Watson stat	1.856527	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-2.324976	1% Critical Value*	-2.6280
		5% Critical Value	-1.9504
		10% Critical Value	-1.6206

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 10:54
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.279820	0.120354	-2.324976	0.0264
D(G(-1))	-0.439431	0.129617	-3.390226	0.0018
D(G(-2))	-0.168547	0.098967	-1.703059	0.0980

R-squared	0.604721	Mean dependent var	-0.655833
Adjusted R-squared	0.580765	S.D. dependent var	5.652552
S.E. of regression	3.659935	Akaike info criterion	5.512423
Sum squared resid	442.0391	Schwarz criterion	5.644383
Log likelihood	-96.22362	Durbin-Watson stat	1.906434

الملحق رقم – 03 -: دراسة إستقرارية سلسلة النفقات العامة الحقيقية.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	0.929501	1% Critical Value*	-4.2242
		5% Critical Value	-3.5348
		10% Critical Value	-3.1988

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GR)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 07:55
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GR(-1)	0.214896	0.231195	0.929501	0.3594
D(GR(-1))	-1.286951	0.278941	-4.613701	0.0001
C	-91.99576	224.7613	-0.409304	0.6850
@TREND(1970)	-4.500956	19.74829	-0.227916	0.8211

R-squared	0.434989	Mean dependent var	182.9362
Adjusted R-squared	0.383624	S.D. dependent var	617.2979
S.E. of regression	484.6381	Akaike info criterion	15.30649
Sum squared resid	7750844.	Schwarz criterion	15.48064
Log likelihood	-279.1700	F-statistic	8.468644
Durbin-Watson stat	1.456685	Prob(F-statistic)	0.000260

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	1.928338	1% Critical Value*	-3.6171
		5% Critical Value	-2.9422
		10% Critical Value	-2.6092

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GR)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 07:56
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GR(-1)	0.166110	0.086142	1.928338	0.0622
D(GR(-1))	-1.262586	0.254025	-4.970326	0.0000
C	-74.13438	207.6986	-0.356932	0.7233

R-squared	0.434100	Mean dependent var	182.9362
Adjusted R-squared	0.400811	S.D. dependent var	617.2979
S.E. of regression	477.8335	Akaike info criterion	15.25401
Sum squared resid	7763045.	Schwarz criterion	15.38462
Log likelihood	-279.1991	F-statistic	13.04062
Durbin-Watson stat	1.429531	Prob(F-statistic)	0.000063

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	4.106011	1% Critical Value*	-2.6261
		5% Critical Value	-1.9501
		10% Critical Value	-1.6205

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GR)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 07:56
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GR(-1)	0.137860	0.033575	4.106011	0.0002
D(GR(-1))	-1.259814	0.250721	-5.024765	0.0000

R-squared	0.431979	Mean dependent var	182.9362
Adjusted R-squared	0.415750	S.D. dependent var	617.2979
S.E. of regression	471.8394	Akaike info criterion	15.20369
Sum squared resid	7792134.	Schwarz criterion	15.29077
Log likelihood	-279.2683	Durbin-Watson stat	1.403625

الملحق رقم – 04 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة النفقات العامة الحقيقية.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-3.215801	1% Critical Value*	-4.2324
		5% Critical Value	-3.5386
		10% Critical Value	-3.2009

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGR)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:01
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGR(-1)	-1.455371	0.452569	-3.215801	0.0030
D(DGR(-1))	-0.632427	0.329587	-1.918848	0.0640
C	21.39787	176.7758	0.121045	0.9044
@TREND(1970)	9.272536	7.753309	1.195946	0.2405

R-squared	0.725080	Mean dependent var	90.91528
Adjusted R-squared	0.699306	S.D. dependent var	860.9793
S.E. of regression	472.1231	Akaike info criterion	15.25680
Sum squared resid	7132807.	Schwarz criterion	15.43274
Log likelihood	-270.6223	F-statistic	28.13244
Durbin-Watson stat	1.941792	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-3.042651	1% Critical Value*	-3.6228
		5% Critical Value	-2.9446
		10% Critical Value	-2.6105

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGR)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:02
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGR(-1)	-1.367622	0.449484	-3.042651	0.0046
D(DGR(-1))	-0.715885	0.324207	-2.208109	0.0343
C	200.5746	94.43723	2.123893	0.0413

R-squared	0.712792	Mean dependent var	90.91528
Adjusted R-squared	0.695385	S.D. dependent var	860.9793
S.E. of regression	475.1911	Akaike info criterion	15.24497
Sum squared resid	7451618.	Schwarz criterion	15.37693
Log likelihood	-271.4094	F-statistic	40.94958
Durbin-Watson stat	1.937252	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-2.143091	1% Critical Value*	-2.6280
		5% Critical Value	-1.9504
		10% Critical Value	-1.6206

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGR)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:02
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGR(-1)	-0.850498	0.396856	-2.143091	0.0393
D(DGR(-1))	-1.047821	0.298357	-3.511972	0.0013

R-squared	0.673532	Mean dependent var	90.91528
Adjusted R-squared	0.663930	S.D. dependent var	860.9793
S.E. of regression	499.1232	Akaike info criterion	15.31754
Sum squared resid	8470214.	Schwarz criterion	15.40551
Log likelihood	-273.7156	Durbin-Watson stat	2.088510

الملحق رقم – 05 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الثانية لسلسلة النفقات العامة الحقيقية.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-5.593620	1% Critical Value*	-4.2605
		5% Critical Value	-3.5514
		10% Critical Value	-3.2081

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDGR)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:06
Sample(adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDGR(-1)	-5.496792	0.982690	-5.593620	0.0000
D(DDGR(-1))	2.603239	0.870386	2.990901	0.0059
D(DDGR(-2))	1.305530	0.627526	2.080442	0.0471
D(DDGR(-3))	0.740251	0.328070	2.256380	0.0324
C	-341.8450	195.7209	-1.746594	0.0921
@TREND(1970)	17.65532	8.294211	2.128631	0.0426

R-squared	0.901876	Mean dependent var	144.2052
Adjusted R-squared	0.883705	S.D. dependent var	1290.218
S.E. of regression	439.9915	Akaike info criterion	15.17435
Sum squared resid	5226999.	Schwarz criterion	15.44645
Log likelihood	-244.3768	F-statistic	49.63227
Durbin-Watson stat	1.826192	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-4.966471	1% Critical Value*	-3.6422
		5% Critical Value	-2.9527
		10% Critical Value	-2.6148

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDGR)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:07
Sample(adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDGR(-1)	-5.070322	1.020911	-4.966471	0.0000
D(DDGR(-1))	2.204090	0.901950	2.443695	0.0211
D(DDGR(-2))	1.073783	0.655821	1.637311	0.1128
D(DDGR(-3))	0.671439	0.346448	1.938065	0.0628
C	40.62085	82.35548	0.493238	0.6257

R-squared	0.885409	Mean dependent var	144.2052
Adjusted R-squared	0.869039	S.D. dependent var	1290.218
S.E. of regression	466.9116	Akaike info criterion	15.26888
Sum squared resid	6104180.	Schwarz criterion	15.49563
Log likelihood	-246.9366	F-statistic	54.08672
Durbin-Watson stat	1.682814	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-5.007690	1% Critical Value*	-2.6344
		5% Critical Value	-1.9514
		10% Critical Value	-1.6211

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDGR)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:07
Sample(adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDGR(-1)	-5.021074	1.002673	-5.007690	0.0000
D(DDGR(-1))	2.151173	0.883785	2.434045	0.0213
D(DDGR(-2))	1.038462	0.643338	1.614177	0.1173
D(DDGR(-3))	0.657715	0.340794	1.929951	0.0634

R-squared	0.884413	Mean dependent var	144.2052
Adjusted R-squared	0.872456	S.D. dependent var	1290.218
S.E. of regression	460.7796	Akaike info criterion	15.21693
Sum squared resid	6157218.	Schwarz criterion	15.39832
Log likelihood	-247.0793	Durbin-Watson stat	1.681264

الملحق رقم – 06 -: دراسة إستقرارية سلسلة الميزان التجاري كنسبة من الناتج.

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-5.584252	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BT)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 11:29
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BT(-1)	-0.935826	0.167583	-5.584252	0.0000
C	-0.018733	0.074035	-0.253029	0.8017

R-squared	0.464157	Mean dependent var	0.010267
Adjusted R-squared	0.449273	S.D. dependent var	0.613461
S.E. of regression	0.455256	Akaike info criterion	1.315281
Sum squared resid	7.461281	Schwarz criterion	1.401470
Log likelihood	-22.99034	F-statistic	31.18387
Durbin-Watson stat	1.992776	Prob(F-statistic)	0.000002

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-6.267374	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BT)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 11:29
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BT(-1)	-1.054915	0.168318	-6.267374	0.0000
C	-0.312040	0.150997	-2.066532	0.0462
@TREND(1970)	0.014852	0.006764	2.195663	0.0348

R-squared	0.529029	Mean dependent var	0.010267
Adjusted R-squared	0.502117	S.D. dependent var	0.613461
S.E. of regression	0.432863	Akaike info criterion	1.238868
Sum squared resid	6.557978	Schwarz criterion	1.368151
Log likelihood	-20.53849	F-statistic	19.65729
Durbin-Watson stat	2.014122	Prob(F-statistic)	0.000002

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-5.652198	1% Critical Value*	-2.6243
		5% Critical Value	-1.9498
		10% Critical Value	-1.6204

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BT)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 11:28
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BT(-1)	-0.932851	0.165042	-5.652198	0.0000

R-squared	0.463204	Mean dependent var	0.010267
Adjusted R-squared	0.463204	S.D. dependent var	0.613461
S.E. of regression	0.449461	Akaike info criterion	1.264426
Sum squared resid	7.474550	Schwarz criterion	1.307521
Log likelihood	-23.02410	Durbin-Watson stat	1.995445

الملحق رقم – 07 -: دراسة إستقرارية سلسلة سعر الصرف الإسمي.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-1.633380	1% Critical Value*	-3.6289
		5% Critical Value	-2.9472
		10% Critical Value	-2.6118

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:13
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.031437	0.019247	-1.633380	0.1128
D(TC(-1))	0.718327	0.164865	4.357062	0.0001
D(TC(-2))	-0.310539	0.198977	-1.560678	0.1291
D(TC(-3))	0.464182	0.174896	2.654039	0.0126
C	1.053786	0.765058	1.377392	0.1786

R-squared	0.499219	Mean dependent var	1.732000
Adjusted R-squared	0.432449	S.D. dependent var	4.122281
S.E. of regression	3.105563	Akaike info criterion	5.235830
Sum squared resid	289.3356	Schwarz criterion	5.458023
Log likelihood	-86.62703	F-statistic	7.476614
Durbin-Watson stat	2.075574	Prob(F-statistic)	0.000265

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-1.633380	1% Critical Value*	-3.6289
		5% Critical Value	-2.9472
		10% Critical Value	-2.6118

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:13
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.031437	0.019247	-1.633380	0.1128
D(TC(-1))	0.718327	0.164865	4.357062	0.0001
D(TC(-2))	-0.310539	0.198977	-1.560678	0.1291
D(TC(-3))	0.464182	0.174896	2.654039	0.0126
C	1.053786	0.765058	1.377392	0.1786

R-squared	0.499219	Mean dependent var	1.732000
Adjusted R-squared	0.432449	S.D. dependent var	4.122281
S.E. of regression	3.105563	Akaike info criterion	5.235830
Sum squared resid	289.3356	Schwarz criterion	5.458023
Log likelihood	-86.62703	F-statistic	7.476614
Durbin-Watson stat	2.075574	Prob(F-statistic)	0.000265

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-1.002701	1% Critical Value*	-2.6300
		5% Critical Value	-1.9507
		10% Critical Value	-1.6208

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:14
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.015817	0.015774	-1.002701	0.3238
D(TC(-1))	0.754825	0.165060	4.573038	0.0001
D(TC(-2))	-0.311004	0.201836	-1.540877	0.1335
D(TC(-3))	0.471255	0.177333	2.657464	0.0123

R-squared	0.467550	Mean dependent var	1.732000
Adjusted R-squared	0.416022	S.D. dependent var	4.122281
S.E. of regression	3.150183	Akaike info criterion	5.240009
Sum squared resid	307.6332	Schwarz criterion	5.417763
Log likelihood	-87.70015	Durbin-Watson stat	2.052426

الملحق رقم – 08 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة سعر الصرف الإسمي.

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-2.543977	1% Critical Value*	-4.2242
		5% Critical Value	-3.5348
		10% Critical Value	-3.1988

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTC)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:17
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTC(-1)	-0.367479	0.144451	-2.543977	0.0157
C	0.656137	1.152738	0.569198	0.5730
@TREND(1970)	-0.007252	0.052064	-0.139296	0.8900

R-squared	0.170135	Mean dependent var	-0.128919
Adjusted R-squared	0.121319	S.D. dependent var	3.521867
S.E. of regression	3.301327	Akaike info criterion	5.304131
Sum squared resid	370.5579	Schwarz criterion	5.434746
Log likelihood	-95.12642	F-statistic	3.485252
Durbin-Watson stat	1.868089	Prob(F-statistic)	0.041988

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-2.674222	1% Critical Value*	-3.6171
		5% Critical Value	-2.9422
		10% Critical Value	-2.6092

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTC)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:17
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTC(-1)	-0.371831	0.139043	-2.674222	0.0113
C	0.518670	0.587324	0.883106	0.3832

R-squared	0.169661	Mean dependent var	-0.128919
Adjusted R-squared	0.145937	S.D. dependent var	3.521867
S.E. of regression	3.254752	Akaike info criterion	5.250647
Sum squared resid	370.7694	Schwarz criterion	5.337724
Log likelihood	-95.13698	F-statistic	7.151463
Durbin-Watson stat	1.859279	Prob(F-statistic)	0.011307

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.543461	1% Critical Value*	-2.6261
		5% Critical Value	-1.9501
		10% Critical Value	-1.6205

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTC)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:18
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTC(-1)	-0.321203	0.126286	-2.543461	0.0154

R-squared	0.151159	Mean dependent var	-0.128919
Adjusted R-squared	0.151159	S.D. dependent var	3.521867
S.E. of regression	3.244786	Akaike info criterion	5.218631
Sum squared resid	379.0309	Schwarz criterion	5.262169
Log likelihood	-95.54467	Durbin-Watson stat	1.910621

الملحق رقم – 09 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الثانية لسلسلة سعر الصرف الإسمي.

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-7.320472	1% Critical Value*	-4.2412
		5% Critical Value	-3.5426
		10% Critical Value	-3.2032

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDTC)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:24
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTC(-1)	-1.713371	0.234052	-7.320472	0.0000
D(DDTC(-1))	0.508778	0.155467	3.272573	0.0026
C	1.168300	1.261982	0.925766	0.3617
@TREND(1970)	-0.062718	0.054306	-1.154904	0.2570

R-squared	0.678571	Mean dependent var	-0.041143
Adjusted R-squared	0.647465	S.D. dependent var	5.418029
S.E. of regression	3.216934	Akaike info criterion	5.281945
Sum squared resid	320.8087	Schwarz criterion	5.459699
Log likelihood	-88.43404	F-statistic	21.81481
Durbin-Watson stat	2.080862	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-7.194722	1% Critical Value*	-3.6289
		5% Critical Value	-2.9472
		10% Critical Value	-2.6118

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDTC)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:24
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTC(-1)	-1.678790	0.233336	-7.194722	0.0000
D(DDTC(-1))	0.494528	0.155783	3.174466	0.0033
C	-0.146845	0.546751	-0.268578	0.7900

R-squared	0.664742	Mean dependent var	-0.041143
Adjusted R-squared	0.643788	S.D. dependent var	5.418029
S.E. of regression	3.233669	Akaike info criterion	5.266928
Sum squared resid	334.6117	Schwarz criterion	5.400244
Log likelihood	-89.17125	F-statistic	31.72439
Durbin-Watson stat	2.033910	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-7.293897	1% Critical Value*	-2.6300
		5% Critical Value	-1.9507
		10% Critical Value	-1.6208

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDTC)
Method: Least Squares
Date: 01/06/10 Time: 08:23
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTC(-1)	-1.677450	0.229980	-7.293897	0.0000
D(DDTC(-1))	0.494172	0.153572	3.217856	0.0029

R-squared	0.663986	Mean dependent var	-0.041143
Adjusted R-squared	0.653804	S.D. dependent var	5.418029
S.E. of regression	3.187884	Akaike info criterion	5.212037
Sum squared resid	335.3660	Schwarz criterion	5.300914
Log likelihood	-89.21065	Durbin-Watson stat	2.031273

الملحق رقم – 10 -: دراسة إستقرارية سلسلة أسعار البترول.

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	2.320754	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PR)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 12:07
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PR(-1)	0.200237	0.086281	2.320754	0.0263
C	-2.815890	2.008139	-1.402239	0.1697
@TREND(1970)	0.053300	0.116488	0.457562	0.6501

R-squared	0.258947	Mean dependent var	2.583947
Adjusted R-squared	0.216601	S.D. dependent var	6.723899
S.E. of regression	5.951312	Akaike info criterion	6.480757
Sum squared resid	1239.634	Schwarz criterion	6.610040
Log likelihood	-120.1344	F-statistic	6.115037
Durbin-Watson stat	1.493697	Prob(F-statistic)	0.005277

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	3.505801	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PR)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 12:06
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PR(-1)	0.226089	0.064490	3.505801	0.0012
C	-2.339493	1.698187	-1.377641	0.1768

R-squared	0.254514	Mean dependent var	2.583947
Adjusted R-squared	0.233806	S.D. dependent var	6.723899
S.E. of regression	5.885598	Akaike info criterion	6.434090
Sum squared resid	1247.049	Schwarz criterion	6.520278
Log likelihood	-120.2477	F-statistic	12.29064
Durbin-Watson stat	1.517286	Prob(F-statistic)	0.001239

النموذج الأول

ADF Test Statistic	4.159008	1% Critical Value*	-2.6243
		5% Critical Value	-1.9498
		10% Critical Value	-1.6204

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PR)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 12:05
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PR(-1)	0.152616	0.036695	4.159008	0.0002

R-squared	0.215212	Mean dependent var	2.583947
Adjusted R-squared	0.215212	S.D. dependent var	6.723899
S.E. of regression	5.956584	Akaike info criterion	6.432835
Sum squared resid	1312.793	Schwarz criterion	6.475929
Log likelihood	-121.2239	Durbin-Watson stat	1.359198

الملحق رقم – 11 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة أسعار البترول.

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-3.044026	1% Critical Value*	-4.2242
		5% Critical Value	-3.5348
		10% Critical Value	-3.1988

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPR)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 12:13
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPR(-1)	-0.560233	0.184043	-3.044026	0.0045
C	-1.711846	2.099607	-0.815317	0.4206
@TREND(1970)	0.174353	0.096206	1.812282	0.0788

R-squared	0.231580	Mean dependent var	0.668378
Adjusted R-squared	0.186379	S.D. dependent var	6.643039
S.E. of regression	5.992083	Akaike info criterion	6.496360
Sum squared resid	1220.772	Schwarz criterion	6.626975
Log likelihood	-117.1827	F-statistic	5.123324
Durbin-Watson stat	1.953555	Prob(F-statistic)	0.011355

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-2.556504	1% Critical Value*	-3.6171
		5% Critical Value	-2.9422
		10% Critical Value	-2.6092

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPR)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 12:12
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPR(-1)	-0.465711	0.182167	-2.556504	0.0151
C	1.588472	1.078552	1.472783	0.1497

R-squared	0.157352	Mean dependent var	0.668378
Adjusted R-squared	0.133276	S.D. dependent var	6.643039
S.E. of regression	6.184537	Akaike info criterion	6.534520
Sum squared resid	1338.698	Schwarz criterion	6.621596
Log likelihood	-118.8886	F-statistic	6.535711
Durbin-Watson stat	1.967307	Prob(F-statistic)	0.015069

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-2.155883	1% Critical Value*	-2.6261
		5% Critical Value	-1.9501
		10% Critical Value	-1.6205

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPR)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 12:11
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPR(-1)	-0.376184	0.174492	-2.155883	0.0379

R-squared	0.105129	Mean dependent var	0.668378
Adjusted R-squared	0.105129	S.D. dependent var	6.643039
S.E. of regression	6.284155	Akaike info criterion	6.540595
Sum squared resid	1421.662	Schwarz criterion	6.584133
Log likelihood	-120.0010	Durbin-Watson stat	2.031668

الملحق رقم – 12 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الثانية لسلسلة أسعار البترول.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-6.753378	1% Critical Value*	-4.2412
		5% Critical Value	-3.5426
		10% Critical Value	-3.2032

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDPR)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 12:19
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDPR(-1)	-1.974522	0.292375	-6.753378	0.0000
D(DDPR(-1))	0.398603	0.173491	2.297542	0.0285
C	-2.052944	2.347234	-0.874622	0.3885
@TREND(1970)	0.146851	0.101281	1.449933	0.1571

R-squared	0.734917	Mean dependent var	0.311429
Adjusted R-squared	0.709264	S.D. dependent var	11.13202
S.E. of regression	6.002374	Akaike info criterion	6.529398
Sum squared resid	1116.883	Schwarz criterion	6.707152
Log likelihood	-110.2645	F-statistic	28.64823
Durbin-Watson stat	1.986066	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-6.511856	1% Critical Value*	-3.6289
		5% Critical Value	-2.9472
		10% Critical Value	-2.6118

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDPR)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 12:19
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDPR(-1)	-1.920823	0.294973	-6.511856	0.0000
D(DDPR(-1))	0.373234	0.175554	2.126034	0.0413
C	1.012752	1.036695	0.976904	0.3359

R-squared	0.716940	Mean dependent var	0.311429
Adjusted R-squared	0.699249	S.D. dependent var	11.13202
S.E. of regression	6.104881	Akaike info criterion	6.537871
Sum squared resid	1192.626	Schwarz criterion	6.671186
Log likelihood	-111.4127	F-statistic	40.52522
Durbin-Watson stat	1.905250	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-6.452486	1% Critical Value*	-2.6300
		5% Critical Value	-1.9507
		10% Critical Value	-1.6208

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDPR)
Method: Least Squares
Date: 01/05/10 Time: 12:18
Sample(adjusted): 1974 2008
Included observations: 35 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDPR(-1)	-1.893293	0.293421	-6.452486	0.0000
D(DDPR(-1))	0.360252	0.174929	2.059413	0.0474

R-squared	0.708499	Mean dependent var	0.311429
Adjusted R-squared	0.699665	S.D. dependent var	11.13202
S.E. of regression	6.100656	Akaike info criterion	6.510115
Sum squared resid	1228.194	Schwarz criterion	6.598992
Log likelihood	-111.9270	Durbin-Watson stat	1.873938

الملحق رقم – 13 -: دراسة إستقرارية الإيرادات العامة الحقيقية.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	3.713662	1% Critical Value*	-4.2324
		5% Critical Value	-3.5386
		10% Critical Value	-3.2009

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 17:28
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRR(-1)	0.428998	0.115519	3.713662	0.0008
D(TRR(-1))	-0.566333	0.214113	-2.645019	0.0127
D(TRR(-2))	-0.688515	0.244953	-2.810808	0.0085
C	-20760.95	13737.67	-1.511242	0.1409
@TREND(1970)	-1015.225	1074.698	-0.944661	0.3521

R-squared	0.442037	Mean dependent var	19874.77
Adjusted R-squared	0.370042	S.D. dependent var	46165.09
S.E. of regression	36641.18	Akaike info criterion	23.98398
Sum squared resid	4.16E+10	Schwarz criterion	24.20391
Log likelihood	-426.7116	F-statistic	6.139819
Durbin-Watson stat	1.824162	Prob(F-statistic)	0.000928

Path = c:\documents a

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	4.818897	1% Critical Value*	-3.6228
		5% Critical Value	-2.9446
		10% Critical Value	-2.6105

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 17:27
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRR(-1)	0.343161	0.071212	4.818897	0.0000
D(TRR(-1))	-0.510613	0.205482	-2.484954	0.0184
D(TRR(-2))	-0.607669	0.229130	-2.652075	0.0123
C	-27544.27	11691.88	-2.355847	0.0248

R-squared	0.425976	Mean dependent var	19874.77
Adjusted R-squared	0.372161	S.D. dependent var	46165.09
S.E. of regression	36579.52	Akaike info criterion	23.95680
Sum squared resid	4.28E+10	Schwarz criterion	24.13275
Log likelihood	-427.2225	F-statistic	7.915584
Durbin-Watson stat	1.760989	Prob(F-statistic)	0.000435

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	4.597884	1% Critical Value*	-2.6280
		5% Critical Value	-1.9504
		10% Critical Value	-1.6206

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TRR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 17:26
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRR(-1)	0.208609	0.045371	4.597884	0.0001
D(TRR(-1))	-0.373558	0.210222	-1.776969	0.0848
D(TRR(-2))	-0.403194	0.226202	-1.782453	0.0839

R-squared	0.326418	Mean dependent var	19874.77
Adjusted R-squared	0.285595	S.D. dependent var	46165.09
S.E. of regression	39019.89	Akaike info criterion	24.06119
Sum squared resid	5.02E+10	Schwarz criterion	24.19315
Log likelihood	-430.1013	Durbin-Watson stat	1.628967

الملحق رقم – 14 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة الإيرادات العامة الحقيقية.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-1.614436	1% Critical Value*	-4.2505
		5% Critical Value	-3.5468
		10% Critical Value	-3.2056

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTRR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 17:34
Sample(adjusted): 1975 2008
Included observations: 34 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTRR(-1)	-0.679726	0.421030	-1.614436	0.1176
D(DTRR(-1))	-0.311214	0.383221	-0.812100	0.4236
D(DTRR(-2))	-0.506691	0.317382	-1.596474	0.1216
D(DTRR(-3))	0.111218	0.249958	0.444946	0.6598
C	-25536.28	16533.39	-1.544528	0.1337
@TREND(1970)	1884.793	819.4135	2.300173	0.0291

R-squared	0.636519	Mean dependent var	4078.724
Adjusted R-squared	0.571612	S.D. dependent var	59012.05
S.E. of regression	38624.19	Akaike info criterion	24.11993
Sum squared resid	4.18E+10	Schwarz criterion	24.38929
Log likelihood	-404.0388	F-statistic	9.806597

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-0.418418	1% Critical Value*	-3.6353
		5% Critical Value	-2.9499
		10% Critical Value	-2.6133

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTRR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 17:38
Sample(adjusted): 1975 2008
Included observations: 34 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTRR(-1)	-0.159163	0.380391	-0.418418	0.6787
D(DTRR(-1))	-0.688727	0.371033	-1.856241	0.0736
D(DTRR(-2))	-0.738000	0.322531	-2.288154	0.0296
D(DTRR(-3))	0.034303	0.265405	0.129247	0.8981
C	7525.024	8754.195	0.859591	0.3971

R-squared	0.567837	Mean dependent var	4078.724
Adjusted R-squared	0.508228	S.D. dependent var	59012.05
S.E. of regression	41383.04	Akaike info criterion	24.23418
Sum squared resid	4.97E+10	Schwarz criterion	24.45865
Log likelihood	-406.9811	F-statistic	9.526083
Durbin-Watson stat	1.792067	Prob(F-statistic)	0.000048

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	0.088607	1% Critical Value*	-2.6321
		5% Critical Value	-1.9510
		10% Critical Value	-1.6209

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTRR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 17:37
Sample(adjusted): 1975 2008
Included observations: 34 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTRR(-1)	0.027549	0.310916	0.088607	0.9300
D(DTRR(-1))	-0.830168	0.331101	-2.507299	0.0178
D(DTRR(-2))	-0.835374	0.300667	-2.778407	0.0093
D(DTRR(-3))	-0.011715	0.258816	-0.045266	0.9642

R-squared	0.556826	Mean dependent var	4078.724
Adjusted R-squared	0.512509	S.D. dependent var	59012.05
S.E. of regression	41202.56	Akaike info criterion	24.20052
Sum squared resid	5.09E+10	Schwarz criterion	24.38009
Log likelihood	-407.4088	Durbin-Watson stat	1.852272

الملحق رقم – 15 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الثانية لسلسلة الإيرادات العامة الحقيقية.

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-7.702065	1% Critical Value*	-4.2605
		5% Critical Value	-3.5514
		10% Critical Value	-3.2081

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDTRR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 17:43
Sample(adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTRR(-1)	-4.622683	0.600187	-7.702065	0.0000
D(DDTRR(-1))	2.704056	0.506793	5.335619	0.0000
D(DDTRR(-2))	1.375235	0.344462	3.992410	0.0005
D(DDTRR(-3))	0.760518	0.175494	4.333581	0.0002
C	-27014.39	14205.90	-1.901632	0.0679
@TREND(1970)	1677.623	609.3031	2.753347	0.0104

R-squared	0.899619	Mean dependent var	7485.468
Adjusted R-squared	0.881029	S.D. dependent var	91557.38
S.E. of regression	31580.06	Akaike info criterion	23.72141
Sum squared resid	2.69E+10	Schwarz criterion	23.99350
Log likelihood	-385.4032	F-statistic	48.39485

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-6.481836	1% Critical Value*	-3.6422
		5% Critical Value	-2.9527
		10% Critical Value	-2.6148

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDTRR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 17:46
Sample(adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTRR(-1)	-4.110417	0.634144	-6.481836	0.0000
D(DDTRR(-1))	2.273801	0.535767	4.244007	0.0002
D(DDTRR(-2))	1.096463	0.365898	2.996636	0.0057
D(DDTRR(-3))	0.666299	0.191287	3.483250	0.0016
C	8931.109	6224.313	1.434875	0.1624

R-squared	0.871434	Mean dependent var	7485.468
Adjusted R-squared	0.853068	S.D. dependent var	91557.38
S.E. of regression	35095.57	Akaike info criterion	23.90826
Sum squared resid	3.45E+10	Schwarz criterion	24.13501
Log likelihood	-389.4864	F-statistic	47.44678
Durbin-Watson stat	1.830750	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-6.215837	1% Critical Value*	-2.6344
		5% Critical Value	-1.9514
		10% Critical Value	-1.6211

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDTRR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 17:45
Sample(adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTRR(-1)	-3.950914	0.635621	-6.215837	0.0000
D(DDTRR(-1))	2.130965	0.535963	3.975955	0.0004
D(DDTRR(-2))	1.002046	0.366445	2.734507	0.0105
D(DDTRR(-3))	0.629993	0.193036	3.263601	0.0028

R-squared	0.861981	Mean dependent var	7485.468
Adjusted R-squared	0.847703	S.D. dependent var	91557.38
S.E. of regression	35730.54	Akaike info criterion	23.91861
Sum squared resid	3.70E+10	Schwarz criterion	24.10001
Log likelihood	-390.6571	Durbin-Watson stat	1.745340

الملحق رقم – 16 -: دراسة إستقرارية سلسلة أسعار الفائدة الحقيقية.

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-2.049859	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INTR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:26
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTR(-1)	-0.216702	0.105715	-2.049859	0.0477
C	-0.610793	0.796852	-0.766507	0.4484

R-squared	0.104520	Mean dependent var	0.114474
Adjusted R-squared	0.079646	S.D. dependent var	4.587859
S.E. of regression	4.401367	Akaike info criterion	5.852903
Sum squared resid	697.3930	Schwarz criterion	5.939092
Log likelihood	-109.2052	F-statistic	4.201922
Durbin-Watson stat	1.944931	Prob(F-statistic)	0.047716

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-2.508033	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INTR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:27
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTR(-1)	-0.289778	0.115540	-2.508033	0.0169
C	-2.878405	1.742137	-1.652227	0.1074
@TREND(1970)	0.103746	0.071162	1.457882	0.1538

R-squared	0.155786	Mean dependent var	0.114474
Adjusted R-squared	0.107546	S.D. dependent var	4.587859
S.E. of regression	4.334142	Akaike info criterion	5.846581
Sum squared resid	657.4674	Schwarz criterion	5.975864
Log likelihood	-108.0850	F-statistic	3.229351
Durbin-Watson stat	1.920191	Prob(F-statistic)	0.051632

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-1.918627	1% Critical Value*	-2.6243
		5% Critical Value	-1.9498
		10% Critical Value	-1.6204

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INTR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:25
Sample(adjusted): 1971 2008
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTR(-1)	-0.180723	0.094194	-1.918627	0.0628

R-squared	0.089906	Mean dependent var	0.114474
Adjusted R-squared	0.089906	S.D. dependent var	4.587859
S.E. of regression	4.376765	Akaike info criterion	5.816460
Sum squared resid	708.7747	Schwarz criterion	5.859555
Log likelihood	-109.5127	Durbin-Watson stat	1.983729

الملحق رقم – 17 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة أسعار الفائدة الحقيقية.

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-6.455247	1% Critical Value*	-3.6171
		5% Critical Value	-2.9422
		10% Critical Value	-2.6092

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINTR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:33
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINTR(-1)	-1.085397	0.168142	-6.455247	0.0000
C	0.075746	0.771211	0.098217	0.9223

R-squared	0.543499	Mean dependent var	-0.079730
Adjusted R-squared	0.530456	S.D. dependent var	6.842645
S.E. of regression	4.688803	Akaike info criterion	5.980770
Sum squared resid	769.4705	Schwarz criterion	6.067846
Log likelihood	-108.6442	F-statistic	41.67021
Durbin-Watson stat	2.027427	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-6.413658	1% Critical Value*	-4.2242
		5% Critical Value	-3.5348
		10% Critical Value	-3.1988

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINTR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:34
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINTR(-1)	-1.092639	0.170361	-6.413658	0.0000
C	-0.724990	1.655786	-0.437852	0.6643
@TREND(1970)	0.040089	0.073148	0.548047	0.5872

R-squared	0.547497	Mean dependent var	-0.079730
Adjusted R-squared	0.520879	S.D. dependent var	6.842645
S.E. of regression	4.736381	Akaike info criterion	6.026029
Sum squared resid	762.7325	Schwarz criterion	6.156644
Log likelihood	-108.4815	F-statistic	20.56879
Durbin-Watson stat	2.033909	Prob(F-statistic)	0.000001

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-6.545996	1% Critical Value*	-2.6261
		5% Critical Value	-1.9501
		10% Critical Value	-1.6205

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINTR)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:32
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINTR(-1)	-1.084881	0.165732	-6.545996	0.0000

R-squared	0.543374	Mean dependent var	-0.079730
Adjusted R-squared	0.543374	S.D. dependent var	6.842645
S.E. of regression	4.623859	Akaike info criterion	5.926991
Sum squared resid	769.6826	Schwarz criterion	5.970530
Log likelihood	-108.6493	Durbin-Watson stat	2.027691

الملحق رقم – 18 -: دراسة إستقرارية الكتلة النقدية الحقيقية M2r.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	2.122227	1% Critical Value*	-3.6171
		5% Critical Value	-2.9422
		10% Critical Value	-2.6092

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2R)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:42
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2R(-1)	0.064524	0.030404	2.122227	0.0412
D(M2R(-1))	0.548720	0.174647	3.141872	0.0035
C	-6651.163	8532.990	-0.779465	0.4411

R-squared	0.539040	Mean dependent var	24498.35
Adjusted R-squared	0.511925	S.D. dependent var	36798.69
S.E. of regression	25708.44	Akaike info criterion	23.22463
Sum squared resid	2.25E+10	Schwarz criterion	23.35525
Log likelihood	-426.6557	F-statistic	19.87957
Durbin-Watson stat	1.976739	Prob(F-statistic)	0.000002

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	0.981637	1% Critical Value*	-4.2242
		5% Critical Value	-3.5348
		10% Critical Value	-3.1988

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2R)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:43
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2R(-1)	0.050118	0.051055	0.981637	0.3334
D(M2R(-1))	0.561777	0.180746	3.108104	0.0039
C	-7833.832	9268.605	-0.845201	0.4041
@TREND(1970)	264.4943	747.5205	0.353829	0.7257

R-squared	0.540782	Mean dependent var	24498.35
Adjusted R-squared	0.499035	S.D. dependent var	36798.69
S.E. of regression	26045.70	Akaike info criterion	23.27490
Sum squared resid	2.24E+10	Schwarz criterion	23.44905
Log likelihood	-426.5856	F-statistic	12.95378
Durbin-Watson stat	1.987518	Prob(F-statistic)	0.000009

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	2.532658	1% Critical Value*	-2.6261
		5% Critical Value	-1.9501
		10% Critical Value	-1.6205

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2R)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:41
Sample(adjusted): 1972 2008
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2R(-1)	0.045452	0.017946	2.532658	0.0160
D(M2R(-1))	0.585896	0.167064	3.507008	0.0013

R-squared	0.530803	Mean dependent var	24498.35
Adjusted R-squared	0.517397	S.D. dependent var	36798.69
S.E. of regression	25563.91	Akaike info criterion	23.18829
Sum squared resid	2.29E+10	Schwarz criterion	23.27537
Log likelihood	-426.9833	Durbin-Watson stat	1.984957

الملحق رقم – 19 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة الكتلة النقدية الحقيقية M2r.

النموذج السادس

ADF Test Statistic	-1.547463	1% Critical Value*	-4.2324
		5% Critical Value	-3.5386
		10% Critical Value	-3.2009

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DM2R)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:49
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2R(-1)	-0.263773	0.170455	-1.547463	0.1316
D(DM2R(-1))	-0.203726	0.192405	-1.058837	0.2976
C	-8338.266	9704.123	-0.859250	0.3966
@TREND(1970)	858.1859	476.8124	1.799840	0.0813

R-squared	0.190122	Mean dependent var	3209.499
Adjusted R-squared	0.114196	S.D. dependent var	27776.49
S.E. of regression	26142.45	Akaike info criterion	23.28495
Sum squared resid	2.19E+10	Schwarz criterion	23.46089
Log likelihood	-415.1291	F-statistic	2.504036
Durbin-Watson stat	1.958883	Prob(F-statistic)	0.076832

النموذج الخامس

ADF Test Statistic	-0.763864	1% Critical Value*	-3.6228
		5% Critical Value	-2.9446
		10% Critical Value	-2.6105

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DM2R)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:48
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2R(-1)	-0.118512	0.155148	-0.763864	0.4504
D(DM2R(-1))	-0.263786	0.195813	-1.347133	0.1871
C	6234.172	5527.957	1.127753	0.2676

R-squared	0.108136	Mean dependent var	3209.499
Adjusted R-squared	0.054084	S.D. dependent var	27776.49
S.E. of regression	27014.92	Akaike info criterion	23.32582
Sum squared resid	2.41E+10	Schwarz criterion	23.45778
Log likelihood	-416.8648	F-statistic	2.000580
Durbin-Watson stat	1.948123	Prob(F-statistic)	0.151331

النموذج الرابع

ADF Test Statistic	-0.137582	1% Critical Value*	-2.6280
		5% Critical Value	-1.9504
		10% Critical Value	-1.6206

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DM2R)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:47
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2R(-1)	-0.017498	0.127186	-0.137582	0.8914
D(DM2R(-1))	-0.306625	0.192860	-1.589888	0.1211

R-squared	0.073763	Mean dependent var	3209.499
Adjusted R-squared	0.046521	S.D. dependent var	27776.49
S.E. of regression	27122.70	Akaike info criterion	23.30808
Sum squared resid	2.50E+10	Schwarz criterion	23.39606
Log likelihood	-417.5455	Durbin-Watson stat	1.994603

الملحق رقم – 20 -: دراسة إستقرارية الفروقات من الدرجة الثانية لسلسلة الكتلة النقدية الحقيقية M2r.

النموذج الثالث

ADF Test Statistic	-7.635912	1% Critical Value*	-4.2324
		5% Critical Value	-3.5386
		10% Critical Value	-3.2009

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDM2R)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:57
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM2R(-1)	-1.338204	0.175251	-7.635912	0.0000
C	-6615.396	9841.640	-0.672184	0.5061
@TREND(1970)	508.8258	428.7602	1.186738	0.2438

R-squared	0.641067	Mean dependent var	1417.583
Adjusted R-squared	0.619314	S.D. dependent var	43256.48
S.E. of regression	26689.15	Akaike info criterion	23.30156
Sum squared resid	2.35E+10	Schwarz criterion	23.43352
Log likelihood	-416.4280	F-statistic	29.46962
Durbin-Watson stat	2.113661	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الثاني

ADF Test Statistic	-7.539771	1% Critical Value*	-3.6228
		5% Critical Value	-2.9446
		10% Critical Value	-2.6105

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDM2R)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:56
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM2R(-1)	-1.327507	0.176067	-7.539771	0.0000
C	3796.364	4485.932	0.846282	0.4033

R-squared	0.625749	Mean dependent var	1417.583
Adjusted R-squared	0.614742	S.D. dependent var	43256.48
S.E. of regression	26848.94	Akaike info criterion	23.28779
Sum squared resid	2.45E+10	Schwarz criterion	23.37577
Log likelihood	-417.1803	F-statistic	56.84814
Durbin-Watson stat	2.041079	Prob(F-statistic)	0.000000

النموذج الأول

ADF Test Statistic	-7.529410	1% Critical Value*	-2.6280
		5% Critical Value	-1.9504
		10% Critical Value	-1.6206

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDM2R)
Method: Least Squares
Date: 01/10/10 Time: 20:55
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDM2R(-1)	-1.317027	0.174918	-7.529410	0.0000

R-squared	0.617866	Mean dependent var	1417.583
Adjusted R-squared	0.617866	S.D. dependent var	43256.48
S.E. of regression	26739.86	Akaike info criterion	23.25308
Sum squared resid	2.50E+10	Schwarz criterion	23.29707
Log likelihood	-417.5555	Durbin-Watson stat	2.011242

الملحق رقم – 21 -: نتائج تقدير النموذج الأصلي.

أولا: تقدير النموذج الخاص بالمتغيرين PIBR و BCDPIB:

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/20/10 Time: 17:44
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

DBCDPIB	DGPIBR	
0.009095	-0.629666	DGPIBR(-1)
(0.01443)	(0.11045)	
[0.63044]	[-5.70085]	
0.015581	-0.249805	DGPIBR(-2)
(0.01345)	(0.10301)	
[1.15800]	[-2.42505]	
-0.660041	0.002061	DBCDPIB(-1)
(0.16417)	(1.25689)	
[-4.02043]	[0.00164]	
-0.358189	-0.286826	DBCDPIB(-2)
(0.16350)	(1.25174)	
[-2.19078]	[-0.22914]	
0.017796	-0.452616	C
(0.08810)	(0.67445)	
[0.20201]	[-0.67109]	
0.379775	0.547655	R-squared
0.299745	0.489287	Adj. R-squared
8.630406	505.8566	Sum sq. resids
0.527636	4.039549	S.E. equation
4.745455	9.382925	F-statistic
-25.37369	-98.65100	Log likelihood
1.687427	5.758389	Akaike AIC
1.907361	5.978322	Schwarz SC
0.008840	-0.655833	Mean dependent
0.630531	5.652552	S.D. dependent

4.461541	Determinant Residual Covariance
-129.0825	Log Likelihood (d.f. adjusted)
7.726804	Akaike Information Criteria
8.166670	Schwarz Criteria

ثانيا: تقدير النموذج الخاص بالمتغيرات (Gr) (Ph) (M2r) (TRr):

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/23/10 Time: 11:31
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

DDTRR	DDPH	DDM2R	DDGR	
-42.56696	-0.001059	-26.88711	-1.644171	DDGR(-1)
(20.1513)	(0.00285)	(12.4572)	(0.24687)	
[-2.11236]	[-0.37155]	[-2.15835]	[-6.66009]	
-0.602505	-8.36E-05	-0.173211	-0.001945	DDM2R(-1)
(0.30376)	(4.3E-05)	(0.18778)	(0.00372)	
[-1.98350]	[-1.94582]	[-0.92242]	[-0.52273]	
2157.077	-0.310603	-645.9339	-0.690210	DDPH(-1)
(1481.88)	(0.20954)	(916.076)	(18.1542)	
[1.45563]	[-1.48228]	[-0.70511]	[-0.03802]	
-0.634381	-3.47E-05	0.167289	0.003765	DDTRR(-1)
(0.22352)	(3.2E-05)	(0.13818)	(0.00274)	
[-2.83811]	[-1.09894]	[1.21068]	[1.37494]	
3684.467	0.909037	3020.259	46.91776	C
(7122.22)	(1.00711)	(4402.85)	(87.2527)	
[0.51732]	[0.90262]	[0.68598]	[0.53772]	
0.521892	0.299280	0.212404	0.678069	R-squared
0.460201	0.208864	0.110779	0.636529	Adj. R-squared
5.57E+10	1112.794	2.13E+10	8352508.	Sum sq. resids
42370.58	5.991377	26192.82	519.0720	S.E. equation
8.459736	3.310046	2.090071	16.32345	F-statistic
-431.9418	-112.8418	-414.6269	-273.4637	Log likelihood
24.27454	6.546765	23.31260	15.47021	Akaike AIC
24.49448	6.766699	23.53254	15.69014	Schwarz SC
4929.382	0.689722	3209.499	90.91528	Mean dependent
57669.79	6.735984	27776.49	860.9793	S.D. dependent

4.27E+24	Determinant Residual Covariance
-1225.158	Log Likelihood (d.f. adjusted)
69.17544	Akaike Information Criteria

الملحق رقم – 22 -: نتائج الصدمات العشوائية.

1- بالنسبة للمتغيرين (PIBR)و (BCDPIB):

Response of DGPIBR to Cholesky (d.f. adjusted) One S.D. Innovations

Period	DGPIBR	DBCDPIB
1	4.039549	0.000000
	(0.47607)	(0.00000)
2	-2.543711	0.001078
	(0.53591)	(0.65721)
3	0.613017	-0.151368
	(0.42744)	(0.77089)
4	0.225547	0.194118
	(0.39976)	(0.73265)
5	-0.298191	-0.095841
	(0.28761)	(0.45735)
6	0.151772	-0.015702
	(0.15959)	(0.22121)
7	-0.036748	0.056285
	(0.13484)	(0.21580)
8	-0.011957	-0.037090
	(0.09631)	(0.15297)
9	0.021404	0.005398
	(0.05016)	(0.06422)
10	-0.015182	0.010358
	(0.04083)	(0.04336)

Cholesky Ordering: DGPIBR DBCD...
Standard Errors: Analytic

Response of DBCDPIB to Cholesky (d.f. adjusted) One S.D. Innovations

Period	DGPIBR	DBCDPIB
1	-0.070620	0.522889
	(0.08754)	(0.06162)
2	0.083353	-0.345128
	(0.08229)	(0.09499)
3	0.010083	0.040515
	(0.05704)	(0.10328)
4	-0.070569	0.095519
	(0.05718)	(0.09950)
5	0.054569	-0.078152
	(0.04494)	(0.06778)
6	-0.009939	0.019522
	(0.02654)	(0.04363)
7	-0.016252	0.013472
	(0.02426)	(0.04346)
8	0.016317	-0.015617
	(0.01795)	(0.02901)
9	-0.005630	0.006022
	(0.00986)	(0.01390)
10	-0.002120	0.001090
	(0.00870)	(0.01319)

Cholesky Ordering: DGPIBR DBCD...
Standard Errors: Analytic

- الأشكال البيانية:

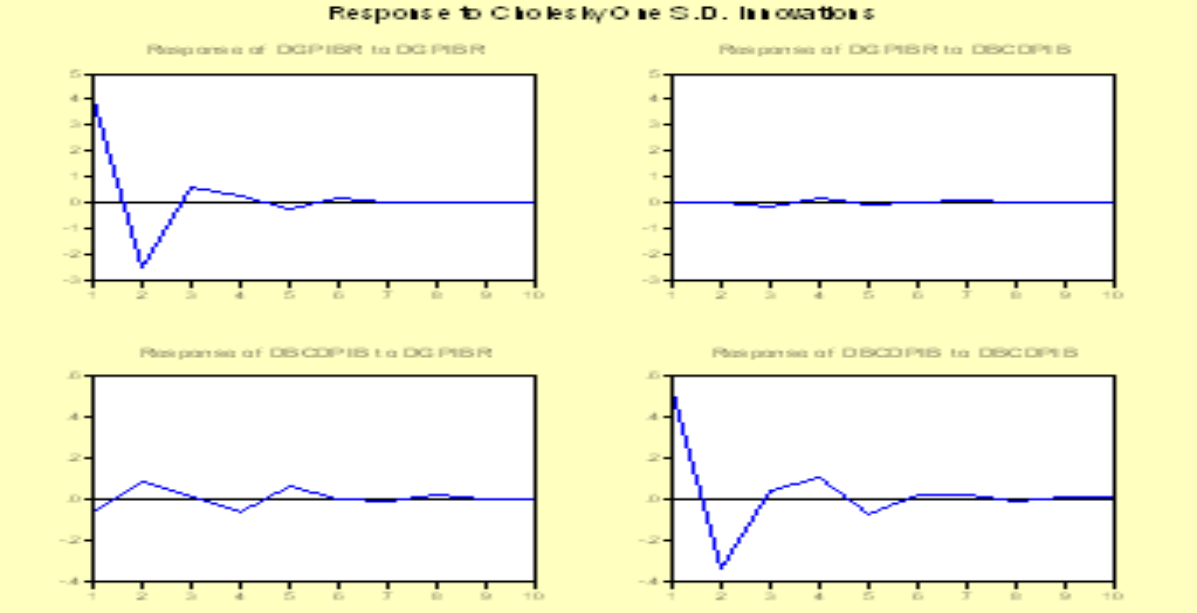

2- بالنسبة للمتغيرات (Gr) (Ph) (M2r) (TRr):

Response of DDGR:

Period	DDGR	DDM2R	DDPH	DDTRR
1	519.0720	0.000000	0.000000	0.000000
	(61.1732)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	-787.2606	-93.75150	80.37559	100.7927
	(143.510)	(93.7235)	(82.8649)	(74.2631)
3	1178.916	127.5327	-136.5249	-237.7310
	(356.966)	(164.345)	(166.601)	(161.679)
4	-1750.551	-174.4872	195.4654	408.4328
	(773.765)	(260.838)	(269.832)	(283.137)
5	2592.025	251.6620	-276.4572	-636.2815
	(1526.66)	(404.647)	(410.691)	(472.023)
6	-3835.485	-370.8895	397.2706	957.9005
	(2835.77)	(624.581)	(614.775)	(783.246)
7	5675.234	549.5065	-579.1081	-1425.068
	(5058.11)	(965.000)	(920.394)	(1303.22)
8	-8398.024	-814.4421	851.2288	2111.890
	(8766.90)	(1494.75)	(1386.21)	(2167.74)
9	12427.83	1206.451	-1256.259	-3126.212
	(14876.2)	(2320.71)	(2103.03)	(3591.51)
10	-18391.95	-1786.315	1857.230	4626.489
	(24835.8)	(3608.88)	(3212.14)	(5914.62)

Response of DDM2R:

Period	DDGR	DDM2R	DDPH	DDTRR
1	6003.995	25495.41	0.000000	0.000000
	(4307.74)	(3004.66)	(0.00000)	(0.00000)
2	-12014.49	-5675.904	-15.84674	4478.449
	(5672.94)	(4678.16)	(4134.55)	(3736.59)
3	18319.23	2668.710	-760.7932	-5726.149
	(10444.6)	(3456.28)	(3813.34)	(4022.57)
4	-27255.36	-2928.855	1969.561	7424.465
	(18275.1)	(4601.64)	(4732.47)	(5487.26)
5	40427.77	4093.856	-3579.887	-10394.84
	(31629.1)	(6769.73)	(6851.30)	(8773.31)
6	-59904.70	-5938.875	5751.758	15124.65
	(54189.0)	(10264.8)	(10134.8)	(14305.0)
7	88710.60	8700.424	-8793.348	-22301.15
	(91797.5)	(15757.8)	(15112.1)	(23316.7)
8	-131323.5	-12811.00	13174.38	32999.59
	(153751.)	(24324.5)	(22715.6)	(37978.5)
9	194373.7	18915.71	-19582.28	-48859.05
	(254798.)	(37660.5)	(34403.9)	(61765.7)
10	-287674.2	-27967.00	29021.62	72333.62
	(416243.)	(58409.0)	(52446.4)	(100170.)

Response of DDTRR:

Period	DDGR	DDM2R	DDPH	DDTRR
1	20822.57	-11937.52	22416.72	26770.75
	(6621.67)	(5987.10)	(5185.26)	(3154.96)
2	-37247.18	-10250.00	-1644.568	-16982.84
	(10268.5)	(8011.58)	(7164.04)	(6309.71)
3	60030.73	10975.52	-7954.270	1779.071
	(21266.9)	(8734.20)	(8915.89)	(8973.11)
4	-91197.41	-11081.54	12993.34	13298.77
	(41224.0)	(13184.5)	(13413.8)	(14322.3)
5	135780.7	13720.99	-17225.87	-29120.00
	(76959.6)	(20735.6)	(21065.8)	(24047.3)
6	-201043.7	-19349.79	22914.88	48187.88
	(139666.)	(32186.4)	(32279.7)	(40053.8)
7	297369.3	28513.20	-31743.56	-73819.75
	(247159.)	(49656.7)	(48617.0)	(66151.8)
8	-439878.0	-42382.12	45440.92	110340.8
	(427929.)	(76638.6)	(72982.4)	(108995.)
9	650814.9	62965.89	-66269.58	-163683.1
	(727477.)	(118564.)	(110010.)	(179336.)
10	-963040.0	-93391.89	97499.85	242310.1
	(1218153)	(183850.)	(166898.)	(294226.)

Response of DDPH:

Period	DDGR	DDM2R	DDPH	DDTRR
1	0.776516	-1.141276	5.830189	0.000000
	(0.99436)	(0.98096)	(0.68709)	(0.00000)
2	-2.015799	-1.361728	-2.589502	-0.929864
	(1.34952)	(1.15263)	(0.99117)	(0.85321)
3	3.757502	1.352620	0.777659	0.397695
	(2.50735)	(0.86699)	(0.93958)	(0.99003)
4	-6.031441	-1.159421	0.242870	0.544950
	(4.22002)	(0.98706)	(1.00688)	(1.21546)
5	9.172350	1.174550	-0.898306	-1.684123
	(6.92547)	(1.46394)	(1.47322)	(1.90020)
6	-13.68830	-1.450003	1.469235	3.076979
	(11.4031)	(2.25694)	(2.28844)	(3.12294)
7	20.30215	2.011503	-2.153599	-4.907725
	(18.8861)	(3.47263)	(3.48054)	(5.05632)
8	-30.05755	-2.924101	3.119547	7.461062
	(31.3135)	(5.33790)	(5.22682)	(8.11734)
9	44.48171	4.313330	-4.549599	-11.14398
	(51.7533)	(8.21784)	(7.84179)	(13.0263)
10	-65.82469	-6.385038	6.681619	16.54009
	(85.0657)	(12.6805)	(11.8182)	(20.9359)

المنحنيات البيانية:

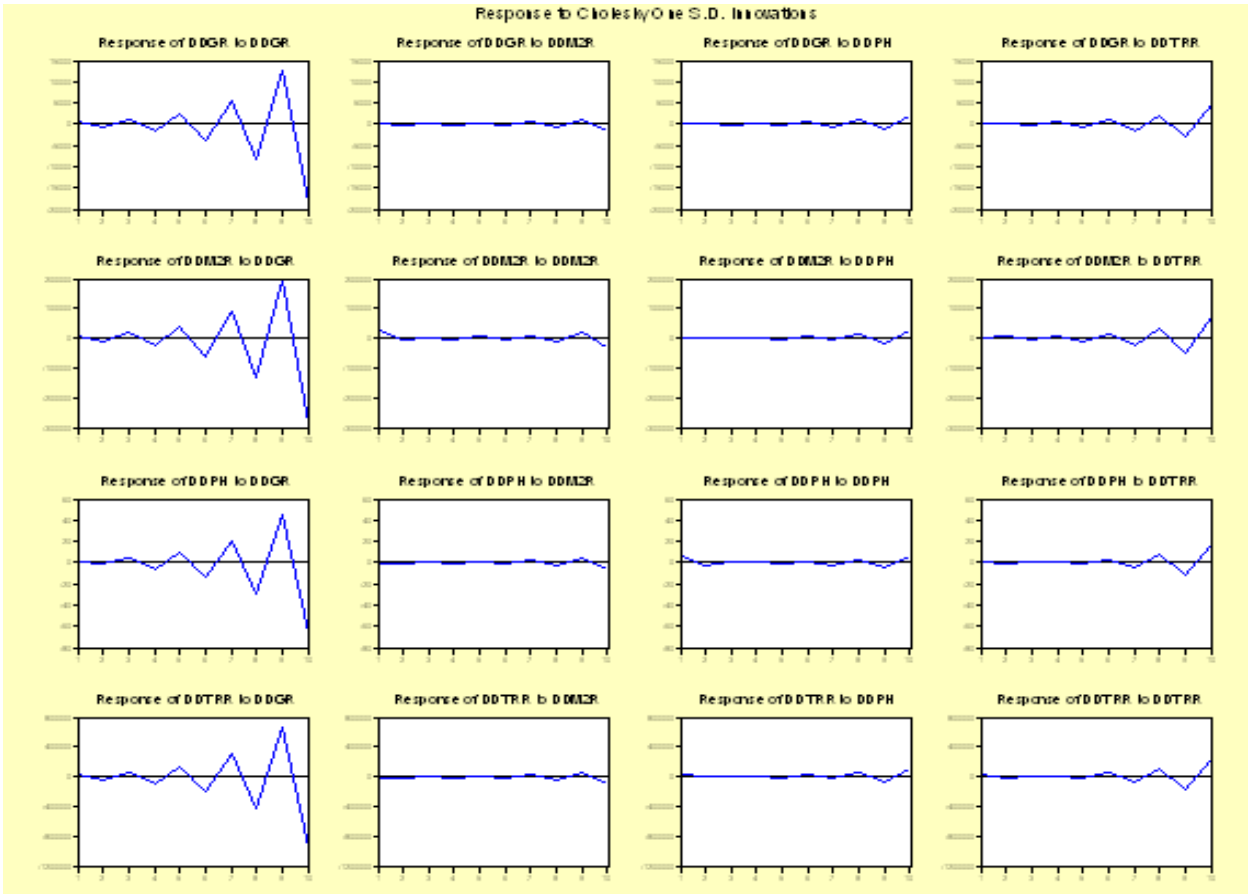

الملحق رقم – 23 -: نتائج تحليل التباين.

1- بالنسبة للمتغيرين (PIBR)و (BCDPIB):

Variance Decomposition of DGPIBR

Period	S.E.	DBCDPIB	DGPIBR
1	0.527636	1.791373	98.20863
2	0.635973	1.794570	98.20543
3	0.637342	1.995950	98.00405
4	0.648312	2.101364	97.89864
5	0.655282	2.105518	97.89448
6	0.655648	2.108924	97.89108
7	0.655987	2.124260	97.87574
8	0.656376	2.129403	97.87060
9	0.656428	2.129385	97.87062
10	0.656432	2.130000	97.87000

Cholesky Ordering: DBCDPIB DGPIBR

Variance Decomposition of DBCDPIB

Period	S.E.	DBCDPIB	DGPIBR
1	0.527636	100.0000	0.000000
2	0.635973	99.67223	0.327772
3	0.637342	99.61514	0.384860
4	0.648312	98.85100	1.148998
5	0.655282	98.43223	1.567768
6	0.655648	98.42180	1.578201
7	0.655987	98.37590	1.624103
8	0.656376	98.33180	1.668196
9	0.656428	98.32678	1.673221
10	0.656432	98.32591	1.674086

Cholesky Ordering: DBCDPIB DGPIBR

الأشكال البيانية

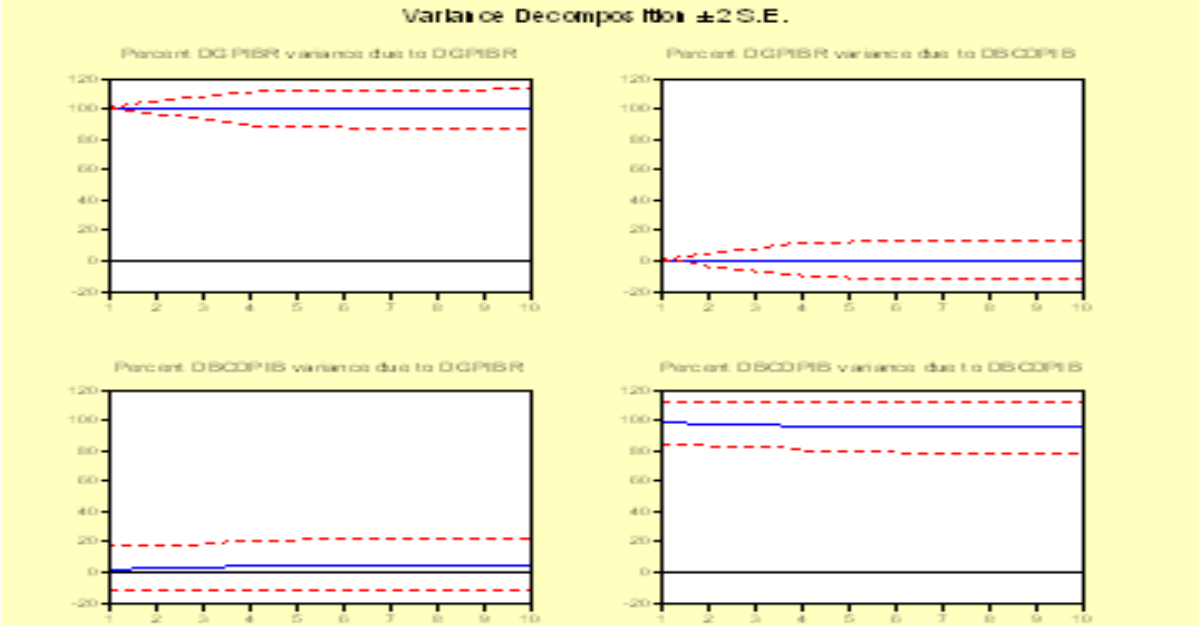

2- بالنسبة للمتغيرات (Gr) (Ph) (M2r) (TRr):

Variance Decomposition of DDGR:

Period	S.E.	DDGR	DDM2R	DDPH	DDTRR
1	519.0720	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	956.3596	97.22195	0.960979	0.706327	1.110748
3	1547.865	95.12379	1.045706	1.047599	2.782902
4	2386.585	93.81475	0.974400	1.111454	4.099392
5	3599.860	93.07882	0.916996	1.078283	4.925897
6	5374.281	92.69508	0.887697	1.030224	5.386994
7	7984.943	92.50617	0.875715	0.992678	5.625435
8	11837.83	92.41727	0.871783	0.968726	5.742225
9	17532.60	92.37686	0.870936	0.955035	5.797163
10	25955.74	92.35899	0.871027	0.947752	5.822235

Variance Decomposition of DDM2R:

Period	S.E.	DDGR	DDM2R	DDPH	DDTRR
1	26192.82	5.254314	94.74569	0.000000	0.000000
2	29710.01	20.43720	77.29055	2.84E-05	2.272217
3	35479.13	40.99168	54.76415	0.046002	4.198174
4	45488.50	60.83719	33.72951	0.215456	5.217852
5	61977.71	75.32080	18.60577	0.449694	5.623728
6	87902.89	83.88628	9.705836	0.651703	5.756184
7	127463.1	88.33339	5.081966	0.785872	5.798767
8	186867.3	90.48633	2.834476	0.862684	5.816514
9	275370.6	91.49324	1.777137	0.902966	5.826659
10	406745.6	91.95661	1.287302	0.922960	5.833131

Variance Decomposition of DDPH:

Period	S.E.	DDGR	DDM2R	DDPH	DDTRR
1	5.991377	1.679763	3.628507	94.69173	0.000000
2	7.027411	9.449162	6.392316	82.40768	1.750846
3	8.129934	28.42123	7.544190	62.48712	1.547463
4	10.20658	52.95310	6.076979	39.70303	1.266894
5	13.90428	72.05098	3.988131	21.81116	2.149728
6	19.86020	82.82003	2.487839	11.23805	3.454081
7	28.97197	88.02294	1.651094	5.833384	4.492583
8	42.62371	90.39610	1.233459	3.230744	5.139700
9	62.91975	91.46293	1.035998	2.005468	5.495605
10	93.00953	91.94337	0.945381	1.433842	5.677410

Variance Decomposition of DDTRR:

Period	S.E.	DDGR	DDM2R	DDPH	DDTRR
1	42370.58	24.15127	7.937784	27.99081	39.92014
2	59823.09	50.88104	6.917587	14.11685	28.08452
3	85845.14	73.61018	4.994021	7.714135	13.68166
4	127101.7	85.06174	3.038280	4.564027	7.335956
5	189536.8	89.57187	1.890355	2.878399	5.659377
6	282071.5	91.24256	1.324097	1.959588	5.473756
7	418644.1	91.87631	1.064979	1.464536	5.594177
8	620315.8	92.13236	0.951880	1.203681	5.712081
9	918422.7	92.24392	0.904263	1.069747	5.782070
10	1359371.	92.29580	0.884767	1.002741	5.816691

الأشكال البيانية:

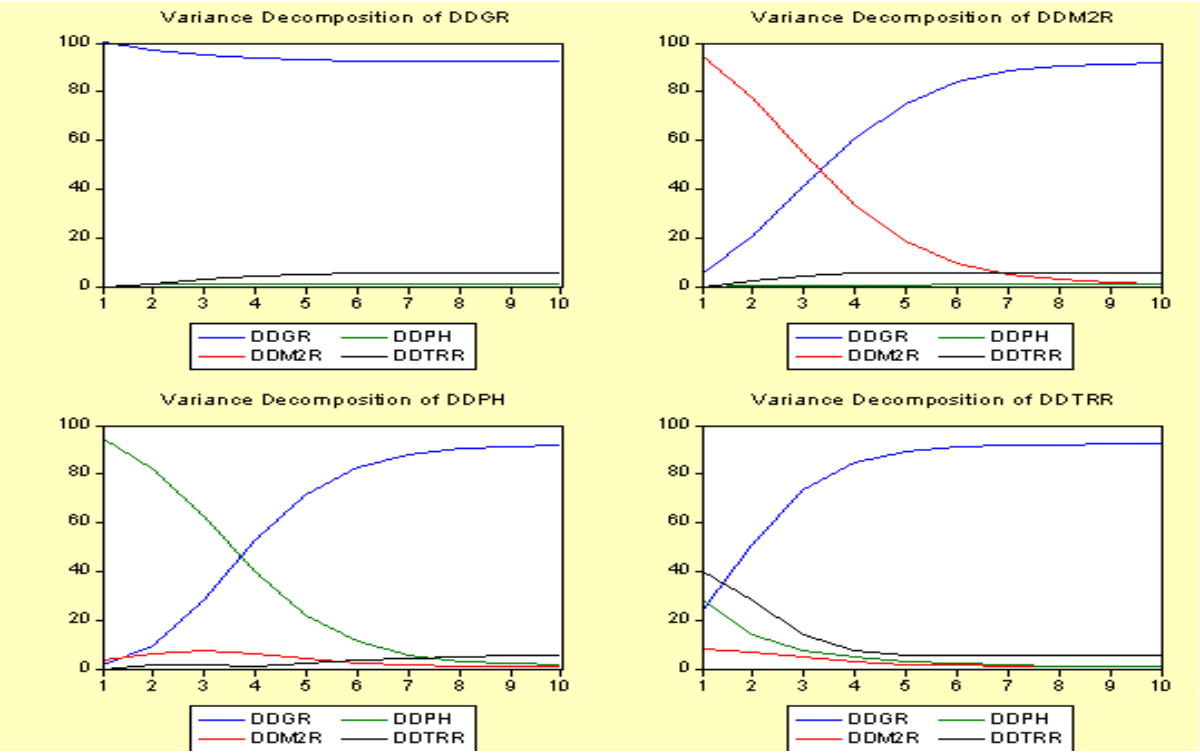

الملحق رقم – 24 -: نتائج دراسة السببية.

1- بالنسبة للمتغيرين (PIBR)و (BCDPIB):

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/10 Time: 19:33
Sample: 1970 2008
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DGPIBR does not Granger Cause DBCDPIB	37	0.08792	0.76865
DBCDPIB does not Granger Cause DGPIBR		0.00445	0.94722

2- بالنسبة للمتغيرات (Gr) (Ph) (M2r) (TRr):

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/23/10 Time: 12:03
Sample: 1970 2008
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DDM2R does not Granger Cause DDGR	36	1.19803	0.28164
DDGR does not Granger Cause DDM2R		3.29867	0.07843
DDPH does not Granger Cause DDGR	36	1.58013	0.21757
DDGR does not Granger Cause DDPH		2.64051	0.11368
DDTRR does not Granger Cause DDGR	36	4.36200	0.04454
DDGR does not Granger Cause DDTRR		13.8133	0.00075
DDPH does not Granger Cause DDM2R	36	0.06114	0.80623
DDM2R does not Granger Cause DDPH		4.23715	0.04752
DDTRR does not Granger Cause DDM2R	36	0.02184	0.88341
DDM2R does not Granger Cause DDTRR		7.77321	0.00873
DDTRR does not Granger Cause DDPH	36	1.64452	0.20864
DDPH does not Granger Cause DDTRR		5.78647	0.02191

الملحق رقم – 25 -: نتائج المعايرة.

1- معادلة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي:

Dependent Variable: DBCDPIB
Method: Least Squares
Date: 01/20/10 Time: 22:02
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBCDPIB(-1)	-0.680018	0.158922	-4.278950	0.0001
DBCDPIB(-2)	-0.375418	0.158946	-2.361924	0.0240

R-squared	0.350891	Mean dependent var	0.008840
Adjusted R-squared	0.331799	S.D. dependent var	0.630531
S.E. of regression	0.515419	Akaike info criterion	1.566279
Sum squared resid	9.032321	Schwarz criterion	1.654252
Log likelihood	-26.19301	Durbin-Watson stat	2.218804

2- معادلة الميزان التجاري كنسبة من الناتج:

Dependent Variable: DGPIBR
Method: Least Squares
Date: 01/20/10 Time: 21:48
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGPIBR(-1)	-0.633322	0.105459	-6.005392	0.0000
DGPIBR(-2)	-0.249921	0.098387	-2.540185	0.0158

R-squared	0.539973	Mean dependent var	-0.655833
Adjusted R-squared	0.526443	S.D. dependent var	5.652552
S.E. of regression	3.889831	Akaike info criterion	5.608561
Sum squared resid	514.4467	Schwarz criterion	5.696534
Log likelihood	-98.95410	Durbin-Watson stat	1.865408

3- معادلة أسعار البترول:

Dependent Variable: DDGR
Method: Least Squares
Date: 01/23/10 Time: 12:12
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 10 iterations
Backcast: 1972

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDGR(-1)	-1.580986	0.243093	-6.503639	0.0000
DDTRR(-1)	0.005063	0.002381	2.126755	0.0410
MA(1)	-0.706907	0.154112	-4.586975	0.0001

R-squared	0.745851	Mean dependent var	90.9152E
Adjusted R-squared	0.730448	S.D. dependent var	860.979E
S.E. of regression	447.0065	Akaike info criterion	15.1226E
Sum squared resid	6593888.	Schwarz criterion	15.25464
Log likelihood	-269.2082	Durbin-Watson stat	1.67670E

Inverted MA Roots	.71

4- معادلة النفقات العامة الحقيقية:

Dependent Variable: DDPH
Method: Least Squares
Date: 01/20/10 Time: 22:09
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTRR(-1)	-6.26E-05	2.18E-05	-2.873821	0.0069
DDM2R(-1)	-8.28E-05	3.98E-05	-2.080911	0.0450

R-squared	0.232953	Mean dependent var	0.689722
Adjusted R-squared	0.210393	S.D. dependent var	6.735984
S.E. of regression	5.985586	Akaike info criterion	6.470538
Sum squared resid	1218.126	Schwarz criterion	6.558512
Log likelihood	-114.4697	Durbin-Watson stat	2.367685

5- معادلة الكتلة النقدية الحقيقية(M2r):

Dependent Variable: DDM2R
Method: Least Squares
Date: 01/21/10 Time: 07:14
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDGR(-1)	-22.75113	9.857725	-2.307950	0.0270

R-squared	0.120168	Mean dependent var	3209.499
Adjusted R-squared	0.120168	S.D. dependent var	27776.49
S.E. of regression	26054.16	Akaike info criterion	23.20113
Sum squared resid	2.38E+10	Schwarz criterion	23.24511
Log likelihood	-416.6203	Durbin-Watson stat	2.389472

6- معادلة الإيرادات العامة الحقيقية:

Dependent Variable: DTRR
Method: Least Squares
Date: 01/23/10 Time: 12:17
Sample(adjusted): 1973 2008
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDGR(-1)	-49.05469	15.00167	-3.269948	0.0025
DDPH(-1)	1808.583	1031.644	1.753108	0.0889
C	17736.29	6568.411	2.700240	0.0108

R-squared	0.317745	Mean dependent var	19874.77
Adjusted R-squared	0.276396	S.D. dependent var	46165.09
S.E. of regression	39270.29	Akaike info criterion	24.07398
Sum squared resid	5.09E+10	Schwarz criterion	24.20594
Log likelihood	-430.3316	F-statistic	7.684507
Durbin-Watson stat	1.668572	Prob(F-statistic)	0.001820